التوسع

في كتاب سيبويه

الدكتور عادل هادي حمادي العبيدي
كلية الآداب - جامعة المستنصرية - العراق

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

التوسع في كتاب سيبويه

الدكتور عادل هادي حمادي العبيدي
كلية الآداب - جامعة المستنصرية - العراق

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية
٥٢٦ شارع بورسعيد / القاهرة
ت: ٥٩٢٢٦٢٠ ـ ٥٩٣٨٤١١ / فاكس: ٥٩٣٦٢٧٧
ص.ب ٢١ توزيع الظاهر - القاهرة
E-mail:alsakafa_alDinaya@hotmail.com

رقم الإيداع	٢٠٠٤/١١٣١٥
I.S.B.N الترقيم الدولي	977- 341 - 148 - 6

الإهداء

إلى ... رَمْزِ الحَياء وعُنْوان التَّصَبُّر

أمي العزيزة

الَّتي فَارَقَت الحَياةَ الدُّنيا

قبلَ مُناقشةِ هذا البحث بيـومٍ واحد

وقبلَ أَنْ تَقَرَّ عَيْنُها بثَمرةِ هذا النّتاج

فإلى

... جنَّاتٍ ونَهَرٍ * في مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَليكٍ مُقْتَدِرٍ *

ابنك

عادل

يـا مَـن تَلَعَّـبَ في الكـلام توسُّـعًا
فكلامُ ربِّكَ لَفْظُـهُ إعجـازُ
أوجِـز إذا أنشـدتَ أو غَلَـبَ الهـوى
إنَّ البلاغـةَ سِـرُّها الإيجـازُ
لا تَحمِلَـنَّ علـى الحقيقـةِ دائمـاً
فمِـنَ الكـلامِ توسُّـعٌ ومجـازُ

عادل العبيدي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحَمْدُ للهِ الّذي جَعَلَ العِلْمَ لِلعُلَمَاءِ نَسَبًا، وَأَغْنَاهُم بِهِ وَإِنْ عَدِمُوا مالاً وَنَشَبًا، وَلأجلِهِ سَجَدتِ المَلائِكَةُ إلا إبليسَ أَبَى وَبِحيلةِ العِلْمِ اتّكأ إدريسُ في الجَنّةِ وَاحْتَبَى وَلِطَلَبِهِ قَامَ الكَلِيمُ وَيُوشَعُ وَانْتَصَبَا فَصَارَا إلى أَنْ لَقِيَا مِنْ سَفَرِهِمَا نَصَبًا وَصَلّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنا مُحَمّدٍ المُجْتَبى، وَعَلى آلِهِ وَصَحْبِهِ الغُرِّ المَيامِين.

وَبَعْدُ:

فَلَمْ يَتْرُكْ سيبويه لِلْمَكْتَبَةِ العَرَبِيّةِ غَيْرَ مُصَنَّفٍ واحِدٍ جَمَعَ بَيْنَ دَفّتيهِ كَلامَ العَرَبِ، أَلا وَهُوَ المُؤَلَّفُ الّذي اشْتُهِرَ بِاسْمِ (الكِتَاب) وَنَالَ مِنَ الانْتِشَارِ وَالشُّهْرَةِ مَكَانَةً لَمْ يَنَلْهَا مُصَنَّفٌ آخَرُ، لِتَفَرُّدِهِ بِمَا حَوى، حَتّى سَمَّوهُ (البَحْرَ) وَ(قُرْآنَ النَّحْوِ).

إهْتَمَّ القُدَمَاءُ وَالمُحْدَثُونَ بِالكِتَابِ وَدَرَسُوهُ وَنَاقَشُوهُ وَذَكَرُوا آرَاءَهُم فِيهِ وَبَيّنُوا قِيمَتَهُ وَأَثَرَهُ، وَلَمْ يَحْظَ أَيُّ كِتَابٍ قَبْلَهُ وَلا بَعْدَهُ بِمِثْلِ مَا حَظِيَ بِهِ كِتَابُ سيبويه مِنِ اهْتِمَامِ الدّارِسينَ وَالمَعْنِيّينَ وَالمُتَتَبِّعِينَ عَلَى اخْتِلافِ اتّجَاهَاتِهِم وَعُصُورِهِم إِذْ لَمْ يَمُرَّ عَصْرٌ مُنْذُ ظُهُورِهِ إلا وَنَجِدُ فِيهِ مَنْ دَرَسَهُ أَوْ كَتَبَ عَنْهُ، أَوْ شَرَحَهُ أَوْ شَرَحَ شَوَاهِدَهُ وَبَيّنَ قِيمَتَهُ وَعَلّقَ عَلَيْهِ.

وَالّذي يَتَعَامَلُ مَعَ كِتَابِ سيبويه يَجِدُ فِيهِ عُلُوماً كَثِيرَةً فَالكِتَابُ لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى النّحْوِ وَالصَّرْفِ، بَلِ اشْتَمَلَ عَلَى أَصْوَاتٍ لُغَوِيّةٍ وَفِيهِ مَبَاحِثُ بَلاغِيّةٌ تَشْتَمِلُ عَلَى أَبْحَاثٍ في عِلْمِ المَعَانِي وَالبَيَانِ وَالبَدِيعِ وَفِيهِ مَبَاحِثُ فِي الأَدَبِ وَالنّقْدِ، وَفِيهِ مَبَاحِثُ فِي القِرَاءَاتِ وَالتّجْوِيدِ وَفِيهِ مَبَاحِثُ في اللّهَجَاتِ العَرَبِيّةِ، كَمَا فِيهِ مَبَاحِثُ في عِلْمِ العَرُوضِ وَالقَوَافِي ظَلّتْ بِمَنْأى عَنْ أيدي الدّارِسِينَ، فَمَا امْتَدّتْ إلَيْهَا يَدُ البَحْثِ إلى وَقْتِ إعْدادِ هذِهِ الرِّسَالَةِ عَلَى كَثْرَةِ مَا كُتِبَ عَنْ سيبويه وَكِتَابِهِ.

وَالّذي يَبْدو أَنّ القَوْلَ القَائِلَ بِأَنّ (الكِتَابَ) كِتَابُ نَحْوٍ وَصَرْفٍ فَقَطْ، هُوَ مِنْ قَبِيلِ التّغْلِيبِ وَإلا فَهُوَ البَحْرُ بِمَا عَلَيْهِ يَشْتَمِلُ وَمَا فِي بَطْنِهِ يَضُمُّ.

قَالَ الدّكْتورُ حَسَن عَوْن: ((إنّنَا نَظْلِمُ الكِتَابَ حِينَمَا نَعْتَبِرُهُ كِتَاباً في النّحْوِ، كَمَا إنّنا نَظْلِمُ النّحْوَ نَفْسَهُ حِينَمَا نَفْهَمُهُ بِذَلِكَ المَعْنَى الضّيِّقِ الّذي يَتَعَارَفُ عَلَيْهِ النّاسُ في عَصْرِنَا هَذا .... فَكِتَابُ سيبويه يُمَثِّلُ النّحْوَ فِي شَبَابِهِ الزّاهِرِ، وَيَرْوِيهِ لَنَا في صُورِهِ الخِصْبَةِ الأُولَى))[1].

---

[1] المصطلح النحوي: ٧٩، نقلاً عن: أول كتاب في نحو العربية، البحث المنشور في مجلة كلية الآداب بالإسكندرية مجلد: ١١، سنة ١٩٥٧، ص:٣٩.

لقد صنع سيبويه للنحو ما لم يصنعه أحد، حتى ليعد بحق أستاذه الأول وإمامه المقدم، ويعد كتابه معيار العربية، وليس أدل على ذلك من كثرة من تناوله من أئمة اللغة وأعلام العربية بالبحث والدرس والنقد والتأليف[1]، فهو كنز من كنوز العربية، وليس لنحوي قديم أو حديث كتاب يجاري كتاب سيبويه أو يدانيه، كما شهد بذلك القدماء من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين[2] .

وما يزال الكتاب جديداً على الرغم مما ألف بعده من كتب وأسفار وما يزال منبعاً صافياً لمن يريد دراسة النحو والصرف والأصوات وأصولها، وغيرها من علوم العربية.

ولما كان كتاب سيبويه قد جمع وحوى كل هذه العلوم فليس بدعاً – إذاً – أن يضم إليها إشارات متناثرة هنا وهناك من ألفاظ (التوسع) وما اشتق منه ليدلنا على أساليب وأنماط الكلام العربي شريطة أن لا تخرج عن سنن العربية ونظامها .

وقد كنت أديم النظر في كتاب سيبويه أتأمل نصوصه فيقع نظري على ألفاظ التوسع فلا أدري ماذا يريد بها صاحب الكتاب ولكن حب النفس المجبولة على استكشاف المجهول دعتني إلى ملازمة الكتاب وتحليل نصوصه من أجل الوصول إلى سبر أغواره، وتحديد مفهوم التوسع الذي ولد في الكتاب، وما زال عائماً – فيما أزعم – إلى يومنا هذا .

وكان مما زادني إصراراً على اختيار موضوع في كتاب سيبويه؛ هو تجافي الدارسين وطلبة العلم: ((الكتاب)) ؛ وحجتهم في ذلك علو أسلوبه وصعوبة ألفاظه لأن سيبويه ألفه لأناس كانوا يألفون مثل هذه الألفاظ .

وبعد أن وفقني الله وسجلت الموضوع ؛ سمعت برسالتين كتبتا في ((الاتساع))، الأولى بعنوان : الاتساع في العربية، وهي رسالة ماجستير في جامعة البصرة، والأخرى بعنوان الاتساع في اللغة عند ابن جني وهي رسالة دكتوراه في جامعة الموصل.

---

(1) لمعرفة ما ألف حول الكتاب قديماً وحديثاً انظر: سيبويه إمام النحاة، لكوركيس عواد.

(2) ينظر: الشاهد وأصول النحو ١١، وسيبويه حياته وكتابه ٦٦، وسيبويه هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه ٦٥ وما بعدها

ووقفت على الرسالتين فوجدت الثانية قيمة، والأولى لا قيمة لها.

وقد كنت أتصور أن رسالة الاتساع في العربية ستأتي اسما على مسمى؛ إذ كنت أتوقع قبل رؤيتها أنها تخللت معظم كتب النحو وعلى رأسها (كتاب سيبويه)، كما ظننت أنها تصدت لجميع كتب الضرائر الشعرية، وبعض كتب أصول النحو الذي كان لمصطلح السعة وما اشتق منه؛ جولان ودوران في كتبهم، ولا سيما أن موضوع الرسالة يوحي بذلك ويتطلبه ولكن شيئا من ذلك لم يحصل وإنما الذي رأيناه كان خلاف ذلك فمادتها العلمية جاءت في مائة وعشرين صفحة حسب، ولو أن الباحثة درست التوسع في كتب الضرائر وحدها أو في كتاب من كتب أصول النحو وليكن كتاب الأصول في النحو لابن السراج لجاءت برسالة تربو على أضعاف ما جاء في رسالتها فضلا عن أن مثل هذا الموضوع ينبغي ألا يسجل رسالة ماجستير فيقتل الباحث الموضوع ويقطع الطريق على من هو أقدر وأكفأ على تحمل مثل هذا العبء ولا سيما وأن دوي رسالة الاتساع في العربية عند من لم يرها كاد يحجب كل موضوع يسجل في التوسع ومنها رسالتي الموسومة بـ(التوسع في كتاب سيبويه) ظنا منهم أن السابق لم يترك للاحق شيئا يستأهل الدرس.

ولعل من أكبر المآخذ على هذه الرسالة ، هو إغفالها جهود القدماء وعلى رأسهم سيبويه، فما زلت أعجب ممن يتصدى لموضوع في العربية ويغفل إمامها.

أما رسالة الاتساع في اللغة عند ابن جني ، فقد أفدنا منها ومن مصادرها، ولاسيما مصادر الأسلوبية والنقد الأدبي الحديث ولنا عليها أنها كتبت على عجالة سريعة على عجل وأنها كتبت على تأثيريته التوسعيات .

أما مصدري الأول في هذه الرسالة ، فهو كتاب سيبويه وشروحه وما كتب عنه، وقد استعملت في إعداد هذا البحث ثلاث طبعات من كتاب سيبويه؛ طبعة بولاق وهي أصح الطبعات الموجودة، وطبعة المحقق عبد السلام محمد هارون، والأخرى طبعة إميل بديع يعقوب ، فرمزت لطبعة بولاق بالرمز (ب) ولطبعة هارون بالرمز (هـ) واجتهدت في استحداث رمز خاص بي لطبعة إميل بديع يعقوب رمزته بالرمز (مل) .

وأزعم أنّي أوّل من استعمل ثلاث طبعات من كتاب سيبويه في بحث جامعي.

وبعد رحلة شاقة مضنية في كتاب سيبويه وبعد أن أخذ الجهد منّي ما أخذ من طول التتبّع والاستقراء والصّبر والجلد على مكابدة الكتاب واستخراج عويصه، وكشف غوامضه، تهيّأ لي من جرّاء ذلك، حشدٌ من مسائل التوسّع في الكتاب فعكفت على دراستها وتصنيفها، فحكمتنا طريقة البحث بكتابة هذه المقدمة يقفوها تمهيد وأربعة فصول وخاتمة.

أمّا التّمهيد فقد وسمته بـ(التوسّع في العربيّة) ، وتناولت فيه مسائل مهمّة ابتدأتها بمصطلح التوسّع وما تصرّف منه في معاجم اللّغة، ثمّ شرحت مفهوم التوسّع، ومسوّغاته، وموانعه، ومستوياته ثمّ عرّجت على التوسّع في كتب أصول النّحو وختمت التّمهيد بالتوسّع في كتب الضّرائر.

والذي دعاني إلى هذا التّقسيم في التّمهيد، هو رغبتنا في أن يكون مدخلاً صالحًا لدراسة التّوسع في الكتاب، إذ لا بدّ من وضوح الصّورة أمام الباحث والدارس عن التوسع عموماً، ومن ثمّ الولوج إلى ما هو أصعب فهماً، وأبعد غوراً، ألا وهي مباحث التوسع عند سيبويه.

وتلي التمهيد الفصول:

ففي الفصل الأول تناولت التّوسّع في المستويين الصّوتي، والصّرفي، وقدّمت الفصل الصّرفي على الفصل النّحوي جرياً على عادة القدماء من تقديم الصّرف على النّحو. وقد قسّمت الفصل على مبحثين:

الأول : المستوى الصوتي، وتناولت فيه ثلاث ظواهر صوتيّة هي الإتباع الحركيّ ، والإمالة ، والتّنغيم .

والثاني: المستوى الصرفي ، وقد أجملت الكلام فيه على مباحث التّرادف، والمشترك اللّفظي ، والتّذكير والتّأنيث.

وخصّصت الفصل الثاني لدراسة التّوسّع في المستوى النّحوي فاحتوى الفصل أربعة مباحث : التوسّع في الظرف ، والتّوسع في المصادر ، والتّوسع في التّراكيب، والأساليب والتّوسع في الجار والمجرور.

أمّا الفصل الثالث : فقد اشتمل على التوسّع في المستوى البلاغيّ وانطوت تحته ثلاثة مباحث هي: علم المعاني ، وعلم البيان ، وعلم البديع.

أمّا الفصل الرابع : فكان آخر فصل في هذه الرسالة وقد وسمته بالتوسّع في العروض والقوافي، واقتضت طبيعة هذا الفصل أن يقسّم على ثلاثة مباحث:

الأول: مصطلحات العروض والقوافي، وهو مبحث عرّفت فيه ببعض المصطلحات العروضية في كتاب سيبويه وبعض مصطلحات القافية ، وقد عمدت إلى تصدير الفصل العروضي بهذا المبحث، ليتعرّف القارئ على أنّ (الكتاب) لم يكن غفلاً من المصطلح العروضي، ومن ثمّ يلج مباحث التوسع فيه؛ فعليه ـ إذاً ـ أنْ يتعرّف على المصطلح أولاً، ومن ثمّ يدخل المبحث الثاني من هذا الفصل ليتعرّف من خلاله على التوسع فيه ثانياً.

أما المبحث الثالث : فاخترت له عنوان التوسّع والضرورة الشعرية، تناولت فيه شيئاً عن مفهوم التوسّع ، وتذكيراً بما جاء عنه في التمهيد ثم تكلمت على الضرورة الشعرية وعلى مفهومها عند سيبويه؛ إذ بيّنت رأيه الذي يوافق الجمهور في مفهوم الضرورة ومعناها ، ثم تناولت طائفة من ضرائر الكتاب التي كان مردّها الى واحد من أمرين: أحدهما: الضرائر الناتجة عن المشابهة بين شيئين.

والثاني : الرّد إلى الأصل .

بعدها وقفت قليلا على ما لم يغتفره سيبويه من الضرائر، وختمت الفصل كلّه بما حمل من التوسّع على الضرورة، ثم ختمت البحث بخاتمة تضمّنت أبرز النتائج وأهمّ التوصيات التي توصّل إليها الباحث.

وفي الختام وقبل أنْ أضع القلم يطيب لي أنْ أقدّم خالص شكري وتقديري إلى الكلمة الطيبة والخلق الرفيع إلى الرّجل الذي كان وراء هذا البحث توجيهاً وتقويماً، الى أستاذي القدير الأستاذ المساعد الدكتور عبد الرسول سلمان الزيدي لما أبداه من ملاحظات وتوجيهات قيّمة أنتفع بها البحث والباحث، فأدعو الله سبحانه أنْ يحفظه من نوائب الزمان وطوارق الأيام إنّه سميعٌ مجيب.

وبعـــــــد:

فلستُ بمدّعٍ في عَمَلي هَذا؛ الكَمالَ ، وَلا أدّعي العِصْمَةَ مِن الزَّلَلِ فيمَا كَتَبْـــتُ؛ لأنَّ كلَّ ابن آدم خَطَّاء، وحَسْبُ الباحث شَغَفُه بالعربية وولوعُه بها، حتى مَلَكَتْ عليه زِمَام أمره ، و((شَغَفَتْهُ)) حُبًا ، فاستنفر مِن ((عَبْقَرٍ)) إنْسَـــهُ، وجِنَّـــه، وهـــم يُحَـــاكُونَ خَلَجَاتِ القُلوبِ اللاهجَةِ بِعَظَمَةِ هذه اللغة السَّرمَدْيّة ((لُغة الضَاد)) فَنفثْـــت فـــي روع الباحث ليتذكّر أولئكَ العُظَماء، الّذِينَ ألقَتْ إليْهِم مَقالِيدَ النُّهَى البَشَرُ.

فللخليل الفَراهيديّ وسيبويه وللعربيّةِ حَرفًا حَرفًا ، ولكلِ طالب علمٍ ومعلمٍ غَيُورٍ أقــــول :

مِنْ سيبويهِ إلـــى الفَــرّاءِ مَدْرَسَــةٌ ... خِرّيجُــها كُـلُّ فَحْـلٍ قـائلٍ لَسِـــنِ
كانَ الخليلُ بِعلمِ الضّـــادِ (جامعـــةً) ... في مُعْجمِ (العَيْنِ) قَوْلُ الصِدْقِ لا الظّنَنِ
أمَّا العَروضُ فكَانتْ مِن صُعُوبَتِــــهِ ... أنْ داخـتِ النّاسُ بَيْنَ (القَبْضِ) و(الخَبَنِ)
كَانَتْ لَهُمْ مِنْ سَديدِ القَـــوْلِ ألسِـنَةٌ ... فُصْحَى تُخَلّـصُ بَيْـنَ المَـاءِ واللّبَـنِ
وَسَائِرُ النّـــاسِ عَجمــاواتُ سَـائمَةٌ ... إذا تَكَلّمْـنَ لَـم تُفْصِـحْ ولَـم تُبِـنِ

ومن هنا فهذه لَبِنَةٌ أخرى من لَبِنَات البِنَاء العِلْمي، وباكُورَةُ عَمَلِ بَـاحِثٍ شَـقَّ طريقَ العِلْم تَوًا أضعُها في طَريقِ الطَّالبين ، وَحَسْبِي أنّي بَذلتُ مَا أستطعتُ ولَـم آلُ. فَمَا كَانَ فِي هذهِ الرِّسالة مِن هَنَاتٍ فَهِي مِنّي، وَمَا كَانَ فيها مِن حَسَناتٍ فَـــهِي مِنْـــهُ تَبارَكَ وَتَعَالَى.

وما توفيقي إلا بالله.

عادل الجبيري

التمهيد:

التوســع في العــربــية

أولا: مصطلح التوسع وما تصرَّف منه في معاجم اللغة.

ثانيا: مفهـوم التوســـع.

ثالثا: مسوغات التوســع.

رابعا: موانع التوســـــع.

خامسا: مستويات التوسع.

المستوى الصوتي – المستوى الصرفي – المستوى النحوي – المستوى البلاغي – المستوى العروضي.

سادسا: التوسع في كتب أصول النحو.

سابعا: التوسع في كتب الضرائــــر.

أولا / مصطلح (التوسع) وما تصرف منه في معاجم اللغة:

إنَّ الذي يقف على مادة (وَسِعَ) في معاجم اللغة يجدها تشير إلى التوسع والتوسعة التي هي ضد الضِّيْق والعُسْر، قال ابْنُ فارس (٣٩٥): ((الواو والسين والعين: كلمة تدل على خلاف الضِّيق والعُسْر))[١].

وبعد أنْ شرح بعض معانيها ساق قوله تعالى في السَّعة: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾[٢].

وجاء في تهذيب اللغة للأزهري (ت ٣٧٠هـ) وسعت البيت وغيره فاتَّسع واسْتَوْسَع[٣].

وذكر الجوهري (ت ٣٩٨هـ) أَنَّ التَّوَسُّعَ ضد التَّضْييق، تقول: وسعت الشيءَ فاتَّسَعَ واستوسَعَ أي صار واسعاً وتوسَّعوا في المجلس أي تَفَسَّحوا[٤].

وقال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): وَسِعَ المكان وغيره سَعَةً وسِعَةً واتَّسَعَ وتَوَسَّعَ واسْتَوْسَعَ، ثم أورد قول النابغة[٥]:[من الكامل]

تَسَعُ البِلادُ إذا أَتَيْتُكَ زائِراً وإذا هَجَرْتُكَ ضاقَ عَنِّي مَقْعَدِي

وكان مِمَّا يُفْهَم مِن كلامه أَنَّ (التَّوسُّع) ضد (التَّضْييق) ما ساقه من المجاز من قوله: إنَّه ليسعني ما يسعك، ولا يسعني شيء ويضيق عنك، ولا يسعك أن تفعل كذا، ووسع الله عليك العيش وأوسعه، وأوسع الرجل واستوسع اتَّسَعَتْ حالُه، وهو في عيش واسع ((والله واسع))[٦]، ووسعت رحمته كل شيء[٧].

قال الأخطل[٨]: *ولا تُكَلِّفُ نفسٌ فَوْقَ مَا تَسَعُ*

---

(١) مقاييس اللغة ١٠٩/٦.

(٢) الطلاق / ٧

(٣) تهذيب اللغة مادة (وسع).

(٤) الصحاح مادة (وسع).

(٥) واسمه زياد بن معاوية وكنيته أبو أمامة وأبو عقرب بابنتين كانتا له، وهو أحد شعراء الجاهلية وأحد فحولهم، عده الجمحي من الطبقة الأولى بعد امرئ القيس له القصائد (الاعتذاريات) المشهورة إلى النعمان بن المنذر، لم يقل أحد مثلها، أنظر: خزانة الأدب ١٣٥/٢، ١٣٧، والبيت غير موجود في ديوانه.

(٦) إشارة إلى قوله تعالى ((والله يؤتي ملكه من يشاء والله واسع عليم))، البقرة / ٢٤٧.

(٧) إشارة إلى قوله تعالى ((ورحمتي وسعت كل شيء))، الأعراف / ١٥٦.

(٨) واسمه غياث بن غوث بن الصلت ، شاعر نصراني مدح خلفاء بني أمية ، عمَّر طويلاً ومات على نصرانيته، أنظر: الخزانة ٤٥٩/١.

ووَسِعَ القومَ عطاءُ فلان[1].

وقد أشار سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى هذا الفعل تحت (باب نظائر بعض ما ذكرنا من بنات الواو التي الواو فيهنّ فاءٌ)[2]، حيث قال: (وأمّا "وَطِئْتُ ووطِيءَ يَطَأ"، (وَوَسِعَ يَسَعُ) فمثل (وَرِمَ يَرِمُ) و(وَمِقَ يَمِقُ) ولكنّهم فتحوا (يَفْعَلُ) وأصله الكسر كما قالوا: (قَلَعَ يَقْلَعُ)، (وَقَرَأ يَقْرَأ) فتحوا جميع الهمزة وعامة بنات العين)[3].

كما أشار ابن القطاع (ت ٥١٥هـ) في كتاب الأفعال إلى أن (وَسِعَ) الشيء (يَسَعُ) مثل (وَطِيءَ يَطَأُ) شاذ ليس في هذه البنية غيرهما مما يسقط الواو في مستقبله وهو مفتوح العين[4].

وأشار ابن منظور (ت ٧١١هـ) في لسان العرب تحت مادة (وَسِعَ) إلى أنّ (في أسمائه سبحانه وتعالى ((الواسع)) وهو الذي وسِعَ رزقه جميع خلقه، و(وَسِعَتْ رَحْمَتِي كُلَّ شَيءٍ) ثم قال: والسَّعة نقيض الضِّيق، واتّسَع كوَسَع، والتَّوسيعُ خِلاف التَّضييق)[5].

وذكر الزبيدي (ت ١٢٠٦هـ) أنّ ((التَّوسِعَة)) والسَّعة بمعنًى واحد وبه سَمّى ابنَ السكِّيت كتابَه ((التَّوسِعَة))[6].

والمعاجم الأخر لم تخرج عن طور ما أوردناه بشأن هذه اللفظة.

---

(١) أنظر: أساس البلاغة، مادة (وسع) ٦٧٥.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٢ ب

(٣) الكتاب ٢/٢٣٣ ب

(٤) كتاب الأفعال ٣/٢٨٤، وهذا الفعل هو ما يطلق عليه ((المثال)) فاذا كان المثال واويّاً ، وكان ماضيه ثلاثيا مجردا مكسور العين في المضارع حذفت واوه في المضارع والامر ، فان لم تكن مكسورة ـ مضمومة كانت او مفتوحة لم تحذف نحو: (وجل يوجل) وشذّ : ((يَسَع)) و ((يَطأ)) ، أنظر: الافعال ٣/٢٨٤، وفهارس كتاب سيبويه لعضيمة ٤٣٨ وعمدة الصرف ٦٥، وابن عقيل ٢/٦٢٢.

(٥) لسان العرب، مادة (وَسِعَ) ٨/٣٩٢-٣٩٣.

(٦) أنظر: تاج العروس مادة (وسِعَ)، وكتاب التَّوسِعَة لابن السكيت من الكتب المفقودة والعلماء يعرفونه، وقد ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر عند كلامه على باب القلب قال: وفي ((كتاب التوسعة)) لابن السكيت إنّ ((عَرَضْتُ الحَوْضَ على الناقة)) مقلوب، أنظر: الأشباه والنظائر في النحو ١/٢٢٧.

ثانيا / مفهوم التوســـــع:

لم يضع القدماء حدّاً لمصطلح (التوسع) ولم يوضِّحوا بصورة دقيقة مفصَّلة حقيقة هذا المصطلح، بل بقي عائماً على الرغم من وجود إشارات مبثوثة له في بطون الكتب، فيُصرِّحون أحياناً أنَّ في هذا الكلام توسعاً، ويُلمِّحون في بعض الأحايين ويسكتون في كثير من الأحيان، على أنَّهم يُصرِّحون مراراً أنَّ مثل هذا التَّصرُّف في الكلام وهذا التوسع فيه هو (في اللغة أوسع مِن أنْ يُحاطَ به)(١)، ومع ذلك لم يجد الباحث ما يبلُّ به ريقَه ويشفي غليلَه، على طول مكابدته الاستقراء والتنقير في بطون الكتب، ويعزى ذلك إلى عدم استقرار هذا المصطلح عندهم من جهة و (لقلّة مَن عَقَدَ لَهُ باباً مِنَ النُّحاةِ)(٢) من جهة أخرى.

ولما كانت اللغة العربية لغة المجاز فالتوسع إذاً ضربٌ من ضروب المجاز، ولونٌ من ألوان التصرُّف في التعبير وجنس من أجناس الشجاعة، وفي ركوب هذا الأسلوب من أساليب التعبير تتجلى شجاعة العربي وجرأته وإقدامه على اقتحام أبواب القول وتشقيقه، ومن ثم التلاعب بالألفاظ تقديماً وتأخيراً وحذفاً وتقديراً وإيجازاً واختصاراً، ومثلها الزيادة والحمل على المعنى والتحريف وتلك هي أجناس الشجاعة المجازية التي ذكرها ابن جني (ت ٣٩٢هـ) على أنها (من باب الشجاعة في اللغة)(٣)، وكان مما ذكره ابن جني تحت باب عقده في الخصائص ليفرق به بين الحقيقة والمجاز، أنَّ المجاز يُعدَل إليه لمعانٍ وعَلَى رأسها الاتِّساع، فبعد أنْ عَرَّف الحقيقة بأنها (ما أُقِرَّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة)(٤)، ذكر أنَّ (المجاز: ما كانَ بضدِّ ذلك)(٥).

ثم قال: (وإنما يقع المجاز ويُعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، فإنْ عُدِمَ هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتَّةَ)(٦).

---

(١) أنظر: الأصول في النحو ٢/٢٦٦، و أنظر: الخصائص ٢/٣١٠.

(٢) الأشباه والنظائر في النحو ١/٣٥.

(٣) الخصائص ٢/٤٤٦.

(٤) الخصائص ٢/٤٤٢.

(٥) الخصائص ٢/٤٤٢.

(٦) الخصائص ٢/٤٤٢.

وممَّا لا شكَ فيه أنَّ العرب كانت تدرك مدى تأثير هذه الأساليب عندما تَخرج إلى معانٍ أخر، ومدى وقوعها موقع الإعجاب في قلوب السامعين وآذان المتلقين.

وفي التوسع في التعبير تخرج الكلمة أحياناً إلى غير ما وضِعت له في أصل اللغة إلى شيء آخر توسعاً في القول ومجازاً في التعبير نحو قول الشاعر(1):

[من الطويل]

شَكَوْتُ إِلَيْهَا حُبَّهَا المُتَغَلْغِلَا فَمَا زَادَهَا شَكْوايَ إِلَّا تَدَلُّلَا

قال ابن جني وهو يوجه هذا البيت: ((إنَّ وصف الحُبِّ بالمتَغَلْغِل ليس في أصل اللغة، وإنما ذلك وصف يخص الجواهر(2) لا الأحداث(3)، ألا ترى أنَّ المُتَغَلْغِلَ في الشيء لا بد أنْ يتجاوز مكاناً إلى آخر، وذلك تفريغ مكانٍ وشغل مكان ...... هذا وجه الاتساع))(4).

فهذا الضرب من التوسع واقع في كلام العرب كثيراً ويَشْمَل جميع مستويات اللغة صرفها، ونحوها، وبلاغتها، وعَروضها، وأصواتها اللغوية، وذلك لمرونة العربية وسعة أفقها، وعلوها وكثرة توليدها، فالتوسع في الكلام له جولان ودوران على ألسنتهم، وفي مراسلاتهم ومخاطباتهم وأشعارهم وحكميم، وتعدُّه العرب مفخرةً من مفاخرها ذلك؛ لأنَّ هذا اللون من المجاز هو الذي يكسو اللفظ سربالاً من الحُسْن ويُثري اللغة ويَزيدُها تجدداً وتطوراً ونماءً.

---

(1) عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، أنظر: أمالي القالي ٢/١٥٩،٢٠، والبيت في الخصائص ٢/٤٤٤.

(2) الجوهر: مصطلح فلسفي حدَّه الإمام الغزالي بأنه: اسم مشترك يقال جوهر لذات كلٍّ، كإنسان أو كالبياض، فيقال جوهر البياض وذاته، ويقال جوهرٌ لكلِّ موجود، أنظر: المصطلح الفلسفي عند العرب ٢٩٤، و أنظر: ٢٤٩، ٢١٧.

(3) الأحداث: مصطلح فلسفي وهو اسم مشترك يطلق على وجهين، أحدهما زماني، ومعنى الإحداث الزماني الإيجاد للشيء بعد أن لم يكن له وجود في زمان سابق، ومعنى الإحداث غير الزماني هو إفادة الشيء وجوداً، وذلك الشيء ليس له في ذاته ذلك الوجود، لا بحسب زمان دون زمان، بل بحسب كل زمان، المصطلح الفلسفي٢٨٩.

(4) الخصائص ٢/٤٤٤.

ثالثاً / مسوغات التوسع:

تعد مسوغات التوسع كثيرة، كثرة ورود التوسع في اللغة، كما أنَّها تختلف باختلاف الأغراض والمعاني التي تخرج إليها، ومدى علاقة هذه الأغراض والمعاني بكلام المتكلم وقوة تأثيره في المخاطب، فالعربي إذا علت فصاحته، وسمت طبيعته تصرَّف وارتجل، فينقاد له الكلام البليغ، والتعبير الدقيق، وأداتهُ في كل ذلك (اللغة) يتصرَّف بألفاظها ويتلعَّب بمعانيها، فيلبسها بهذا التصرُّف والتلعُّب ثوباً قشيباً موشى بوشي (التوسع) في التعبير، ولهذا الضرب من ضروب الكلام علل وأسباب؛ عبَّرنا عنها بالمسوِّغات وهي كثيرة -كما أسلفنا- ولكنَّ الباحث سيقف على أهمِّها وأبرزها وأكثرها شيوعاً، وإليك أهمها:

١. الإيجاز والاختصار:

إنَّ من طبيعة العربيّ الميل إلى الإيجاز والاختصار في كلامه؛ لأنَّ الإيجاز عندهم أبلغ من الإطناب والإطالة، وذلك لأنهم يرون أنَّ البليغ من مَلَكَ هذا المَسْلَك، وأنَّ البلاغة إنَّما هي التعبير بكلمات قليلة تُعطي معنىً كثيراً، فضلاً عمَّا يمنحه هذا التعبير من قوة وجزالة وعمَّا يسعى إليه من تخليص العبارات من الثقل.

والذي يتلمس هذا اللون من مسوِّغات التوسُّع يجده واسعاً في كتاب الله عز وجل وفي كلام العرب، فممَّا ورد منه في القرآن الكريم قوله تعالى:﴿فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾(١)، قال عبد الله بن محمد بن سفيان النحوي المعروف بالخزّار (ت ٣٢٥هـ) عن هذه الآية أنها: ((لغة الحجاز، وهي غاية الإيجاز))(٢).

أقول نعم، إنَّ هذه الآية في منتهى البلاغة وفي أعلى درجات الفصاحة والبيان، بل هي من أعظم شواهد الإيجاز والاختصار والإعجاز؛ فبكلمات قليلة صوَّرت معنًى كبيراً، صوَّرت حالة أخوة يوسف وقد تملَّكهم اليأس، اعتزلوا الناس وهم يقلّبون الرأيَ ظهراً لبطن، يُفكِّرون في تدبير الأمر الجَلل الذي سيواجهون به أباهم، فإيجاز هذه الآية الكريمة وإعجازها قلَّما تجد لمثله نظيراً في كتاب الله على عظم فصاحة القرآن وعُلوِّ أسلوبه وجزالة منطقه وكثرة الإيجاز والاختصار فيه.

---

(١) يوسف ٨

(٢) التفسح ٥١

ومِمَّا يُتوسَّع فيه إيجازاً واختصاراً، حيث يُحذَف منه ما يُمكن أنْ تَـهدي إليه القرائن العقلية، قوله تعالى في قصة سليمان والهدهد وبلقيس: ﴿اذْهَب بِّكِتَابِي هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾(1)، والآية التي بعدها مباشرة ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ﴾(2).

فبين الآيتين أمور حذفت يفهمها السامع من القرينة العقلية، وتقدير المحذوفات فأخذ الكتاب فألقاه إليهم،فَرَأَتْهُ ملكتهم،فقرأته)(3).

ومثل هذا التوسع في التعبير قليل في لغات الأمم، كثير في لغتنا، وهي أوسع في التَّصرُّف من غيرها، قال صاحب الفصيح وهو يمتدح العربية بالإيجاز والاختصار، ويصفها بسعة التفسح، ودقَّة التصرُّف قال: (ولا نعلم لغةً أوسع تفسُّحاً، وأدقَّ تصرُّفاً من العربية، ولا أغمض مَسْلكاً ولا أخصر إيجازاً، ولا أقدح للأذهان إفهاماً، ألا ترى في القرآن: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾(4) كلمة واحدة تشتمل على ثلاثة أسماء: الياء لله عزَّ وجل، والكاف الثانية للنبي ﷺ، والهاء والميم للكُفَّار)(5)، هذا ما كان منه في القرآن، أما ما كان منه في كلام العرب فكثير أيضاً، فهذا كتاب سيبويه جاء يزخر بأساليب التوسع للإيجاز والاختصار، إذ عقد لذلك الأبواب في كتابه قائلاً: (هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتّساعِهم في الكلام، والإيجاز والاختصار)(6).

وقد ساق تحت هذا الباب أمثلة كثيرة يقرن بها التَّوسُّع بالاختصار تارةً، والتوسع بالإيجاز تارةً أخرى، فمن الأول قوله:(صِيدَ عليه يَومان، وإنَّما المعنى: صِيْدَ عليهِ الوحشُ في يومين ولكنَّه اتَّسع واختَصَر ...)(7)، ومن الثاني قوله: (كَمْ وُلِدَ له ؟ فيقول: ستّون عاماً، فالمعنى: وُلِدَ لهُ الأولادُ وَوُلِدَ له الوَلَدُ ستّينَ عاماً؛ ولكنَّه اتَّسَعَ وأَوْجَزَ)(8).

---

(1) النمل ٢٨

(2) النمل ٢٩

(3) ظاهر الحذف في الدرس اللغوي ٩٠، والمصطلح النحوي في كتاب سيبويه ٣٠٩، و أنظر: الفوائد المشوقة إلى علوم القرآن ١١١-١١٢

(4) البقرة ١٣٧

(5) الفصيح ٣

(6) الكتاب ١/١٠٨ ب، ١/٢١١هـ

(7) الكتاب ١/١٠٨ ب، ١/٢١١ هـ

(8) الكتاب ١/١٠٨ ب، ١/٢١١ هـ

٢. كثرة الاستعمال:

تعد كثرة الاستعمال في الكلام من العلل الشائعة في التوسع لدى اللغويين والنحاة، وليس أدل على كثرة شيوعها وذيوعها؛ من ورودها في كتب اللغة والنحو، وفي مقدمة هذه المصنفات ((كتاب سيبويه)) فقد عالج سيبويه (ت ١٨٠هـ) مسائل متفرقة من مسائل التوسع في كتابه، على أنَّ المسوغ لها كثرة الاستعمال، وسأضع بين يدي البحث أمثلة لذلك،منها ما جاء في كلامه على حذفِ الجار ((ولكنَّهم قد يُضمِرونَهُ ويَحذِفونَهُ فِيمَا كَثُرَ مِن كلامهم، لأنَّهم إلى تَخفيفِ مَا أكثروا استعمالَهُ أحْوَجُ))[1].

وقال في موضع آخر من الكتاب: ((.... وَغَيَّروا هذا؛ لأنَّ الشيءَ إذا كثُر في كلامهم كانَ لهُ نَحْوٌ ليسَ لغيرهِ مِمَّا هو مِثْلُهُ ... فالعربُ مِمَّا يُغَيِّرونَ الأكثَر في كلامِهِم عَن حالِ نظائرهِ))[2].

وهكذا تتكرر عبارات (كثرة الاستعمال) أو شيوع الاستعمالِ في كتاب سيبويه، ليتبين لنا أنه كان ذا دراية ومعرفة بهذا النمط من المسوغات.

أما ابن جني (ت ٣٩٢هـ) فإنه ينظر إلى التوسع في العربية نظرة شمولية واسعة تقدم بها على كل من سبقه خطوات، وكان يعول كثيراً على شيوع الاستعمال والاستئناس به في شرح ظاهرة التوسع في الكلام وذلك لأن أكثر الأساليب دوراناً في الاستعمال هي أكثرها عرضة للتوسع، وبناءً على القلة والكثرة في الاستعمال فقد يشيع التوسع ويكثر في أبواب دون غيرها، كالذي يكون في باب الظروف، حيث إن الظروف يتوسع فيها أكثر من غيرها كما سنرى في مبحث دراستنا لها.

فابن جني كان يحمل كثيراً من أساليب التوسع على المجاز، ويرى أنه معنى من معانيه، ولعل ذلك راجع إلى نظرته الواسعة الفسيحة إلى مثل هذه الأساليب على أنها ضرب من ضروب المجاز، وموقفه من اللغة ومذهبه منها الذي نص من خلاله على أن اللغة مجازٌ في مجاز.

---

(١) الكتاب ١/٢٩٤ ب، ٢/١٦٣ هـ

(٢) الكتاب ١/٣١٠ ب، ٢/١٩٦ هـ، وعبارة سيبويه (مِمَّا يُغَيِّرونَ) يريد: ربما يغيرون، فهو يستعمل (مما) بمعنى (ربما) كثيراً، انظر: تعليق السيرافي في ١/٨ ب

ومما ذكره ابن جني شاهداً على كثرة الاستعمال في اللغة: ((مَفْعَل، وأَفْعَل)) فقضى بزيادة الميم والهمزة في أولهما، لأنه وجد أكثر اللغة على ذلك قال: ((وأعلم أنَّكَ إذا حصَّلت حرفينِ أصلينِ في أولهما ميم أو همزة، وفي آخرهما ألف فاقضِ بزيادة الميم والهمزة، وذلك أنَّا أعتبرنا اللغة فوجدنا أكثرها على ذلك .... وذلك نحو: مُوسَى، وأَرْوَى، وأَفْعَى ومثالهما ((مُفْعَل، وأُفْعَل)) وذلك أن (مُفْعَلاً) في الكلام أكثر من (فُعْلى) و(أَفْعَل) أكثر من (فَعْلَى) ألا ترى أنَّ زيادةَ الميم أولاً أكثر من زيادة الألف رابعة))[1]، وهذه من مسائل ابن جني الصَّرفيَّة التي كان يرى فيها توسعاً وعَرَضَها في كتابه (سر صناعة الإعراب).

ومن مسائله الأُخَر التي صَرَّح بالتوسُّع فيها: الأعلامُ، لأنَّه كان يرى أنها تدور على ألسنة المتكلمينَ أكثر من غيرها، فقال: (وأعلم أنَّ الأعلام إنَّما جازت فيها هذه المخالفة للجمهور من قبلِ أنها كَثُرَ استعمالُها، فجاز فيها من الاتساع ما لم يَجُز في ما قَلَّ استعمالُه مِنَ الأجناس)[2].

وبهذا يُعد ابن جني أبعد أفقاً وأكثر مرونةً وأشمل تعميماً في معالجة نصوص التوسع ومسوغاته من سيبويه، ولَعلَّ السبب في ذلك أنَّ سيبويه كان يُوصِّل لمثل هذه المسائل، أمَّا الذين جاؤوا بعده فشرحوا وفَصَّلوا.

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/٤٢٨.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/٤٢٧-٤٢٨

رابعا / موانع التوســـــع:

اللغة نظام دقيق له ضوابط وأصول تحكمه، وتجري أساليب التعامل معه على قواعد العرب التي قَعَّدوها ووضَعُوا أصولَها وأبانوا أحكامَها بعد الاستقراء والتتبع لكلام العرب نظمه ونثره، وهو الذي عليه بَنَوْا قواعدَ العربية الكلية ثم خَلَصُوا إلى أنَّ: ((النحو عِلْمٌ أُستخْرَجَهُ المتقدِّمونَ مِن استقراء كلامِ العرب))(١).

ولما كانت اللغة محكومة بضوابط، فالتوسع فيها -إذاً- ليس أمراً فوضوياً لا ضابط له، بل هناك موانع تمنع المتكلم من أن يتوسع ويتفسح في غير مواطن التوسع كما أنَّ هناك مسوغات تُجيز لَهُ أنْ يَتوسَّعَ ويتفسَّح.

ولَعلَّ مِنْ أهم وظائف هذه الموانع وعلل الإتيان بها هو منع الاضطراب والخلل الذي يؤدي إلى سوء التركيب في الجملة العربية والأسلوب الصحيح، ومن ثم إيجاد التوافق والتوازن فيَ أساليب النظام اللغوي العام.

فالكلام العربي وإن جرى على الإيجاز والاختصار والحذف واستعمال المجازات المختلفة في التعبير عن أغراضهم إلا أنَّ ذلك لا يجري بشكل سائب فيختار المتكلم متى شاء ويتوسع متى شاء (وذلك أنَّ كلامَ العرب وإنْ كثُر الاتِّساعُ فيه، محظورٌ بحروفٍ معدودةٍ معروفة، ومَحْصورٌ بأوزانٍ معلومةٍ تلحقُها الأفهام ويشتملُ عليها إعرابٌ يَتَفقَّهُ به ذوو الأذهان)(٢)، وبناءً على هذا المحظور في اللغة وجدنا أنَّ أهم المحظورات والموانع ما يأتي:

١.الإجحاف:

وهي من العلل التي ذكرها سيبويه في كتابه إذ قال: ((واْعلم أنَّ ما جاء في الكلامِ على حرفٍ قليلٌ ولم يشذّ علينا منه شيءٌ إلا ما لا بالَ لَهُ إنْ كانَ شَذَّ، وذلك لأنَّهُ عندهم إجحاف أنْ يذهب في أقَلِّ الكلام عدداً حرفانِ))(٣)، وقد يُسَمِّي سيبويه الإجحافَ (إخلالاً)نحو قوله: ((..... ثم الذي مَا يكون على حرفٍ ما يكون على

---

(١) الاقتراح ٣٠، والقول لابن السراج، و أنظر: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ٥٠، و أنظر: لمع الأدلة في أصول النحو ٩٥

(٢) التفسح ٤٠٣

(٣) الكتاب ٣٠٤/٢ ب، و أنظر: ٤١٨/٢ ب، ٤٢٢ ب، ٤٢٦ ب، ٢١٨/٤ هـ

حرفين وقد تكون عليها الأسماءُ المُظهَرةُ المتمكّنةُ والأفعال المتصرِّفة وذلك قليل؛ لأنَّهُ إخلالٌ عندهم بهنَّ؛ لأنّه حَذفٌ مِن أقلّ الحروف عددًا))[1].

وتردد مصطلحا (الإجحاف) و(الإخلال) في مواضع متفرقة في كتاب سيبويه، من ذلك قوله: ((وأَمّا (فِيّ) فَتَثقُل ياؤها، لأنها لو نُوّنت أُجْحِفَ بها اسماً ..... وليس في الكلام اسْمٌ هكذا))[2] ففي قوله ((وليس في الكلام اسْمٌ هكذا)) يدلّ على وضوح المنع في الكلام والمانع (الإجحاف والإخلال) في الاختصار والحذف.

ومما وصفه سيبويه (بالإخلال المُفرِط) ما ذكره في باب تكون الزوائد فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فذكر أنهم ((لو حذفوا من (مُسَّمَيْدِع)حرفين لحذفوا من (مُهَاجِر) حرفين فقالوا: (يا مُهَا) وهذا لا يكون؛ لأنَّهُ إخلالٌ مُفْرِطٌ بما هو من نفس الحرف))[3]، ومثله في الإخلال بالحذف قوله: ((وقالا في ((مُرِي) إذا وَقَفا (هذا مُرِي) كَرِهوا أنْ يُخِلّوا بالحرف فيَجْمَعوا عليه ذهاب (الهمزة) و (الياء)))[4].

ولعلّ كثيراً من النحاة كان يعرف هذا الضرب من الإجحاف في الحذف من الكلام، فهذا الإمام السيوطي قد عقد له بابا في كتابه (الأشباه والنظائر) في النحو سماه: اختصار المختصر، وتحت هذا الباب تكلم على مايمتنع وما لا يجوز من الأساليب في الكلام العربي، ونَصَّ على أنَّ (اختصار المُختصر لا يجوز لأنّه إجحاف به، ومِن ثَمَّ لم يَجُز حذف حرف الجر قياساً)[5].

ثم حكى السيوطي عن ابن جني في المحتسب عن شيوخه أنّ حذف الحرف ليس بقياس؛ لأنَّ الحروف إنَّما دخلت الكلامَ لضربٍ مِنَ الاختصار، فلو ذهبتَ تَحذفُها لَكُنتَ مُختصِراً لها هي أيضاً واختصارُ المُختَصِرِ إجحافٌ به)[6].

وقد شرح لنا ابن جنّي في (الخصائص) قول أبي بكر أنَّ الحروف إنّما دخلت الكلام لضربٍ من الاختصار ومَثّل لَهُ بأمثلةٍ كثيرةٍ منها: ((أنّكَ إذا قلتَ: ما قام زيدٌ،

---

(١) الكتاب ٢/٣٠٥ ب، ٤/٢١٩ هـ

(٢) الكتاب ٢/٣٣ ب، ٣/٢٦٣ هـ

(٣) الكتاب ١/٣٣٩ ب، و أنظر: ٢/٣٣ ب، ٢٤٠ ب، ٢٧٨ ب، والكتاب ٢/٢٦١ هـ

(٤) الكتاب ٢/٢٨٩ ب، ٤/١٨٤ هـ

(٥) الأشباه والنظائر في النحو ١/٥٦

(٦) الأشباه والنظائر في النحو ١/٥٦، الخصائص ٢/٢٧٣، و أنظر: كتاب النحت ٢٩

فقد أغنتْ (ما) عن (أنفي) وهي جملة فعل وفاعل وإذا قلت: قامَ القومُ إلا زيداً، فقد نابت (إلا) عن (استثني) وإذا قلت: قامَ زيدٌ وعمرٌو، فقد نابت (الواو) عن (أعطف) .... و(مِنْ) في قولك: أكلتُ مِنَ الطعامِ، نابت عَنِ (البَعض) أي: أكلتُ مِن بعضِ الطعامِ، وكذا بقية ما لم نَسْمَعْهُ، فإذا كانت هذه الحروف نوائب عَمَّا هو أكثر منها من الجُملِ وغيرِها لم يَجُز مِن بعدِ ذلك أَنْ تُنْتَهكَ ويُجْحَفَ بها))[1].

وحكى السيوطي عن ابن يعيش تعليلاتٍ قريبةٍ من تعليلات ابن جنّي فذهب إلى أنَّ ((حروفَ النداءِ نائبةٌ عن (أنادي) فإذا أخذت تحذفها كان اختصاراً لمُختصرٍ وهو إجحاف))[2].

ثم علَّلَ بعدها ما ورد من حذف حرف النداء على أنَّهُ يُحذف (لقوة الدلالة على المحذوف فصار القرينة الدَّالَّة على المحذوف كالتلفظ به)[3]، فهذا قدر كاف من الأمثلة للتدليل على وجود مانع الإجحاف في التوسع في الكلام العربي.

٢ .الالتباس:

وهو محذورٌ في اللغة ومانع قوي من موانع التوسع في الكلام، لذا وضع النحاة له ما يزيله إذا خِيفَ، كالإعراب الذي وضع في الأسماء ليزيل اللَّبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلفة.

وقد جاء هذا المانع بمراتب متفاوتة من حيث القوة في كتاب سيبويه فمرة (عِلَّة التباس) ومرة (خَوْف التباس) وأخرى (كراهية التباس)، فمن الأول قوله: ((وقالوا: (مَلُوٌ) فلم يفتحوها؛ لأنَّهم لم يُريدوا أَنْ يُخْرِجوا (فَعُلَ) مِنْ هذا الباب وأرادوا أَنْ تكونَ الأبنية الثلاثة (فَعَلَ) و(فَعِلَ) و(فَعُلَ) من هذا الباب، فلو فتحوا لالْتَبَسَ فخرج (فَعُلَ) من هذا الباب))[4].

وقد يقرن سيبويه الإعلال بالالتباس كما في قوله في باب: ((ما جاء على أَنَّ (فَعَلْتُ) منه مثل (بِعْتُ) وإنْ كان لَم يُستعمل في الكلام؛ لأنَّهم لو فَعَلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلى الاعتلال والالتباس فلو قلت: (يَفْعِلُ) مِن (حَيَّ) ولم تحذف لقلت

---

(١) الخصائص ٢/٢٧٤، وانظر: الأشباه والنظائر في النحو ١/٥٧

(٢) الأشباه والنظائر في النحو ١/٥٨

(٣) الأشباه والنظائر في النحو ١/٥٨

(٤) الكتاب ٢/٢٥٣ ب

(يَحِيٌّ) فرفعتَ ما لا يدخله الرفعُ في كلامهم فكرهوا ذلك كما كرهوه في التضعيف، وإنْ حذفت فقلت: (يَحِي) أدركته علّة لا تقعُ في كلامهم فصار ملتبسًا بغيره يعني: (يَعِي) و (يَقِي) ونحوه فلما كانت عِلّةُ بعد عِلّة، كرهوا هذا الاعتماد على الحرف....))[1].

ومثلها علة كراهية التباس لفظ بلفظ أو معنى بمعنى كما في قوله:

((وسألتُه[2] عن قوله: (كما أنّه لا يَعلمُ ذلك فتجاوزَ اللهُ عنه، و (هذا حَقٌّ كما أنّك ههنا)، فزَعَم أنَّ العاملة في: (أنَّ) (الكافُ)و (ما) لغوٌ إلّا أنَّ (ما) لا تُحذف منها كراهيةَ أنْ يَجِيءَ لفظُها مثلَ لفظ: (كأنَّ) كما ألزموا (النونَ) (لأفعلَنَّ) و(اللام) قولَهم: (إنْ كانَ لَيَفْعَلُ) كراهيةَ أنْ يَلتبِسَ اللفظانِ))[3].

أمّا آخر هذه العلل فهي علة خوف الالتباس وهي أخف من أختيها ويمكنُ عَدّها الثالثة من حيث قوة منعها في الكلام بعد علتي (الالتباس وكراهية الالتباس) وترددت علة (خوف الالتباس) في أكثر من موضع في كتاب سيبويه، ومن أمثلته التي صَرَّحَ فيها بهذه العلة قوله في جمع (فاعِل): ((وأما ما كانَ أصلُه صفة فأُجري مجرى الأسماء فقد يَبنونَهُ على (فُعْلانٍ) كما يبنونها وذلك (راكِبٌ: ورُكْبانٌ) و (صاحِبٌ وصُحْبانٌ) وقد كَسَّروه على (فِعالٍ) قالوا: (صِحَابٌ) حيث أجروه مجرى (فَعِيلٍ) نحو: (جَرِيبٍ: وجُرْبانٍ) فأدخلوا (الفِعال) هاهنا كما أدخلوه ثَمَّةَ حين قالوا: (إفالٌ) و (فِصَالٌ) وذلك نحو: (صحاب) ولا يكون فيه (فَواعِلُ) كما كان في (قابِلٍ) و (خاتَمٍ) و (حاجِرٍ)؛ لأنَّ أصلَه صفة وله مؤنث فيَفْصلون بينهما إلا في (فَوارِسَ) فإنَّهم قالوا: (فَوارِسُ) كما قالوا: (حَواجِرُ)؛ لأنَّ هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلا للرجال، وليس في أصل كلامهم أنْ يكونَ إلّا لهم فلمّا لم يخافوا الالتباس قالوا: (فَواعِلُ) كما قالوا: (فُعْلانٌ) وكما قالوا: (حَوارِثُ)حيث كان اسمًا خاصًّا كـ (زَيْدٍ)))[4].

---

(١) الكتاب ٢/٣٨٨ ب، و انظر: ١/٥٥، ٢٨٣ ب، و ٤/٣٩٨ هـ

(٢) أي الخليل .

(٣) الكتاب ١/٤٧٠ ب ، ٣ / ١٤٠ هـ

(٤) الكتاب ٢/١٩٨ ب، و انظر: ١٨٦، ٣٦٠، ٤١٥و ٣/٦١٤-٦١٥ هـ، و انظر: الشاهد وأصول النحو، مبحث العلة عند سيبويه ٣٥٦ وما بعدها

وعقد السيوطي في (الأشباه والنظائر) باباً سَمَّاهُ (اللَّبس محذور) تكلم فيه عن محاذير الالتباس ثم ساق آراء النحاة المتقدمين فيه.

فمِمَّا نَقَلَهُ قول ابن فلاح في (المغني): ((وإنَّما امتنعَ حذفُ حرف النِّداء من المُستغاثِ به لئلا يلتبس لامَه بلامِ الابتداء، فإنَّها مفتوحة مثلها، ولا يكفي الإعراب فارقاً لوجود اللَّبس في المقصور والمبنيّ في حالة الوقف))[1]، ثم ذكر من مواطن الالتباس الأخر أنَّ العربَ ((لم يَجْمَعوا (حَيَّة) على (حَي) لئلا يلتبس بالحَيّ الذي هو ضدّ المَيِّت بخلافِ سائر ما كان من هذا النوع كـ (بَقَرَة) و (نَعامَة) و(حَمَامَة) و (جَرَادَة) فإنَّهم اسقَطوا في جَمْعِهِ الهاء وكذا في مُذكَّرِه))[2].

ومن المسائل الصَّرفية التي حكاها السيوطي عن صاحب (البسيط) أَنَّهُ قال: ((كان قياسُ اسم المفعول من الثلاثي نحو: (ضَرَبَ) و(قَتَلَ) على (مَفْعَل) بأنْ يُقالَ: (مَضْرَب) و(مَقْتَل) ليكون جارياً على (يَضْرِب) و(يَقْتُل) إلاّ أنَّه عُدِلَ إلى مفعول لئلا يلتبس باسم المفعول من (أَفْعَلَ) نحو: (مُكْرَم) و(مُضْرَب) من (أَكْرَم) و(أَضْرَبَ) وخُصَّ الثلاثيُّ بالزيادة لقلةِ حروفه))[3].

وهكذا تعد علة (الإلتباس) من أهم موانع التوسع في الكلام.

---

(١) الأشباه والنظائر في النحو ١/٣٣٩

(٢) الأشباه والنظائر في النحو ١/٣٣٩، قال الكسائي: سمعت كل هذا النوع يطرح من ذكره الهاء إلا في (حية) فإنهم يقولون: (حية) للمذكر والمؤنث، فيقولون: (رأيت حية على حية) فلا يطرحون الهاء من ذكره.

(٣) الأشباه والنظائر في النحو ٣٣٥-٣٣٦.

خامسا / مستويات التوســــع:

إنَّ الذي تقرَّر عند النحاة ونصَّ عليه كثيرٌ منهم هو أنَّ التوسع أكــثر مِــن أنْ يُحاطَ به في كلام العرب[1]، فالعرب لهم مسالكُ وطرقٌ في التعبير عن أغراضِـــهم، فيوجزون ويختصرون ويتوسعون في كلامهم كثيرًا، وذلك لِحدَّة أذهانِـــهم وجــودةِ إفهامهم، يتنبهونَ للرمزة الدقيقة، وينتقلون للإشارة اللطيفة واللحظة الرقيقة، فلذلـــك ترى كلامهم مشحوناً من أنواع الإيجاز والاختصار والحذف والاقتصار[2].

ولما كان ديدنَهم في الكلام على هذا، فالتوســـع -إذاً- يشــتمل علـــى جميـــع مــستويات اللغة وعامة ضروبها، وإنْ كان ليس بالضرورة أنْ يَشيعَ التوسع على حــدٍّ واحدٍ في جميع اللغات.

ومن هذا ترى كثرة الاختلاف والتباين في التوجيهات الإعرابية وسَعَة التــأويل للنصوص العربية الواردة في كلامهم شعرًا ونثرًا، فضلاً عن النصوص القرآنية.

ومِن هُنا فقد أحتكمنا إلى خطّةِ البحث التي اختططناها وألزمنا أنفُسَــنا بــالأخذ بمفرداتها ودراسة كل مستوًى على حِدة، وإنْ كانت نظرة القدماء ودراساتهم لـــهذه المستويات نظرةً شموليةً واحدةً دون تفريعٍ أو تشقيقٍ لها.

كما نرى ذلك اللون من الشمولية والعموم في كتاب ســـيبويه وكتــب النحــاة المتقدمين الأخر ولذا سندرسُ مباحثَ التوسع الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية والعروضية كُلّاً على انفراد، تحقيقاً لرغبةٍ في النفس كامنة في استجلاء ما غَمُــضَ وخَفِيَ من مواضع التوسع فيها أولاً، ورغبةً في إطلاع القارئ وتنبيه الغافل علـــى أنَّ كتاب سيبويه ليس كتاباً في النحو والصرف حَسْب، كما يعتقد كثيرٌ مِــنَ البــاحثين وطلبة العلم وإنَّما (الكتاب) موسوعة لمعارف مختلفة بل يُعدُّ (أول موسوعة عربيـــة تجمع المعارف اللغوية في شتى نواحيها)[3]، فهو المصنــف الوحيــد القديــم الـــذي استوعب جميع مسائل النحو العربي وإليك مستويات التوسع:

---

(1) أنظر: الكتاب ١/١٠٩ ب، ١/٢١٤-٢١٥ هـ والأصول في النحو ٢/٢٦٥.

(2) النحت وبيان حقيقته ٢٨.

(3) المصطلح النحوي ٨٠.

١. المستوى الصوتي:

تناول علماؤنا القدماء كثيراً من الظواهر الصوتية وعالجوها تحت مفهوم السَّعة في التعبير والتوسع في الكلام، والتفسح في منظوم اللغة ومنثورها وسنتكلم في دراستنا للتوسع في المستويين الصوتي والصرفي على بعض مباحث سيبويه الصوتية.

٢. المستوى الصرفي:

اندرجَ تحت هذا المستوى بعض المسائل الصرفية المهمة كالترادف والمشترك اللفظي، والتضاد والاشتقاق.

وإن وجوُد مثل هذه الظواهر في لغتنا العربية أمر لا يمكن إنكاره أو البرهنة على عدم وجوده، نظراً لما تحمله هذه الظواهر من تحوّلات صرفية تُعدّ من أهم عوامل النمو اللغوي.

ولو أخذنا ظاهرة الاشتقاق أنموذجاً من نماذج الصيغة الصرفية فإننا نلحظُ أنَّ أهمية هذه الظاهرة للنمو وتطور اللغة لا ترِدُ من حيث إنه أُخِذَ فرعٌ من أصْلٍ أو خلق كلمة جديدة من جذر يتضمنُ فكرةً معينة[١]، لأننا لو اكتفينا بهذا لوجدنا أنفسَنا أمامَ صِيَغٍ صرفيةٍ ثابتة لا تقبلُ التغيير في مُعظم أحوالها، كالفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة وغيرها.

ولكنَّ أهميةَ الاشتقاق تتجلّى في أنْ تتعدّد مصادرُهُ وطرائقُهُ في الأخذ، واللغة الحيَّة هي اللغة التي تتسم بقدرتها على الخلق والإبداع، أي خلق ألفاظ جديدة ومعانٍ مُبتكرة تتحقّق من خلالها مواكبتها لتطور الحياة، والاشتقاق من أهم الأسباب التي تتحقق بها تلك القدرة وكلما توسَّعت طرائقُهُ كان ذلك مدعاةً إلى توسُّع اللغةِ وزيادة قُدرتِها على النمو.

ولما كانتْ معظمُ الصيغ الصرفيةِ ثابتة لا تقبل التغيير وإن عدم التصرف منافٍ للتوسع[٢]، جاء الفصلُ الصوتي والصرفي صغيراً، ومباحثه في كتاب سيبويه محدودة لم يُصَرِّح بالتوسع فيها، ولكنَّها تُنتَزَعُ بالفَهْم وطُول البحث.

---

(١) أنظر: الخصائص ٣/٢٤٢.

(٢) أنظر: الأشباه والنظائر في النحو ١/٣٦.

٣. المستوى النحوي:

ولعل أوسع ما يندرج تحت هذا المستوى هو التوسع في الظروف، فقد عقد السيوطي باباً مستقلاً في الأشباه والنظائر بعنوان (الاتساع) أفاض فيه بالكلام على الظرف، بناءً على أن الظروف يتوسع فيها أكثر من غيرها، وسنتناول بإيجاز بعض صور التحول في الظروف، وكيفية التوسع فيها على أننا سندرسها بشيء من التفصيل عند وصولنا إليها في الدراسة النحوية في كتاب سيبويه، فمن صور التحول في الظرف:

أ. وقوع المصدر ظرفاً:

كقولهم: (مَقْدَمَ الحَاجِّ) و(خُفُوقَ النَّجْمِ) و (خِلَافَةَ فُلانٍ) و (صَلَاةَ العَصْرِ)[١]، فقد توسَّعوا في هذه المصادر فنصبوهَا على الظرف، فذكر السيوطي ((أنه يجوز التوسُّع في ظرف الزمان والمكان ... والمصدر المنتصب على الظرف، كمَقْدَمِ الحاجِّ وخُفُوقِ النَّجْمِ))[٢].

ومِنَ المصادرِ الواقعة ظرفاً قولُهم: (صَكَّةَ عُمَيٍّ)[٣]، فَشَبَّهُوهَا بِمَا ذكرنا من الأمثلة، قالَ الفارسيُّ (ت ٣٧٧هـ): ((إِعْلَم أَنَّ (صَكَّةَ) من قولِهِم (جئتُهُ صَكَّةَ عُمَيٍّ) مَصْدَرٌ واقعٌ موقعَ الظَّرفِ، مثل: مَقْدَمَ الحَاجِّ، وخُفُوقَ النَّجْمِ))[٤].

وإلى مثل هذا ذهب الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) فذكر أَنَّ الأَصْلَ: لَقِيتُهُ وقتَ صَكَّةِ عُمَيٍّ، أي: وَقْتَ ضربته، فأجرى مجرى قولهم: (آتيكَ خُفُوقَ النَّجْمِ، ومَقْدَمَ الحَاجِّ)[٥].

ب. نصب الظرف مفعولاً به:

كقولِهِم: (يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار)[٦]، فمن قال: (يا سارقَ الليلةِ ...) فعلى إضافة سارق إلى الليلة ونصب (أهل) على التوسع في الظرف، فَنُصِبَ نَصْبَ المفعول به.

---

(١) أنظر: الكتاب ١/١١٤ ب، ٣/٢٢٢ هـ.
(٢) الأشباه والنظائر في النحو ١/٣٦، و أنظر: الأصول في النحو ١/٢٣١.
(٣) صكة عمي: أي نصف النهار.
(٤) البغداديات ٥٩١.
(٥) المستقصى في أمثال العرب ٢/٢٨٨.
(٦) الكتاب ١/٨٩ ب، ١/١٧٥-١٧٦ هـ.

قال ابن السراج وهو يورد شاهد سيبويه: ((يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ))، قال: ((فَجَرَّ الليلة وجعلها مفعولاً بها على السَّعة))[1].

وتابَعَهُ على ذلك: أبو عليٍّ الفارسيّ في كتاب التعليقة إذ كان يرى أنَّ سيبويه ((أوضح بإضافة السارق إلى الليلة أنها غير ظرف وأنها مفعول به على السَّعة؛ لأنَّ الظرفَ لا يُضاف إليها))[2].

فسيبويه يجعل الليلةَ مسروقةً على التوسع وهي تشبه -في اللفظ- المضافَ إلى اسم فاعله، لأنَّ (سَرَقَ) فعلٌ مُتَعدٍّ.

٤. المستوى البلاغي:

عالجَ القدماء تحت هذا المستوى ظواهرَ متعددة من الحذف والاختصار والتقديم والتأخير والإضمار والاستغناء ومِمَّا يُمكن عَدُّه مِن مباحث البلاغة وتخصص البلاغيين وسنقف أولاً على ظاهرة الحذف، باعتبارها ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغات الإنسانية وخصيصة من خصائص العربية الراقية:

ـ الحذف، وفيه:

ـ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:

إنَّ مِن أشهر شواهد البلاغيين وأكثرها دوراناً على ألسنتهم مِمَّا يَضَعونَهُ تحت باب المجاز بالحذف قوله تعالى: ﴿واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها﴾[3]، فقد أشار أبو عبيدة (ت ٢١٠هـ) إلى أنَّ في الآية مجازاً بالحذف قال: ومن مجاز ما حذف وفيه مضمر[4]: ﴿واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها﴾ والتقدير: واسأل أهل القرية.

((ويرى كثير من القدماء حذف المضاف للاتساع كثيراً جداً في اللغة، فابن جنّي يذكر أنَّ منه في القرآن ثلاثمائة موضع، وقيل إنَّ في القرآن منه زهاء ألف

---

(١) الأصول في النحو ١/١٩٦، وانظر: خزانة الأدب ٣/١٠٨، والأشباه والنظائر في النحو ١/٣٥.

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ١/٢٣، وانظر: معاني القرآن للفراء ٢/٨٠، والحجة في القراءات للفارسي ١/١٤.

(٣) يوسف ٨٢.

(٤) مجاز القرآن ١/٨.

موضع[1]، كما أورد صاحب إعراب القرآن كثيراً من الأمثلة قُدِّرَ فيها حذف المضاف[2]، أمَّا الشعر وسائر اللغة ففيها منه ما لا يُحصى[3].

ويعد هذا الضرب من الحذف من أوسع ضروب الحذف وأكثرها دوراناً في القرآن والشعر وفصيح الكلام، وهذه الكثرة هي التي دفعت ابن جني إلى القول بأنه: (في عَدَدِ الرَّملِ سَعةً)[4].

٥. المستوى العروضي:

لما كان العرب أهل فصاحة وبلاغة وبيان تَمَلَّكُوا اللغةَ، فأخذوا بناصيتها، فامتازوا عن غيرهم وعلا كعبُهم على مَن سواهُم، لقوَّةِ تَصَرُّفِهِم في فنون الكلام وبراعتِهم في التعبير، وتوسعهم في شعاب القول، لما يمتلكونَ مِن قوة في البيان ودَرابة في اللسان.

أقول: لما كانوا كذلك كان اهتمامُهُم (بالإعراب) اهتماماً لا يُضاهيه اهتمام، وكانوا أشدَّ ما يخشَوْنَه؛ اللَّحن وليس أدلَّ على ذلك مِن قول أحدهم لعبد الملك بن مروان: أَسرَعَ إليكَ الشيبُ، فقال: شَيَّبَني ارتقاءُ المنابرِ ومَخَافَةُ اللَّحْنِ[5].

وما صار سيبويه إلى ما صار إليه -إماماً في العربية- إلا بكلام لَحَّنَهُ فيه أحدُ شيوخِهِ، عندما كان يتتلمذُ عليهِ فآلى على نفسه أنْ يطلب علماً لا يُلَحِّنُهُ فيهِ أَحَدٌ[6].

وقد أجمع علماء الأمة على أنَّ المجتهدَ لو جَمَعَ جَميعَ العلوم لم يَبْلُغ رتبةَ الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه[7].

ولهذا كانوا يَهْتَمون بدراسة النَّحو، والحضِّ على طلبة وتحصيله لأنَّه العِلْمُ الذي يَصونُ ألسِنَتَهم مِنَ الزَّلَل وبه قال قائلُهُم [من الكامل]:

النَّحوُ يَبْسِطُ مِن لِسَانِ الأَلْكَنِ ... وَالْمَرْءُ تُكْرِمُهُ إذا لَمْ يَلْحَنِ[8]
وإِذَا طَلَبْتَ مِنَ العُلُومِ أَجَلَّهَا ... فَأَجَلُّهَا مِنْهَا مُقِيمُ الأَلْسُنِ

---

(١) الخصائص ٤٥٢/٢.
(٢) إعراب القرآن ٤١/١-٩٤.
(٣) الخصائص ٤٥٢/٢، وظاهرة الحذف ٢٠٨.
(٤) المحتسب ١٨٨/١.
(٥) من تاريخ النحو ١١.
(٦) أنظر: العربية ، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، يوهان فك ٧٣
(٧) لمع الأدلة في أصول النحو ٩٥
(٨) البيتان لإسحاق بن خلف في زهر الآداب ١٣١/٣، وفوات الوفيات ١٦٤/١، ونسب إلى أبي سعيد البصروي في صبح الأعشى ١٦٩/١، ولإبراهيم بن خلف المهراني في المستطرف ٥٠/١، وهما بلا نسبة في عيون =

ومِمَّا تَقرَّرَ لدى اللغويينَ والنُّحاة أنَّ العربَ الفُصحاء كانوا يُعْنَوْنَ بالإعراب والإبانة أكثر مما يُعْنَوْنَ بالوزنِ والقافية، ومن هنا كَثُرت عيوبُ الوزن والقافية في الشعر العربي مِن مثل: الزِّحاف، والإقواء والإيطاء وتوسّع الشعراء في ارتكابِ الضرائر والزِّحافات القبيحة.

فمِمَّا حافظوا به على سلامة الإعراب ولم يُبالوا بِكَسْرِ البيت قول قَطَرِيّ بن الفُجَاءَة [من الطويل]:

وَضَارِبةٍ خَدًّا كريمًا على فَتًى   أَغَـرَّ نَجيبِ الأُمَّهَـاتِ كريمِ[1]

فقد أنشدوا البيت (أَغَرَّ) ممنوعًا من الصرف، ولو صَرَفَهُ فقال: (أَغَرٍّ) لكان أَصَحّ في الوزنِ العَروضي؛ لأنَّ وزنَهُ حينئذٍ يكونُ في العَروض (أَغَرْرِنْ يِـ فَعُولُنْ) فيكون الوزن تامًّا، أمَّا إذا قال(أَغَرَّ) ولم يَصْرِفْـهُ دَخَلَـهُ زحـافٌ يُسَـمّى زحـافَ القَبْض[2]، فتصير به تفعيلة (فَعُولُنْ): فَعُوْلُ أي: أَغَرْرَـ فَعُوْلُ.

وإلى هذا[3] ذَهَبَ المازنيُّ (ت ٢٤٩هـ) فذكر أنَّ الوجْهَ ألاّ يُصرف، لأَنَّ حَمْلَهُ على الزِّحافِ أَقْيس مِن صَرْفِ مَا لا يَنْصَرِف، وأشار إلى أنَّ هذا مذهبُ الجُفَاةِ الفُصَحاء من العرب[4].

والعربُ الفصحاء مع حرصهم الشديد –كما أسلفنا– على سلامة اللغة وعدم الزيغ في الإعراب لهم شواهد جاروا فيها على الإعراب وتوسَّعوا في ارتكابِ الزحافات توسعًا كبيرًا، و ((إنَّكَ لا تكاد تجدُ في القصيدةِ –وإن طالت– من الأبيات السالمة من الزحاف إلا البيت الشاذ))[5].

= الأخبار ١٥٧/١، والعقد الفريد ٤٨٠/٢، والعلل في إصلاح الخلل ٣١٥، تاريخ بغداد ١٣/٤، بهجة المجالس ٦/١، والبيت الثاني في كتاب التصحيح١٣.

(١) انظر: البيت في المنصف: ٧٧/٢.

(٢) وهو حذف الخامس الساكن من الجزء، والتي تصير فيه تفعيلة (فعولن) في الطويل (فعول). انظر: شرح تحفة الخليل ٤٥؛ ومعجم مصطلحات العروض والقوافي ١٩١، والعروض الواضح ٤٨، ومشكلة الدوائر الخليلية (بحث)ع ١١٢/٤، ١٩٦٧.

(٣) أي ترك الصرف.

(٤) انظر: المنصف ٧٧/٢.

(٥) المنصف ٧٨/٢.

فكان مِمَّا رُوي فيه البيت على الزِّحاف كذلك قول رؤبة [من الرجز]:

إذَا العَجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ... وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَملَّقِ[1]

فأَثْبَتَ الألفَ في (تَرَضَّاها) في موضع الجزم، ولو قال: (ولا تَرَضَّهَا) لم ينكسر الشعر؛ لأنَّه كانَ يَصيرُ موضع (مُسْتَفْعِلُنْ: مَفَاعِلُنْ)، وهو جائز، ولكنَّه كَرِهَ الزحاف.

وقد رُوِيَ البيت: (ولا تَرَضَّهَا) على الزِّحاف، فقال عَنْـهُ المـازنيُّ: إنَّ هـذا خلاف مذهب الجُفاة مِنَ العرب، ونَصَّ على أنَّ مذْهَبَهم أقوىُ عندي مِن هـذا؛ لأنَّ زحافَ البيتِ أسهلُ من احتمال ما لا يجوز مثله إلا في شعر[2].

ويظهر مِمَّا تقدَّم أنَّ التَّوسُّع في الزِّحاف فاشٍ كثيرًا في اللغة، وإلـى شُـهْرَتِهِ وكَثْرتِهِ وفُشُوِّه أشارَ صَاحِبُ المُنْصِف بقوله: ((وهذا أشْهَرُ مِن أنْ أحْتَـاجَ إلـى أنْ أُورِدَ مِنْهُ شيئًا لِكثرتِهِ، وفُشُوِّه واشْتِهَارِهِ في أشْعارِهم))[3].

هذا فيما يتعلق بالزِّحاف.

أمَّا التوسع في القوافي فكثير أيضًا ولكنَّنا سنؤخِّرُ الكلامَ عليه فنتعرضُ بإيجـاز لبعضِ مَباحِثِهِ عندوقوفنا على كتب الضرائر والقوافي ثم نُفَصِّـلُ الكـلامَ فيـه بدراستنا لمباحث التوسع في الدراسة العروضية.

---

(١) الخصائص ٣٠٧/١، المنصف ١١٥،٧٨/٢، سر صناعة الإعراب ٧٨/١، شرح المفصل ١٠٦/١٠، شرح شواهد الشافية ٤٠٩، خزانة الأدب ٣٥٩/٨.

(٢) انظر: المنصف ٧٨/٢، وأبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو ٩٢، والضرورة الشعرية ١٤١-١٤٢.

(٣) المنصف ٧٨/٢.

سادسا / التوسع في كتب أصول النحو:

ليس من وكد البحث أن أدرس (التوسع) بتوسع في كتب الأصول، ولكنّي سأشير إلى ذلك إشارة، أُنبِّه فيها على بعض مباحثه وإشارات العلماء له ليتبين القارئ معالم هذه الظاهرة الفاشية، وإن كان تلميح العلماء بها أكثر من تصريحهم، وحسبي أنْ أفتح الطريق أمام القارئ والدارس بشذرات منه:

١. الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ):

لَعلَّ ابن السراج من النُّحاة القليلين الذين عَقَدوا في كُتُبهم باباً للتوسع إذ عقد في كتاب (الأصول) باباً بعنوان ((الاتساع)) ذهب فيه إلى أنَّ ((الاتساعَ ضربٌ من الحذف))[١] فتكلم فيه على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، وعلى حذف المضاف إليه، فجاء بشواهد سيبويه من أمثال: ﴿واسألِ القريةَ﴾[٢] وقول العرب: (بنو فُلانٍ يَطَؤُهُم الطريقُ) ثم أشار إلى اتّساعهم في الظروف نحو: (صِيْدَ عَليهِ يومَانِ) وأشار إلى شواهد المجاز العقلي دون أنْ يذكر أنَّها من المجاز، نحو قولهم: (نَهارُكَ صَائِمٌ) و(ليلُكَ قَائِمٌ) ثم ختم كلامَه بقوله: ((وهذا الاتّساع أكثر في كلامِهم مِن أنْ يُحاطَ به))[٣].

يزاد عليه أنَّ مباحث التوسع في كتاب الأصول مبثوثة في صفحاته[٤] وبإمكان القارئ الرجوع إلى مواضعها ثَمَّةَ.

٢. الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ):

يُعَدّ ابن جني (أوّل من أقامَ أصول النَّحو على غرار أصول الفقه)[٥] وإنْ لم يقتصر في كلامه على الأصول، وإنما تَوَسَّع فذهب إلى أبعد من ذلك، وذلك في كتابه (الخصائص).

---

(١) الأصول في النحو ٢/٢٦٥.

(٢) يوسف، ٨٢.

(٣) الأصول في النحو ٢/٢٦٦.

(٤) انظر: مواطن التوسع في كتاب الأصول لابن السراج، في الأجزاء والصفحات الآتية: ١/٨٩، ٢١٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، و انظر: ٢/١٧٨، ٢٤٠.

(٥) مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ٤١.

والذي يقرأ كتاب (الخصائص) يرى بوضوح شمولية النظرة وسعة الفَهْم لهذا المفهوم –أعني مفهوم التوسع– فقد عالجه ابن جني في مواطن كثيرة[1] من كتابه وحسبي أن أشير هنا إلى موضعين اثنين:

أولهما: ما ذكره تحت ((باب في الاستحسان))[2]، ذهب فيه إلى أنَّ في هذا الباب ((ضربًا من الاتِّساع والتَّصرُّف))[3]، فذكر: ((ما يخرج تنبيهًا على أصل بابه، نحو: (اسْتَحْوَذَ) وهذا شَرابٌ مَبْوَلَة، وهو مَطْيَبَةٌ للنفس.

وقد أشار ابن جنّيّ إلى أنَّ مثل هذا النظائر كثيرة، غَيْرَ أنَّ ذلك يَخْرُجُ ليُعلَمَ به أنَّ أصل (اسْتَقَامَ) (اسْتَقْوَمَ)[4] وأصل: (مَقَامَة):(مَقْوَمَة) ولا يُقاسُ هذا ولا ما قبله؛ لأنَّه لم تستحكم عِلَّته، وإنَّما خَرَجَ تنبيهًا وتصرُّفًا واتساعًا))[5].

---

(١) أنظر: على سبيل المثال لا الحصر ١/٢٢،٢٣،٦٤،١٣٣،٢٥٦،٣١٦،٢٩٠،٣٢٨،٤٣٣،٣٣٤،٣٥٨، و أنظر: ٢/٣٦٢،٣٨٦،١٦٣،١٧٧،٢٠٤، و أنظر: ٣/٤٦،٥٩،١٨٩،٢٢٣،٣٠٣،٣١٠.

(٢) الاستحسان: من مصطلحات أصول الفقه، وهو أحد الأدلة عند الحنفية، وذهبوا إلى أنَّ المقصود منه: (العدول عن قياس جَليّ إلى قياس خَفيّ أو استثناء مسألة جزئية من أصل كلّيّ، لدليل تطمئنُّ إليه نفس المجتهد يقتضي هذا الاستثناء أو ذاك العدول)، الوجيز في أصول الفقه ١٩٣، و أنظر: الخصائص ١٣٣.

(٣) الخصائص ١/١٣٣.

(٤) إنَّ المصدر إذا كان على وزن ((إفْعَال)) أو ((استِفْعَال)) وكان معتل العين فإنَّ ألِفَه تُحذف لالتقائها ساكنة مع الألف المُبدلة من عين المصدر؛ وذلك نحو: ((إقامَة)) و ((استِقامَة)) وأصله: ((إقْوَام)) و ((استِقْوَام)) فنُقلت حركةُ العين إلى الفاء، وقُلبت الواو ألفًا لمجانسة الفتحة قبلها، فالتقى ألفان، فحُذفت الثانية منهما ثم عُوِّض منها تاء التأنيث ، فصار : ((إقامَة))و ((استِقامَة)) .

ويجوز أنْ تُحذف هذه التاء كما في قولهم : أجابَ إجاباً ، ومنه قوله تعالى:﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾ الأنبياء ٧٣.

فما يجري على المصدر يجري على الفعل كذلك، فالأصل في: ((أقامَ واستَقامَ)) : ((أقْوَمَ واستَقْوَمَ)) ثم نُقلت حركةُ العين وهي الفتحة إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها وتحركت الواو بحسب الأصل ، وانفتح ما قبلها بحسب الآن قلبت الواو ألفاً.

وشَذَّ عن هذه القاعدة بعرَبيَّةٍ جيِّدةٍ أفعالٌ سُمعت واستُعملت بلا إعلالٍ من مثل : (اسْتَحْوَذَ ، واسْتَنْوَقَ، واسْتَصْوَبَ...)) فقد صَحَّت العين في كل هذه الأمثلة عن طريق الشذوذ؛ لأنَّ موجب الإعلال في كل منها موجود ، وإنَّما سُمِعت الصِّحَّة من العرب خروجًا على قاعدة الإعلال ، وبقصد التنبيه على الأصل، وإنَّما يركب الجفاة الفصحاء من الأعراب هذا المركب ويعدلون إلى تصحيح مثل هذه الصيغ ، توسعاً منهم وبراعةً في التصرُّف وقوةً في سبر أغوار التعبير.

أنظر: شرح ابن عقيل ٢/٥٧٤، والمبدع في التصريف ١٨٢-١٨٣، الممتع في التصريف ٤٨٢، والضرائر ١٣، في أصول النحو ٦٢، ودراسات صرفية ١١٣، والصرف لحاتم الضامن١٩٤.

(٥) الخصائص ١/١٤٤.

والموضع الآخر: ما ذكره تحت ((باب في فَرْق بين الحقيقة والمجاز))[1]، ذكر فيه عدة مواضع يشير فيها صراحة إلى التوسع وضروبه في الكلام العربي، فمنها ما ذكره عن قول الشاعر[2]: [من الوافر]

تَغَلْغَلَ حُبُّ عَثْمَةَ في فُؤادي فَبادِيهِ مَعَ الخافي يَسيرُ

قال: ((وذلك أنَّهُ لمَّا وصف الحُبَّ بالتَّغَلغل فقد اتَّسع فيه))[3].

ويجدر بنا أَنْ نُشيرَ إلى كَثْرة مباحث التوسع في كتاب الخصائص بل يمكننا القول أَنَّ هذا الكتاب مِن أوسع كتب الأصول بحثاً في مسائله، ومن أكثرها وروداً فيه، وحسبنا من ذلك أَنَّ رسالة[4] جامعية كُتِبت في الاتّساع عند ابن جني علاوة على البحوث[5] الصغيرة المنشورة.

٣. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ):

إنَّ رسالتي الإغراب في جَدل الإعراب ولُمَع الأَدِلَّة من الرسائل المهمة في أصول النحو، فقد اعتمد عليها كثير من العلماء فأكثروا النقل عنها والاعتماد عليها، وكان منهم صاحب (الاقتراح) الذي اعتمد – في نقل النصوص – على الرسالتين اعتماداً كبيراً.

إنَّ الرسالتين مجموعتانِ في كتاب واحد، مطبوعتان ومحقَّقتان[6] تحقيقاً علمياً جيداً، كانت الأولى رسالة الإغراب والثانية لُمَع الأدِلَّة في أصول النحو.

---

(١) الخصائص ٢/٤٤٢.

(٢) عبيد الله بن عتبة بن مسعود.

(٣) الخصائص ٢/٤٤٤.

(٤) رسالة دكتوراه بعنوان ((الاتساع في اللغة عند ابن جني)) للباحث حسن سليمان حسين، كلية الآداب –جامعة الموصل، ١٩٩٥.

(٥) بحث بعنوان ((أثر المجاز في اتساع العربية عند ابن جني)) للدكتور محيي الدين توفيق إبراهيم، مجلة التربية والعلم، كلية التربية –جامعة الموصل، ع١١/نيسان/١٩٩١م.

(٦) قام بتحقيق الرسالتين الأستاذ سعيد الأفغاني.

لم يصرح الأنباري (ت ٥٧٧هـ) بلفظ التوسع في رسالتيه، ولكنّنا لاحظنا بعض مباحثه التي يمكن حملها على التوسع نحو قول الشاعر[1]: [من الهزج]

وَمِمَّن وَلَدوا عَـامِـ ـرُ ذو الطُّولِ وذو العرضِ

فالشاهد في البيت منع (عامر) من الصرف، مع أنّه ليس فيه مِن موانع الصرف سوى العلمية، وهي وحدَها غير كافية في المنع من الصرف بل لا بُدَّ مِن علّةٍ أُخرى ليكون اجتماعهما سببًا في منع الاسم من الصرف.

وقد أشار الأنباري إلى الخلاف بين الكوفيين والبصريين في هذه المسألة.

فالكوفيون يجيزون منع المتصرف من الصرف للضرورة، والبصريون يأبَونَهُ.

فالبصريون يقولون: ((إنّما لم يصْرِفْه؛ لأنّه ذهب به إلى القبيلة، والحَمْل على المعنى كثير في كلامهم))[2]، كما يُعد ضربًا من ضروب التّوسع في التعبير والتفسّح في الكلام العربي.

٤. الاقتراح في علم أصول النحو للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ):

يُعدّ كتاب (الاقتراح) من الكتب المهمة التي اعتمد عليها العلماء فأكثروا النّقل عنها، وذلك لمكانة مؤلفه العلمية وموسوعيته وإحاطته بعلومٍ كثيرة والكتاب وإنّ قال عنه مؤلِّفُهُ أنّه: ((كتابٌ غريبُ الوضع، عَجيبُ الصنْع، لطيفُ المعنى، طريفُ المَبنى، لم تَسْمَح قريحةٌ بمثاله، ولم يَنْسج ناسجٌ على منواله، في علم لم أُسْبَق إلى ترتيبه ولم أتقدّم إلى تهذيبه وهو (أصول النحو)))[3].

أقول على الرّغم من دعواه بأنّهُ كِتاب بِكْر، إلّا أنّ الذي يقرؤُه يجدُهُ مليئـًا بالنقول من كتب النحاة السابقين عليه كالخصائص، ولُمع الأدلة والإغراب في جدل الإعراب.

---

(١) ذو الإصبع العدواني، الحارث بن محرث بن حرثان، أنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف والإغراب في جدل الإعراب في أصول النحو ٤٩، وشرح ابن عقيل ٢/٣٤٠، معجم شواهد العربية

(٢) الإغراب في جدل الإعراب في أصول النحو ٤٩. [illegible]

(٣) الاقتراح ٢١.

وقد صَرَّحَ هو نفسه بذلك قال: ((واعلم أنّي قد استمددتُ في هذا الكتاب كثيراً من كتاب الخصائص لابن جنّي))[1]، ولكنّ السيوطي توسّع فيما ذكرهُ ابنُ جنّي وأبو البركات الأنباري وأضاف ما فاتهما أنْ يلاحظاه، فأصبح ذلك العلم على يديه تاماً ناضجاً[2].

ونحن إذ نعرض لمضمون الكتاب وصورته فلا نريد أنْ نُطيلَ الوقوف عليه حتّى لا نبتعد عن أهداف البحث المرسومة، لذا سأعرض بإيجاز لبعض مواطن التوسع في كتاب الاقتراح -وإنْ كانت قليلة- إذا ما قيست بما هو في كتاب (الخصائص).

عقد السيوطي في كتابه باباً سَمّاه (من أنواع الاستدلال: الاستحسان) نَقَلَ فيه كلام ابن جنّي الذي نصَّ فيه على أنَّ دلالة الاستحسان ضعيفة غير مستحكمة إلاّ أنّ فيه ضرباً من الاتساع والتّصرف، وساق أمثلة ابن جني نفسها إذ قال: ((ومن الاستحسان ما يخرج تنبيهاً على أصل بابه، نحو: (استَحْوَذَ) وأطولْتِ[3] الصُّدود ومَطْيَبَة للنَّفْس))[4].

كذلك نقل كلام الأنباري في اختلاف العلماء في الأخذ بالاستحسان[5].

ولما كان العرب يتوسّعون في اللغة ويتصرّفون فيها ويقيسون على كلام العرب ما هو من كلامهم، لمرونة اللغة وسعتها، قالوا في العَجّاج ورؤبة أنّهما قاسا اللغة، وتصرّفا فيها، وأقدَمَا على ما لم يأتِ به من قبلهما[6].

ومما جاء في (الاقتراح) دالاًّ على سَعة التصرّف في الكلام ما حكاه السيوطيّ في باب (تداخل اللغات) نقلاً عن كتاب الخصائص قوله: ((إذا اجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعداً، كقوله[7] [من البسيط]:

وأَشْرَبُ المَاءَ مَا بِيْ نَحْوَهُ عَطَشٌ   إلاّ لأنَّ عُيُوْنَهْ سَيْلُ وادِيهَا

---

(١) الاقتراح ٢٢.

(٢) مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ٤١.

(٣) إشارة إلى قول الشاعر [من الطويل]:

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصدودَ وقلّما   وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

وقد نسب هذا البيت في (الكتاب) ١٢/١ إلى عمر بن أبي ربيعة، ونسبه الأعلم إلى المرار الفقعسي.

(٤) الاقتراح ١٨٠-١٨١، و أنظر: الخصائص ١/١٤٣-١٤٤.

(٥) أنظر: الاقتراح ١٨٢.

(٦) أنظر: الاقتراح ١٠٩، الخصائص ٣٧١/١.

(٧) البيت مروي عن قطرب، وقد استشهد به ابن جني مرتين في (الخصائص) الأولى في ٣٧١/١، والثانية في ١٨/٢، والشاهد فيه: إشباع (نحو هو)، وإسكان (عُيُوْنَهْ)، و أنظر: البيت في الاقتراح ٦٧.

فقال: (نحو هو) بالإشباع، و (عُيُونَهْ) بالإسكان فينبغي أنْ يتأمل حال كلامه لأنَّ العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسَعة تصرُّف أقوالها))[1]، وهذا يكون إذا تساوت اللفظتان في الاستعمال وكانت كَثْرَتُهُما واحدة[2].

والذي تَبيَّن من دراستنا لكتاب (الاقتراح) أنَّ السيوطي -قليلاً ما يُصرِّح بلفظ التوسع أو السَّعة أو ما اشْتُق منهما، إلا فيما نقله عن ابن جنّي الذي كان يُكثر من ذكر الاتساع ومشتقاته، ولكنَّ الذي يَتأمَّل نصوص الاقتراح لا يَعدِم فَهْم بعض[3] نصوص الكتاب التي يُمكن حَمْلُها على التوسع والتجوّز.

٥. إرْتِقَاءُ السِّيادةِ في عِلْم أصول النحو للشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري(ت ١٠٩٦هـ):

يُعَدُّ هذا الكتاب من مؤلفات المتأخرين ممن ألفوا في أصول النحو، بل لَعلَّه آخر كتاب أُلِّفَ في هذا الميدان.

والذي يقرأ كُتبَ أصول النحو يرى أنَّ مادة الأصوليِّين تكاد تكون واحدة لأنَّها قواعد وأصول ثابتة عندهم، فليس هناك كبير اختلاف في عرض الأصول والفروع، فنحن نرى جميع كتب الأصول تتحدث عن السماع فتعقد له باباً، والقياس وفروعه في باب آخر، ونراهم يُجْمعون في الكلام على الاستحسان، والإجماع، والاستصحاب وغيرها من مباحث الأصوليين المشتركة.

وعلى الرغم من أنَّ الشيخ الجزائري لم يُصرِّح بلفظ الاتساع إلا نادراً، إلا أنَّ (التوسع) يمكن فهمه من خلال النصوص الواردة في كتابه، والتي هي عين النصوص التي في (الخصائص) و(لمع الأدلة) و(الإغراب في جدل الإعراب) و(الاقتراح)، فلستُ أرى في إعادتها نفعاً ولا جَدْوى، وحَسْبِي أنْ أشيرَ إلى موضع التّصريح[4]، وأُحيلَ على مواضِع التلميح[5].

---

(١) الاقتراح ٦٧.

(٢) الاقتراح ٦٧. و أنظر: الخصائص ١/٣٧٣.

(٣) أنظر: على سبيل المثال مباحث (الإيماء ١٣٨، ١٣٩، و(في القياس) ٩٤-٩٥، ٩٨، و(في المقيس) ١٠٨-١٠٩، و(في القولين لعالم واحد) ١٩٦ من كتاب الاقتراح.

(٤) صرح الجزائري بلفظ (الاتساع) عند كلامه على (الاستحسان) فقال: ((ودلالته ضعيفة غير مستحكمة بل فيه ضرب من الاتساع)) الارتقاء ١٠١، والنص في (الخصائص) ((وجماعه -أي الاستحسان- أنَّ علّته ضعيفة غير مستحكمة؛ إلا أنَّ فيه ضرباً من الاتساع والتصرُّف))، الخصائص ١/١٣٣، ومثله في كتاب (الاقتراح) ١٨٠، إذ نقل السيوطي نص ابن جني في الخصائص.

(٥) أنظر: ما ألمح إليه الجزائري في ص ٥٦-٥٧-٥٩-٦٢-٦٣-٦٧-١٠٥-١١٦.

سابعا / التوسع في كتب الضرائر:

١. ما يحتمل الشعر من الضرورة، لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ):

إنَّ المُتتبعَ والدارس لكتب الضرائر الشعرية يرى أنَّ هناك خلطاً بين الاضطرار والاختيار، إذ حَمَّل مؤلفو الضرائر كثيراً من مباحث التوسع على الضرورة، حتى أمسى الاختلاف فيما بينهم فيما ينظرون إليه من النصوص الواردة في شعرنا العربي القديم اختلافاً تشهدُ به كتبهُم ومصنفاتُهم.

والكتاب الأول الذي سأمر به سريعاً ولن أطيلَ الوقوف عليه، ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي الذي يُعَدّ (وَصْلَةً من عملِ أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه)[1].

عَقَدَ السيرافيّ في كتابه باباً سمّاه (باب التقديم والتأخير)[2]، ذَكَرَ فيه: ((أنَّ الشاعِرَ رُبَّما يُضْطَرُّ حتى يَضَعَ الكلامَ في غَيرِ مَوضعِهِ الّذي يَنبغِي أنْ يُوضَعَ فِيهِ، وَيُزيلَهُ عن قَصْدِهِ الّذي لا يَحْسُنُ في الكلامِ غَيْرُهُ))[3].

وكانَ مِمّا ساقَهُ شاهداً على الاضطرار قول الأخطل [من البسيط]:

مِثْلُ القَنافِذِ هَدّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ ... نَجْرانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوْءاتِهِمْ هَجَرُ

أرادَ: بَلَغَتْ نَجْرانَ سَوْءاتُهُمْ أَوْ هَجَرَ، وذلكَ وَجْهُ الكَلامِ؛ لأنَّ السَّوْءاتِ تَنْتَقِلُ مِن مَكانٍ فَتَبْلُغُ مكاناً آخَرَ، والبُلْدانُ لا يَنْتَقِلْنَ وإنّما يُبْلَغْنَ ولا يَبْلُغْنَ[4].

وبهذا التأويل قالَ أكثرُ العُلماءِ منهم أبو عُبيدة الذي كان يَرى أنَّ (هذا البيت مقلوب وليسَ بمنصوب)[5]، وقال ابنُ السَّراج:

((فَجَعَلَ (هَجَر) في اللفظ هي التي تَبلغُ السوآتِ، لأنَّ هذا لا يشكلُ ولا يحيلُ))[6].

وقال ابن قتيبة: ((وكانَ الوجهُ أنْ يقولَ: سَوآتُهُم -بالرفع- نَجْرانَ وهَجَر، فَقَلَبَ؛ لأنَّ ما بَلَغْتَهُ فقد بَلَغَكَ، قال تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾[7]، أي: بَلَغْتُهُ))[8].

---

(١) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٥.
(٢) أنظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٠٩.
(٣) ما يحتمل من الشعر للضرورة ٢٠٩.
(٤) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢١٠.
(٥) مجاز القرآن ٢/٣٩.
(٦) الأصول في النحو ٣/٤٦٥.
(٧) آل عمران، ٤٠.
(٨) تأويل مشكل القرآن ١٩٥.

والذي نَصَّ على أنَّ في هذا البيت توسعاً، أبو العباس المُبَرِّد فقد أشار إلى أنَّـهُ ((جَعَلَ الفعلَ للبلْدَتَين على السَّعة))[1].

والذي يبدو أنَّ السيرافي لما تنبَّه على أنَّه أدخلَ في مباحث التقديم والتأخير ما ليسَ منها، وَضَعَ تساؤلاً قال فيه((ولو قَالَ قائلٌ: إنَّ التقديمَ والتأخيرَ فيمَا ذكرنَاهُ ليسَ مِـنَ الضرورةِ، لم يَكُنْ عندي بَعيداً، لأنَّها أشياءُ قد فُهِمَت معانيها، وليْسَتْ بـأبْعَدَ مِـن قولِهِم:أدْخَلْتُ القَلَنْسُوَةَ في رَأسِي والخَاتَمَ في إصْبَعِي،كما قالَ الشاعِرُ[2][من الطويل]:

تَرَى الثَّوْرَ فِيْهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ ... وَسَائِرُهُ بَادٍ إلى الشَّمْسِ أَجْمَعُ

وإنَّمَا يُدْخِلُ الرَّأسَ فِي القَلَنْسُوَة والإصْبَعَ في الخَاتَمِ، وَرَأْسَ الثورِ في الظِّلِّ))[3]، ولكنَّه تَوَسَّعَ فَقَلَبَ.

فسيبويه حمل الأمثلة السابقة والبيت على التوسع في الكلام إذ قال((وأمّا قولُـهُ (أدْخِلَ فُوهُ الحَجَرَ) فهذا جرَى على سَعَة الكلام، والجَيِّد: (أُدْخِلَ فَاهُ الحَجَرُ)، كما قـال: (أدْخلتُ في رَأسِي القَلَنْسُوَةَ) والجَيِّد (أدْخلتُ في القَلَنْسُوة رأسي)))[4] ثم ذكر البيت.

فهذا الأسلوب من الأساليب العربية في التعبير قد جرى على التوسع والقلـب عند سيبويه، والقلب كثير في شـعر العـرب[5]، كمـا قـال القـاضي الجرجـاني (ت٣٦٦هـ) . والقول بأنه كثير في شعر العرب دليل على سلامته وصِحَّتِهِ وحُسْنِهِ، لأنَّ الشُّعراء يتوخَّون في شعرِهم الحُسْنَ والإجادة، ولو كان يَحْمِلُهُ على الضـرورة الشعرية لَعَبَّرَ عن ذلك.

---

(١) الكامل في اللغة والأدب ١/٣٧٠.

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب ١/٩٢ ب، ١/٢٤٠ هل، وخزانة الأدب ٤/٢٣٥.

(٣) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٤٧.

(٤) الكتاب ١/٩٣ ب.

(٥) أنظر: الوساطة بين المتنبي وخصومه ٤٦٩.

٢ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني (ت ٤١٢هـ):

إنَّ أوَّل ما يُطالعنا به القزّاز في كتابه مصطلح (الاتّساع) إذ ذكره في أوّل كلامه الذي اُستهلّهُ بقوله: (هذا كتابٌ أذكر فيه إنْ شاء الله ما يجوز للشاعر عند الضرورة، مِنَ الزيادة والنقصان، والاتّساع في سائر المعاني، من التقديم والتأخير، والقلب والإبدال)[١].

وبدأ القزاز يذكر مواضع التوسع ويشير إليها فيُصَرِّحُ تارة ويُلَمِّح أُخرى فكان مِمّا صَرَّحَ به بلفظ (الاتّساع) والسَّعة وما اُشتُقَّ منها مواضع متعددة منها ما ذكره في تذكير المؤنّث قال: (ولكنَّ العَرَبَ تَتَّسِعُ فتُذَكِّرُ المؤنّث لمعنًى تُخْرِجُه لَهُ، يَؤُول به إلى التذكير كما قال أمرؤ القيس[٢] [من المتقارب]:

بَرَهْرَهَةٌ رَخْصَةٌ رُؤْدَةٌ كَخُرْعُوبَةِ البَانَةِ المُنْفَطِرْ

فذكَّر (الخُرْعُوبَة) و (البانَة)؛ لأنَّه يُريد الغُصْنَ أو نَحْوَه من المُذكّر)[٣].

ومِنَ المَواضع الأُخَر التي حَمَلَها على السَّعة قول الشاعر[٤] [من المتقارب]:

فَيَوْمٌ عَلَيْنا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرّ

قال: (فأضمَرَ الهاءَ على قول مَن يَجْعله مفعولاً على السَّعة، فكأنَّه قال: فيوم نُساؤُه ويوم نُسَرُّه، ومَن جَعَلَهُ ظرفاً أراد: فَيَومٌ نُساءُ فيهِ، وَيَوْمٌ نُسَرُّ فِيهِ)[٥]، ومِنْهُ مَا ذكَره على كَونِ اللّفظِ واحداً أو المعنى جمعاً هو قول الشاعر[٦]: [من الطويل]:

بِها جِيَفُ الحَسْرَى فأَمَّا عِظامُهَا فَبِيضٌ وأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ

---

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٩٩.

(٢) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو، وقيل اسمه حُنْدُج، ولامرئ القيس لقب له (ذو القروح) لبيت قاله، ويقال له (الضِّلّيل)، ترجمته في خزانة الأدب ١/٣٢٩-٣٣٠.

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠١-١٠٢.

(٤) النمر بن تولب، صحابي من المخضرمين، وفد على النبي ﷺ مسلماً وهو كبير، شاعر جواد، واسع العطاء، سمّاه أبو عمرو بن العلاء (الكيّس)، انظر: خزانة الأدب ١/٣٢١.

(٥) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٦.

(٦) علقمة بن عبدة الفحل. والبيت من شواهد [illegible] ١/١٠٧ [illegible] ١/٢٠٩ هـ

فقال: (وأمَّا جِلْدُها) فَوَحّد وهو يُريد: (وأمَّا جلودُهَا) ولكنْ أَخْرَجَهُ على لفظ الواحد اتساعاً[1].

ويتضح من الأمثلة أنَّ القزاز توسَّع في حَمل كثير مِمَّا عُدَّ ضرورةً على السَّعة وبذا يكون أكثر توسعاً من السيرافي وأوضح تمثيلاً على مباحث السَّعة في كتابه[2].

٣. ضرائر الشعر، لابن عُصْفُور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ):

يُعَدُّ كتاب (ضرائر الشعر) مِن أكثرِ كُتُب الضرائر ذكراً لمصطلح (السَّعة) فقد تردد هذا المصطلح كثيراً في صفحات الكتاب، فذكر المُصنِّف أنَّ هذا جائز في السَّعة، أو لا يجوزُ في (سَعةِ الكلام) إلا أنه حَمَل كثيراً من مباحث التوسع على الضرورة، فأكثر من عبارة: (لا يجوز في سَعَة الكلام)[3] أو ((لا يَحْسُن في سَعَة الكلام))[4] أو ((يَقْبُح ذلك في سَعَة الكلامِ))[5] وما إلى ذلك مِنَ العبارات التي تُشْعِرُ القارئَ بأنَّ أبنَ عُصفور قد ضَيَّق ما تَوَسَّع فيه غيرُه، وربما أنفرد بما لَم يَقُل به غيرُه مِن حَمل مَا توسَّع بِهِ غيرُه على الضرورة، يَدُلُّكَ على ذلك تَعليقُهُ على قول مزاحم العقيلي[6] [من الطويل]:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ

قال: (فَاستعمل (على) أسماً للضرورة)[7]، ولم يقل بهذا الرأي أحدٌ مِنَ العلماء على ما نعلم.

وعلى الرَّغْم مِن أنَّ إشاراتِ الكتاب إلى عَدَمِ الجَواز في السَّعة كثيرة، إلا أَنَّنا سَجَّلنا مَا حَمَلَهُ أبنُ عُصْفُورٍ على الجواز في سَعَة الكلام، فكان كثيراً ما يُصَرِّح بما يُمكن أَنْ يُتوسَّع فيه في الشعر والنثر، فمِمَّا ذكره من التَّخفيفِ في لُغَاتِ القَبائل

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٠.

(٢) أنظر: الصفحات ١١٠، ١١٣، ١١٧، ١٣٠، ١٦٧، ١٧٦، ١٧٧، ١٨١، ١٨٣.

(٣) أنظر: ص ٢٠٣، ٢٨٧، ١٥٥، ١٥٢، ١١٣.

(٤) أنظر: ١٦٤.

(٥) أنظر : ١٦٩.

(٦) مزاحم بن الحارث، من بني عقيل بن كعب، شاعر بدوي إسلامي فصيح كان في زمن جرير والفرزدق، أنظر: خزانة الأدب ٣/٤٥، وضرائر الشعر ٣٠٥.

(٧) ضرائر الشعر ٣٠٥.

التخفيف الواقع في الكلمة نحو (عَضْد) في (عَضُد) و (فَخْذ) في (فَخِذ) و (إِبْل) في (إبِل) فذكر أنَّ ذلك سائغ في حال السَّعة؛ لأنَّه لغة لقبائل ربيعة[1].

والحق أنَّ التخفيف من أهم مسوغات التوسُّع في العربية.

وربما كان يُشيرُ إلى مواطن الخلاف فيذكُر المانعينَ ثم يَذكُر المجوِّزينَ، من ذلك ما ذكَرَهُ شاهداً على العطف على ضمير الخفض المتَّصِل من غَيْر إعادَة الخافض تشبيهًا له بالعطف على الظَّاهر، وهو قول الشاعر[2] [من البسيط]:

فاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وَتَشْتِمُنَا ... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِن عَجَبِ

يُريد: وبالأيَّام.

قال ابنُ عُصْفور: (ولا يَجِيءُ شَيءٌ مِن ذلكَ في سَعَة الكلامِ عند المُحَقِّقِينَ من البَصْرِيِّينَ . والكُوفِيّونَ يُجيزونَهُ)[3].

ومن مسائل الخلاف الأُخَر التي حَمَلَهَا البصريونَ على الضَّرورة وحَمَلَها الكوفيونَ على التَّوسُّع، حذفُ الموصول وإبقاء صِلَتِهِ، وقد نصَّ ابنُ عُصفور أنَّ هذا (عند البَصْريين مِن الضرائر التي لا يُقاس عليها لِقُبْحِها ... وهو عند الكوفيينَ جائز في سَعَة الكلام)[4].

وحَسْبِي مِن مواضع الكتاب ما ذكرتُ؛ لأنَّ المقامَ مَقَام إيجازٍ واختصار.

٤. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، للآلوسي (ت ١٣٤٢هـ):

ذَهَبَ الآلوسيُّ مذهبَ الجُمهور الذي نَصَّ على (أنَّ الضرورةَ ما وقع في الشعر مِمَّا لا يقع في النثر سواء كان للشاعِرِ عَنهُ مندوحة أم لا)[5].

وعَلَّلَ ذَهابَهُ مَذْهَبَ الجُمهور بأنَّه الأنسبُ بمذاقِ العَرَب، والتَّوسع عليهم بِفَنِّ القريض، وذكر أنَّهم مُحتاجونَ إليه في الغِناء بمكارِمِ أخلاقِهِم، وطِيبِ أَعراقِهِم، وذِكْرِ أيامِهِم الصَّالحة، وأوطانِهِم النَّازحة[6].

---

(١) ضرائر الشعر ٩٦.

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب ١/٣٩٢ب، و ٢/٤٠٤مل، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٤، وخزانة الأدب ٥/١٢٣-١٢٦؛١٢٨،١٢٩،١٣١، والمقرب ١/٢٣٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٧.

(٣) ضرائر الشعر ١٤٧،١٤٩.

(٤) ضرائر الشعر ١٨٢-١٨٣، و أنظر: المسألة ٦٥، من الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٤.

(٥) الضرائر ٦.

(٦) الضرائر ٩.

لذا يُعَدُّ كتاب (الضرائر للآلوسيِّ) مِن أكثر كُتب الضرائر توسعاً في الحَمْل على الضرورة دون الناثر، والعنوان يُشْعِر بأنَّ المُصَنِّف العَلّامة كان قد عَدَّ مِنَ الضرورة ما يُمكِن حَمْلُه على السَّعة، وكأنَّهُ وَسَّع على الشَّاعِر دونَ النَّاثر لذا جاء كِتابُهُ حافلاً بالضرورات التي زادتْ على المِائة.

وكِتابُ (الضرائر) على الرَّغْم مِن تَسامُحِه مَعَ الشَّاعر وإعْطَاء الفُسْحَة لَهُ في شِعْرِه، وحِرْمَان الناثر مِن ذلك التوسع والتَفَسُّح، من خِلال عُنْوان الكتاب ومباحثه، إلا أنَّهُ شامِلٌ جامِعٌ لِمُعْظَمِ المسائل التي كان يَحملها الآلوسيُّ على (السَّعة) من مثل قوله في الفَصْل بالأجنبي بين المُتَضايفين قال[1]: (زَعَمَ كثيرٌ مِنَ النَّحويين أنَّهُ لا يُفْصَلُ بينَ المُتَضايفَين إلّا في الشِّعر خَاصَّةً .... والحقُّ أنَّ مَسائِلَ الفصْل سَبْعٌ ثَلاثٌ[2] جائزةٌ في السَّعة)[3]، ثم ذَكَرَ أنَّ الأَرْبَعَ الباقيةَ تَخْتَصُّ بالشِّعر[4].

ولَعَلَّ أَبْرَزَ مَا يَنْفَرِدُ بِهِ كِتابُ (الضَّرائِر) عَن كُتُبِ الضَّرورات الأُخَر احتِواؤُهُ على مَبْحثٍ خَاصٍ عَقَدَهُ المُصَنِّفُ في التَّنْبِيه على أُمورٍ تَقَعُ في فَصيح الكَلامِ، ولَيْسَتْ مِنَ الضَّرائر قَالَ فِيه: (هذِهِ أَشْياءُ وقَعَتْ في الكلام الفَصيح بَلاغةً وأحكاماً لا تكلُّفاً وضَرورة فإذا وقَعَ مِثْلُها في الشِّعرِ أو غَيْرِه لم يُنْسب إلى قَائلِهِ عَجْزٌ ولاَ تَقْصِير، كَما يَظُنُّ مَن لا عِلْمَ لَهُ، ولاَ تَفْتيشَ عِنْده.

مِن ذلك أَنْ يذكرَ شَيئين ثُمَّ يُخْبِرَ عَن أَحَدِهِمَا دونَ صَاحِبِهِ اتِّساعاً، كَمَا قَالَ تعالى: ﴿وإذا رأوا تجارةً أو لهواً انفضوا إليها﴾[5])[6]، ثُمَّ أَوردَ طائفةً كبيرةً مِنَ الشَّواهدِ القُرآنيةِ والكَلامِ المَنْثور مَعَ إتْيانِهِ بِقَليلٍ مِن شَواهِدِ الشِّعر، وكَأَنَّهُ يُريد أَنْ يَقولَ: إنَّ التَّوسُّعَ في مَنْثورِ العَرَبِ أَكثرُ مِن مَنْظومِهِم، بل أكثر مِن أَنْ يُحاطَ بِهِ على حَدِّ قولِ العُلماءِ.

---

(١) أنظر: الضرائر ١٤٢.

(٢) إحداها: أن يكون المضاف مصدراً، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله، وإما ظرفه.

والثانية: أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني أو ظرفه.

والثالثة: أن يكون المضاف لا يشبه الفعل وأن يكون الفاصل قَسَماً، أنظر: كتاب الضرائر ١٤٢ وما بعدها، وأنظر: مواضع الفصل في السعة في النحو الوافي ٣/٥٣، ٥٤، ٥٥.

(٣) الضرائر ١٤٢-١٤٣.

(٤) الضرائر ١٤٣.

(٥) الجمعة ١١.

(٦) الضرائر ٣٢٦.

وَلَعَلَّ ابنَ جنّي كانَ مِن أكثرِ العُلماءِ إدراكاً لمفهومِ التَّوسّعِ ذلك لما يمتازُ بِهِ مِن حِسٍّ لُغويٍّ قادرٍ على الخَلْقِ والإبداع،تَراهُ يُطْرِي على هذا اللَّونِ الخَلّابِ فيقولُ: (ووَجدتُ في اللُّغةِ مِن هذا الفن -أي: التَّوسّع- شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاط بِه، ولَعَلَّهُ لو جُمِعَ أكثره لَجاءَ كتاباً ضَخْماً .... فإذا مَرَّ بِكَ شيءٌ مِنهُ فَتَقَبَّلْهُ وأْنَسْ بِهِ، فإنَّهُ فَصْلٌ مِنَ العَربيةِ لَطيفٌ حَسَنٌ يَدعو إلى الأُنْسِ بِهَا، والفَقَاهَةِ فيها)(1).

ومِن هُنا يُعَدُّ كتاب (الضَّرائر) للألوسيِّ الكتابَ الوحيد الذي عُنِيَ بمباحث التَّوسّع حتى أفرَدَ لها مؤلِّفُه باباً جَعَلَهُ خاتمةً لَهُ ، ذَكَر فيه كثيراً مِن شَواهد القرآنِ الكريمِ الذي أَخْرسَ بِفَصاحته فرسانَ البلاغةِ وساداتِ القَوافي وملوكَ البَيانِ، وبَهَرَ بِمَنْطِقِهِ سُمَاسِرَةَ الحِكْمَةِ والفَلْسَفَةِ وهَزَّ أساطينَ النِّظامِ والدستور، كِتابٌ أَلْزَمَ كُلَّ غالٍ الحُجَّة، وَدَلَّ كُلَّ باحثٍ على المَحَجَّة ﴿وَلَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾.

فالتَّوسّع ــ إذاً ــ نوعٌ مِنَ التَّصَرُّفِ وأُسلوبٌ مُتميِّزٌ مِن أساليبِ كَلامِ العَرَبِ، ولِهذا النَّوعِ مِنَ التَّصَرُّفِ في تأليفِ الكَلامِ أمثلةٌ كثيرةٌ وَرَدَتْ في كَلامِ العَربِ، وفي القرآنِ الكريمِ، كما أنَّ للتَّوسّعِ في الكَلامِ صُوراً مُتَعدِّدةً وأشْكالاً كثيرةً، سَيقومُ البَحثُ بإماطَةِ اللِّثامِ وكَشْفِ النِّقابِ عَنْها إنْ شاءَ اللهُ.

ومِمَّا يُمكن تَقْرِيرُهُ هُنا، هُو أنَّ العَرَبَ لا تَعْدِلُ مِن تَعْبيرٍ إلى تَعْبيرٍ، إلاَّ وَيَصْحَبُهُ عُدولٌ مِن مَعْنًى إلى مَعْنًى، فالعربيُّ بِفِطْرَتِهِ السَّليمة، وطَبْعِهِ النَّقيِّ، وحِسِّهِ المُرْهف، يَفْهَم كَيفَ يُصَرِّف القولَ وكيفَ يُقلِّبُ الألفاظ بالإيجاز أو بالحذف ويَعي كَيفَ يأتي بالسِّحر الحَلال الذي يُغني عن إلقاء العَصا والحِبال كما يقول ابن الأثير.

ووقفةٌ فاحِصَة على بَعْضِ أساليبِ البُلَغاءِ والخُطَباءِ والشُّعَراءِ مِنَ الرَّعيلِ الأوَّل، تُعطينا صُورةً واضحةً عَن تَوسُّعِهم في كَلامِهِم، فَتَرى خَطيبَهُم إذا قامَ يَخْطُبُ يَنْتَقِلُ مِن حَالٍ إلى حَال، فَمِنَ الغَيْبَةِ إلى الخِطَاب، ومِنَ التَّصْريحِ إلى الكِنايةِ،يُضَمِّنُ حَرفاً مَعنى حَرفٍ آخَرَ، كَما تَرَى الشَّاعِرَ فيهم إذا قَامَ يُنْشِدُ،يَعطِفُ مرفوعاً على مَنْصوب، فإذا سُئل عَن سِرِّ ذلكَ لو قِيلَ لَهُ: عَلامَ رَفَعْتَ كذا؟ فإنَّهُ يُجيبُكَ مُشْمَخِرَّ العُنُقِ مُشْرَئِباً: على مَا يَسُوؤُكَ ويَنُوؤُك!! علينا أنْ نَقولَ وعَليكُم أنْ تَتأوَّلوا.

---

(1) الخصائص ٢/٣١٠، وانظر: الضرائر ١٤٩.

وبعد:

فالتَّوسّع في الكلامِ يَأتي مِن أبوابٍ كثيرةٍ في كَلامِهِم، مِنَ الحَذفِ أو الزِّيادةِ أو الإيجازِ والاختِصار، أو التَّقديمِ أو التَّأخيرِ والحَمْلِ على المَعْنى، والتَّحْريف.

ومِثْلُ هذا التَّصرُّف في فُنونِ القَوْل، مَلَكَةٌ لا يَنالُها إلاّ الذي تَعالَتْ فَصاحَتُهُ وسَمَتْ طَبيعَتُهُ، ومِمَّا لا شَكَّ فيه أَنَّ العَربيَّ إذا تَعالَتْ فَصاحَتُهُ وسَمَتْ طَبيعَتُهُ تَصَرَّفَ وارتَجَل، فَقوةُ التَّلاعُبِ بالألفاظِ والمَعاني وبَراعَةُ تَشْقيقِ القَوْلِ؛ ضَرْبٌ مِنْ ضُروبِ الشَّجاعَةِ، وجِنْسٌ مِن أجناسِ الارتِجال؛ لِذا سَمَّوا بابَ التَّوسُّعِ في اللُّغَةِ وما اندَرَجَ تَحتَهُ من ضُروبِ البَلاغةِ والمَجاز بِشَجاعَةِ العَربيَّةِ لاختِصاصِهَا بِهِ ورُكوبِهَا إيَّاهُ على أَنْ لا يَخرُجَ عَن سَنَنِ العَربيَّةِ ونِظامِها.

التوسع في كتاب سيبويه

الفصل الأول
التوسع في المستويين الصوتي والصرفي

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المستوى الصوتي.

المبحث الثاني: المستوى الصرفي.

المبحث الأول
المستوى الصوتـــي

أولاً: الإتباعُ الحَرَكيُّ:

عَالَجَهُ سيبويه تَحتَ باب ((مَا تُكْسَرُ فِيهِ الهَاءُ الَّتي هِي عَلامَةُ الإضمَـار))[1] ومَسَّاه الإتباع، وعَنَى بِه مَيْل الحَركاتِ إلى التَّماثُل، ومن هُنا، يُعدُّ الإتباع ضَرْبــًا مِن ضُروبِ المُماثلة، والَّتي تُعرَفُ عِندَ المُحْدَثِينَ بـــ(Assimilation).

عَالَجَ طائفةً مِنَ المَسائلِ الصَّوتيَّة، كَالمواضِع الَّتي كُسِرتْ فِيها هَاءُ الضمـــير فـــي أمثال: بِهِ، وَلَدَيْهِ، فأشار إلى قَوْلِ أهْلِ الحِجاز: ((مَرَرْتُ بِهُو قبل)) و((لَدَيْهُو مَالٌ)) ثُــمَّ أشَار إلى قِراءةِ: ﴿فخسفنا بِهُو وبدارِهُو الأرض﴾[2].

ثم علل ذلك بقوله: ((ومن قال: ((وَبِدَارِ هُو الأرضَ)) قال: ((عَلَيْهُمُو مَالٌ وبِــهُمُو ذلك)) وقَالَ بَعضُهم: ((عَلَيْهِمُو)) أتبَعَ الياءَ مَا أشْبَهَهَا))[3].

وفي ضوء الإتباع الحركي عالج سيبويه ما جاء في لَهجة بَكْر بن وائـــل مـــن قَولِهم: (((مِنْ أحْلامِكِم)) و((بِكِمِ)) شَبَّهَهَا بالهَاء لأنَّها عَلَمُ إضْمَارٍ وَقَـــد وَقَعَـتْ بعـــدَ الكَسْرةِ، فأتبَعَ الكسرةَ الكَسْرة حيثُ كانَتْ حَرْفَ إضْمَارٍ، وكانَ أخفُ عَلَيْهِم مِـــنْ أنْ يَضُمَّ بعدَ أنْ يَكْسِر)[4] ومَعنى هذا أنَّهُ ذَهَبَ إلى قِياسِ ((الكـــاف)) فـــي ((أحلامِكِــم)) و((بِكِمِ)) –بِتَوالِي الكَسْرَتَيْنِ بَعد المِيْمِ والكَاف– على الهَاء في ((أحْلامِهِم)) و((بِهِـم)) لأنَّ كُلاًّ مِنْهُما عَلَمُ الإضْمَارِ.

وَعَقَد السيوطيُّ للإتْبَاع باباً في ((الأشْباهِ والنَّظائرِ)) ذَكَر مِنْهُ أنواعاً كثيرةً وكــانَ أوَّلَ مَا ذكر مِنهُ إتْبَاع حَرَكَةِ الكَلِمةِ المُعْرَبة لِحَرَكَةِ أوَّلِ الكَلِمة بَعْدها كَقـــراءةِ مَـــن قَرأ: ((الحَمْدِ لِلهِ))[5] بكسر الدَّال-إتباعاً لحركة الدَّال، وذَكَر مِنْهُ: إتْبَـــاعَ حَرَكَـــةِ أوَّلِ الكَلمةِ لِحَرَكةِ آخِرِ الكَلِمةِ قبْلَها كَقِراءَةِ مَن قَرأ ((الحمدُ لُلهِ))[6] بِضَـــمِّ الـــلامِ إتباعـــاً لحركة الدال[7].

---

(١) الكتاب ٢/٢٩٣، ٤/١٩٥هـ.

(٢) القصص ٨١.

(٣) الكتاب ٢/٢٩٤ب، ٤/١٩٦هـ.

(٤) الكتاب ٢/٢٩٤ب، ٤/١٩٧هـ

(٥) الفاتحة ١وبها قرأ الحسن البصري، ورؤبة، ورويت عن زيد بن علي، وهي لغة تميم وبعض غطفان، يتبعون الأول الثاني للتجانس.أنظر: القراءات الشاذة ١ وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة ١٢٢.

(٦) الفاتحة، ١، وبها قرأ: إبراهيم بن أبي عبلة أنظر: القراءات الشاذة ١.

(٧) أنظر: الأشباه والنظائر في النحو ١/٢٩.

ثانياً: الإمَالَةُ والتفْخِيم:

الإمَالَةُ: ((عُدولٌ بالألِفِ عَن اسْتِوائِهِ وجُنُوحٌ بِهِ إلى الياءِ فيَصيرُ مَخْرَجُهُ بَيْنَ مَخْرَجِ الألِفِ المُفَخَّمَةِ وبَيْنَ مَخْرَجِ الياءِ))(1) وَهُوَ المَقْصُودُ بالإمَالَةِ عِنْدَ إطْلاقِهِ في كُتُبِ اللُّغَةِ والقِراءاتِ، ويُقابِلُهَا الفَتْحُ.

والفَرْقُ الصَّوْتِيُّ بَيْنَ الإمَالَةِ والفَتْحِ، أنَّ الألِفَ المُمَالَةَ صَوْتُ لِينٍ نِصْفِ ضَيِّق، أمّا الألِفُ غَيْرُ المُمَالَةِ -في حَالةِ الفَتْحِ- فَصَوْتُ لِينٍ نِصْفِ مُتَّسِع(2)، وذَكَر سيبَوَيْه أنَّ الخَليلَ سَمَّاها (الإجْنَاح)(3).

وَقَدْ ذَكَرَ النُّحاةُ أنَّ الغَرَضَ مِنَ الإمالةِ تَقْرِيبُ الألِفِ نَحوَ الياءِ والفَتْحَةِ نحو الكَسْرَة فَهِيَ تَقْرِيبُ الصَّوْتِ مِنَ الصَّوْتِ(4).

وَلَم يَكْتَفِ النَّحْوِيُّونَ وَلاَ القُرّاءُ بِمُعَالَجَةِ كَوْنِ الإمَالَةِ خَاصَّةً بِجُنُوحِ الألِفِ صَوْبَ الياءِ، بَل أشَارُوا إلى حَالاتٍ ثَلاثٍ أُخَرَ هِيَ:

١ - الألِفُ المُمَالَةُ نَحْوَ الضَّمَّةِ مِنْ أمْثَال: الصَّلوة، والزَّكوة.

٢ - الكَسْرَةُ المَشُوبَةُ بالضَّمَّةِ مِنْ أمْثَال: (قِيل) و(بِيع) و(غِيض) مِمَّا بُني للمَجهُولِ مِنَ الأفْعَالِ، ويُعْرَفُ عِنْدَ النُّحَاةِ بالإشْمَام.

٣ - الضَّمَّةُ المَشُوبَةُ بالكَسْرَةِ مِنْ أمْثَالِ (بُوع).

وَهذهِ هِيَ حَالاتُ الإمَالَةِ، فَإذا أضَفْنَا إلَيْهَا الوَجْهَ الأوَّلَ الذِي ذَكَرْنَاهُ وهو عُدُولُ بالألِفِ إلى اليَاءِ الذي يُسَمَّى الإمَالَةَ المَحْضَة، أصْبَحَتْ أربعاً والحَالاتُ الأولى هِيَ الشَّائِعَةُ والأخِيرةُ قَلِيلَةُ الشُّيوعِ.

وَلَمّا كَانَتِ الإمَالَةُ مِنَ العَادَاتِ الكَلامِيَّةِ، وَظَاهِرَةً صَوْتيَّةً من ظَواهِرِ المُمَاثَلَة، فَقَد اهْتَمَّ النُّحَاةُ بالإشَارَةِ إلى أهَمِّ القَبَائِلِ المُمِيلَةِ عِنْدَ العَرَبِ، واهْتَمَّ أهْلُ القِرَاءاتِ بالإشَارَةِ إلى المُمِيلِينَ مِنَ القُرَّاءِ وَعَامَّةُ أهْلِ نَجْدٍ مِنْ تَمِيمٍ وأسَدٍ وَقَيْسٍ، وأكْثَرُ اليَمَنِ يُميلُونَ، لأنَّ الإمَالَةَ غَالِبَةٌ في ألْسِنَتِهِم في أكْثَرِ الكَلامِ(5).

---

(١) شرح المفصل ٩/٥٤، وانظر: الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية في قراءة عاصم الجحدري البصري (ت١٢٨هـ) ٥٢.

(٢) انظر: في البحث الصوتي عند العرب ٧٨.

(٣) الكتاب ٣/٢٢٨، وانظر: في البحث الصوتي ٧٨.

(٤) انظر: الكتاب ٤/١١٧، الخصائص ٢/١٤١، الكشف ١/١٦٨.

(٥) انظر: شرح المفصل ٩/٥٤، وهمع الهوامع ٢/٢٠٤، وانظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ١٢٧.

وَلَمَّا كَانَت حَقِيقَةُ الإمَالَةِ هِيَ أَنْ تقربَ الألفَ نَحْوَ اليَاءِ أو أَنْ تَنْحُوَ بِـهَا نَحْـوَ الكَسْرةِ، فإنَّ سيبويه عَلَّلَ هذه الظَّاهِرةَ على أَنَّهَا مِن قَبِيلِ المُشَاكَلَةِ بَيْنَ الحَرَكَـاتِ إذْ قَالَ: «فالألِفُ قَد تُشْبِهُ اليَاءَ، فأَرَادوا أَنْ يُقَرِّبُوهَا مِنْهَا»(١).

وَبِالنَّظَرِ إلى الأَسَالِيبِ العَرَبِيَّةِ وفُنُونِ القَوْلِ فِي الكَلامِ العَرَبِيِّ نَلْحَظُ أَنَّ الإمَالَـةَ ضَرْبٌ مِن ضُروبِ التَّوسُّعِ في الكَلامِ، وَسِمَةٌ مِنْ سِمَاتِ التَّصَرُّفِ فِي التَّعبير، وَتِلْـكَ مَزِيَّةٌ مِن مَزَايا لُغَتِنا الشَّاعِرةِ القَادِرَةِ عَلَى الخَلْقِ وَالإبْدَاعِ وَالتَّصَـرُّفِ فِـي فُنُـونِ القَوْلِ.

إِنَّ القُدَمَاءَ لَمْ يَغْفُلوا عَن تَحْلِيلِ هذهِ الظَّاهِرَةِ الرَّاقِيَةِ مِنْ ظَوَاهِرِ العَرَبِيَّةِ، وَلَعَـلَّ ابنَ جِنّي مِن أَوَائِلِ الَّذِينَ أَشَاروا إلى أَنَّ «الإمَالَةَ والتَّفْخِيمَ فِي حُروفِ المُعْجَمِ ضَـرْبٌ مِنَ الاتِّسَاعِ وَذَلِكَ أَنَّ الإمَالَةَ والتَّفْخِيمَ ضَرْبَانِ مِنْ ضُروبِ التَّصَرُّفِ...» كَمَا أَشَـارَ إلى أَنَّ هذهِ الحُروفَ جَوامِدُ لا حَظَّ لَهَا في التَّصَرُّفِ لأَنَّهَا كَـ(مَا) وَ(لا) وإنَّمَا أَتَاهَـا ذلكَ مِن قِبَلِ أَنَّهَا فَارَقَتْ مَوْضِعَها مِنَ الهِجَاءِ فَصَارَتْ أَسْمَاءً كَقَوْلِنَا: (السَّـهَاء) حَـرْفٌ هَاوٍ.. فَلَمَّا كَانَت تُفَارِقُ كَوْنَها هِجَاءً إلى الاسْمِيَّةِ دَخَلَهَا ضَرْبٌ مِنَ القُوَّةِ فَتَصَرَّفَـتْ فَحَمَلَتْ الإمَالَةَ والتَّفْخِيمَ(٢) تَوسُّعاً وَمَجَازاً.

١ – الإمالة في كتاب سيبويه:

الإمَالَةُ ظَاهِرَةٌ صَوْتِيَّةٌ رَاقِيَةٌ مِن ظَواهِرِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وَهِي مِـنْ ظَوَاهِرِ المُمَاثَلَةِ Assimilation، وَالَّتِي تَهْتَمُّ بِتَأثِيرِ الأَصْواتِ المُتَجَاوِرَةِ فِي الكَلِمَاتِ والجُمَلِ، وَمَيْلِهَا إلى الاتِّفَاقِ فِي المَخَارِجِ والصِّفَاتِ نُزُوعاً إلى الانْسِجَامِ الصَّوْتِـيِّ، واقْتِصَاداً فِي الجُهْدِ الَّذِي يَبْذُلُهُ المُتَكَلِّمُ.

وَعَرَفَ الدَّرْسُ الصَّوتِيُّ عِنْدَ العَرَبِ قَانُونَ المُمَاثَلَةِ، وَسَمَّاهُ النُّحَـاةُ بِمُسَـمَّيَاتٍ مِنْهَا مَا سَمَّاهُ سيبويه: بِالمُضَارَعَةِ والتَّقْرِيبِ(٣)، وَسَمَّاهُ ابنُ يَعِيش: بِتَجَانُسِ الصَّـوتِ وَتَشَاكُلِهِ(٤)، وَسَمَّاهُ ابنُ الحَاجِبِ: المُنَاسَبَة(٥).

---

(١) الكتاب ٢/٢٥٩ب، ٤/١١٧هـ.

(٢) المحتسب ٢/٣٦، وانظر: الاتساع في اللغة عند ابن جني ١٦٧.

(٣) الكتاب ٢/٢٥٩ ب

(٤) شرح المفصل ١٠/٣١٨.

(٥) شرح الشافية ٣/٤.

وتُعدّ (الإمالة) إحدى ظواهر المماثلة التي تناولها سيبويه في كتابه، والتي أشار إلى أنّ الألف غير المُمالة أصل، والمُمالة فرع.

كما أنّ الإمالة إحدى الظواهر الخاصّة بنطق الفتحة الطويلة نطقاً يجعلها بين الفتحة الصريحة والكسرة الصريحة.

وجّه سيبويه هذا القول في كتابه فقال: ((الألف تُمال إذا كان بعدها حرف مكسور، وذلك قولك: عابد، وعالم، ومساجد، ومفاتيح... وإنّما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقرّبوها منها))[1].

فالإمالة في الأمثلة التي ذكرها سيبويه وهي: عالم وعابد، تعني نطق الألف الطويلة بصورة تجعلها قريبة -نطقاً- من الكسرة التي تلي اللام والباء، وهذا يعني أنّ الفتحة الطويلة المُمالة إنّما تأتي في محيط صوتيّ بعينه دون غيره، فالفتحة الطويلة في لهجة الحجاز لها صورتان صورة بلا إمالة، وصورة بالإمالة، وكلتاهما وحدة صوتيّة واحدة، وكانت لهجة الحجاز القديمة لا تعرف الإمالة.

أمّا مثال سيبويه الأخير وهو (مفاتيح)، فالإمالة في تفسيره أثر للكسرة، وكأنّه تصوّر -في كلمة مفاتيح- الكسرة شيئاً والياء شيئاً آخر. والواقع أنّ نظرة النحويين العرب للخطّ جعلتهم يتصوّرون أنّ: ما نطلق عليه كسرة طويلة هو كسرة ثمّ ياء ساكنة، ولهذا لم يلاحظ سيبويه أنّ الإمالة حدثت كأثر لمدّ الياء (الكسرة الطويلة) واكتفى بأنّ وجد الكسرة هنا مرّة وهناك أخرى.

وقد علّل سيبويه ظاهرة الإمالة بالتماس الخفّة، وهذا الرأي هو السائد في علم اللغة إلى عهد قريب، حيث فسّروا كلّ تطوّر يحصل وفي كل اللغات تقريباً وعزوه إلى عامل السهولة والخفّة[2].

وذهب بعض الباحثين[3] إلى عدم وجود فتحة في نحو: كتاب وعالم وهدى، وإنّما جاء كلّ من (التاء) في كتاب، و(العين) في عالم، و(الدال) في هدى محرّكة بألف المدّ وحدها[4].

والذي يتتبّع كلام سيبويه لا يجد أثراً لكلامه عن الفتحة وإنّما الذي يُمال عنده هو الألف وحده في مثل: عابد، وعالم، ومساجد ومفاتيح، وعذافر، وهابيل[5]، وكذلك: عماد وكلاب[6].

---

(1) الكتاب ٢/٢٥٩ب.

(2) الكتاب ٢/٢٥٩ب.

(3) د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي.

(4) أنظر: الإمالة في القراءات واللهجات العربية ٥٢.

(5) الكتاب ٢/٢٥٩ب.

(6) الكتاب ٢/٢٥٩ب.

وَقَالَ كَذَلِكَ: ((ويَقُولُ الأسْوَدَادُ فَيُمِيلُ الألِفَ هَهُنَا مَنْ أمَالَـهَا فِـي الفِعَـالِ))[١]، وَكَذَلِكَ فِي مِثْلِ: خَافَ وَطَابَ[٢]، وَمَرَرْتُ بِبَابِهِ[٣].

كُلُّ ذَلِكَ ذَكَرَهُ سيبويه فِي كِتَابِهِ تَحْتَ عُنْـوَانِ: ((هَـذَا بَـابُ مَـا تُمَـالُ فِيـهِ الألِفَاتُ))[٤].

٢ – أسباب الإمالة عند سيبويه:

لَمْ يَعْقِدْ سيبويه بَاباً خَاصّاً بِأسْبَابِ الإمَالَةِ فِي كِتَابِهِ وَقَدْ جَاءَ الكَلامُ عَنِ الإمَالَـةِ مُفَرَّقاً فِي أكْثَرَ مِن مَكَانٍ، حَيْثُ إنَّ سيبويه كَعَادَتِهِ يَنْتَقِلُ مِنْ كَلامٍ إلى كَلامٍ آخَرَ دُونَ أنْ يُشْبِعَ الأوَّلَ –دِرَاسَةً– فِي مَكَانِهِ، وَلَكِنَّكَ سَتَجِدُ بَعْدَ صَفَحَاتٍ –تَطُولُ أو تَقْصُـرُ– أنَّ سيبويه يَسْتَدْعِي المُفْرَدَةَ الأولى فَيُشْبِعُهَا دِرَاسَةً وتَمْحِيصاً، حَتَّى لا يَكَادُ يَتْرُكُ لِمَـنْ يَأتِي بَعْدَهُ شَيْئاً ذا بَالٍ.

وَلَمَّا كَانَتْ طَبِيعَةُ بَحْثِنَا المُتَوَاضِعِ هَذَا تَقْتَضِي الانْتِقَاءَ والاخْتِصَارَ لا الإسْـهَابَ والتَّطْوِيلَ، لِذَا سأُجْمِلُ بَعْضَ إمَالاتِ (الكِتَابِ) وَلا أسْتَقْصِيهَا مَخَافَةَ التَّطْوِيلِ وَالتَّـكْرَارِ وَسَأسْتَخْرِجُ أمْثِلَةَ سيبويه وَكَيْفَ عَلَّلَ لَهَا، والجَدْوَلُ الآتِي يُوضِّحُ ذَلِكَ:

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١	عَابِدٌ وَعَالِمٌ وَمَسَاجِدُ وَمَفَاتِيحُ وَعُذَافِرٌ وَهَابِيلُ[٥]	فالألِفُ تُمَالُ إذَا كَانَ بَعْدَهَا حَرْفٌ مَكْسُورٌ.	أمَالُوهَا لِلكَسْرَةِ الَّتِي بَعْدَهَا
٢	مَرَرْتُ بِبَابِهِ[٦] لَمَسْتُ مِنْ كَلامِهِم	وَرُبَّمَا يُمِيلُونَ أيْضاً	تَشْبِيهٌ بِـفَاعِلٍ، نَحْوُ: كَاتِبٍ وَسَاجِدٍ
٣	عِمَادٌ وَكِلابٌ[٧]	تُمَالُ الألِفُ إذَا كَانَ بَيْنَ أوَّلِ حَرْفٍ مِنَ الكَلِمَةِ وَبَيْنَ الألِفِ حَرْفٌ مُتَحَرِّكٌ مَكْسُورٌ.	كَسْرُ الحَرْفِ الأوَّلِ.
٤	سِرْبَالٌ وَشِمْلالٌ[٨]	إذَا كَانَ بَيْنَ أوَّلِ حَرْفٍ وَبَيْنَ الألِفِ حَرْفَانِ الأوَّلُ مِنْهُمَا سَاكِنٌ؛ لأنَّ السَّاكِنَ لَيْسَ بِحَاجِزٍ قَوِيٍّ	كَسْرُ الحَرْفِ الأوَّلِ.

(١) الكتاب ٢/٢٦٠ب، ٤/ ١١٨ هـ

(٢) الكتاب ٢/٢٦١ب.

(٣) الكتاب ٢/٢٦١ب.

(٤) الكتاب ٢/٢٥٩ب.

(٥) الكتاب ٢/٢٥٩ب.

(٦) الكتاب ٢/٢٦١ب.

(٧) الكتاب ٢/٢٥٩ب.

(٨) الكتاب ٢/٢٥٩ب.

وقد ذكر سيبويه غير ذلك كثيرًا، حيثُ قال: ((وممّا تُمال ألفُه قولُهم: كيّال وبيّاع، وإنّهم فعلوا هذا لأنّ قبلها ياء فصارت بمنزلة الكسرة))(١)، وقد ذكر أنّ ما أُميلت للياء: شيبان، وقيس عيلان، وغيلان(٢)، وممّا جعلوا كسرته كالياء أمالوه لذلك: (درهمان) و(رأيت قزحا) و(رأيت علما)(٣).

وآخر ما وقفنا عليه من علل الإمالات هو الإمالة للإمالة حيث تجتمع في الكلمة الواحدة إمالتان، وقد ذكرها سيبويه وعلّل لها فقال: ((وقال ناس رأيت عمادا فأمالوا للإمالة كما أمالوا للكسرة))(٤).

وبذا أكتفي بما أوردته من إمالات معلّلة في كتاب سيبويه، ولن أتعرّض للإمالات التي وردت عن العرب على ضعف أو شذوذ لأنّني سأتناول جانبا منها في ((موانع الإمالة)) إن شاء الله.

٣ - موانع الإمالة في كتاب سيبويه:

عقد سيبويه بابا فيما يمتنع من الإمالة(٥) في كتابه وضّح لنا فيه ما يمتنع من الإمالة عند العرب، وتمكّنا -بالاستقراء والتتبّع- أن نعزو موانع الإمالة إلى أمرين، أو أنّ الإمالة لا ترد في شيئين:

الأوّل: في أصوات الإطباق: (الصاد والضاد والطاء والظاء والقاف) والاثنين من أصوات الحلق (الخاء والغين).

الثاني: لا ترد في بعض الأدوات مثل: حتّى، ولمّا، ولكن، ولا، وما، ومعنى ذلك أنّ الإمالة ترد في الاسم والفعل وتمتنع في الحرف.

---

(١) الكتاب ٢/٢٦١ب.

(٢) الكتاب ٢/٢٦١ب.

(٣) الكتاب ٢/٢٦١ب.

(٤) الكتاب ٢/٢٦٢ب.

(٥) الكتاب ٢/٢٦٤ب، وانظر: فهرس كتاب سيبويه ٥٩٢.

وَعَلَّلَ سيبويه مَنعَ الإمَالَةِ في الأَصْوَاتِ المُطبَقَةِ وَالحَلقِيَّةِ عِنْدَ مُجَاوَرَتِهَا الأَلِفَ -إِذَا اسْتَبْعَدْنَا (الحَاءَ والغَيْن) كَوْنَهَا أَصْوَاتاً مُسْتَعْلِيَةً إِلَى الحَنَكِ الأَعْلَى، وَلَمَّا كَانَتِ الأَلِفُ تَسْتَعلي إِلَيْهِ عِنْدَ خُروجِهَا إِلَى الإِمَالَةِ ((كَانَ العَمَلُ مِنْ وَجْهٍ وَاحِدٍ أَخَفَّ عَلَيْهِمْ))(١).

كَمَا أَنَّهُ أَنْكَرَ إِمَالَةَ: نَاقِدٍ وَعَاطِسٍ وعَاصِمٍ وعَاضِدٍ وَعَاظِلٍ وَنَاخِلٍ وَوَاغِلٍ، مَعَ أَنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ أَمَالَهَا بِدَعْوَى أَنَّهَا ((لُغَةُ مَنْ لا يُؤخَذُ بِلُغَتِهِ))(٢).

وَمِمَّا مَنَعَ سيبويه الإِمَالَةَ فِيهَا الأَدَوات وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ العَرَبَ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ أَلِفَاتِهَا وَبَيْنَ أَلِفَاتِ الأَسْمَاءِ؛ قَالَ: ((وَمِمَّا لا يُميلُونَ أَلِفَهُ (حَتَّى) وَ(أَمَّا) وَ(إِلاَّ) فَرَّقُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَلِفَاتِ الأَسْمَاءِ نَحْو: (حُبْلَى) وَ(عَطْشَى)))(٣).

وَقَدْ عَلَّقَ أَبو سَعِيد السِّيرافِيُّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ سيبويه مِن إِمَالَةِ مَا لا يَنْبَغِي أَنْ يُمَال في القِيَاسِ.

وَالَّذِي حَكَاهُ سيبويه عَن قَوْمٍ مِنَ العَرَبِ إِمَالَتَهُ مِن أَمْثَال: طَلَبْنَا وَعِنَبَا(٤)، وَقَوْلِ بَعْضِهِم رَأَيْتُ عِرْقَا وَضِيقَا، حَيْثُ عَلَّلَ سيبويه ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ((فَشَبَّهُوهَا بِأَلِفِ حُبْلَى))(٥) وَهَذَا التَّعلِيلُ بِلا شَكٍّ نَاقِصٌ لا يَشْفِي الغَلِيلَ وَلا يُبرِئُ العَلِيلَ، لَكِنَّ السِّيرافِيَّ كَشَفَ الغُمُوضَ عَن ذَلِكَ فَقَالَ: ((وَقَوْلُهُ فَشَبَّهُوهَا بِأَلِفِ حُبْلَى... إلخ يُرِيدُ أَنَّ الَّذِينَ أَمَالُوا شَبَّهوا هَذِهِ الأَلِفَ لَمَّا وَقَعَتْ طَرَفًا بِأَلِفِ التَّأنِيثِ المَقْصُورَةِ، وَلا خِلافَ فِي جَوَازِ إِمَالَةِ الأَلِفِ المَقْصُورَةِ لِلتَّأنِيثِ؛ لأَنَّهَا تَنْقَلِبُ يَاءً فِي التَّثنِيَةِ))(٦).

وَمِمَّا مَنَعَ سيبويه الإِمَالَةَ فِيهَا (الرَّاء) فِي مِثْلِ: رَاشِدٍ وَفِرَاشٍ، وَعَلَّلَ مَنْعَ هَذِهِ الرَّاءَاتِ مِنَ الإِمَالَةِ؛ ((كَأَنَّهُم قَدْ تَكَلَّمُوا بِرَاءَيْنِ مَفْتُوحَتَيْنِ، فَلَمَّا كَانَتْ كَذَلِكَ قَوِيَتْ عَلَى نَصْبِ الأَلِفَاتِ))(٧).

وَمِنْ هُنَا نُسَجِّلُ مَا قَرَّرَهُ سيبويه وَأَلْخَصَهُ بِمَا يَأْتِي:

---

(١) الكتاب ٢/٢٦٤ب.

(٢) الكتاب ٢/٢٦٤ب، وانظر علم اللغة العربية ٢٢٧-٢٢٨.

(٣) الكتاب ٢/٢٦٧ب.

(٤) الكتاب ٢/٢٦٧ب.

(٥) الكتاب ٢/٢٦٧ب.

(٦) هامش كتاب سيبويه ٢/٢٦٧ب.

(٧) الكتاب ٢/٢٦٧ب.

١ – إنَّ حروفَ الاستعلاءِ تمنع الإمالةَ إذا كان حرفٌ منها قبلَ الألفِ والألفُ تليه، كـ(قاعدٍ، وغائبٍ، وخامدٍ) أو بعدَ ألفٍ تليها كـ(ناقدٍ، وعاطسٍ، وعاصمٍ، وعاضدٍ، وعاطلٍ، وناخلٍ، وواغلٍ).

٢ – وكذلك إذا كانتْ بعدَ الألفِ بحرفٍ وذلك نحو: نافخٍ ونابغٍ ونافقٍ.

٣ – وكذلك إذا كان بعدها بحرفين وذلك نحو: مناشيطَ ومنافيخَ ومعاليقَ[1].

٤ – ومما يمنع الإمالةَ اتصالُ الراءِ بالألفِ مفتوحةً أو مضمومةً نحو: راشدٍ، وفراشٍ، وهذا حمارٌ[2].

والذي يبدو لي أنّ للإمالةِ علاقةً قويةً بنفسيةِ المتكلمِ أولاً وبالمعنى المرادِ المقصودِ ثانياً؛ والذي يخيلُ إليّ أنّ الخليلَ بنَ أحمدَ الفراهيديَّ –أكبرَ عقليةٍ عرفها التاريخُ بإجماعِ العلماءِ– هذا الرجلُ حينما سمّى الإمالةَ بالإضجاعِ لم يكنْ بإطلاقه هذا المصطلحَ اعتباطاً، إذ إنّ المعروفَ عن الخليلِ عندما كان يشافهُ الأعرابَ ليجمعَ اللغةَ، كان يتسللُ إلى نفسيةِ الأعرابيِّ، يرمقُ حركاتِه وسكناتِه، حتى لا يأخذَ اللغةَ جامدةً لا حركةَ فيها، بل يتوخّى أن يطابقَ بين فصاحةِ اللفظةِ والنغمةِ الصوتيةِ التي كان يؤديها العربيُّ وهو ينشدُ شعراً أو يلقي خطبةً.

لذا نعتَ مصطلحَ (الإضجاعِ) في روعي، أنّ المتكلمَ عندما يميلُ فهو يصوّرُ في كلامِه حركةَ (الطائرِ) الذي يحلّقُ في السماءِ ثم تراه يجنحُ بجناحيه من حالةِ الاستواءِ إلى حالةِ الميلانِ، وكذا المتكلمُ فهو (يجنحُ) بشدقِه إلى الأسفلِ (الكسرِ).

والذي ينعمُ النظرَ في كتابِ اللهِ العظيمِ، يرى مثلَ هذه المعاني ماثلةً في كثيرٍ مما أميلَ وما أمالَه القراءُ من الآياتِ الكريماتِ، ولنأخذْ شاهداً واحداً مما أمالَه القراءُ وأسهبوا في ذكرِ عللِ الإمالاتِ مما ذكرَه النحاةُ وغيرُهم دونَ النظرِ إلى (تذوقِ النصِّ القرآنيِّ) من خلالِ تذوقِ الأسلوبِ والكلامِ العربيِّ، والذي به نزلَ التنزيلُ.

ولنأخذْ قولَه تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾[3].

---

(١) الكتاب ٢/٢٦٥ب.

(٢) الكتاب ٢/٢٦٧ب.

(٣) هود ٤١، انظر: الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية في قراءة الجحدري، والقراءات الثلاث لابن خالويه ٦٠، أمالَ (مجريها) مع فتح الميم: حفص وحمزة والكسائي، ولم يُمِل (حفص) في القرآن غيرها، وأمالَ (مرسيها) حمزة والكسائي، انظر: إتحاف فضلاء البشر ٢٥٦.

وَالَّذِي يُخَيَّلُ إِلَيَّ وَأَتَصَوَّرُهُ أَنَّ فِي نَفْسِ الَّذِي أَمَالَهَا شَيْئًا أَرَادَ أَنْ يُفْصِحَ وَيُفَسِّرَ مَا عَنَاهُ نُطْقًا فَلَمْ يَتَمَكَّنْ، فَرَسَمَهُ صُورَةً قُرْآنِيَّةً لَطِيفَةً فَقَالَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِيهَا وَمُرْسَاهَا﴾ فَأَمَالَ (مَجْرِيهَا) لِأَنَّ السَّفِينَةَ حِينَمَا تَبْحُرُ، تَبْحُرُ مَائِلَةً وَكَذَا الزَّوَارِقُ الصَّغِيرَةُ، وَكَذَلِكَ الحَالُ فِي (مُرْسِيهَا)؛ لَمَّا رَأَى أَنَّ السَّفِينَةَ تَرْسُو بِشَكْلٍ جَانِبِيٍّ لَا عَلَى رَأْسِهَا وَأَنَّهَا (تَجْنَحُ) عِنْدَ الإِرْسَاءِ؛ أَمَالَهَا لِهَذَا الغَرَضِ.

ثالثا: التَّنْغِيم:

وَهُوَ تَغْيِيرَاتٌ صَوْتِيَّةٌ تَنْتَابُ صَوْتَ المُتَكَلِّمِ، فَيَرْتَفِعُ تَارَةً وَيَنْخَفِضُ أُخْرَى وَيَكُونُ ذَلِكَ مُرْتَبِطًا بِنَفْسِيَّةِ وَمَشَاعِرِ وَإِحْسَاسَاتِ المُتَكَلِّمِ فَيُعَبِّرُ مِن خِلَالِ تِلْكَ النَّغْمَةِ عَنْ مَشَاعِرِ الفَرَحِ وَالغَضَبِ والنَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ، وَالتَّهَكُّمِ والسُّخْرِيَةِ والاسْتِهْزَاءِ، والاسْتِغْرَابِ وَالتَّعَجُّبِ.

وَقَدْ عَرَفَ العَرَبُ هَذَا العُنْصُرَ مِن عَنَاصِرِ الجُمْلَةِ العَرَبِيَّةِ، وَلَاحَظَتْ دِلَالَةَ النَّغْمَةِ عَلَى المَعْنَى، ((فَالجُمْلَةُ الوَاحِدَةُ قَدْ يَخْتَلِفُ مَعْنَاهَا بِاخْتِلَافِ النَّغْمَةِ كَأَنْ تَقُولَ: ((زَيْدٌ عِنْدَهُ مَالٌ)) وَتَشُدُّ صَوْتَكَ عَلَى ((مَال)) وَتُفَخِّمُ الصَّوْتَ فِيهِ فَيَكُونُ المَعْنَى: أَنَّهُ ذُو مَالٍ كَثِيرٍ، أَوْ مُتَعَدِّدٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَتَقُولُ: ((عِنْدَهُ مَالٌ)) وَتُرَقِّقُ الصَّوْتَ وَتَكْسِرُهُ، فَيَكُونُ مَعْنَاهَا أَنَّهُ ذُو مَالٍ قَلِيلٍ لَا يُعْتَدُّ بِهِ))[1].

وَالَّذِي يَدُلُّنَا عَلَى أَنَّ ((التَّنْغِيمَ)) كَانَ مِمَّا تَوَسَّعُوا فِيهِ هُوَ مَا سَاقَهُ ابْنُ جِنِّي فِي ((الخَصَائِصِ)) وَمَثَّلَ بِأَمْثِلَةِ سيبويه الَّتِي أَشَارَ إِلَى مَوَاطِنِ التَّوَسُّعِ فِي مِثْلِهَا إِذْ قَالَ: ((وَقَدْ حُذِفَتِ الصِّفَةُ وَدَلَّتِ الحَالُ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ فِيمَا حَكَاهُ صَاحِبُ الكِتَابِ مِنْ قَوْلِهِمْ: سِيرَ عَلَيْهِ لَيْلٌ[2]، وَهُمْ يُرِيدُونَ لَيْلٌ طَوِيلٌ، وَكَأَنَّ هَذَا إِنَّمَا حُذِفَتْ فِيهِ الصِّفَةُ لِمَا دَلَّ مِنَ الحَالِ عَلَى مَوْضِعِهَا. وَذَلِكَ أَنَّكَ تُحِسُّ فِي كَلَامِ القَائِلِ لِذَلِكَ مِنَ التَّطْوِيحِ وَالتَّطْرِيحِ وَالتَّفْخِيمِ وَالتَّعْظِيمِ مَا يَقُومُ مَقَامَ قَوْلِهِ: ((طَوِيلٌ)) أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

وَأَنْتَ تُحِسُّ هَذَا مِنْ نَفْسِكَ إِذَا تَأَمَّلْتَهُ، وَذَلِكَ أَنْ تَكُونَ فِي مَدْحِ إِنْسَانٍ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ فَتَقُولُ: ((كَانَ وَاللهِ رَجُلًا))! فَتَزِيدُ فِي قُوَّةِ اللَّفْظِ بِـ((اللهِ)) هَذِهِ الكَلِمَةِ، وَتَتَمَكَّنُ فِي

---

(١) معاني النحو ١١/١، وانظر: الخصائص ٣٧٠/٢-٣٧١.

(٢) الكتاب ١١٥/١ب.

تَمْطِيطِ اللَّامِ وَإِطَالَةِ الصَّوْتِ بِهَا وَعَلَيْهَا، أي: رَجُلاً فَاضِلاً أَوْ شُجَاعاً أَوْ كَرِيماً أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ تَقُولُ: سَأَلْنَاهُ فَوَجَدْنَاهُ إِنْسَاناً! وَتُمَكِّنُ الصَّوْتَ بِإِنْسَانٍ وَتُفَخِّمُهُ، فَتَسْتَغْنِي بِذَلِكَ عَنْ وَصْفِهِ بِقَوْلِكَ: إِنْسَاناً سَمْحاً أَوْ جَوَاداً أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ إِنْ ذَمَمْتَهُ وَوَصَفْتَهُ بِالضِّيقِ قُلْتَ: سَأَلْنَاهُ وَكَانَ إِنْسَاناً! وَتَزْوِي وَجْهَكَ وَتُقَطِّبُهُ، فَيُغْنِي ذَلِكَ عَنْ قَوْلِكَ: إِنْسَاناً لَئِيماً أَوْ لَحِزاً أَوْ مُبَخَّلاً أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.))[1].

وَإِذَا حَلَّلْنَا نَصَّ ابْنِ جِنِّي هَذَا، فَإِنَّنَا نَرَاهُ قَدْ أَشَارَ إِلَى مَسْأَلَةِ ((الْحَذْفِ)) فِي الْكَلَامِ لِقَرِينَةٍ حَالِيَّةٍ تَتَطَلَّبُهَا ظُرُوفُ الْكَلَامِ وَمَقَامُهُ، وَهُوَ مَا يُعْرَفُ بِسِيَاقِ الْحَالِ، كَمَا أَنَّ إِشَارَتَهُ إِلَى مَا سَمَّاهُ بِالتَّطْوِيحِ وَالتَّطْرِيحِ وَالتَّفْخِيمِ وَالتَّعْظِيمِ، أَوْ قَوْلَهُ: وَتَتَمَكَّنُ مِنْ تَمْطِيطِ اللَّامِ، وَإِطَالَةِ الصَّوْتِ بِهَا وَعَلَيْهَا... فَإِنَّ ذَلِكَ إِدْرَاكٌ دَقِيقٌ مِنْهُ فِي فَهْمِ ظَاهِرَةِ التَّنْغِيمِ الصَّوْتِيِّ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِهَا.

فَضْلاً عَنْ أَنَّهُ اسْتَعَانَ بِأَمْثِلَةِ سيبويه فِي الْكِتَابِ مِنْ مِثْلِ قَوْلِهِ: ((سِيرَ عَلَيْهِ لَيْلٌ))، وَهُمْ يُرِيدُونَ لَيْلٌ طَوِيلٌ.

---

(١) الخصائص ٢/٣٧٠-٣٧١، وانظر: معاني النحو ١/١١-١٢، وانظر: في البحث الصوتي عند العرب ٦٦.

المبحث الثاني

المستوى الصرفي والدلالي

تَندرجُ تَحتَ هذا المُستوى مَباحثُ التَرادُفِ والاشتِقاق والنَّحت والتَّضاد وغيرِها فَضْلاً عَن كثيرٍ مِنَ المسائلِ الأُخَر الَّتي يَطولُ البَحثُ فِيهَا وَسنَقِفُ هُنا على مَبحثَين اثنَين يُعَدَّانِ مِن أهمِّ مَا يُثري اللُّغةَ وَيزيدُها توسُّعاً وَنماءً وَهُمَا:

أولاً: الترادف:

يُعَدُّ التَّرادُف مِنَ الظواهرِ اللغويَّةِ التي تَشتَمِلُ على سَعةٍ في التَّعبيرِ وَدقَّةٍ في إيقاعِ لَفظَتينِ عَلى معنًى واحدٍ، وذلِكَ مِن خلالِ مَا أوردَهُ عُلماؤنا في مُصنَّفاتِهِم، وأكثروا النقلَ فيهِ.

فهذا الإمامُ السيوطي ينقلُ لنا نُصوصاً مِن كَلامِ القُدماءِ فيه. قَالَ في ((المُزْهِر)) ((وَقَال قُطْرُبُ: إنَّما أوقَعتِ العربُ اللفظتَينِ عَلى المعنى الواحد؛ لِيَدلُّوا على اتِّساعِهِم في كلامِهم، كَمَا زاحفوا في أجزاءِ الشِّعر؛ لِيَدلّوا عَلى أنَّ الكلامَ واسِعٌ عندهُم، وأنَّ مذاهِبَه لا تضيقُ عَليهِم عِندَ الخِطاب))[1].

وَلعلَّ مِن أوائلِ الَّذين أشاروا إلى ظَاهرةِ التَّرادُفِ في اللُّغَةِ سيبويهِ الَّذي نَصَّ عَلَى ((أنَّ مِن كَلامِهِم اختِلافُ اللَّفظينِ والمَعنى واحد.. نحو: ذَهبَ وانْطَلَقَ))[2].

وذَكَرَ العلماءُ أنَّ مِن فَوائِدِ التَّرادُفِ: تَكثيرُ الوسَائلِ والطُّرقِ إلى الإخبارِ عَمَّا في النَّفسِ أولاً، والتَّوسُّع في سلوكِ طُرقِ الفَصاحَةِ، وأساليبِ البَلاغةِ في النَّظمِ والنثرِ ثانياً[3].

والترادفُ ظَاهرةٌ موجودةٌ في كثيرٍ من اللُّغات، إلاّ أنَّها في العربيةِ أكثرُ مِنْهُ في غيرِها، لذلكَ عَدَّها بعضُهُم مِن أبرَزِ خَصَائِصِهَا، وَيبدو ذَلِكَ معقولاً ومقبولاً إذا عَلِمْنا أنَّ مِن عُلمائِنا مَن ألَّفَ كُتُباً في ذلِكَ .

فَابنُ خالويهِ ألَّفَ كِتاباً في أسماءِ الأسدِ، وكتاباً آخر في أسماءِ الحَيَّةِ[4].

---

(١) المزهر ١/٤٠٠، وانظر: الترادف في اللغة ١٩٦.

(٢) الكتاب ١/٧-ب، ١/٢٤ هـ ، وانظر: الأصول البلاغية في كتاب سيبويه ٢٢٤.

(٣) أنظر: المزهر ١/٤٠٦، وانظر: منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث ١٣٦.

(٤) انظر : المزهر ١/٢٤٢، وانظر: فصول في فقه العربية ٢٧٤، وانظر : بقية من ألّف في الترادف في كتاب المزهر ١/٢٤١، ٢٤٢ ، والوجيز في فقه اللغة ٣٩٨-٣٩٩.

وَالحَق إِنَّ ظَاهِرَةَ التَّرَادُفِ لاَ يُمْكِنُ إِنْكَارُهَا فِي اللُّغَةِ أَلبَتَّةَ فَاللُّغَةُ العَرَبِيَّةُ لاَ تَخْلُو مِنَ المُتَرَادِفَاتِ.

وَقَد أَجْمَعَ ((المُحْدَثُونَ مِن عُلَمَاءِ اللغَاتِ عَلى إِمْكَانِ وُقُوعِ التَّرَادُفِ فِي أَيِّ لُغَةٍ مِن لُغَاتِ البَشَرِ، بَل إِنَّ الوَاقِعَ المُشَاهَدَ أَنَّ كُلَّ لُغَةٍ تَشْتَمِلُ عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الكَلِمَاتِ المُتَرَادِفَة))[1]، وَإِنْ شَكَا بَعْضُ الدَّارِسِينَ مِن صُعُوبَةِ البَحْثِ فِيهَا كَـ (جُورج مور) رَائِدِ الفَلْسَفَةِ التَّحلِيلِيةِ الإِنْجلِيزِيَّةِ المُعَاصِرَةِ، وَ (كواين) الذي يُعَدُّ مِن أَكْبَرِ المَنَاطِقَةِ الأَمرِيكَانِ المُعَاصِرِينَ.

لَقَد دَرَسَ هَذَانِ العَالِمَانِ ظَاهِرَةَ التَرادُفِ تَحتَ مَفْهُومِ نَظَرِيَّاتِ المَعنَى وَمِن ثَمَّ خَلَصَا إِلى نَتِيجَةٍ مَفَادُهَا: الاعتِرَاف بِصُعُوبَةِ البَحْثِ فِي التَّرَادُفِ وَمِن ثَمَّ صُعُوبَةِ البَحْثِ فِي المَعنَى[2].

ثانيا: المشترك اللفظي:

إِنَّ الذِي تَقَرَّرَ عِندَ فُقَهَاءِ اللُّغَةِ هُوَ أَنَّ الكَلِمَةَ يَكُونُ لَها مِنَ المَعَانِي بِقَدرِ مَا يَكُونُ لَهَا مِنَ الاستِعْمَالِ، وَإِذَا كُنَّا قَد لاَحَظْنَا سَعَةَ العَرَبِيِّ فِي المُتَرَادِفَاتِ مِن خِلاَلِ إِظْهَارِ الفُرُوقِ الدَّقِيقَةِ بَيْنَ الأَلفَاظِ الَّتِي يُظَنُّ فِيهَا التَّرَادُف، فَإِنَّهُم يَحقِقُونَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فِي الأَلفَاظِ المُشتَرَكَةِ وَالَّتِي غَلَبَ عَلى ظَنِّهِم أَنَّ فِي هَذهِ الأَلفَاظِ اشْتِرَاكاً. فَكَمَا يَتَّسِعُ التَّعبِيرُ فِي العَرَبِيَّةِ عَن طَرِيقِ التَّرَادُفِ -سَوَاءٌ أُولِعَ فِيهِ فَكَانَ لِلمُسَمَّى الوَاحِدِ أُلُوفٌ مِنَ الأَسْمَاءِ، أَمْ اقْتُصِرَ مِنهُ عَلى الأُمُورِ الهَامَّةِ وَالْتُمِسَت الفُرُوقُ فِي سَائِرِهِ- لاَ بُدَّ أَنْ يَتَّسِعَ التَّعبِيرُ عَن طَرِيقِ الاشْتِرَاكِ، سَوَاءٌ أُسَلِّمَ وُرُودُهُ فِي العَرَبِيَّةِ عَلَى سَبِيلِ الحَقِيقَةِ، أَوْ التُمِسَتْ لَهُ مَعَانٍ مُتَطَوِّرَةٌ عَلَى سَبِيلِ المَجَازِ)[3].

وَكَانَ ((أَكْثَرُ العُلَمَاءِ يُعَلِّلُونَ وُجُودَ المُشْتَرِكِ فِي اللُّغَةِ بِالاستِعَارَةِ وَالمَجَازِ، فَعِندَ هَؤلاَءِ أَنَّ اللفظَ لَم يَكُن لَهُ غَيرَ مَعنًى وَاحِدٍ عَلَى سَبِيلِ الحَقِيقَةِ، ثُمَّ تَضَمَّنَ مَعَانِيَ أُخرى عَلَى سَبِيلِ الاستِعَارَةِ وَالمَجَازِ))[4].

---

(١) في اللهجات العربية ١٧٨، وانظر: فصول في فقه العربية ٢٨٤.

(٢) انظر: في فلسفة اللغة ٩٥-١٠٦، وانظر: مباحث في علم اللسانيات ١٩٣-١٩٤.

(٣) دراسات في فقه اللغة ٣٠١-٣٠٢.

(٤) الوجيز في فقه اللغة ٣٨٩، فكلمة ((العَيْن)) مثلا لم يكن يقصد بها غير العين الباصرة في الحقيقة، ثم استعملت لمنبع الماء تشبيهاً له بتلك على سبيل الاستعارة ثم أطلقت على الذات وعلى الجاسوس من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل.

وَقَدْ عَقَدَ البَاحِثُونَ المُحْدَثُونَ فُصُولاً مُطَوَّلَةً فِي مُؤَلَّفَاتِهِم أَشَارُوا فِيهَا، إِلَى أَنَّ التَّرَادُفَ وَالمُشْتَرَكَ وَالتَّضَادَّ مِنَ الظَّوَاهِرِ الَّتِي تَزِيدُ مِنْ ثَرْوَةِ اللُّغَةِ وَنَمَائِهَا.

فَالدكتور صُبْحِي الصَّالح عَقَدَ فَصْلاً كَامِلاً فِي كِتَابِهِ (دِرَاسَاتٌ فِي فِقْهِ اللُّغَةِ) سَمَّاهُ: ((اتِّسَاع العَرَبِيَّةِ فِي التَّعْبِيرِ))[١] ابْتَدَأَهُ بِالتَّرَادُفِ، وَثَنَّاهُ بِالمُشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ وَخَتَمَهُ بِالتَّضَادِّ. وَذَكَرَ أَنَّنَا ((حِينَ نَصِفُ العَرَبِيَّةَ بِسَعَةِ التَّعْبِيرِ، وَكَثْرَةِ المُفْرَدَاتِ وَتَنَوُّعِ الدَّلالاتِ، وَحِينَ نَجْتَرِئُ أَكْثَر مِن هَذَا فَنَزْعَم أَنَّ لُغَتَنَا فِي هذا البَاب أَوْسَعُ اللُّغَاتِ ثَرْوَةً وأَغْنَاها في أُصولِ الكَلِماتِ الدَّوَالِّ عَلى مَعانٍ مُتَشَعِّبَة، قَدِيمَةٍ وحَدِيثَةٍ-جَدِيرٌ بِنَا أَنْ نَذْكُرَ أَنَّ اللُّغَاتِ جَمِيعاً، دونَ اسْتِثْنَاءٍ، تَزْدَادُ ثَرْوَتُهَا وَتَبْلُغُ مُفْرَدَاتُها مِنَ الكَثْرَةِ حَدّاً لاَ نِهَايَةَ لَهُ إِذَا كُتِبَ لَهَا مِنْ شُرُوطِ النَّماءِ وَالحَيَاةِ وَالخُلودِ مَا كُتِبَ لِلعَرَبِيَّةِ.

فَقَدْ أُتِيحَ لِلُغَةِ القُرآنِ مِنَ الظُّرُوفِ وَالعَوَامِلِ مَا وَسَّع مِن طَرائِقِ اسْتِعْمَالِها وأَسَالِيبِ اشْتِقَاقِها، وَتَنَوّعِ لَهَجاتِها، فَانطَوَتْ مِن هَذا كُلِّهِ عَلى مَحْصُولٍ لُغَوِيٍّ لاَ نَظِيرَ لَهُ في لُغَاتِ العَالَمِ))[٢].

وَقَدْ عَلَّلُوا انْدِرَاجَ التَّرَادُفِ وَالمُشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ تَحْتَ بَابِ التَّوَسُّعِ في العَرَبِيَّةِ إِلى كَثْرَةِ المُشْتَرَكِ وَالتَّرادُفِ في لُغَتِنا، فَنَصُّوا في دِراساتِهِم عَلى أَنَّ وُرودَهُ بِهذِهِ الكَثْرَةِ ((هِيَ الَّتي تَجْعَلُ المُشْتَرَكَ مُنْدَرِجاً تَحْتَ اتِّسَاعِ العَرَبِيَّةِ فِي التَّعبيرِ عَلى أَنَّهُ خَصِيصَةٌ لاَ تُنْكَرُ مِن خَصَائِصِهَا الذَّاتِيَّةِ))[٣].

ثالثاً: التذكير والتأنيث:

ــ تأنيث الفعل:

قَالَ سيبويه: ((وَسَمِعْنَا مِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُولُ مِمَّن يُوثَقُ بِهِ: (اجْتَمَعَتْ أَهْلُ اليَمَامَةِ)؛ لأَنَّهُ يَقُولُ فِي كَلامِهِ: ((اجْتَمَعَت اليَمَامَةُ))، يَعْنِي أَهْلَ اليَمَامَةِ، فَأَنَّثَ الفِعْلَ فِي اللَّفظِ إِذْ جَعَلَهُ فِي اللَّفظِ لِلْيَمَامَةِ فَتَرَكَ اللَّفظَ يَكونُ عَلى مَا يَكُونُ عَلَيهِ فِي سَعَةِ الكَلامِ))[٤].

---

(١) انظر: دراسات في فقه اللغة ٢٩٢.

(٢) المصدر نفسه ٢٩٢.

(٣) دراسات في فقه اللغة ٣٠٢.

(٤) الكتاب ١/٢٦ب، ١/٥٣هـ، ١/٩ص ل.

قَالَ الفَارِسِيُّ (ت ٣٧٧هـ) بَعد أَنْ ذَكَر قَولَ سيبويه ((اجْتَمَعَت اليَمَامَةُ)) قَالَ: ((كَأَنَّ يَقُولُ: اجْتَمَعت اليَمَامَةُ كثيرًا، فَيُؤَنِّثُ الفِعل لأَنَّه لَهَا ثُم أدخلَ بَيْنَ الفِعْلِ وَبَيْنَ اليَمَامَةِ ((أَهْل)) فَأَقْحَمَهُ وَجَعَلَهُ يَجري عَلى الكَثْرَةِ الَّتي كَانَ يَجْرِي عَلَيْها قَبْلَ إِدْخَالِهِ الأَهْل فِي الكَلاَمِ))[1].

وَحَكَى سيبويه: ((ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ)) فَأَنَّثَ البَعْضَ لأَنَّهُ إِصْبَعٌ في المَعْنَى[2]. أَمَّا مَا أَوْرَدَهُ سيبويه من شَواهِدَ شِعْرِيَّةٍ فَعِدَّةُ أَبياتٍ مِنْهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ: الأعشى [من الطويل]:

وَتَشْرَقُ بِالقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

استَشْهَدَ بِهِ عَلَى تَأنِيثِ فِعْلِ الصَّدرِ وَهُوَ مُذَكَّر، لأَنَّهُ مُضَافٌ إِلى مُؤَنَّثٍ وَهُوَ مِنْهُ والخَبر عَنهُ كَالخَبَرِ عَمَّا أُضيفَ إِلَيْهِ، لأَنَّ المَعنى في شَرِقَتْ القَنَاة وَشَرِقَ صَدْرُ القَنَاةِ وَاحِدًا[3]. وَمِثْلُه قَوْلُ جَرِير [من الوافر]:

إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنَا كَفَى الأَيْتَامَ فَقْدَ أَبِي اليَتِيمِ

إِذْ إِنه أَنَّثَ ((تَعَرَّقَتْنَا)) وَ((البَعض)) مُذَكَّر، لأَنَّ البَعْضَ مُضَافٌ إِلى السِّنِين وَهِيَ مُؤَنَّثَة، وَقَدْ عَدَّ ابْنُ جِنِّي (ت ٣٩٢) تَأنيثَ (بَعض) شاذًا، لأَنَّه خُرُوجٌ عَن أَصْلٍ إِلَى فَرْعٍ، فَمَا استَجَازَهُ مِن ذَلِكَ رَدُّ التَأنيثِ إِلى التَذْكِيرِ، لأَنَّ التَذْكِيرَ هُوَ الأَصْل. وَرُبَّمَا عَدَّهُ أَسْهل من غَيْرِهِ؛ لأَنَّ بَعْضَ السِّنين سَنَةٌ، وَهِيَ مُؤَنَّثَة، وَهي مِن لَفْظِ السِّنِين[4]. وَمِمَّا أَنْشَدَهُ سيبويه والتَّوَسُّع فِيهِ مُتَمَكِّن قَوْلُ جَرِير [من الكامل][5]:

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيرِ تَوَاضَعَتْ سُوَرُ المَدِينَةِ وَالجِبَالُ الخُشَّعُ

عَلى أَنَّ (سُوَرًا) اكتَسَبَ التَّأنيثَ مِن المَدِينةِ، وَلِهَذا أَنَّثَ لَهُ الفِعْلَ، قَالَ الأَعْلَمُ: ((إِنَّ لِلسُّوَرِ، وإِنْ كَانَ بَعْضَ المَدِينةِ، لاَ يُسَمَّى مَدِينة كَمَا يُسَمَّى بَعْضُ السِّنين سَنَةً،

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ١/٨٧، وانظر: البغداديات ٥٠٥.

(٢) أنظر: الكتاب ١/٢٥ب، ١/٥١هـ، ١/٩٢مل، وانظر: سر صناعة الإعراب ١/١٣.

(٣) أنظر: الكتاب ١/٢٥ب، ١/٥٢هـ، ١/٩٣مل، وانظر: شرح أبيات سيبويه، ليوسف بن أبي سعيد السيرافي ١/٥٤، والأزهية في علم الحروف ٢٤٧.

(٤) أنظر: سر صناعة الإعراب ١/١٢، وشرح أبيات سيبويه ١/٥٦، وخزانة الأدب ٤/٢٢٠-٢٢١.

(٥) أنظر: الكتاب ١/٢٥ب، ١/٥٢هـ، ١/٩٤مل، وشرح أبيات سيبويه ١/٥٧، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/١٨٩، وتحصيل عين الذهب ٧٦.

وَلكِنَّ الاتِّساعَ فِيهِ مُتَمَكِّن؛ لأَنَّ مَعنى تَواضَعَت المَدينَةُ وَتَواضَعَ سُورُ المَدينَةِ مُتَقارِبٌ))[1]. وَهذا التَّفسيرِ يَصِحُّ مَعَ عَطْفِ الجِبالِ عَلَى السُّور. أَمّا عَلَى تَوْجِيهِ بَعْضِ النَّحويينَ[2] مِنَ أَنَّ (الْجِبالُ الخُشَّع) مُبْتَدأ وَخَبَر، فَلاَ تَوسُّعَ حِينئذٍ في الكَلام، وَعلى هَذا نَصَّ الأَعْلَمُ عَلى أَنَّ (الجِبال) ((إِنْ جَعَلْتَها مُبْتَدَأةً لَم يَكُنْ في الكَلامِ اتِّساعٌ وَيكونُ التَّغييرُ، وَالْجِبالُ خُشَّعٌ لِموتِه))[3].

وَمِن أَمْثِلَةِ تَأنيثِ الفِعْل مَا حَكَاهُ ابْنُ جِنّي عَنِ الأَصْمَعِيِّ عَن أَبي عَمْرو بن العَلاء (ت ١٥٤هـ) أَنَّهُ سَمِعَ بَعضَ العَرَبِ يَقولُ، وَذَكَر إِنساناً، فَقالَ: فُلانٌ لَغُوبٌ[4]، جَاءَتْهُ كِتابي فَاحْتَقَرَها، فَقُلتُ لَهُ: أَتقولُ: جَاءَتْهُ كِتَابي؟ فَقالَ نَعَم، أَلَيْسَ بِصَحِيفَة؟[5]

وَذَكَر الحَرِيرِيُّ (ت ٥١٦هـ) مَا حَكَاهُ الفَرَّاءُ قَالَ: قَالَ أَعْرابيٌّ وَنَحْنُ في حَلْقَةِ يُونُسَ بن حَبيبٍ بالبَصْرةِ، أَيْنَ مَسْكَنُكَ؟ فَقُلْتُ: الكُوفَةُ، فَقَالَ لِي: يَا سُبْحانَ اللهِ هَذِهِ بَنو أَسَدٍ بَيْنَ ظَهْرَانَيْكُم وَأَنتَ تَطْلُبُ اللُّغَةَ بِالبَصرةِ، قَالَ: فَاسْتَفَدتُ مِن كَلامِهِ فَائدَتَين إِحْداهُما: أَنَّهُ قَالَ: هَذهِ وَلم يَقُل هؤلاءِ، لأَنَّهُ أَشارَ إِلى القَبِيلَةِ فَأَنَّثَ، وَالثَّانِيَةُ أَنَّهُ قَالَ: ظَهْرَانَيكُم بِفَتْحِ النُّونِ وَلم يَقُلْهُ بِكَسْرِها[6].

---

(١) تحصيل عين الذهب ٧٦.

(٢) حكى البغدادي القول عن السيرافي، ونقل محقق كتاب (شرح أبيات سيبويه) القول عن ابن سيده، انظر: خزانة الأدب ٤/٢١٩، وشرح أبيات سيبويه ١/٥٧.

(٣) تحصيل عين الذهب ٧٧.

(٤) قال ابن جني بعد أن ذكر قول أبي عمرو بن العلاء قال: فقلت له: ما اللغوب؟ فقال: الأحمق، انظر: سر صناعة الإعراب ١/١٢.

(٥) سر صناعة الإعراب ١/١٢، وانظر: الخصائص ١/٢٤٩، وفقه اللغة في الكتب العربية ٣٠٨.

(٦) درة الغواص في أوهام الخواص ١٤٦-١٤٧.

الفصل الثاني
التوسع في المستوى النحوي

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التوسع في الظروف.
المبحث الثاني: التوسع في المصادر.
المبحث الثالث: التوسع في التراكيب والأساليب.
المبحث الرابع: التوسع في الجار والمجرور.

المبحث الأول
التوسع في الظـروف

الظرف قسمان: ظرف زمان، وظرف مكان.

فظرف الزمان: ما يدلُّ على وقتٍ وَقَع فيه الحَدث، كقولك: صَلَّيتُ لَيْلاً.

وظرف المكان: ما يدل على مكانٍ وقع فيه الحدث، نحو: وَقَفْتُ أَمَامَ الجَـــامِع والظرف، سواء أكان زمانياً أم مكانياً، إمّا مُتصَرِّفٌ أو غَير مُتصَرِّفٍ.

فأمّا: الظرفُ المُتصرِّف[1]:

وهو ما يَستعملُ ظرفًا وغير ظرف، فهو يفارقُ الظرفية إلى حالة لا تُشْـــبِهُهَا كأن يُستعمل مبْتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا به، أو نحو ذلك.

وأما الظرف غيرالمتصرف: وهو على قسمين:

القسم الأول: ملازم للنصب على الظرفية فلا يستعمل إلا ظرفـــاً، نحـــو ((ذَا صَبَاح، وذات ليلة)). ومنه ما ركب من الظروف: كصباحَ مساءَ، وليلَ ليلَ.

والقسم الثاني: ما يلزم النصب على الظرفية أو الجر (بمن) أو (إلى) أو (حتـــى) أو (مذ) أو (منذ).

ومن خلال تتبعنا لمباحث التوسع في ((الكتاب)) وجدنا سيبويه، يشير كثيراً إلـــى التوسع في الظروف، وإلى الأسماء التي تقع ظروفا، زمانية كانت أم مكانيـــة، لـــذا آثرنا أن نقدمه على غيره، لكثرته واطِّراده في الكتاب،وإليكَ أهم مسائل التوسع فـــي الظرف:

ـ: وقوع الأسماء ظروفاً:

١ – ظروف الزمان:

أ – اليوم والليلة:

عقد سيبويه في كتابه باباً سَمَّاه (باب وقوع الأسماء ظروفاً وتصحيح اللفظ علـــى المعنى)[2] قال فيه: ((... وقد تقول (سِيرَ عَلَيْهِ اليَومُ)) فترفع وأنت تعني: في بعضـــه،

---

(١) أنظر: الكلام في ((الظرف المتصرف)) و((الظرف غير المتصرف)): المساعد لابن عقيـل ١/٤٩٠–٤٩١، والمطالع السعيدة ١/٣١٣–٣١٤، وجامع الدروس العربية ٣/٤٦–٤٧، والنحو الوافي لعباس حسـن ٢/٢٥٩ وما بعدها.

(٢) الكتاب ١/١١٠ب، ١/٢١٦هـ.

كما تقول في سَعةِ الكلام: (الليلةُ الهلالُ) وإنَّما الهلالُ في بعضِ الليلة. وإنَّما أراد: (الليلةُ ليلةُ الهلالِ) ولكنَّه اتَّسع وأوجز))[1]. وأشارَ إلى ضَمِّ: ((اليوم والليلة)) ابنُ السَّرَّاج إذ قال: ((... فالَّذي يَكونَ منه ظرفًا واسمًا ضَمّ ((اليوم والليلة))...))[2].

وعلق الفارسي على كلام سيبويه: ((أيُّ الأحيانِ سِيرَ عليه أو يُسَارُ عَلَيهِ))[3] قال: ((إذا قال: أيُّ الأحيانِ سِيرَ عَلَيهِ، رفع (أيًّا) بالابتداء على الاتّساع وَجَعَل مَا بعدهُ خَبرهُ، فجواب هذا: زمن كذا، وإذا قال: أيَّ الأحيان سِيرَ عليه؟ جَعلَهُ ظرفًا لـ(سِيرَ)، وجوابه: حينَ كذا بالنَّصب))[4].

وأشار سيبويه إلى نصب هذه الظروف، وذكر أن التقديم والتأخير فيها سواء.

قال: ((وإنْ قُلتَ: (الليلةَ الهلالُ) و((اليومَ القتالُ) نَصَبْتَ؛ التقديم والتأخير في ذلك سواء، وإنْ شِئتَ رَفَعْتَ فجعلتَ الآخِرَ الأوّلَ))[5].

وذكر الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) بعد أن ذكر قول سيبويه:

((الهلالُ الليلةَ))، إنّما جاز له أن ينصب الليلةَ على الظرف، والهلالُ جُثّةٌ، لأنَّ الهلالَ يَتَغيّرُ تغيرًا دائمًا بصورةٍ يتغيرُ إليها، فَكأنَّهُ قَالَ: استِهْلالُهُ الليلةَ، أو تَصَوُّرُهُ بهذهِ الصورة الليلةَ[6].

وزعم السيوطي (ت ٩١١هـ) أنْ ليسَ في الكلامِ شَخصٌ خَبرُهُ ظَرفٌ مِنَ الزمان إلاّ هذا؛ يعني: ((الليلة الهلال))[7].

---

(١) الكتاب ١/١١٠ب، ١/٢١٦هـ وانظر: دليل القاعدة النحوية عند سيبويه ص٨٣.

(٢) الأصول في النحو ٢/٣٠٤.

(٣) الكتاب ١/١١٠ب، ١/٢١٦هـ.

(٤) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه ١/١٤٩-١٥٠.

(٥) الكتاب ١/٢٠٨ب، ١/٤١٨هت، ١/٤٨٤-٤٨٥مل.

قال السيرافي: اعلم أن ظروف الزمان تكون أخبارا للمصادر، ولا تكون أخبارا للجثث وأما ظروف المكان فتكون أخبارا للمصادر والجثث، وإنما كانت ظروف المكان كذلك لأن الجثة الموجودة قد تكون في بعض الأمكنة دون بعض مع وجودها؛ أعني الأماكن، ألا ترى أنك إذا قلت: ((زيد خلفك))، علم أنه ليس قدامه ولا تحته ولا فوقه ويمنته ويسرته، مع وجود هذه الأماكن، ففي إفراد الجثة بمكان فائدة.

وأما ظروف الزمان فإنما يوجد منها شيء بعد شيء، وما وجد منها، فليس شيء من الموجودات أولى به من شيء.

(٦) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٤٢٩.

(٧) الأشباه والنظائر في النحو ٢/٦٣.

ب – الدهر والأبد:

قال سيبويه: ((وَمِمَّا لا يكونُ العَمَل فيه مِنَ الظروف إلا متصلاً في الظرف كله، قولك: سِيرَ عَلَيه الليلَ والنهارَ، والدَّهْرَ والأَبَدَ))(١).

يريد أن الفعل إذا وقع فيهما فإنه يشتمل عليهما جميعهما، وليس يقعان على بعضه، وأشار ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) في (المساعد) إلى أن ظروف الأبد والدهر يكونان مقرونين بالألف واللام، فيقعان في جميعهما، كما تقول: (سِرتُ رَمَضانَ)، ثم ذَكَر أنَّ سيبويه نَصَّ على ذلك، قال: ((ولا تقول لَقِيتُهُ الدَّهرَ والأَبَدَ، وأنت تريد يوماً فيه))(٢).

ج – أسماء الشهور:

قال سيبويه: ((وَمِمّا أُجري مجرى الأبد والدهر، والليل والنهار: المُحَرَّمُ وصَفَرُ وَجُمَادَى، وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجّة؛ لأنّهم جَعلوهنّ جملةً واحدةً لعدة أيام))(٣)، يريد أن الفعل إذا وقع على هذه الشهور مثله كمثل ما جرى على الأبد والدهر من حيث إن الفعل يتناول جميع تلك الشهور ولا يكون العمل فيه في يوم دون الأيام، ولا ساعة دون الساعات.

وقد أشار السهيلي (٥٨١هـ) إلى كلام سيبويه السابق وحمله على التوسع في الكلام؛ قال: ((واعلم أنَّ مَا كانَ من الظروف لَه عَلَمٌ، فإنَّ الفعلَ إذا وقع فيه تناولَهُ جَميعَهُ، وكان الظرف مفعولاً على سعة الكلام؛ فإذا قلت (سِرْتُ غُدْوةَ) فالسير واقع في الوقتِ كُلِّه، وكذلك(سِرتُ السبتَ والجمعةَ) و(سِرتُ المُحَرَّمَ وصَفَرَ) وكل هذا مفعولٌ عَلى سَعةِ الكلام لا ظرفٌ لِلفعلِ))(٤).

وعلل السهيلي كلامه هذا؛ بأن هذه الأسماء لا يطلبها الفعل ولا هي في أصل موضوعها زمان، إنما هي عبارة عن معان أُخَرَ، فإن أردت أن تجعل شيئاً منها

(١) الكتاب ١/١١٠ب، ١/٢١٦ب.

(٢) أنظر: المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل ١/٤٩٨، والكتاب ١/١١٠ب.

(٣) الكتاب ١/١١١ب، الكتاب ١/٢١٧هـ، وانظر: الأصول في النحو ١/٢٢٩.

(٤) نتائج الفكر ٣٨٢، خالف ابن خروف جمهور النحاة في هذا، وذهب وحده فأجاز وقوع الفعل على جزء من الظرف أو بعضه، فأجاز أَنْ يُقال: (سِرتُ الشهرَ) وأنت تريد السير في بعضه.

أنظر: همع الهوامع ١/١٩٨، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٤٢٦.

ظرفاً، ذكرت لفظ الزمان وأضفته إليها، كقولك: (سرتُ يومَ السبتِ) و(شَهْرَ المُحرَّمِ)، فالسيرُ واقعٌ في الشهرِ ولا يتناول جميعَه إلا بدليل، والشهر ظرفٌ، وكذلك اليوم[1].

وذكر الأعلم أنَّ ظاهرَ كلام سيبويه الفصل بين ذكر لفظ الزمان وعدمه، إذ قال بعد أن ذكر قول سيبويه: ((وَمِمَّا أُجري مجرى الدّهر والليل والنّهار: (المُحَرَّم وَصَفَر) إلى قوله: ولو قلت: شهرُ رمضانَ أو شهرُ ذي الحِجَّة لكانَ بمنزلةِ يَوْم الجُمعةِ ولَصارَ جواب متى))[2].

قال: ((اعلم أنَّ ظاهر كلام سيبويه الفَصل بينَ أنَّ تقول: شَهْرُ المُحَرَّم، وبينَ أنْ تقول: المُحَرَّم، وكذلك سائر الشهور، وهذه روايةُ رواها كأنَّهم جعلوا المُحَرَّم نائبـاً مَنابَ قولِهم: الثلاثون يوماً، وهم لو قالوا: سِيرَ عليهِ الثلاثونَ يومًا؛ لكان السّير فـي كلّ يومٍ منْهن، فأمّا إذا أدخلوا (شَهْرًا) جعلوهُ اسمًا للوقت بعينه، فصار بمنزلة يـوم الجمعة))[3].

ويبدو أنَّ الزّجاج لم يُفرّق في أسماء الشّهور بينَ ما جَاء مقروناً بلفظ الزمـان، وبين المجرد منه الذي يأتي توسعاً، إذ حكى الأعلم عنه قال: ((وقال الزجـاج: أراد سيبويه أنّك إذا عطفت على المُحَرَّم صَفَرًا فقلت: (سِيرَ عليهِ المُحَرَّم وصَفَر) فَلا بُـدّ أن يكون السير في كل واحدٍ مِنَ الشهرين، ولو ذكرت أحدَهُما لجاز أنْ يكونَ السـير في بعضِهِ، فَالمُحَرَّمُ وشَهْرُ المُحَرَّمِ عند الزجاج بمنزلة واحدة))[4].

د – غُدْوَةٌ وبُكْرَةٌ:

قال سيبويه: ((وتقول: سِيرَ عليهِ غُدْوَةُ يا فتى وَبُكْرَةُ، فترفع علـى مثـل مَـا رفعتَ مَا ذكرنا، والنصب فيه على ذلك، لأنك قد تُجريه وإنْ لم يتصرف مُجرى يوم الجُمعةِ، تقول: مَوْعِدُكَ غُدْوَةُ أو بُكْرَةُ فترفع على مثل ما رفعت ما ذكرنا، وللنصـب فيه على ذلك))[5].

---

(١) أنظر: نتائج الفكر ٣٨٢.

(٢) الكتاب ١/١١١ب، ١/٢١٧-٢١٨هـ.

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٣١٥.

(٤) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣١٥-٣١٦.

(٥) الكتاب ١/١١٢ب، ١/٢٢٠هـ.

فـ(غُدْوَة) و(بُكْرَة) من الظروف الأعلام الممنوعة من الصرف، للتعريف والتأنيث، أشار إلى ذلك وعلله الأعلم الشنتمري فذكر ((أنَّ (غُدْوَة) و(بُكْرَة) تجريان مَجرى هذه الظروف في الرفع والنصب، وإن كانتا غير منصرفتين، والذي منعهما من الصرف أنه كان الأصل في (غُدْوَة): (غَداة) منكورة، ثُمَّ غَيَّروا لفظ النَكِرة ليجعلوها عَلماً فصارت (غُدْوَة) معرفة وفيها علامة التأنيث فامتنعت من الصرف لذلك، و(بُكْرَة) محمولةٌ عليها، لأنَّها على لَفظِها ومعناها، غير أنَّها لم تغير عن نكرة كانت لها لِتُعرَّف))[1].

وَمِمَّن ذَهَبَ إلى تَصَرُّف (غُدْوَة) و(بُكْرَة) وعدم صرفها، ابنُ مالك في (التسهيل)، وبسطَ القول فيه؛ ابن عقيل في (المساعد).

قال ابن مالك: ((والذي يتصرف ولا ينصرف كـ(غُدْوَة) و(بُكْرَة) عَلَمين))[2].

وذكر ابنُ عقيل أنَّ علميتهما جنسية لهذين الوقتين المخصوصين، وذكر أنَّ ذلك هو المشهور وحكى عن الزجاج قوله: ((إذا أردتَ بهمَا (بُكْرَة) يَومِكَ و(غُدْوَة) يَومِكَ لَم تَصْرِفْهُما، وإنْ كانا نكرتين صَرَفْتَهُما))[3].

وعقد السهيلي في كتابه: نتائج الفكر فصلاً بعنوان (في الظروف والأعلام) كان أوّل ما تكلم فيه على (غُدْوَة) و(بُكْرَة) فذكر أنهما اسمان علمان وعدم التنوين فيهما للتعريف والتأنيث، ثُمَّ أشارَ إلى أنَّهُما من اليومِ بمنزلةِ (رَجَب) و(صَفَر) مِنَ العَام، وأَنَّهُما بمنزلةِ الشُّهور والأعلام والأيامِ والأعوام نَحو السبت والجمعة، وإذا ثبت هذا فهما اسمان متمكنان يجوز إقامتهما مقام الفاعل إذا قلت: (سِيرَ بزيدٍ يومَ الجُمُعَةِ غُدْوَةٌ) ولا يحتاج إلى إضافة ولا إلى التعريف. وتقول أيضا: (سِيرَ بزيدٍ يَومَ الجُمُعَةِ غُدْوَةً) على الظرف فيهما جميعًا، لأنَّها بعض اليوم، كما تقول: (سِرتُ العامَ رَجَبًا كُلَّهُ) وتقول أيضا: (سِيرَ بزيدٍ يومُ الجُمُعَةِ غُدْوَةٌ) برفعهما؛ كأنَّها بدلٌ مِنَ اليوم، ولا يُحتاج أيضا إلى الضمير، كما يحتاج في بدل البعض من الكل، لأنَّها ظرفٌ في المَعنى))[4].

---

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣١٧/١.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٩١، وانظر: المساعد ٤٩١/١.

(٣) أنظر: المساعد ٤٩١/١-٤٩٢.

(٤) نتائج الفكر ٣٨١-٣٨٢.

وفيما سَبَق إيضاحٌ كافٍ وتفسيرٌ شافٍ، لمباحث سيبويه التي بحثها تحت ((باب وقوع الأسماء ظروفاً وتصحيح اللفظ على المعنى))، و((باب ما يكون فيه المصدرُ حيناً لِسَعَة الكَلامِ والاختصار)) من مثل قوله: ((صِيدَ عليهِ يَوْمَ الجُمُعةِ غُدْوَةٌ يا فتى فإن شئت جَعَلْتَهُمَا جميعاً ظرفا، لأنَّك كأنك قلت: السَّير فِي يَوْمِ الجُمُعَةِ في هذه الساعة))[1].

نخلص مِمَّا سَبَق إلى أنَّ مَا كان من الظُروف لَه عَلَمٌ، فإنَّ الفعل إذا وقَع فيه تناوَلَهُ جَميعَهُ ولم يقع على بعض منه، وبذا يكون الظرف مفعولاً على التوسع في الكلام.

٢ – ظروف المكان:

أ – الميل والفرسخ[2]:

قال سيبويه: ((وَاعْلَم أنَّ الظروف مِنَ الأماكِن مِثْل الظُروف مِن اللَّيالي وَالأيَّام في الاختصار وَسَعَةِ الكَلَامِ))[3]، وقال في موضع آخر: ((وَيَتَعدَّى إلىٰ مَا كانَ وقتاً في الأمْكِنَةِ، كَمَا يَتعدَّى إلىٰ مَا كانَ وقتًا فِي الأزمِنَةِ))[4] يريد أن الفعل يتعدى إلى الأمكنة المعلومة المسافة، والتي تكون مسافتها مقدرة معروفة نحو: الفرسخ، والميل، لأنه يصلح وقوعه على كل مكان بتلك المسافة المعلومة المقدرة، وسماه وقتا لأن العرب تستعمل التوقيت في معنى التقدير وإنْ لم يكن زمناً.

ومن هذا: مواقيتُ الحَجِّ، فسبيل الفرسخ والميل في المكان كسبيل اليوم والشهر في الزمان.

ومِمَّا قالَهُ سيبويه في (باب مَا يكون فِيه المَصدر حيناً لِسَعةِ الكَلامِ والاختصار): ((وتقول: سِيرَ عَلَيهِ فَرْسَخانِ يَوْمَينِ) لأنك شغلت الفِعْلَ بالفَرسخين،

---

(١) انظر: الكتاب ١/١١٠-١١١-١١٤ب، ١/٢١٦-٢١٧-٢٢٢-٢٢٣هـ.

(٢) الميل من الأرض منتهى مد البصر... وقيل للأعلام المبنية في مكة: أميال لأنها بنيت على مقادير مدى البصر من الميل إلى الميل، وهناك آراء في تحديد الميل، وجاء في تاج العروس والصحيح أن الميل أربعة آلاف خطوة، وهي ذراع ونصف، فيكون ستة آلاف ذراع، والفرسخ: ثلاثة أميال.

انظر: الصحاح ٥/١٨٢٣، والقاموس المحيط ١/٢٦٦، وذكر الجواليقي في (المعرب) أن الفرسخ فارسي معرب، انظر: المعرب ٢٥٠.

(٣) الكتاب ١/١١٢ب، ١/٢١٩هـ.

(٤) الكتاب ١/١٦أ، ١/٣٦هـ.

فصار كقولك: (سِيرَ عليه بَعيرُك يومين)، وإنْ شئت قلت: (سِيرَ عليه فرسخين يومان)، أيهما رفعته صار الآخر ظرفا. وإن شئت نصبته على الفعل في سعة الكلام لا على الظرف، كما جاز: (يا ضاربَ اليومِ زيدًا)، أو (يا سائرَ اليومِ فرسخين)»[1].

ومعنى كلام سيبويه أنك إذا بَنيتَ الفعل للمفعول فقلت مثلاً: (سِيرَ بزيدٍ فرسخانِ يومين) فأنت بالخيار، إنْ شئت نصبتَ الفرسخين ورفعتَ اليومين، وإنْ شئتَ رفعتَ الفرسخين ونصبتَ (اليومين) على أنْ تجعل الذي ترفعه مفعولاً على التوسع؛ ذلك لأنه قد صار اسمًا وخرج عن حدّ الظرف، وتجعل الثاني -إن شئت- ظرفاً، وإنْ شئت جعلتَهُ مفعولاً على التوسع أيضا.

وذكر ابنُ السراج (ت ٣١٦هـ) أنك تقول: (سِيرَ بزيدٍ فرسخانِ يومين، وإنْ شئت: فرسخين يومانِ، أي: ذلك أقمته مقام الفاعل على سَعة الكلامِ)[2].

التقديم والتأخير بين اليوم والفرسخ:

إذا أردت أن تخبر عن (الفرسخين) بالألف واللام قلت:

(المسيران بزيد يومين فرسخان) وإذا أردت أن تخبر عن (اليومين) -وقد رفعت الفرسخين- قلت: (المسيرُ بزيدٍ فرسخانِ فيهما يومانِ) هذا إذا كانَ (اليومان) ظرفاً، فإذا أردتهما مفعولين على التوسع قلت: (المسير هما بزيدٍ فرسخانِ يومانِ)، وإذا قدمت الفرسخين من قولك: (سير بزيد فرسخان يومين) قلت: (الفرسخان سيرا بزيدٍ يومين) فتجعل ضمير الفرسخين في (سير) فتقول: (سيرا) وخلف الضمير الفرسخين فقام مقامهما.

وإذا قدّمت (اليومين) قلت: (اليومانِ سِيرَ بزيدٍ فيهما فرسخان) فتُظْهِرُ حرفَ الجرِّ لأنك تحتاج إلى إضمار (اليومين)، فإذا جَعَلْتَهُمَا مفعولينِ على السَّعةِ قلت: (اليومان سيرها بزيدٍ فرسخان) فإن قدمت الفرسخين واليومين، قلت: (الفرسخان اليومان سيراهما بزيد)[3].

---

(١) الكتاب ١/١١٤ب، ١/٢٢٣هـ، ١/٢٨٢مل.

(٢) الأصول في النحو ١/٢٤٣-٢٤٤.

(٣) فالفرسخان: مبتدأ، و(اليومان) مبتدأ ثان، و(سيراهما بزيد) خبر (اليومين) والألف ضمير الفرسخين وهي ترجع إليهما و(هما) خبر (اليومين).

وهذا التوجيه يصلح إذا جعلتهما في أصل المسألة مفعولين على السعة.

وإذا أردت أن تخبر عن الفرسخين بـ(الذي) قلت: ((اللذان سيرا بزيدٍ يومين الفرسخان))، فإذا أردت أن تدخل (اللذين) في (سير) وجعلت (اللذين) هما (الفرسخان) قلت: ((الفرسخان اليومان اللذان سيرا بزيد فيهما هما))(1).

ب - خلف وأمام:

قال سيبويه: ((وأما قولهم: (داري خَلْفَ دارِك فرسخًا)، فانتصب؛ لأنَّ (خَلْفَ) خبرٌ للدار، وهو كلام قد عَمِلَ بعضُه في بعضٍ واستغنى))(2).

فذكر الحروف التي تكون ظرفا نحو: (خَلْفَ) و(أَمَام)، ثم نَصَّ على أنَّ ((هذه الظروف أسماء، ولكنَّها صَارت مَواضِع للأشياء))(3).

وأنشد على ذلك قول لبيد: [من الكامل]

فَغَدَتْ كِلَا الفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ ... مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا(4)

ثم ذكر(5) أن هذه الأشياء كلها قد تكون أسماء غير ظروف بمنزلة زيد وعمرو.

وذهب المُبَرِّد إلى أن الأجود في بيت لبيد بن ربيعة ألا يجري ظرفاً لإبهامه وإن كان مضافاً(6)؛ يريد أنَّ الإضافة لا تُزيل إبهامَه، فيبقى منصوباً على الظرفية للإبهام.

واختلفوا في تصرف (أَمَام)، فذهب ابْنُ هِشَام إلى أنَّها مِنَ الظروف المُتَصَرِّفة(7)، واستدلَّ عَلى تَصرُّفِها ببيتِ لَبِيد المذكور.

---

(1) فـ(الفرسخان) مبتدأ أول، واليومان: مبتدأ ثان، واللذان: مبتدأ ثالث وصلته: (سيرا بزيد فيهما)، والخبر (هما) والألف في (سيرا) ترجع إلى اللذين، وصلتهما مع خبرهما الجملة، و(اليومان) وما بعدهما خبر الفرسخين.

أنظر: الكتاب 1/114ب، 1/223هـ 1/282مل، والأصول في النحو 1/239-240-241، 244-245، 2/206-207-208-209-210، وانظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه 1/427-428، ونتائج الفكر 292-293، ومعاني النحو 2/605-606.

(2) الكتاب 1/207ب، 1/417هـ.

(3) الكتاب 1/209ب، 1/420هـ.

(4) الكتاب 1/202ب، 1/407هـ، وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه 1/423.

(5) أنظر: الكتاب 1/202ب، 1/407هـ.

(6) أنظر: المقتضب 4/341.

(7) شرح شذور الذهب 136.

وَتَابَعَ البَغداديُّ (١٠٩٣هـ) ابْنَ هِشام في تَصَرُّفِ (أَمَام) مُسْتَدِلاً بقول الشاعر:[من الطويل]

شَهِدْنَا فَمَا تَلْقَى لَنَا مِن كَتِيبَةٍ يدَ الدَّهْرِ إلّا جِبْرئيلُ أَمَامُهَا[1]

فَذَهَبَ إِلى أَنَّ الظرف الواقع خبراً إذا كان مَعرفةً يجوز رفعُهُ ونَبَّه على أَنَّه قولٌ مَرجوحٌ، والراجح عنده النصب، وهذا لا يختص بالشعر خلافاً للجرمي والكوفيين.

ثُمَّ ذكر أنَّ ابنَ هِشامٍ قد أَوْرَدَ البيت في: (شَرْح بانت سُعاد) وقال: ((قوافي هذا الشِّعر مَرفوعة، وإنما استشهد على جواز رفع (الإمام) لأن بعض العصريين وهم فيه، فزعم أنه لا يتصرف))[2]، ودافع ابن هشام عن صحة هذا الأسلوب، لأن بعض العصريين وَهِمَ فيه، فزعم أنه لا يتصرف.

وذهب الأعلم إلى أنَّ الشاهد في بيت لبيد ((رفع (خلفها وأمامها) اتساعاً ومجازاً والمستعمل فيهما الظرف))[3].

ومما يمكن تقريره هنا -بعد هذا العرض- هو أَنَّ هذا الشاهد -أعني بيت لبيد- يعد قاعدةً جديدة قائمةً برأسها، وهي تصرف ظروف الأماكن إذا أضيفت ومعاملتها معاملة الأسماء التي تكون مكانية أو زمانية.

ومن خلال التتبع والاستقراء لما يمكن أن يقوِّي هذه القاعدة، فإنني لم أهتد إلى نص قرآني أو قياس عقلي يسند هذه القاعدة، ولكنّي أرى أنَّ القول الفصل في هذه المسألة هو السماع والرواية المنقولة عن العرب الفصحاء الصرحاء.

وهذا مما يمكن عده نمطا جديدا وأسلوبا مغايراً من أساليب التوسع في الكلام العربي شعراً ونثراً.

---

(١) البيت لكعب بن مالك الأنصاري، شاعر الرسول ﷺ، توفي في خلافة معاوية سنة خمسين، وقيل سنة ثلاث وخمسين، ترجمته في المؤتلف والمختلف ٣٤٢، وخزانة الأدب ٤١٧/١.

و(جبرئيل) مبتدأ، و(أمامها) بالرفع: خبره والجملة صفة للكتيبة و(يد الدهر) بمعنى مدى الدهر، ظرف متعلق بقوله (تلقى)، و(من) زائدة و(كتيبة) مفعول لـ(تلقى) و(لنا) كان في الأصل صفة للكتيبة، فلما قدم صار حالا منه.

(٢) أنظر: خزانة الأدب ٤١٥/١.

(٣) تحصيل عين الذهب ٢٣١، وانظر: الكتاب ٢٠٢/١ب.

وفي ضوء هذا الشاهد أكدَّ سيبويه مَا سَمِعَه من العَربِ الذين يقولــون: ((دَارُك ذاتَ اليَمينِ)).

ج – ذات اليمين وذات الشمال:

قال سيبويه: ((وتقول في الأماكن: (سِيرَ عَلَيهِ ذَاتَ اليَمينِ وذاتَ الشَّـمالِ) ؛ لأنَّك تقول: دارُهُ ذاتُ اليمينِ وذاتَ الشمالِ))[1]، فهي من الظروف المكانية كثـيرة التصرف، التي تستعمل ظرفًا وغير ظرف، ووقوعها غير ظرف أكثر، كـان تقـع مبتدأً أو فاعلاً أو نائبه أو مضافاً إليه.

فتقول: دارُك ذاتَ اليمينِ، ومنازلُهم ذاتَ الشمالِ، ومنه قولـــه تعـالى:﴿تَّزَاوَرُ عَنۢ كَهۡفِهِمۡ ذَاتَ ٱلۡيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقۡرِضُهُمۡ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾[2].

وذكر سيبويه أنَّكَ تقول: ((سِيرَ عَلَيهِ أَيْمُنَ وَأَشْمُلَ، وسِيرَ عَليهِ اليمينَ والشّمالَ؛ لأنَّه يتمكَّن، تقول: عَلى اليمينِ وعَلى الشّمالِ ودارُكَ اليَمينِ ودارُك الشمالُ)).

وَقَالَ أَبو النَّجم[3]:

يَأتِي لَهَا مِن أَيْمُنٍ وَأَشْمُلِ

وإنْ شِئتَ جَعَلْتَهُ ظَرفًا كَمَا قَالَ عَمْرو بنُ كُلثوم[4]:

وَكَانَ الكَأسُ مَجْرَاهَا اليَمِينَا[5]

وصَدْرُ هذا العَجُز كَما وَرَدَ في المُعلَّقة:

صَدَدْتِ الْكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو

---

(1) الكتاب ١/١١٣ب، ١/٢٢٢هـ.

(2) الكهف، ١٧.

(3) الفضل بن قدامة بن عبيد الله بن عبد الله بن الحارث، أحد رجاز الإسلام المتقدمين في الطبقة الأولى، خزانة الأدب ١/١٠٣.

(4) عمرو بن كلثوم بن مالك فارس جاهلي، وهو أحد فتاك العرب، وهو الذي فتك بعمرو بن هند. انظر: خزانة الأدب ٣/١٨٣.

(5) الكتاب ١/١١٣ب، ١/٢٢٢هـ، وانظر: شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي، تحقيق: فخر الدين قباوة ٣٢٣، وشرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات، لابن النحاس (ت ٣٣٨): ٢/٩١.

والشاهد دليل على أن من الظروف المكانية ما يكثر تصرفه نحو: (يمين) و(شمال).

واستدل به ابن هشام على أن ظرف المكان يكون مبهما، ويعني به ما لا يختص بمكان بعينه، وهو نوعان: أسماء الجهات الست، وما ليس اسم جهة، ولكنه يشبهه في الإبهام ومن الجهات الست: اليمين، وذكر هذا البيت شاهدا لها، كما أكثر من التقدير الإعرابي لهذا الشاهد[1].

وقد ذكر عبد القادر البغدادي أربعة أوجه إعرابية في البيت:

أحدها: أن يكون مجراها بدلا من الكأس وهو مصدر لا مكان و(اليمين) ظرف خبر كان.

والثاني: أن (اليمين) خبر كان، لا ظرف -على اعتبار المبدل منه دون البدل- لكن على حذف مضاف أي: مجرى اليمين.

والثالث: مجراها مبتدأ، واليمين ظرف خبره، والجملة خبر كان.

والرابع: أن يجعل المجرى مكانا بدلا من الكأس، واليمين خبر كان لا ظرف[2].

والذي ذهب إليه سيبويه نصب (اليمينا) على الظرف توسعاً.

وأرى من نافلة القول أن أذكر أن في نسبة هذا الشاهد شكّاً، لأن الرواة حشروه في معلقة عمرو بن كلثوم، فكان مِمّن تَنَبَّهَ هذا الحشر ابن الأنباري إذ لم يرو هذا الشاهد في معلقة عمرو بن كلثوم بل أغفل ذكره، لأن الشاهد لعمرو بن عدي.

وقد سخر أبو العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ) من هؤلاء الرواة الذين جعلوا هذا الشاهد من معلقة عمرو بن كلثوم، فقد ذكر أن أم عمرو هذه قينة من قيان الجنة، فلما سألها السامعون عن هذين البيتين وهما: [من الوافر]

تَصُدُّ الكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو ... وَكَانَ الكَأْسُ مَجْرَاهَا اليَمِينَا
وَمَا شَرُّ الثَّلاثَةِ أُمَّ عَمْرٍو ... بِصَاحِبِكِ الَّذِي لا تَصْبَحِينَا[3]

---

(١) انظر: شرح شذور الذهب ٢٠٧-٢٠٨.

(٢) انظر: خزانة الأدب ١٨٠/٣.

(٣) لم يرو ابن الأنباري هذا البيت أيضا.

ألعمرو بن عدي[1] هما أم لعمرو بن كلثوم؟ أجابت: أنا شهدت ندماني جُذيمة[2] مالكاً وعقيلاً، وصبحتُهما الخمر المشعشعة فلما وَجَدَ عمرو بن عدي فكنتَ أصْرِفُ الكأس عنه، فقال هذين البيتين، فنحل عمرو بن كلثوم حسن بهما كلامه، واستزادهما في أبياته.

ومن هنا يحق لنا أن نتساءل؛ إذا كانت الشكوك تدور حول نسبة هذا الشاهد، فكيف يحق لنا أن نؤسس عليه قاعدة، أو أن نُنْشِئ في ضوئه أسلوباً.

وقال سيبويه: ((ومثل ذات اليمين وذات الشمال: (شرقيَّ الدار وغربيَّ الدار)، تجعله ظرفاً وغيرَ ظرف، قال جرير :[من البسيط]

هَبَّتْ جَنُوباً فَذِكْرَى مَا ذَكَرْتُكُمُ ... عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرْقِيَّ حَوْرَانَا))[3]

والشاهد في البيت أنه جعل (شرقيَّ حورانا) ظرفاً، ولو لم يكن ظرفاً لم يُكْتَفَ بها صِلةً لـ(التي)[4].

وذكر الأعلم، أنه لا يسوغُ هنا الرفع لحذف الضمير، ولو أُظْهِرَ فقيل: التي هي شرقيُّ حورانا لجاز الرفع على الاتساع[5].

---

(1) عمرو بن عدي بن نصر بن ربيعة ابن أخت جذيمة الأبرش، قال المرزباني بعد أن ترجم له في معجمه قال: وعمرو هو القائل في رواية المفضل: * صددت الكأس عنا أم عمرو * ثم ذكر البيتين، أنظر: معجم الشعراء للمرزباني ٢٠٥.

(٢) جذيمة الأبرش خال عمرو بن عدي.

(٣) الكتاب ١/١١٤ب، ١/٢٢٢هـ ١/٢٨١مل، وانظر: شرح أبيات سيبويه ١/٩٣-٩٤.

(٤) شرح أبيات سيبويه ١/٩٤.

(٥) أنظر: تحصيل عين الذهب ١٦٩.

المبحث الثاني
التوســـع في المصادر

– ما يكون من المصادر مفعولاً:

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: وقوع المصدر حالاً:

قال سيبويه في باب ما يكون من المصادر مفعـولاً: ((ومِمَّـا يَجِيء توكيداً وينصب قوله: (سِيرَ عَلَيهِ سَيْرًا) و(اُنْطُلِقَ بِهِ انْطِلاقًا) و(ضُرِبَ بِهِ ضَرْبًا)، فينصــب على وجهين:

أحدهما: على أنه حال، على حد قولك: (ذُهِبَ بِهِ مَشْيًا) و(قُتِلَ بِهِ صَـبْرًا)، وإنْ وصفته على هذا الحد كان نصباً، تقول: (سِيرَ بِهِ سَيْرًا عنيفًا) كما تقول: (ذُهِبَ بِـهِ مَشْيًا عَنِيفًا).... ولا يجوز أَنْ تُدْخِل الألف واللام في (السَّير) إذا كان حالاً كمـا لـم يجز أنْ تقول: (ذُهِبَ بِهِ الْمَشْيَ الْعَنِيفَ) وأنت تريد أن تجعله حالاً))[1].

بمعنى أَنَّ المصدر إذا كان في معنى الحال فالقياس أن لا يدخل الألف والـلام عليه، كما لا تدخل الألف واللام على الحال، ولذلك لا يجوز أن تقول: (مَرَرْتُ بِزَيـدٍ القَائِمَ) على الحال.

أمّا قولَه: (ذُهِبَ بِهِ مَشْيًا) و(قُتِلَ بِهِ صَبْرًا) فيعني أَنَّ في الكلام العربيّ مصـادر تقع موقع الحال فتغني عنها، فتنتصب انتصاب المصادر، ففي المثال الأول (ذُهِبَ بِهِ مَشْيًا) فَـ(مَشْيًا) قد أغنى عن ماشٍ، ويَمشي، إلّا أَنّ التقدير: (ذُهِبَ بِهِ يَمْشِي مَشْـيًا) وكذلك في قوله: (قُتِلَ بِهِ صَبْرًا)

وَقَد مَثّل ابنُ السَّرّاج بأمثلةِ سيبويه إذْ قال: ((واعلم أَنّ في الكلام مصادر تقـع موقع الحال فتغني عنها وانتصابها انتصاب المصادر نحو قولك: (أتاني زيدٌ مَشْـيًا)، فقولك: (مشيًا) قد أغنى عن ماش) و(يمشي) إلا أن التقدير: أتاني يمشي مشياً، فمـن ذلك: (قَتَلَهُ صَبْرًا)، ولَقِيته فَجاءةً ومُفَاجَأةً، وكفاحا ومكافحة، ولقيتـه عيانـا، وكلمتـه مشافهة، وأتيته ركضا، وعدوا، وأخذت عنه سماعاً وسمعاً))[2].

---

(١) الكتاب ١/١١٨ب، ١/٢٣١هـ، ١/٢٨٨-٢٨٩مل.

(٢) الأصول في النحو ١/١٩٥.

ومما يمكن أن يفهم من كلام ابن السراج، هو أنه يعرب المصدر حالا بتأويله بوصف، كما يمكن أن يفهم أنه يعرب المصدر (مفعولا مطلقا) لأنه يقدر لذلك فعلا محذوفا كما في قوله: (أتاني زيدٌ مشيًا) فقولك: (مشيا) قد أغنى عن (ماش) و(يمشي)، إلا أن التقدير: أتاني يمشي مشيا.

وقد تابع السيرافي سيبويه في جعله المصدر في قوله: (قتلته صبراً) في موضع الحال، فكأنه قال: قتلته مصبوراً وأتيته ماشيا[1].

وذهب الأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ) إلى أن نصب (سيرا) في قول سيبويه: ((...سير عليه سيرًا)) يكون على وجهين:

- أحدهما: على المصدر المؤكد به.

والثاني: على الحال تأكيدا أيضا.

وأشار إلى أنّ هذين الوجهين يرجعان إلى معنىً واحد من جهة التوكيد إذ قال: ((قوله[2]: وَمِمّا يَجِيءُ توكيدًا وينصب قولك: (سِيرَ عَلَيهِ سَيْرًا) إلى قوله: ((ذُهِبَ بِهِ مَشياً وقُتِلَ بِهِ صَبْرًا))[3].

يعني أنك تنصب (سيرا) على المصدر المؤكد به كقولك: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا)، وَعلى الحال تأكيدًا كأنك قلت: (سِيرَ عَليهِ مَسِيْرًا) على حدّ قولك: (قُتِلَ بِهِ صَبْرًا أي: مَصْبورًا)، فهذان الوجهان يرجعان إلى معنى واحد من جهة التوكيد، ومثل الوجه الثاني أنّ تقول: (قَامَ زيدٌ قائمًا) على الحال المؤكدة بها))[4].

والحق أن وقوع المصدر حالاً تعبير مجازي، أما الوصف، فهو تعبير حقيقي، فإذا عبّرت بالوصف فقد أردت معنى واحدًا، فإذا قلت: (جاء زيد ماشياً) كان (ماشيا) حالا ليس غير، ولكنك إذا عبّرت بالمصدر؛ اتّسع المعنى وأصبحت أكثر من قصد

---

(١) حاشية الكتاب ١/١٨٦ب.

(٢) يعني سيبويه.

(٣) الكتاب ١/١١٨ب، ١/٢٣١هـ، ١/٢٨٨مل، وانظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٣٢٣.

(٤) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٣٢٣.

وقد علّل الأعلم تساؤل النحويين الذين ربما استوحشوا الوجه الثاني فيقولون: ما الفائدة في قولك: (قَامَ زيدٌ قائمًا) وأنت تعني في حال قيامه؟ فقال: إنما يذكر هذا تأكيداً وإنّ كان الأول قد دلّ عليه، كما يذكر المصدر بعد الفعل تأكيدًا، ونظير هذا قوله عز وجل: ((وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا)) فجرى قولك (رسولاً) وهو حال في التوكيد مجرى قوله (إرسالاً).

وغرض فقد تكسب معنى المصدرية والحالية معًا؛ فإذا قلت: (جَاءَ رَكْضًا) فهذا يحتمل المفعولية المطلقة على تقدير محذوف أي: يَرْكُضُ رَكْضًا أو أي تقدير آخر، كما يحتمل الحالية كذلك.

وهذا ضرب من ضروب البلاغة العربية، وأسلوب بياني رفيع من أساليبها، ونوع من أنواع التصرف في القول والتوسع في التعبير.

المسألة الثانية: وقوع المصدر ظرفًا:

قال سيبويه تحت باب ما يكون فيه المصدر حينًا لسعة الكلام والاختصار: ((وذلك قولك: مَتى سِيرَ عَلَيهِ؟ فيقول: مَقْدَمَ الحَاجِّ، وخُفوقَ النَّجمِ، وخِلافَةَ فُلان، وصلاةَ العصر، فإنما هو: زَمَنَ مَقْدَمِ الحَاجِّ، وحِينَ خُفُوقِ النَّجمِ؛ ولكنَّه على سَعَةِ الكَلامِ والاختِصار))[1].

فالعرب قد تقيم الأسماء التي ليست بأزمنة مقام الأزمنة توسعًا واختصارًا، وهذه الأسماء قد تأتي على ضروب، وأحد هذه الضروب أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضاف، فيحذف اسم الزمان -الذي عبر عنه سيبويه بلفظ (الحين)- توسعًا.

وهذا يعني أن المصادر التي جعلها سيبويه ظروفًا؛ مضاف إليها اسم للزمان ثم يحذف اسم الزمان، فتنوب المصادر عنه في أداء وظيفته.

المسألة الثالثة: وقوع المصدر مفعولاً مطلقًا:

سُمِّي المفعول المطلق بذلك لأنَّه مُطلقٌ عن القيود أي غير مقيد بخلاف المفعولات الأخر فإنها مقيدة بحروف الجر ونحوها (فالمفعول به) مقيد بالباء؛ أي الذي فعل به فعل، (والمفعول فيه) (والمسمى ظرفًا) مقيد بـ(في) أي الذي حصل فيه الفعل، (والمفعول معه) مقيد بالمصاحبة، (والمفعول له) هو الذي فعل لأجله الفعل.

أما المفعول المطلق: فهو غير مقيد بخلاف غيره من المفعولات.

وحدَّه أصحابُ الحدود بأنه: المصدر الفضلة المسلَّط عَليهِ عاملٌ مِن لفظِهِ[2].

---

(١) الكتاب ١/١١٤ب، ١/٢٢٢هـ ١/٢٨٢مل؛ وانظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٣١٧.

(٢) شرح الحدود النحوية للفاكهي (ت ٩٧٢هـ) ص١٠٥، وانظر: التعريفات للشريف الجرجاني ١٢٤.

وقال ابن عقيل: ((وسمي مفعولا مطلقا لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف جر ونحوه بخلاف غيره من المفعولات؛ فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيدا كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه والمفعول له))[1].

وقد ذكر النحاة أن المفعول المطلق في نحو قولهم: (قمتُ قياماً) جاء مؤكدا لعامله، والعامل عندهم هنا؛ الفعل، والصحيح أنه في نحو هذا مؤكد لمصدر الفعل لا للفعل، ولكنهم سموه تأكيدا للفعل توسعا.

والذي يبعد أن يكون العامل هنا هو الفعل؛ ذلك لأن الفعل ما دل على حدث مقترن بزمن أما المصدر فهو الحدث المجرد فعندما تقول (قُمْتُ قِياماً) تكون قد أكّدتَ الحدث وحده ولم تؤكد الحدث والزمن جميعا.

قال الرضي: ((المراد بالتأكيد: المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف أو عدد، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأكيدا للفعل توسعا))[2].

ومما جاء فيه المصدر مفعولا مطلقا، ما أنشده سيبويه [لذي الرُّمَّة][3]:

[من البسيط]

نَظَّارَةٌ حِيْنَ تَعْلُو الشَّمس رَاكِبَهَا طَرْحاً بِعَيْنَي لِيَاحٍ فِيهِ تَحْدِيدُ

فالشاهد في البيت: (طرحاً) وهو مصدر لفعل لم يذكره، ولكنْ دَلَّت عليه (نظّارة)؛ لأنه إذا قال: (نظارة) فقد علم أنها تقلب طرفها وناظرها في جهات؛ لأنَّ النظر إنما هو تقليب الناظر، فإذا قلبت الناظر في الجهات فقد طرحته فيها، فكأنه قال: تطرح نظرها طرحا.

وهذا ما أشار إليه النحاس (٣٣٨هـ): ((وأنه لما قال: نظارة، كان ينبغي أن يقتصر عليه ولكنه قال: (طرحا) فأكد؛ لأن الطَّرح هو النظر))[4].

---

(١) شرح ابن عقيل ١/٥٥٧، وانظر: المطالع السعيدة للسيوطي ١/٢٩٨.

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/١٢٢، وانظر: حاشية الخضري ١/١٨٦.

(٣) الكتاب ١/١١٨، شرح كتاب أبيات سيبويه للنحاس ١٠٧، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/١٦٧، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٣٢٣، ديوان ذي الرمة ١٨٦، وفي (الكتاب) نسب سيبويه البيت للراعي النميري، انظر: شعره ١٩٢.

(٤) شرح أبيات سيبويه ١٠٧.

المسألة الرابعة: إقامة المصدر مقام الفاعل النائب عن فاعله:

لقد عبر سيبويه عن المصدر بلفظ: أحداث الأسماء، ومثل لها بأمثلة إذ قال: ((والأحداث نحو الضَّرْب والحَمْد والقَتْل))[1].

والحق أن المصدر –على الرغم من اندراجه تحت مفهوم الاسم إلا أن الوظيفة التي يؤديها المصدر في الكلام العربي تختلف عن الوظيفة التي يؤديها الاسم من وجوه، ولعل ذلك راجع إلى الدلالة التي يشير إليها المصدر الذي سماه سيبويه بـ(أحداث الأسماء) كما أسلفنا.

والمصدر سمي بأربعة أسماء: أحدها: المصدر[2]؛ وقد سمي بذلك لأنه يصدر عنه الفعل ويشتق[3] عنه وهذا عند البصريين.

أما الكوفيون، فالمصدر عندهم مشتق من الفعل.

وعلل الزمخشري تسميته بالمصدر لصدور الفعل عنه، أما تسميته بالفعل فمن حيث كان حركة للفاعل[4].

وبعد هذا التقديم الذي يمكن عده أصلا من أصول الاستعمال في المصادر، يمكننا أن نؤكد ما ذكره سيبويه، وما يمكن أنْ يفهم من نصوصه التي تشير إلى أن المصدر قد يخرج عن أصله توسعًا، كأن تكون علاقته بالفعل غير ما هو معهود في بابه فيمكن أن يأتي مفعولا للفعل أو فاعلا أو نائبا عن الفاعل وبذا تحكمه طبيعة الوظيفة التي يؤديها الفعل من حيث الرفع والنصب.

فسيبويه ذكر صراحة (الاتساع في الكلام) في مثل هذه الأساليب والأنماط في الكلام العربي، وقد عقد لذلك بابًا صريحًا سمّاه: (باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتّساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار)[5] .قال فيه:

---

(١) انظر: الكتاب ١/٢ب، ١/١٢هـ.

(٢) والثاني: الحدث، والثالث: الحدثان، ومحاسما: الحادث، وقد سمي المصدر بذلك؛ لأنه يحدث ويزول وليس له ثبات، والرابع: الفعل: لأن الفعل يشتق عن المصدر.

(٣) القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر، أنظره مفصلاً: في كتاب: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ): ١/٢٣٥ وما بعدها، م/٢٨.

(٤) أنظر: شرح المفصل ١/١٠٩-١١٠، وشرح الكافية ١/١١٢.

(٥) الكتاب ١/١٠٨ب، ١/٢١١-٢١٢هـ وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٣١١، والمدخل الى كتاب سيبويه وشروحه ٢٠٤

((فمن ذلك أَنْ تقول على قولِ السَّائِل: كَمْ صِيدَ عَلَيهِ، وَ(كَمْ) غيرُ ظَرفٍ لما ذكرتُ لَكَ من الاتِّساع والإيجاز، فتقول: صِيدَ عليهِ يومانِ، وإنَّما المَعنى: صِيدَ عَليهِ الوحشُ في يومين، وَلكِنَّه اتَّسع واختَصَر...

وَمِن ذَلِكَ أَنْ تقول: (كَم وُلِدَ لَهُ)؟ فيقول: (سِتّونَ عَاماً) فالمعنى: وُلِدَ لَهُ الأَولادُ وَوُلِدَ لَهُ الوَلَدُ سِتِّينَ عَاماً؛ ولكنَّه اتَّسَعَ وأَوْجَزَ...

وبعد أن ذكر أمثلة أخر قال: ومن ذلك أن يقول: (كَمْ ضُرِبَ بِهِ)؟ فتقول: (ضُرِبَ بِهِ ضَرْبَتَانِ) و(ضُرِبَ بِهِ ضَرْبٌ كَثِيرٌ)[1]، والذي يقلب صفحات (الكتاب) يجد كثيراً من مباحث التوسع في المصادر.

فقد ذكرَ سيبويه تحت (باب ما يكون فيه المصدر حيناً لِسَعَةِ الكلام والاختصار)[2]، أمثلة أُخَر قال عنها: ((وليسَ هذا في سَعَةِ الكلام بأبعد مِن: صِيدَ عَلَيهِ يومَانِ، وَوُلِدَ لَهُ ستّونَ عَاماً))[3].

وذكر ابن السراج أن المصادر يجوز أَنْ تقومَ مَقام الفاعل إذا جُعِلَت مفعولات توسعاً من مثل: (سِيرَ بِزَيدٍ سَيْرٌ شَدِيدٌ).

إذ قال: ((واعلم أنه يجوز أَنْ تقيم المصادر والظروف من الأزمنة والأمكنة مقام الفاعل... إذا جعلتها مفعولات على السَّعة؛ وذلك نحو: (سِيرَ بِزَيدٍ سَيْرٌ شَدِيدٌ)[4]، فالفعل (سِيْرَ) قد بُنِي عَلى مَا لَم يُسَمَّ فاعِلُه، فتكون النيابة في مثل هذه الحال -عن الفاعل أصلاً للمفعول به، وإلى ذلك أشار ابنُ مالك بقوله:

يَنُوبُ مَفعولٌ بِهِ عَن فَاعِلِ   فِيمَا لَهُ كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ[5]

ولكن الذي جرى هو أَنَّ (المصدر): (سَيْر) قد قَامَ بوظيفةِ المفعول به النائب عن الفاعل.

وهذا ضَرْبٌ مِن ضُروبِ التَّوسُّع في العَمل الوظيفي للمصدر.

---

(١) الكتاب ١/١٠٨ب، ١/٢١١-٢١٢هـ.

(٢) الكتاب ١/١١٤ب، ١/٢٢٢هـ.

(٣) الكتاب ١/١١٤ب، ١/٢٢٣هـ.

(٤) الأصول في النحو ١/٨٩.

(٥) شرح ابن عقيل ١/٤٩٩.

وإذا عدنا إلى مثال سيبويه السابق: (ضُرِبَ بِهِ ضَرْبٌ كثيرٌ) نلحظ أن المصدر (ضَرْب) ارتفع بوصفه نائباً عن الفاعل، وكان الأصل أنْ ينتصبَ على المصدرية ولكنَّه خرج عن ذلك ولخروجه أسباب:

١ – أن الظرف متصرِّف: ذلك أن المصادر نوعان:

(المتصرِّف) وهو ما يخرج عن النصب على المصدرية، فيتأثر بالعوامل.

و(غير المتصرِّف) وهو: ما لا يخرج عن النصب على المصدرية، نحو (سُبْحَان) فهو من المصادر غير المتمكنة التي لا تقع إلا منصوبة على المفعولية المطلقة، إذ إنَّ المصادر إذا لم تتمكن لا يُتَّسع فيها.

ولهذا يسوِّغ التوسع بالمصدر (ضَرْب) خروجًا على الأصل نظرًا للتأثر بالفعل (ضُرِبَ) المبني للمجهول.

٢ – والسبب الآخر كونه من المصادر المختصة، والمصدر المختص هو الذي يدل على العدد أو النوع، أما المؤكد لفعله فهو غير مختص، فلا ينوب عن الفاعل.

٣ – كون الفعل (ضُرِبَ) لم يُشْغل بغيره، وهذا ما أشار إليه سيبويه إذ قال: ((...وتقول: (سِيرَ عَليهِ سَيْرٌ) و(ضُرِبَ بِهِ ضَرْبٌ)، كأنك قلت: سِيرَ عَليهِ ضَرْبٌ مِنَ السَّيرِ، أو سِيرَ عَلَيهِ شيءٌ مِنَ السَّيرِ، وكذلك جميع المصادر ترتفع على أفعالها إذا لم تشغل الفعل بغيرها))[1].

ففي (ضُرِبَ بِهِ ضَرْبٌ) لا يوجد مفعول به وإنَّما الذي يوجد في الجملة شيئان هما: الجار والمجرور (به)، والمصدر (ضَرْب) وهما أمران أجاز النحاة لكليهما الإنابة عن الفاعل، ولذا فلا بد للفعل (ضُرِبَ) أنْ ينشغل بواحد منهما، فإذا انشغل بالجار والمجرور، وجب نصب المصدر على المصدرية، وإذا انشغل عن الجار والمجرور بالمصدر ارتفع المصدر نائبا عن الفاعل.

ومن أمثلة سيبويه الأخر على التوسع في الكلام قوله: (ضُرِبَ بِهِ ضَرْبَتَانِ) وهذه الجملة جاءت جواباً على سؤال: (كَمْ ضَرْبَةً ضُرِبَ بِهِ).

جاء في الكتاب: ((وتقول على قول السائل: (كَمْ ضَرْبَةً ضُرِبَ بِهِ) وليس في هذا إضمارٌ سوى (كَمْ) والمفعولُ (كَمْ) فتقول: (ضُرِبَ بِهِ ضَرْبَتَانِ) و(سِيرَ عَليهِ

---

(١) الكتاب ١/١١٧ب: ١/٢٢٩هـ

سَبْرَتَانِ)؛ لأنه أراد أن يُبَيِّن له العدة فجرى على سعة الكلام والاختصار، وإن كانت الضَّرْبتانِ لا تُضْرَبانِ، وإنما المعنى: كَمْ ضُرِبَ بالسوط الذي وقع به الضَّرْب من ضَرْبةٍ، فأجابه على هذا المعنى، ولكنه اتَّسع واخْتَصَر.

وكذلك هذه المصادر التي عَمِلت فيها أفعالُها إنما يُسأل عن هذا المعنى، ولكنَّه يتَّسع ويَخْتَزِل الذي يقع به الفعل اختصاراً واتساعاً، وقد عُلِمَ أنَّ الضَّرْبَ لا يُضْرَبُ)).

وذكر الأعلم أنَّ الكلام توسعٌ ومَجاز لا حقيقة فذكر أنه مثل: (نَهارُك صَائِمٌ)، والنهارُ لا يصوم، فقال بعد أنْ ذكر قول سيبويه: (وتقول على قول السائل: كَمْ ضَرْبَةً ضُرِبَ بِهِ) إلى قوله: (فتقول: ضُرِبَ بِهِ ضَرْبَتانِ)[1] .

قال: ((تقدير هذا الكلام (كَمْ ضَرْبةً ضُرِبَ بالسَّوطِ) والهاء كناية عنه وعن غيره ممَّا يُضْرَبُ بِهِ، والكلام مجاز لا حقيقة؛ وذلك لأنَّهُ جعل (كَمْ) بمقدار الضَّرْب وجعل ضَمِيرَهُ في (ضُرِبَ) مُقَاماً مقام الفاعل، كأنَّه قال: أعشرونَ ضَرْبَةً ضُرِبَ بالسَّوطِ؟ فَجَعَلَ الضَّرْبَ مضروبًا على السَّعة كما تقول: (نَهارُكَ صَائِمٌ)، والنَّهارُ لاَ يَصُومُ))[2].

وخلاصة القول في إقامة المصدر مقام الفاعل النائب عن فاعله هو أنَّه إذا خلت الجملة مما يمكن أنْ يُشغل به الفعل المبني للمجهول -عدا المصدر- من مفعول أو ظرف أو جار ومجرور، تفرَّغ الفعلُ تماماً للمصدر كما في (ضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ).

أما إذا وجد في الجملة مفعول به، فالفعل ينشغل به دون غيره وفي تعيينه مع وجود غيره خلاف[3].

فذهب البصريون -إلا الأخفش- إلى أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله: مفعول به، ومصدر، وظرف وجار ومجرور، تعين إقامة المفعول به مُقَام

(١) الكتاب ١/١١٧ب، ١/٢٢٩هـ، ١/٢٨٨مل، وانظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٣٢٢.

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٣٢٢.

(٣) انظر: الخلاف وآراء النحاة في هذه المسألة في شرح ابن عقيل ١/٥٠٩، ٥١٠-٥١١.

الفاعل، ولم يُجَوِّزوا إقامة غيره مُقامَه مع وجوده، وما ورد من ذلك قالوا عنه: شاذ أو مؤوَّل.

أما الكوفيون، فيجوز عندهم إقامة غيره وهو موجود: تقدم أو تأخر، نحو: (ضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ زيدًا) فالمصدر (ضَرْب) ناب عن الفاعل، وبقي المفعول به منصوباً على المفعولية.

والحق أنَّ الكوفيين كانوا قد أفادوا أكثر من غيرهم من مرونة اللغة وسعتها وتفسحها فلم يجمدوا على قاعدة ولم يضيقوا واسعًا رحبًا، وإنما تعاملوا مع اللغة على أنها لغة التوسع والتصرف والتفسح في التعبير، لا لغة الجمود والخمود، ومن هنا كانوا أكثر من البصريين توسعاً في التعامل مع اللغة.

ومن هنا -وبناء على هذا الفضاء الواسع الرحب- للجملة العربية يمكنني القول إن مثال سيبويه: (ضُرِبَ بِهِ ضَرْبَتَانِ) والذي جاء جوابًا على سؤال: (كَمْ ضَرْبَةً ضُرِبَ بِهِ): فيه تَوَسُّعَانِ: إحداهما وظيفي، والآخر دلالي.

والذي يبدو لي من ظاهر النص أن (كَم) الاستفهامية لما قامت في السؤال بوظيفة المفعول به، فإن الذي يرد في الجواب في محلّها يقوم بالوظيفة نفسها، بمعنى أن: (ضَرْبَتَانِ) كانت في الأصل مفعولاً به ثم ناب عن الفاعل لانشغال الفعل به، وهذا هو التوسع الوظيفي.

أما التوسع في الدلالة، في هذه الجملة، فإن لفظة (ضَرْبَتَانِ) لا يمكن أن يقع عليها الفعل (ضُرِبَ) بِحَدَثِهِ عليها حقيقةً، وذلك أنّ الضَّرْبَ لا يُضْرَبُ؛ لكنَّه لمَّا أراد أنْ يتوسَّع في التعبير ولِأنْ يُعطي للجملة قوةً في الكلام: شَغَلَ الفعل (ضُرِبَ) بالكلمة (ضَرْبَتَانِ) توسعًا وإيجازًا واختصارًا.

المبحث الثالث
التوسع في التراكيب والأساليب

أولاً: التوسع في التراكيب:

١ - الإضافة:

وهي امتزاج اسمين على وجه يفيد تعريفاً أو تخصيصاً، أو هي إسناد اسم جامد أو مشتق إلى اسم غيره[١]، بمعنى أنها إضافة الاسم إلى الاسم، وإيصاله إليه من غير فعل، وجعل الثاني من تمام الأول، وهذا يدل على وجود وشيجة تربط بين طرفي الإضافة لفظا ومعنى.

ولما كانَ المضاف إليه موصول بالمضاف، لذا قدر النحاة حرف إضافة، يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده، وقد عللوا معنى جر المضاف إليه بـ(في) أو(من) وتركوا ذلك لحسن التقدير.

فذهب ابن مالك إلى أن التقدير بمعنى (في) إنْ حَسُنَ تقديرُها وحدَها، وبمعنى (مِن) إنْ صَحَّ تقديرها مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني[٢]، وما اختاره من أنَّ المضاف إليه مجرور بالمضاف هو مذهب سيبويه.

وقد تعدّدت أقوال النحاة في المُضاف والمُضاف إليه، والصحيح قول سيبويه: إن الأول المضاف، والثاني مضاف إليه، وهذا هو الأصل في الإضافة، وهو ما أطلق عليه الإضافة المحضة أوالخالصة أو المعنوية والتي (يكون المعنى فيها موافقاً للفظ، وإذا أضفته إلى معرفة تعرف... وإذا أضفته إلى نكرة اكتسبت تخصيصا)[٣].

والذي يتبين أن الإضافة اتسع فيها من خلال نظام كلامي جديد لم يعد بحاجة إلى تلك الوشيجة التي تربط بين طرفي الإضافة ولعل هذا النظام الجديد -وإن سماه النحاة الإضافة اللفظية أو غير المحضة- هو الذي دخله التوسع، والذي هو لون من ألوان الانحراف الأسلوبي المقبول في الكلام العربي،وإليك ضروباً من هذا التوسع في الإضافة.

---

(١) أنظر: التعريفات ٢٣، وشرح الحدود النحوية ١٣٤، ورسالتان في اللغة للرماني/كتاب الحدود ٦٩.

(٢) أنظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٥٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٢٩.

(٣) شرح المفصل ١١٨/٢.

أ – الإضافة على التشبيه بالمفعول به:

قال سيبويه: ((قال الشاعر: وهو الشَّمَّاخ [من الرجز]

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لسُلَيمى مُشْمَعِلّ طَبَّاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زَادَ الكَسِلْ[1]

هذا على: [من الرجز]

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار

وقال الأخطل: [من الطويل]

وكَرَّارِ خَلْفِ المُجْحَرِينَ جَوادَهُ إذا لَم يُحامِ دونَ أُنْثَى حَليلُها[2]

فإن قلت: (كَرَّار) و(طَبَّاخ) صَار بمنزلة (طبختُ) و(كررتُ) تُجريهَا مجرى السارق حين نَوَّنتَ، على سَعة الكلام))[3].

قال الأعلم في البيت الأول: الشاهد فيه إضافة (طباخ) إلى (ساعات) على تشبيهها بالمفعول به، لا على الظرف، ولا يجوز الإضافة إليها وهي ظرف؛ لأن الظرف يقدّر فيه حرف الوعاء وهو (في) والإضافة إلى الحرف غير جائزة، وإنما يُضاف إلى الاسم، ولما أضاف (الطباخ) إلى الساعات اتساعاً ومجازاً عداه إلى الزاد؛ لأنه المفعول به في الحقيقة.

أما البيت الثاني فقد قال عنه الأعلم أن الشاهد فيه: إضافة (كرار) إلى (خَلْف) ونصب الجواد، والقول فيه كالبيت الذي قبله، إلا أن الإضافة إلى (خلف) أضعف لقلة تمكنها في الأسماء[4]. فالفصل بين المضاف والمضاف إليه بـ(خلف) أحسن؛ لأن (خلف) أقل تمكناً وأضعف من (ساعات).

ب – الجر بالإضافة:

قال سيبويه: ((و(ذو صَباح) بمنزلة (ذاتَ مَرّةٍ)، تقول: (سِيرَ عَليهِ ذا صباح) أخبرنا بذلك يونسُ عن العرب، إلا أنّه قد جاء في لغة لِخَثْعَم، مفارقاً لـذاتِ مرةٍ وذاتِ ليلةٍ، وأمّا الجيدةُ العربية فأن تكون بمنزلتها.

---

(١) ديوان الشماخ ٣٨٩.

(٢) ديوان الأخطل ٣٦١، وانظر: خزانة الأدب ٨/٢١٠، وشرح أبيات سيبويه ١/١١٤، ١٧١.

(٣) الكتاب ١/٩٠ب، ١/١٧٧هـ، ١/٢٣٤مل، وانظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٨٨.

(٤) انظر: تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ١/٩٠ب، وخزانة الأدب ٤/٢٣٣-٢٣٤، ٨/٢١٢-٢١٣، وشرح أبيات سيبويه ١/١٣، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٨٨.

وقال رجل من خَثْعَم[1] [من الوافر]:

عَزَمْتُ على إقامةِ ذي صَباحٍ لشيءٍ ما يسوَّدُ مَنْ يَسُودُ

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفعُ[2].

على أن الشاعر جر (ذي صباح) على الإضافة، وهو ظرف لا يتمكن والظروف التي لا تتمكن لا تجر ولا ترفع، ولكنه فعل ذلك توسعا كما ذكر الأعلم، وقيل على لغة خثعم.

ولم يجوز السهيلي (ت ٥٨١هـ) دخول الجار على (ذي صباح) في غير لغة خثعم، ثم شكك في هذه اللغة التي نسبها سيبويه إلى خثعم إذ قال: (وما أظن خثعم ولا أحدا من العرب يجيز التمكن في نحو هذا وإخراجه عن النصب)[3].

وجعل ابن جني، إضافة (ذي) إلى (صباح) من إضافة المسمى إلى الاسم، نحو: (كان عندنا ذات مرة) أي: الدفعة المسماة مرة، والوقت المسمى صباحا[4].

وبعد عرض هذه الآراء نختم كلامنا عن هذه المسألة بما ذكره الأعلم من أن الشاهد في البيت هو جر (ذي صباح) بالإضافة اتساعاً ومجازاً، وكان حقه أن يستعمل ظرفا؛ لقلة تمكنه، وإذا جاز أن يضاف إليه؛ جاز أن يخبر عنه فيرفع فتقول: (سير عليه ذو صباح وذات مرة) وهذا قليل لم يسمع إلا في هذه اللغة[5].

ونخلص من هذا أن سيبويه جعل (ذا صباح) بمنزلة (ذات مرة) و(ذات ليلة)، واستدل بتمكن (ذي صباح) وجره بالإضافة في هذه اللغة على تمكن (ذات مرة) و(ذات ليلة) فيها.

---

(١) هو أنس بن مدرك الخثعمي كما في خزانة الأدب ٩١/٣.

(٢) الكتاب ١١٥/١-١١٦ب، ٢٢٦/١-٢٢٧هـ ٢٨٤/١مل، وانظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٢٠/١، والخصائص ٣٢/٣، والمقرب ١٥٠/١، والجني الداني ٣٣٤، وخزانة الأدب ٨٧/٣، ١١٩/٦، وشرح أبيات سيبويه ٣٨٨/١.

(٣) الروض الأنف ٢٢٠/١-٢٢١، ونتائج الفكر ٣٩٠.

(٤) انظر: الخصائص ٣٢/٣، وخزانة الأدب ٨٨/٣.

(٥) تحصيل عين الذهب ١٧٠، وانظر: هامش الكتاب ١١٦/١ب.

ج – حذف المضاف:

عد كثير من القدماء حذف المضاف ضربًا من ضروب التوسع في اللغة فذكر ابن جني أن منه في القرآن الكريم أكثر من ثلاثمائة موضع[1]، وذكر السيوطي أن في القرآن منه زهاء ألف موضع، كما ذكر الزجاج كثيرا من الأمثلة في كتابه إعراب القرآن، قدر فيها حذف المضاف[2]، أما الشعر واللغة ففيها منه ما لايحصى.

وكان من أكثر النحاة الذين توسعوا في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه بعد سيبويه؛ ابن جني، إذ اشترط في الحذف توسعا، وضوح الدليل[3] على المحذوف، فيجوز عنده أن تقول: (ضربت زيدا)، وأنت تقصد: (ضربت غلامه)، أو: ولده، أو: أخاه، شريطة أن يفهم السامع ذلك فإن فهم ذلك جاز، وإن لم يفهم لم يجز، كما ينبغي أن يفهم من قولك: (أكلت الطعام)؛ أنك أكلت بعضه.

وقد خالف بعض النحاة ابن جني في توسعه في هذا الباب وأنكروا أن يكون جواز الحذف قياسا مطلقا.

وقد ورد حذف المضاف في اللغة على قسمين:

أحدهما: وأكثرهما ورودا في اللغة أن يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه، لكنهم اشترطوا وجود قرينة تدل على المضاف المحذوف.

والثاني: حذف المضاف مع بقاء عمله في المضاف إليه.

ومن تتبعنا لمباحث حذف المضاف في كتاب سيبويه، وجدنا أن أكثر مباحث الحذف كانت من النوع الأول، أي: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كما وجدنا أكثرها تحت باب مستقل عقده سيبويه في كتابه سماه: (باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار)[4] جاء فيه: (ومنه قولهم[5]: (هذه الظهرُ أو العصرُ أو المغرب) إنَّما يُريد: صلاةَ هذا الوقت، و(اجْتَمَعَ القَيظُ) يريد: اجْتَمَعَ الناسُ في القَيظِ

(١) الخصائص ٢/٤٥٢.

(٢) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/٤١-٩٤.

(٣) الخصائص ٢/٤٥٢.

(٤) الكتاب ١/١٠٨ب، ١/٢١١هـ، ١/٢٧٢مل.

(٥) أي قول العرب، فسيبويه كثيرا ما يبتدأ كلامه في بداية كل باب بقوله: وذلك قولك، ثم يقول: ومن ذلك قولك، ثم: ومثله أو: ومن ذلك قولهم، أو: ومنه قولهم... وهلم جرا.

وقال الحطيأة: [من الطويل]

وَشَرُّ المَنَايَا مَيِّتٌ بَيْنَ أَهْلِهِ ... كَهُلْكِ الفَتَى قَدْ أَسْلَمَ الحَيَّ حَاضِرُهْ

يريد: مَنِيَّةُ مَيِّتٍ.

وقال النابغة الجعدي: [من المتقارب]

وَكَيْفَ تُواصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ ... خِلاَلَتُهُ كَأَبِي مَرْحَبِ

يريد: كَخِلالَةِ أَبِي مَرْحَبٍ))[1].

فالشاهد في البيت الأول: (وشر المنايا ميت) حيث حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والأصل: (ميتةُ مَيِّتٍ) أو (مَنِيَّةُ مَيِّتٍ) أما البيت الثاني، فالشاهد فيه: (أصبحتْ خلالته كأبي مرحب) إذ حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والأصل: (كخلالة أبي مرحب).

وقد ذكر ابن السيرافي (ت ٣٨٥هـ) في شرحه لأبيات سيبويه أمثلة الكتاب التي مثل بها سيبويه ثم بيت الحطيأة الذي وضعه تحت باب (حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه)[2]، وذكر البيت الثاني تحت باب (الحذف للإيجاز)[3].

وبهذا يتبين من خلال أمثلة وشواهد سيبويه في (الكتاب) والتي ردد النحاة قسماً منها في كتبهم، أن حذف المضاف من أوسع ضروب الحذف خاصة والتوسع عامة، ولا سيما في القرآن الكريم والشعر وفصيح الكلام، وهذا ما حدا بابن جني بأن يصفه بـ(عدد الرمل سعة)[4]، كما ذكر: أن في القرآن –وهو أفصح الكلام– منه أكثر من مائة موضع، بل ثلثمائة موضع، وفي الشعر منه ما لا يحصى[5] ونقل عنه هذا المذهب ابن مضاء القرطبي[6].

---

(١) الكتاب ١/١٠٩–١١٠ب، ١/٢١٥هـ، ١/٢٧٤–٢٧٥ل.

(٢) شرح أبيات سيبويه ١/٣٨٥.

(٣) شرح أبيات سيبويه ١/٩٤.

(٤) المحتسب ١/١٨٨.

(٥) أنظر: الخصائص ٢/٤٥٢، والفسر ١/٢٦.

(٦) أنظر: الرد على النحاة ٨٥.

ولما كان هذا النوع من الحذف من أوسع الضروب -كما أسلفنا- لذا فهو شائع في اللغات الجزرية عامة كما قال برجشتراسر[١].

والتوسع في مثل هذه الأمثلة قائم على إيجاد علاقات ونظم جديدة في التركيب بعد حذف المضاف، كما أشار إلى ذلك النحاة فابن جني يقول: ((وكل مضاف إليه يحذف من قبله ما كان مضافا إليه؛ فإنه يعرب إعرابه لا زيادة عليه ولا نقص منه))[٢].

ومن أمثلة سيبويه الأخر التي ساقها على أنها من أمثلة التوسع في حذف المضاف قوله: (بَنُو فُلانٍ يَطَؤُهُم الطَّرِيقُ) يعني أهل الطريق وأشار إلى أن هذا في كلام العرب كثير[٣].

وقد تردد شاهد سيبويه هذا في معظم كتب النحاة والبلاغيين، من مثل ابن جني، والجرجاني (ت ٤٧١هـ) وغيرهما، وهم يتحدثون عن حذف المضاف فيه وإقامة المضاف إليه مقامه في الحكم.

والذي يبدو أن هذه الشواهد وما يحدث فيها من تركيب يعتمد على علاقة دلالية بين المضاف والمضاف إليه بمعنى أن يقوم أحدهما مقام الآخر في الدلالة، وهذا ما لا يتحقق في جميع ضروب الحذف، وسنتناول ذلك بشيء من التفصيل في دراستنا البلاغية إن شاء الله.

ومن أمثلة حذف المضاف الأخر التي جاء بها سيبويه توسعاً قول النابغة الجعدي [من الوافر]:

كَأَنَّ عَذِيرَهُمْ بِجَنُوبِ سِلَّى ... نَعَامٌ قَاقَ فِي بَلَدٍ قِفَارِ[٤]

فالعذير معناه: الصوت؛ والمعنى: كأن صوتهم صوت نعام ثم حذف. و(قَاقَ): صَوَّتَ.

---

(١) أنظر: التطور النحوي ١٥٠-١٥٤.

(٢) المحتسب ١٢٢/٢.

(٣) أنظر: الكتاب ١٠٩/١ب، ٢٥/٢ب.

(٤) الكتاب ١٠٩/١ب، ٢١٣/١-٢١٤هـ، ٢٧٣/١-٢٧٤مل، وتحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ١٠٩/١ب، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٣١٢/١-٣١٣.

والشاهد فيه حذف (العذير) من قوله: (عذير نعامٍ) وإقامة (النعام) مقامه توسعاً وإيجازاً واختصاراً.

ويرى سيبويه أن الحذف للترسع في اللغة أكثر من أن يحصى[1].

وفي هذا الضرب من التوسع نوع من الاختصار والإيجاز، الذي يعمد إليه المتكلم، تاركا للسامع فهم المحذوف من القرينة العقلية أو اللفظية كما ينتج عن هذا الحذف نوع من المجاز يكسو الكلام جمالا وقوة في التعبير، وبلاغة في الأداء، ولعل من أهم تلك المجازات الناتجة عن الحذف هو المجاز العقلي.

٢ - حذف خبر (إنَّ):

يجوز حذف خبر (إنَّ) إذا دَلَّ عليه دليل، كأن تقع (إنَّ) جوابًا على سؤال كما مَثَّلَ سيبويه: قال: ((ويقول الرجل للرجل: (هَل لَكم أَحَدٌ إِنَّ النَّاسَ أَلْبٌ عَلَيكُم)، فيقول: (إِنَّ زيدًا) وإِنَّ عَمْرًا) أي: إنَّ لنا، وقال الأعشى: [من المنسرح]:

إِنَّ مَحَلاًّ وإِنَّ مُرْتَحَلاً ... وَإِنَّ فِي السَّفْرِ مَا مَضَى مَهَلَا))[2].

أي: إنَّ لنا مَحَلاًّ، وإنَّ لنا مُرْتَحَلاً، والمعنى: إنَّ لَنَا مَحَلاًّ في الدُّنيا ما كُنَّا أحياءً، ومُرْتَحَلاً إِذَا مِتْنَا.

وفي هذا الشاهد خلاف بين النحويين البصريين وبين الكوفيين.

فالبصريون يُجيزون حذف الخبر مطلقاً، سواء كان الاسم معرفةً أو نَكِرة.

أما الكوفيون، فَلا يَرَوْنَ حذفه إلا مع النكرة، وإلى ذلك أشار ابن مالك: قال:

((وإذا عُلِمَ الخبرُ جاز حَذفُه مطلقاً، أي سواء كان الاسم معرفة أو نكرة، وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح، خلافا لمن اشترط تنكير الاسم؛ وهم الكوفيون، ومِنْ حَذفِهِ والاسم نكرة: إِنَّ مَحَلاًّ وإِنَّ مُرْتَحَلاً...))[3].

---

(١) المصادر نفسها، وانظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٦٣.

(٢) الكتاب ١/٢٨٤ب، ٢/١٤١هـ، ٢/١٤١مل، وانظر: الخصائص ٢/٣٧٣، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٥١٧، وأمالي ابن الحاجب ١/٣٤٥، والمقرب ١/١٠٩، والتعليقة على كتاب سيبويه ١/٢٩٢، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٦٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٣١١، وخزانة الأدب ١٠/٤٥٢، والاتساع في اللغة عند ابن جني (رسالة دكتوراه) وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ١٩٥.

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٦٢، والمساعد ١/٣١١، وسيبويه إمام النحاة لعلي النجدي ناصف١٩١.

ولما كان الشاهد في البيت هو جواز حذف خبر (إنَّ)، مع أن الاسمَ نكرة وهــو مذهب البصريين، فإنَّ في أمثلة سيبويه السابقة، أعني: (إنَّ زَيــدًا) و(إنَّ عَمْــرًا) رَدًّا على الكوفيين الذين يشترطون تنكير الاسم وفيه رَدٌّ آخر على الفَرَّاء الذي زَعَم أَنَّــهُ لا يجوز حذف الخبر إلا مع تكرير (إنَّ).

وحكى ابن يعيش رأي الفراء إذ قال: ((وَكَانَ الفَرَّاءُ يذهب إلى أنه إنما يحــذف مثل هذا إذا كُرِّرَت (إنَّ) ليعلم أَنَّ أَحَدَهُمَا مخالف عند من يَظُنُّه غير مخالف.

وحُكِي أَنَّ أعرابيًا قِيلَ لَهُ: (الزَّبابة: الفأرة؟) قــــال: (إنَّ الزَّبَابَــةَ وإنَّ الفَــأْرَةَ) ومعناه: إنَّ هذه مخالفة لهذه، والخلاف الذي بين الاسمين يدلّ عَلى الخبر، وهو غـيرُ مَرْضيّ عِنْدَ أَصْحابِنا))[١].

وقد ذكر ابن هشام الأنصاري بيت الأعشى مرتين، الأولى في بــاب: حــرف الهمزة (إذا) فقد روى البيت برواية تختلف عما في كتاب سيبويه، فــرواه برواية: ..... وإن في السفر إذ مضوا مهلا والثانية في الباب الخامس في مبحــث (حــذف الخبر)[٢].

والغريب أن ابن هشام قال بعد أن أورد البيت في مبحث (حذف الخبر) قـــال: ((وقد مر البحث فــي ﴿إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله﴾[٣] و﴿إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم﴾[٤] مستوفى، مع أن الآية الأولى لم يمر بها ذكــر، ولــم يبحثها في كتابه (المغني).

أما الآية الثانية، فقد بحثها في المثال الأول من أمثلة الجهة الرابعة[٥].

وحكى البغدادي عن صاحب التلخيص أنه فسر: (إنَّ مَحَلًّا وإنَّ مُرْتَحَلًا) بــأن المحل والمرتحل مصدران ميميان بمعنى الحلول والارتحال، أي: إنَّ لنا في الدنيـــا حلولًا، وإنَّ لَنَا عَنها ارتحالًا، ثم ذكر أَنَّ حذف المسند وهــو هنـا ظــرف لقصــد

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٤، وانظر: خزانة الأدب ١٠/٤٥٤.

(٢) مغني اللبيب ١/٨٢، ٢/٦٣١.

(٣) سورة الحج، الآية ٢٥.

(٤) سورة فصلت، الآية ٤١.

(٥) مغني اللبيب ٢/٥٤٩.

الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين[1] بمعنى أنه أشار إلى قرينة الحذف والتي هي في البيت حالية، فقول سيبويه: (إِنَّ مَالًا) و(إِنَّ وَلَدًا) كأنه وقع جواباً لسؤال: أَلَهُم مَالٌ وَوَلَدٌ؟ فَيُجاب، نعم: إِنَّ لَهُم مَالاً، وإِنَّ لَهُم وَلَداً، وَلَم يُحْتَج إلى إظْهارِ المحذوف لتقديم السؤال عنه.

وقد ذَكَر ابْنُ جِنّي هذا الشاهد في (باب شجاعة العربية) من الخصائص[2] وقال: ((قَد حُذِفَ خَبَرُ (إِنَّ)[3] مَعَ النَّكِرة خاصةً نحو:

إِنَّ مَحلًّا وإِنَّ مُرتَحَلًا

أي إِنَّ لَنَا مَحَلاً وإِنَّ لَنَا مُرتَحَلاً، وأصحابنا يُجيزون حذف خبر (إِنَّ) مع المعرفة.

ويحكون عنهم أنهم إذا قيل لهم: إن الناس ألب عليكم فمن لكم؟ قالوا: إن زيدا، وإن عمراء أي: إن لنا زيدا، وإن لنا عمرا، والكوفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة))[3].

وبهذا يتضح أن ابن جني قد أخذ أمثلة سيبويه بعينها وتمثل بها في باب شجاعة العربية الذي هو من أوسع أبواب التوسع عنده.

وقد ذكر النحاة أن أخبار هذه الحروف -يريدون (إن وأخواتها)- يجوز حذفها والسكوت على أسمائها، توسعا على أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا.

حكى البغدادي: أن أخبار هذه الحروف إذا كانت ظرفا أو جارا ومجرورا فإنه يجوز حذفها والسكوت على أسمائها؛ وذلك لكثرة استعمالها والاتساع فيها... ولم يأت ذلك إلا فيما كان الخبر فيه ظرفا أو جارا ومجرورا[4].

---

(١) انظر: خزانة الأدب ٤٥٦/١٠.

(٢) الخصائص ٣٧٢/٢، وانظر: خزانة الأدب ٤٦١/١٠.

(٣) الخصائص ٣٧٣/٢، وانظر: خزانة الأدب ٤٦١/١٠.

(٤) خزانة الأدب ٤٥٥/١٠.

ثانيا: التوسع في الأساليب:

١ - أسلوب الاستثناء:

حد الفاكهي (٩٧٢هـ) الاستثناء بأنه: (المخرج تحقيقا أو تقديرا بـ(إلا) أو إحدى أخواتها من مذكور أو متروك بشرط الفائدة)[١]، وقد ذكر النحاة قبله: أن الاستثناء؛ هو الإخراج بـ(إلا) أو إحدى أخواتها لما كان داخلا أو منزلا منزلة الداخل[٢].

والذي يتضح من ظاهر التعريف، أن الاستثناء له أدوات نحو: (إلا) و(غير) و(سوى) وغيرها، وأم أدوات الاستثناء هي: (إلا)، وهي أداة سامية قديمة استعملها الآراميون والسّريان كما ذكر برجشتراسر[٣].

وقد اتسعت العربية في الاستثناء وأدواته اتساعا كبيرا لا تماثله فيه سائر اللغات الجزرية.

قال برجستراسر: ((وقد وضعت العربية القواعد الدقيقة للاستثناء، وأكثرت من حروفه وفرقت بينها في بعض الأحوال، فصار الاستثناء فيها باباً مستقلاً بنفسه، لا يماثلها فيه إحدى سائر اللغات السامية))[٤].

وينقسم الاستثناء بـ(إلا) إلى تام ومفرغ، وينقسم التام إلى متصل ومنقطع.

فالاستثناء التام: هو ما ذكر فيه المستثنى منه، وهو على قسمين:

الأول : الاستثناء المتصل: وهو ما كان المستثنى فيه بعضا من المستثنى.

والثاني: الاستثناء المنقطع: وهو ما كان فيه المستثنى ليس بعضا من المستثنى منه.

ومن المعلوم أن الاستثناء إذا كان تاما وكان موجبا، فالمستثنى منصوب وجوبا.

---

(١) شرح الحدود النحوية ١١٦.

(٢) أنظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٠١، وشرح التصريح ٣٤٦/١.

(٣) التطور النحوي ١٧٦.

(٤) التطور النحوي ١٧٦.

أما إذا كان منقطعا، فالنصب واجب عند الحجازيين راجح عند التميميين، ومنه قوله تعالى: ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ ﴾[1] بالنصب، فهو منصوب وجوبا في لغة الحجاز.

أما في لغة تميم، فالنصب أرجح، ويجوز عندهم الاتباع على (البدلية) فإن لم تصح البدلية، وجب النصب عندهم.

والذي يبدو أن اختيار النصب في الاستثناء المنقطع أو إيجابه على لغتي أهل الحجاز وتميم، راجع إلى تسامحهم في الإبدال وعدمه، وذلك لأن الحجازيين -كما يبدو- متشددون في الإبدال من المنقطع، فيمنعون الاتباع.

وأما التميميون فقد يتسامحون فيه، ولذا كان النصب عندهم راجحا على الأصل.

وخلاصة القول في هذا الكلام أنهم إذا أرادوا التوسع والتجوز، اتبعوا، أما إذا تعذر الإبدال، وجب النصب وامتنع الاتباع عند الاثنين أهل الحجاز وتميم، وهذا ما سنبحثه في: إبدال المستثنى.

- إبدال المستثنى:

عقد سيبويه في كتابه بابا بعنوان: (هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول) ذكر فيه أمثلة كثيرة على إبدال المستثنى للتوسع والمجاز، فمنها قوله: ((... وأما بنو تميم فيقولون: (لا أحد فيها إلا حمار)، أرادوا ليس فيها إلا حمار، ولكنه ذكر (أحد) توكيداً لأَنْ يُعْلَم أَنْ لَيْسَ فيها آدمي ثم أبدل))[2].

وقد فسر السيرافي قول سيبويه قال: ((رفع المستثنى عندهم في هذا على تأويلين[3] ذكرهما سيبويه.

---

(١) سورة النساء، الآية ١٥٧.

(٢) الكتاب ١/٣٦٤ب، ٢/٣١٩-٣٢٠هـ، ٢/٣٢١مل.

(٣) أحدهما: أنك إذا قلت: (ما في الدار أحد إلا حمار) فإنك أردت: (ما في الدار إلا حمار)... وقولك هذا نفيت به الناس وغيرهم في المعنى، فدخل في النفي ما يعقل وما لا يعقل، ثم ذكرت (أحدا) توكيدا.
والوجه الآخر: أن تجعل المستثنى من جنس ما قبله على المجاز، كأن الحمار هو من عقلاء ذلك الموضع، مثل: (أنيسك أصداء القبور، وعتابك السيف) وأشباه ذلك.

وقال المازني: إن فيه وجها ثالثا، وهو أنه خلط ما يعقل بما لا يعقل، فعبر عن جماعة ذلك بـ(أحد) ثم أبدل (حمارا) من لفظ مشتمل عليه، وعلى غيره.

ونظيره قوله تعالى: ﴿والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه﴾[1].

لما خلط ما يعقل وهم بنو آدم بما لا يعقل، وهو الحية، والبهائم خبر عنها كلها بلفظ ما يعقل، وهو: (منهم) و(من) ولو كان ما لا يعقل لقال: ((فمنها ما يمشي)).

ومن أمثلة سيبويه الأخر قول الراجز.

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ... إِلاَّ اليَعَافِيرُ وإِلاَّ العِيسُ

فالشاعر رفع (اليعافير والعيس) بدلا من الأنيس توسعاً ومجازاً.

ومنها قول النابغة:[من الطويل]

حَلَفْتُ يَمِيناً غَيْرَ ذِي مَثْنَوِيَّةٍ ... وَلاَ عِلْمَ إِلاَّ حُسْنَ ظَنٍّ بِصَاحِبِ

والشاهد فيه: (إِلاَّ حُسْنَ ظَنٍّ) بنصب (حُسْن) على الاستثناء كما يجوز رفعُه على (البدل) من موضع (عِلْم) فكأنَّه أقام (الظَّنَّ) مقام (العِلْم) توسعًا ومجازاً، وعنه قال سيبويه:

((ولَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فيرفعونَ هذا كُلَّه يجعلونَ: (اتِّبَاع الظَّنِّ)[2] عِلْمَهُم، وحسن الظن علمه... وهم ينشدون بيت ابن الأيهم التغلبي رفعًا:[من الخفيف]

لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَ قَيسٍ عِتَابُ ... غَيْرُ طَعْنِ الكُلَى وَضَرْبِ الرِّقَابِ

جعلوا ذلك العتاب، أي الطعن والضرب.

وزعم الخليل أن الرفع في هذا على قوله:[من الوافر]

وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَها بِخَيْلٍ ... تَحِيَّةُ بَيْنِهِم ضَرْبٌ وَجِيعُ

جعل: (الضَّرْب) تَحِيَّتَهُم... .

انظر: شرح السيرافي للكتاب ٢/١٨٧، وانظر: الانتصار ١٦١، م/٦٨، والتعليقة على كتاب سيبويه ٢/٥٦، الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٣٨١،٣٨٢

(١) سورة النور، الآية ٤٥.

(٢) إشارة إلى الآية ١٥٧، من سورة النساء.

وقال الحارث بن عباد: [من مجزوء الكامل]

وَالْحَـــرْبُ لا يَبْقَـــى لِجَـــا   حِمِـــها التَّخَيُّـــلُ وَالْمِـــرَاحُ
إِلاَّ الْفَتَـــى الصَّبَّـــارُ فِـــي النَّـــ   ـجَداتِ وَالْفَـــرَسُ الوَقَـــاحُ

وقال:[من الرجز]

لَمْ يَغْذُهَا الرِّسْلُ وَلا أَيسارُهَـــا   إِلاَّ طَرِيُّ اللَّحْمِ وَاسْتِجْزَارُهَـــا

وقال:[من الطويل]

عَشِيَّةَ لاَ تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكانَهَـــا   وَلاَ النَّبْلُ إِلاَّ الْمَشْـرَفِيُّ الْمُصَمِّمُ

وهذا يُقوِّي: (مَا أَتاني زَيْدٌ إِلاَّ عَمْرو) و(مَا أَعَانَهُ إِخْوانُكم إِلاَّ إِخوانُـه)، لأنَّـها معارفُ ليست الأسماءُ الآخرةُ بها ولا منها))[1].

والذي يمكن أن يفهم من كلام سيبويه السابق، أن الذي يجوز في الاستثناء المنقطع المحتمل للمتصل، إذا كان الثاني من غير جنس الأول وجهان:

الأول: النصب على الانقطاع.

والثاني: الإتباع على البدلية، توسعا.

وفي هذا وجه بلاغي لا يخفى على من يتذوق اللغة ويحس بجمالية تراكيبها وبديع صنعها.

فالتوسع جاء في بعض الأمثلة السابقة للمبالغة في التثنية وذلك نلاحظه بجلاء في:

تَحِيَّةُ بَيْنِهِم ضَرْبٌ وَجِيعُ

وهذا على مذهب أهل الحجاز.

أما التميميون فيدلون على تقدير: تفريغ العامل.

أما عن بيت ابن الأيهم التغلبي فقد قال عنه ابن السيرافي والأعلم، أن الشاهد فيه رفع (غير) على البدل من (العتاب) اتساعاً ومجازاً، وهي في موضع قولـه: (إلا طعن الكلى) على أنَّ الطَّعن (بدلٌ) من (عتاب)، كما تقول (مَا جاءني أَحـدٌ إِلاَّ زيـدٌ)، و(مَا جَاءني أَحدٌ غَيرُ زيدٍ)[2].

---

(١) الكتاب ١/٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦ب، ٢/٣٢٠ وما بعدها/هـ ٢/٣٣١-٣٣٢ وما بعدها/مل.
(٢) أنظر: شرح أبيات سيبويه ٢/٣٧، وحاشية كتاب سيبويه ١/٣٦٥.

وهذا مذهب بني تميم.

أما أهل الحجاز فينصبون ذلك كله على الاستثناء المنقطع.

أما الشاهد في بيت الحارث بن عباد، فهو: إبدال (الفتى) من (التخيل والمراح) على التوسع والمجاز، وكذا في البيت الذي يليه: إذ الشاهد فيه: إبدال (طري) من (الرسل) وإن لم يكن من جنسه توسعا ومجازا.

قال الزجاج: كأنه قال: لم يغذها إلا اللحم، وذكر الرسل توكيدا[1].

وقال الأعلم عن بيت الحارث أن ((هذا على الوجهين المتقدمين في لغة بني تميم:

أحدهما كأنه قال: (لا يبقى لجامها إلا الفتى الصبار) ودل ذلك على أنه لا يبقى شيء سواه، وذكر التخيل والمراح توكيدا.

والوجه الآخر: أنه جعل الفتى الصبار هو التخيل والمراح في الحرب مجازا.

وفيه وجه ثالث: وهو أن (التخيل) على معنى (ذي التخيل) ثم حذف مثل قوله تعالى: ﴿واسأل القرية﴾[2]، وهذا على الوجه الذي يتفق عليه أهل الحجاز وبنو تميم))[3].

ومن شواهد سيبويه الأخر :[من الطويل]

عَشِيَّةَ لاَ تُغْنِي الرِّماحُ مَكَانَهَا ... وَلاَ النَّبْلُ إِلاّ المَشْرَفِيُّ المُصَمِّمُ

ولعل هذا هو الشاهد الأخير الذي أنشده سيبويه في هذا الباب، الذي ورد مع الأبيات الأخر التي جعلها تقوية لقوله: (ما أتاني زيد إلا عمرو) و(ما أعانه إخوانكم إلا إخوانه) فأجاز في هذا البدل كما أجازه في الأبيات.

فالشاهد في البيت الأخير إبدال (المشرفي) وهو السيف من: (الرماح) و(والنبل) وإن لم يكن من جنسهما توسعا ومجازا وذلك على مذهب بني تميم، بينما أهل الحجاز يوجبون النصب على الاستثناء.

---

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٢٧/١.

(٢) سورة يوسف، الآية ٨٢.

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٢٧/١.

٢ - أسلوب الاستفهام:

الاستفهام: مصطلح عَبَّر عنه سيبويه بصيغ متعددة، منها فعلية ومنها غير فعلية نحو: (استفهم، أو استفهمت، ويستفهم، ولا يستفهم، ومستفهم) فمنها ما استعمله في الكلام استفهاما محضا حقيقته طلب الفهم، والتقرير، أو التوبيخ أو الاستخبار، مصطلحات استعملها لمعان مختلفة، وأصل الاستفهام عنده هو ما يسأله المخاطب ((مسترشدا عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه))(١).

وقد ذكر سيبويه أن الأصل في الاستفهام أن يلي الفعل قال في (باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني على الفعل، وهو باب الاستفهام) قال: ((وذلك أن من الحروف حروفاً لا يُذكر بعدها إلا الفعل))(٢).

فهو يرى أن الاستفهام إنما وضع في حقيقته للفعل؛ لأن الاستفهام يقتضي الفعل ويطلبه لأنك إنما تستفهم عما تشك فيه وتجهل عمله(٣) ولذا كان الاختيار عنده أن يلي الاستفهام الفعل.

وبعد أن ذكر سيبويه أدوات الاستفهام وفرق بينها تفريقا تركيبيا من حيث دخولها في التركيب على الأسماء والأفعال، قرر أن أدوات الاستفهام جميعا يقبح دخولها على الاسم، وإن كان بعدها فعل، إلا في الضرورة الشعرية، واستثنى من ذلك الهمزة التي يصح دخولها على الاسم من غير قبح، وإن كان بعد الاسم فعل، وذلك لأنها الأصل في الاستفهام.

فقد نَصَّ على ((أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم، لو قلت: (هَل زَيدٌ قَامَ)؟، و(أَينَ زَيدٌ ضَرَبْتَه)؟ لم يجز إلا في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبته، إلا الألف(٤) فإنه يجوز فيه الرفع والنصب، لأن الألف قد يبتدأ بعدها الاسم، فإن جئت في سائر حروف الاستفهام بالاسم وبعد ذلك الاسم، اسم من فعل نحو: (ضارب) جاز في الكلام، ولا يجوز فيه النصب إلا في الشعر...))(٥).

---

(١) الكتاب ١/١٧٢ب، ١/٣٤٣هـ.

(٢) الكتاب ١/٥٠ب، ١/٩٨هـ.

(٣) أنظر: شرح المفصل ١/٨١.

(٤) عبر سيبويه عن الهمزة بالألف.

(٥) الكتاب ١/٥١ب، ١/١٠١هـ.

ولما كان سيبويه قد قرر أن حروف الاستفهام لا يليها إلا الفعل، عاد فذكر أن تلك الأدوات يجوز دخولها على الأسماء على سبيل التوسع، فقد جاء في (الكتاب): ((وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل إلا أنَّهم قد تَوسَّعُوا فيها، فابتدأوا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك، ألا ترى أنهم يقولون: (هَلْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) و(هَلْ زَيْدٌ في الدار)... فإن قلت: (هل زيداً رأيتَ) و(هل زيدٌ ذهبَ) قَبُحَ ولم يجز إلا في الشعر، لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل، فإن اضطُرَّ شاعر فقدّم الاسم نصب كما كنت فاعلا بـ(قد) ونحوها، وهو في هذه أحسنُ؛ لأنه يبتدأ بعدها الأسماء))(١).

فالابتداء هنا لا يعني به المبتدأ الذي يحتاج إلى خبر، ولكن ذكر الاسم الذي بعد الحروف.

قال الفارسي (٣٧٧هـ) بعد أن ذكر قول سيبويه: ((إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدأوا الأسماء بعدها))، قال: ((ليس يريد بالابتداء الذي يقتضي خبرا نحو: (زيد منطلق)، لكن يريد ذكر الاسم بعدها))(٢).

وهذا يعني أن حروف الاستفهام بنيت للأفعال، وإنما تجيء الأسماء بعدها على غير الأصل توسعا.

قال السيرافي: ((حرف الاستفهام حكمه أن يدخل على الفعل إذا اجتمع الاسم والفعل بعده، فإذا وليه الاسم وقد وقع الفعل على ضميره اختير إضمار الفعل...))(٣).

وخلاصة القول أن حروف الاستفهام كلها بنيت للأفعال، وهو الأصل فيها، وذلك لأنها تشبه بوجه من الوجوه أدوات الشرط والجزاء لأن السائل يطلب من المخاطب أمرا لم يستقر عنده كعدم استقرار فعل الشرط، وأدوات الجزاء لا يليها إلا الأفعال، وذلك الحكم يجري على كل أدوات الاستفهام -عدا الهمزة- التي عبر عنها سيبويه بالألف، لأن الجملة الفعلية بعدها يصح فيها تقديم المعمول على فعله، لكن الأمر يختلف إذا جاءت بعد هذه الأدوات جملة اسمية، فإنه يجوز حينئذ دخولها على الأسماء توسعاً ومجازاً.

---

(١) الكتاب ١/١٠١ب، ١/٩٨-٩٩هـ.
(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ١/١٢٧-١٢٨.
(٣) التعليقة على كتاب سيبويه ١/١٢٧-١٢٨ نقلا عن شرح السيرافي.

أما إذا اجتمع على هذه الأدوات اسم وفعل، فتقديم الفعل على الاسم أولى، لأن هذه الحروف بنيت في الأصل للأفعال، لمضارعتها الجزاء والشرط في المعنى -كما ذكرنا- .

ويتضح ذلك مما ذكره سيبويه في: (باب الحروف التي لا يليها إلا الفعل...) قائلا: ((واعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو: (هل) و(كيف) و(من): اسم وفعل كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى؛ لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل))(1).

ومن الجدير بالذكر أن أسلوب الاستفهام كان من مصطلحات البلاغيين الذين عنوا به طلب العلم بشيء لم يكن معلوما من قبل.

والذي يبدو أن سيبويه قد اقترب من هذا المفهوم عندما ذكر: ((أنه يريد به من المخاطب أمرا لم يستقر عند السائل))(2) .

وهذا أسلوب متميز من أساليب الاستفهام التي تجري على مقتضى الظاهر، إذ يراد به طلب العلم بشيء لم يكن معلوما، وهو المعنى المستعمل على الحقيقة، إلا أن هناك دواعي واعتبارات بلاغية ونفسية تخرج بالاستفهام عن هذا الأصل اللغوي إلى ما يسمى عند البلاغيين بمجيء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر الأمر الذي يمكن حمله على أنه ضرب من ضروب التوسع والمجاز في الكلام العربي.

---

(1) الكتاب ١/٤٥٨-٤٥٩ب، ٣/١١٤-١١٥هـ.

(2) الكتاب ١/٥١ب، ١/٩٩هـ.

المبحث الرابع
التوسع في الجار والمجرور

أولا: التوسع في حروف الجر:

ويسميها الكوفيون حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء أي: توصلها إليها، كما يسمونها حروف الصفات؛ لأنها تحدث صفة في الاسم كالظرفية[1] والبعضية والاستعلاء والإلصاق ونحوها من الصفات.

وسميت هذه الحروف حروف الجر لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء أو لأن عملها الجر.

ـ نيابة حروف الجر بعضها عن بعض:

تعد نيابة الحروف عن بعضها ضربا من ضروب التوسع والمجاز، وإن كانت النيابة موطن خلاف بين النحاة.

فجمهور البصريين على أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض إلا شذوذا.

أما الكوفيون فيذهبون إلى أن حروف الجر ينوب عن بعضها بعض.

وقد عقد ابن جني في (الخصائص) بابا (في استعمال الحروف بعضها مكان بعض) ذكر فيه بعضا من شواهد القرآن الكريم في النيابة قال فيه:

((وذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع) ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[2] أي: مع الله، ويقولون: إن (في) تكون بمعنى (على) ويحتجون بقوله عز اسمه: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[3] أي عَلَيْهَا))[4].

---

(١) أنظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٣٥٤، وشرح التصريح ٢/٢.

(٢) سورة الصف، الآية ١٤.

(٣) سورة طه، الآية ٧١.

(٤) الخصائص ٢/٣٠٦-٣٠٧، وأنظر: معاني النحو ٣/٩.

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (في) بمعنى (على)، وذهب البصريون إلى أنَّه ليس بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء فهو من باب المجاز.

وتجدر الإشارة إلى أن الأصل في حروف الجر أن لا ينوب بعضها عن بعض، بل الأصل أن لكل حرف معناه واستعماله، ولكن قد يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف، فتتعاور الحروف على هذا المعنى، ومعنى ذلك أنه يتوسع في استعمال المعنى، فيستعمل بعضها في معنى بعض.

ولم يغفل سيبويه الكلام عن هذه المعاني إذ بحثها في كتابه مشيرا إلى أصل تلك الحروف في الاستعمال، ثم إلى ما خرجت إليه إلى معان أخر على سبيل التوسع والتجوز، وهذه هي:

١ - الباء:

ذكر سيبويه أن الأصل في (الباء) إنما هو: الإلزاق والاختلاط، وما خرج عن ذلك واتسع فيه فهو أصله.

فقد جاء في الكتاب: ((وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: (خَرَجْتُ بِزيدٍ)، و(دخلتُ بِهِ)، و(ضَرَبْتُهُ بالسَّوط): ألزقتَ ضَرْبَكَ إيَّاهُ بالسَّوط، فما اتَّسع من هذا الكلام فهذا أصله))(١).

ولهذا حكى ابن هشام أن: الإلصاق معنى لا يفارقها، ولهذا اقتصر عليه سيبويه، ثم الألصاق حقيقي كـ(أمْسَكْتُ بِزيدٍ) إذا قبضتَ على شيء من جسمه، أو على ما يحبسه من يد أو ثوب ونحوه... ومجازي نحو: (مَرَرْتُ بزيدٍ) أي: ألصقت مروري بمكانٍ يَقْرُب من زيدٍ.

وعن الأخفش: أن المعنى: (مَرَرْتُ عَلَى زَيدٍ)... ثم ذكر أَنّ كُلّاً من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقياً إذا كان مُفضياً إلى نفس المجرور كـ(أَمْسَكْتُ بِزيدٍ) و(صَعِدتُ على السَّطح) فإنْ أُفضِيَ إلى ما يَقْرُب منه فمجاز))(٢).

ومعنى ذلك أن إلصاق الشيء بالشيء يُعَدُّ حقيقة، نحو: (بِهِ داء) أي التصق به وخالطه حقيقة.

أما إذا قال: (مَرَرْتُ بِزيدٍ) فمعناه التصق مروري بموضع يقرب منه زيد، وهذا هو المعنى المجازي الذي يرد على التوسع والتفسح في التعبير، وإلى ذلك أشار

---

(١) الكتاب ٢/٣٠٤ب، ٤/٢١٧هـ.

(٢) مغني اللبيب ١/١٠١، وأسرار النحو، لابن كمال باشا ٢٧٥.

الأعلم الشنتمري قال: ((ومعنى قوله[1] في الباء: ((هي للإلزاق والاختلاط)) إلى قوله ((فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله)) إنما قال هذا لأنه قد يُسْتَعمل بالباء ما لا يكون إلصاقا كقولك: «مررتُ بزيدٍ»، لم تُلْزِق المرورَ بزيدٍ، إنَّما تُريد المرورَ ألتزقَ بالموضع الذي يَقْرَبُ منه، وتَقع فيه مُشاهَدَتهُ والإحْسَاسُ به))[2].

وهكذا تقترب المعاني ويتوسع في استعمالها، فيستعمل بعضها في معنى بعض أو قريب منه.

فمثلا قد يتوسع في معنى الإلصاق بالباء، فيستعمل للظرفية تقول: (أقمتُ بِالْبَلدِ)، و(أقمتُ في البلدِ) مع احتفاظ كل حرف بمعناه الذي وضع له واستعماله الخاص به ولا يكونان واحداً.

٢ - (في):

قال سيبويه: ((وأما (في) فهي للوعاء تقول: (هو في الجراب) و(في الكيس) و(هو في بطنِ أُمِّه) وكذلك (هو في الْغُلّ)؛ لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له، وكذلك: (هو في القبة) و(في الدار) وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا؛ وإنما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس مثله))[3].

يعني أن هذا الحرف يفيد الظرفية مكانية أو زمانية، فمن المكانية قولهم: (هو في الدار) ومن الظرفية الزمانية (جئت في يوم الجمعة).

وهذه الظرفية حقيقة، وقد يتوسع في استعمال هذا الحرف فيخرج عن حقيقته توسعا ومجازا، كما لو قلت: (سأنظر في أمرك) حينما جعلت الأمر محلا للنظر.

جاء في المقتضب: ((وأمّا (في) فهي للوعاء نحو: (زيدٌ في الدَّارِ) ... وقد يتسع القول في هذه الحروف وإن كان ما بدأنا به الأصل نحو قولك: (زيدٌ ينظر في العِلْمِ) فصيَّرت العلم بمنزلة المتضمن وإنما هو كقولك: (قد دخل عبد الله في العلم وخرج مما يملك)))[4].

فمعنى (في) الظرفية، ولكنها إذا اتسعت في الكلام فهي على ذلك كما قال سيبويه.

---

(١) أي: سيبويه.

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١١٢٦/٢.

(٣) الكتاب ٣٠٨/٢ب، ٢٢٦/٤هـ.

(٤) المقتضب ١٣٩/٤.

وقد ذكر لها النحاة معاني أخر هي في حقيقتها توسع في معنى الظرفية، منها أن تكون بمعنى (الباء)[1] أو (مع)[2] أو بمعنى (إلى)[3].

ولعل من أشهر أمثلة النحاة على تضمينها والتوسع فيها هو تناقلهم الآية الكريمة: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[4] إذ ضمّنوا حرف الجر (في) معنى (على) ومعناه: لأُصَلِّبَنَّكُم عليها، وقد مَرَّ القول فيها.

٣ – (على):

(على) للاستعلاء حقيقيًا كان أم مجازيًا، ويدلُّك على ذلك؛ لفظها؛ فهي من العلوّ.

فمن الاستعلاء الحقيقي قولك: (هُوَ عَلى الجَبَلِ) و(حَمَلَهُ عَلَى ظَهْرِهِ) ومن الاستعلاء المجازي قولهم: (عَلَيْهِ دَيْن)، وكأن الدَّين قد علاه وركبه، ولذا تقول العرب: (رَكِبَتْنِي دُيُونٌ) وكأنّه يحمل ثقل الدَّين على عُنُقه أو على ظهره، ومنه: (عَليَّ قضاء الصلاة) و(عليه القصاص) كأنها راكبة لمن تلزمه[5].

قال سيبويه: ((أَمَّا (عَلى) فاستعلاء الشيء؛ تقول: (هذا عَلى ظَهْرِ الجبل)، و(هي عَلى رَأسِهِ)... وتقول: (عَليهِ مَالٌ)، وهذا كالمثل كما يثبت الشيء على المكان، كذلك يثبت هذا عليه؛ فقد يتسع هذا في الكلام، ويجيء كالمثل))[6].

وقد ذكروا أن العرب تستعمل (على) للأفعال الشاقة الثقيلة، وذلك ما حكي عن ابن جني قوله: ((وقد يستعمل (على) في الأفعال الشاقة المستثقلة، تقول: (قد سرنا عشرا وبقيت علينا ليلتان)، وقد حفظت القرآن وبقيت علي منه سورتان...

وإنما اطردت (على) في هذه الأفعال من حيث كانت (على) في الأصل للاستعلاء والتفرع فلما كانت هذه الأحوال كلفا ومشاق تخفض الإنسان وتضعه وتعلوه وتتفرعه حتى يخنع لها ويخضع لما يتسداه كان ذلك من مواضع (على).

---

(١) أنظر: مغني اللبيب ١/١٠١، وشرح الرضي على الكافية ٢/٣٦٢-٣٦٣.

(٢) أنظر: مغني اللبيب ١/١٠١-١٠٢.

(٣) أنظر: مغني اللبيب ١/١٠٢.

(٤) سورة طه، الآية ٧١.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢/٣٧٩، وأنظر: المقتضب ١/٤٦.

(٦) الكتاب ٢/٣١٠ب، ٤/٢٣٠-٢٣١هـ.

ألا تراهم يقولون: (هذا لك وهذا عليك) فتستعمل اللام فيما تؤثره، و(على) فيما تكرهه))[1].

وقد ذكر ابن مالك أنها للاستعلاء حسا ومعنى، ثم ذكر لها معاني أخر، كالمصاحبة والمجاورة والتعليل والظرفية[2].

ثانياً: حذف الجار توسعاً:

ذهب الفارسي وابن جني إلى أن حذف الحروف ليس بالقياس، وذلك أن الحروف لما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هي أيضا واختصار المختصر إجحاف به[3].

لكن الذي يبدو أن هذا التعليل لا ينسجم مع واقع اللغة، التي جاء فيها حذف الحروف –ولا سيما الجارة– في مواضع كثيرة، من القرآن والشعر والكلام العربي المنثور.

ولغتنا العربية ثرية بالمفردات، غنية بالأساليب الكثيرة التي يتصرف بها العربي في كلامه، فيطنب تارة، ويوجز أخرى ويحذف على سبيل التوسع والتجوز مرارا وتكرارا، وربما كثر الحذف عندهم فأصبح موضعا قياسيا للحذف والإيجاز.

ولعل من أشهر مواضع الحذف التي ذكرها سيبويه في باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار قوله:

((ومن ذلك قولهم: أكلتُ أرضَ كَذا وكذا، وأكلتُ بلدةَ كذا وكذا، إنّما أراد أصاب من خيرها، وأكَلَ مِن ذلكَ وَشَرِبَ، ثم ذكر أن هذا الكلام كثير، وأكثر مِن أنْ يُحصىْ))[4].

ـ ذَهَبتُ الشّامَ وَدَخَلْتُ البَيتَ:

عَدَّ بعضُ الباحثين[5] (ذهبتُ الشَّامَ) و(دَخَلْتُ البَيْتَ) من الشاذ، آخذا بظاهر نص (الكتاب) الذي أورده سيبويه قائلا: ((... قال بعضهم: (ذهبتُ الشّامَ)، يُشَبِّهُهُ بالمبهم،

---

(١) معاني النحو ٣/٤٧ نقلا عن لسان العرب.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٤٦، وانظر: المساعد ٢/٢٤٨.

(٣) الخصائص ٢/٢٧٣.

(٤) الكتاب ١/١٠٩ب، ١/٢١٤هـ.

(٥) انظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ١٧٤-١٧٥.

إذ كان مكانا يقع عليه (المكان) و(المذهب) وهذا شاذ؛ لأنه ليس في (ذَهَبَ) دليلٌ على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل (ذَهَبْتُ الشَّامَ): (دَخَلْتُ البَيْتَ).

ومثل ذلك قَوْل سَاعِدة بن جُؤَيَّةَ: [من الكامل]

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ))[1].

وقد تعرض سيبويه للأمثلة السابقة عند كلامه على تعدي الفعل إلى المفعول الواحد وعدها شاذة على اعتبار أن الفعل (ذهب) تعدى إلى (الشام) وإلى البيت من غير واسطة، وأن الفعل (ذهب) فعل لازم، لا يتعدى إلا بحرف الجر، وبخاصة مع الأماكن المختصة نحو: (الشام) و(السوق) و(البيت) و(المسجد) وأمثالها، لذا تقرر عندهم أن تعدي الفعلين: (ذهب) و(دخل) إلى بعض الأماكن المختصة دون حرف جر شاذ.

وقد حذفت العرب حرف الجر من الأماكن مع الدخول فقالوا: (((دخلت البيت) و (دخلت الدار) وكان القياس أن يقول: دخلت في البيت، ودخلت في الدار، وكذلك الحال (عسل الطريق الثعلب) وكان ينبغي أن يقول: عسل في الطريق الثعلب))[2].

وقد نقل الرضي عن سيبويه أنهما ظرفان فقال: ((إن دخلت الدار وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه، مبهما كان أو لا، نحو: (دخلت الدار) و(نزلت الخان) و(سكنت الغرفة) ؛ وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة، فحذف حرف الجر، أعني (في) معها في غير المبهم أيضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه...

وأما نحو: (ذهبت الشام) فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا؛ لأن (ذهب) لازم، وهو شاذ))[3].

وذهب الأعلم إلى ((أن الأماكن المختصة التي لا تقع ألفاظها على كل مكان لا يستعمل ظرفا، فكان حكم (الشام) أن لا يستعمل ظرفا لأنه اسم لبقعة بعينها؛

---

(١) أنظر: الكتاب ١/١٥-١٦ب، ١/٣٥-٣٦هـ، ١/٦٩مل.

(٢) أنظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ١٧٥ نقلا عن شرح السيرافي.

(٣) شرح الكافية ١/١٨٦.

فلما قالت العرب: (ذهبت الشام) وحذفوا حرف الجر وهو (في) و(إلى) علمنا أن ذلك شاذ خارج عن القياس...

ومثل: (ذهبت الشام) قولهم: (دخلت البيت) فـ((سيبويه إنما أراد أن يرينا أن ذهبت الشام شاذ، والأصل فيه استعمال حرف الجر، كما أن دخلت البيت كذلك، وإن كان البيت أعم من (الشام)))[1].

فالوجه الأول: -إذا- في إعراب (الشام) و(البيت) من قولهم: (ذهبت الشام) و(دخلت البيت) هو النصب على الظرفية كما نقل عن سيبويه.

أما الوجه الآخر: فإنهما منصوبتان على نزع الخافض.

والذي يبدو لي أن حمل المثالين (ذهبت الشام) و(دخلت البيت) مع البيت الشعري من قول ساعدة بن جؤية على التوسع في التعبير والتصرف في القول أولى من حملها على الشذوذ وذلك لأمرين:

أحدهما: كثرة الاستعمال في حذف حروف الجر، والذي يعد مسوغا هاما من مسوغات التوسع في الكلام العربي.

والآخر: ما ورد من آراء النحاة الذين نصوا فيها صراحة على وضوح سمة التوسع التي اتسمت بها هذه الأمثلة والشواهد، ولعل من أهم هذه الآراء:

أ – ما حكاه الزجاج عن بعض النحاة وهم يوجهون قول الله تعالى: ﴿واقعدوا لهم كل مرصد﴾[2].

والذي قال فيه أبو عبيدة: المعنى: كل طريق، قال: ((... وإذا كان اسما للطريق كان مخصوصا، وإذا كان مخصوصا وجب أن لا يصل الفعل الذي لا يتعدى إليه إلا بحرف جر، نحو: (ذهبت إلى زيد)، و(دخلت به) و(خرجت به) و(قعدت على الطريق) إلا أن يجيء في شيء من ذلك اتساع، فيكون الحرف معه محذوفا، كما حكاه سيبويه من قولهم: (ذهبت الشام) و(دخلت البيت))) .

فالأسماء المخصوصة إذا تعدت إليها الأفعال التي لا تتعدى؛ فإنما هو على الاتساع... والأصل أن يكون بالحرف، ثم بعد ذلك قال:

---

(1) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/١٦٨-١٦٩.

(2) سورة التوبة، الآية ٥.

((ألا ترى أنه مكان مخصوص، كما أن (البيت) و(المسجد) مخصوصان، وقد نص سيبويه على اختصاصه، والنص يدل على أنه ليس كالمذهب.

ألا ترى أنه حمل قول ساعدة:[من الكامل]

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

على أنه قد حذف معه الحرف اتساعا، كما حذف عنده من (ذهبت الشام).[1]

ب - والرأي الثاني الذي صرح به أبو علي الفارسي في (البغداديات) والذي نص فيه على أن ((قولهم: (دخلت البيت) و(ذهبت الشام) عند سيبويه، و(عسل الطريق الثعلب) وهذا النحو؛ حكمه أن يتعدى الفعل إليه بحرف الجر، لكن حرف الجر حذف للاتساع))[2].

ج - أما الرأي الثالث فكان للأعلم الشنتمري الذي حكاه في كتاب (النكت) وقد نقل _(أنهم توسعوا في حذف حرف الجر من الأماكن فقط وتركوا غيرها على القياس))[3].

والأمثلة السابقة كانت تتردد بين القِلَّةِ والقِلَّةِ على أنها من الشذوذ تارة ومن التوسع أخرى.

وقد بسطنا القول فيها بما لا يحتاج إلى مزيد، وكان هوى الباحث مع القائلين بالتوسع، ثقةً بسعة اللغة وتطورها ونمائها وغناها.

وهناك أمثلة أخر من أمثلة سيبويه لا نشك في أن حذف حرف الجر منها، إنما جاء به من باب التوسع لا الشذوذ.

ولعل من أكثرها جلاء في (الكتاب): ما ذكره في (باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين) ونص فيها على حذف حرف الجر منها، وعمل الفعل فيها على أنه منصوب على نزع الخافض، ثم تابعه المحققون من النحاة، فصرحوا على أن هذه

---

(١) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١١٨-١١٩.

(٢) البغداديات ٥٥٠.

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/١٦٩.

الأمثلة والشواهد، إنما جاءت على سبيل التوسع في التعبير، فمنها: قـــولُ المُتلمــس [من البسيط]

آليتَ حَبَّ العِراقِ الدَّهْرَ أطْعَمُهُ ... وَالحَبُّ يَأكُلُهُ فِي القَرْيَةِ السُّوسُ

يريد: عَلى حَبِّ العِراقِ[1].

وقد نَصَّ ابْنُ هِشامٍ الأنصاريّ على أنّ سيبويه جعل انتصاب (حــب العــراق) على التوسع وإسقاط الخافض وهو (على)، ولم يجعله من باب (زيداً ضربتـــه)؛ لأن التقدير: لا أطعمه، و(لا) هذه لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها[2].

وقد رَدَّ المُبَرِّد على سيبويه هذا التقدير، وزعم أنه خطأ وصوابه ((إنَّمَـــا هُــوَ آليتُ أَطْعَمُ حَبَّ العِراقِ، أي: لا أَطْعَمُ حَبَّ العِراقِ، كما تقول: واللهِ أبرحُ مِن هُنَـــا، أي: لا أَبْرَحُ))[3].

ونَقَل رَأيَ المُبَرِّدِ الفَارسيُّ في (التعليقة) فوجه إعراب (حَبَّ العِراق) علــى رأي المبَرِّد، بأنه ينتصب بفعل مضمر؛ (أَطْعَمُهُ)؛ تفسيره، كأنه قال: (آليتُ لاَ أَطْعَمُ حَــبَّ العِراقِ لاَ أَطْعَمُهُ) فأَطْعَمُهُ: تَفسيرٌ للمُضْمَرِ[4].

وردَّ ابْنُ ولاّد (ت ٣٣٢هــ) على المُبَرِّد تقديره، وذكــر أن (آليــتُ) وَحَلَفْــتُ، وأقْسَمْتُ، أفعالٌ تتعدى إلى المحلوف عليه بحرف الجر[5].

ونخلص مما تقدم أن الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بنفسه، والفعــل الــلازم يصل إلى مفعوله بحرف جر، فإذا تَوَسَّعوا بحذف الجار وَصَل الفعل إلـــى مفعولــه بنفسه، فما زال شاهد ابن عقيل:[من الوافر]

تَمُرُّونَ الدِّيارَ وَلَم تَعُوجُوا ... كَلامُكُم عَليَّ إذاً حَرَامُ[6]

عَالِقًا في الذِّهن عَلى أنَّهُ مِن شواهد المنصوب على نَزْعِ الخَافض والأصــــل: تَمُرّون بالدِّيار.

---

(١) الكتاب ١/١٧ب، ١/٣٨هــ ١/٧٢مل.

(٢) مغني اللبيب ١/٩٩، ٢٤٥، ٥٩٠، ٦٠٠.

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد: ٤٨/م٤.

(٤) أنظر: التعليقة على كتاب سيبويه ١/٦٥-٦٦، وأنظر: الانتصار لسيبويه على المبرد ٤٨-٤٩ م/٤.

(٥) الانتصار لسيبويه على المبرد ٤٨.

(٦) أنظر: شرح ابن عقيل ١/٥٣٨.

الفصل الثالث
التوسع في المستوى البلاغــي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: علم المعاني.
المبحث الثاني: علم البيان.
المبحث الثالث: علم البديع.

المبحث الأول
علم المعاني

المعاني لغةً: معنى كل شيء، محنته وحاله التي يصير إليها أمره، والمعنى والتفسير والتأويل واحد، وعنيت بالقول كذا: أردت، ومعنى كل كلام ومعناته: مقصده[١].

وعلم المعاني من المصطلحات التي أطلقها البلاغيون على مباحث بلاغية تتصل بالجملة وما يطرأ عليها من ذكر أو حذف أو تقديم وتأخير، أو تعريف وتنكير، أو فصل ووصل، أو إيجاز وإطناب، وهو أحد علوم البلاغة الثلاثة المعروفة المعاني والبيان والبديع.

وقد كانت البلاغة العربية وحدة متكاملة وشاملة لمباحث هذه العلوم بلا تحديد أو تمييز وقد ذكر القدماء من علماء العربية شواهد على ذلك.

فالبلاغة العربية لم تكن بشكلها النظري الحالي، ولم تنشأ مستقلة عن علوم القرآن واللغة والأدب والفقه، وإنما عاشت في أكنافها وترعرعت في حجرها، أيام كانت علومها الثلاثة مختلطة متداخلة وكان ينظر إليها جميعاً علىَ أنها وحدة تؤلف بمجموعها أصول البلاغة العربية، ثم أخذت علوم البلاغة الثلاثة على مر العصور بالتبلور والسير نحو الاستقلال والانفصال، حتى تم لها ذلك، ونالت استقلالها على يد عالمين من علماء العربية.

فصار علم البديع علماً على يد ابن المعتز بينما استقل علم المعاني وعلم البيان على يد عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) الذي أودع (المعاني) دلائل الإعجاز (والبيان) أسرار البلاغة.

ويرى الدكتور أحمد مطلوب أن مصطلح علم المعاني لم يتضح عند كل من سبق أبا يعقوب السكاكي (ت ٦٢٦هـ) وليس في كتب البلاغة الأولى إشارة إلى هذا العلم.

وقال أنه لا يعرف أحداً استعمل هذا المصطلح قبله بمعناه المعروف وعده أول من قسم البلاغة إلى معانٍ وبيان وبديع ومحسنات وأنه أول من أطلق على الموضوعات المتعلقة بالنظم مصطلح (علم المعاني)[٢].

---

(١) اللسان (عنا)، و انظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٣/٢٧٦.

(٢) انظر: مصطلحات بلاغية، د. أحمد مطلوب ٥٢،٥٣، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٣/٢٧٧، و انظر: المعاني في ضوء أساليب القرآن ١٠٩، مفتاح العلوم ١٦١، علم المعاني، لعبد العزيز عتيق ٢٨، البلاغة والتطبيق: ٨٣، البحث البلاغي عند العرب ٧، علم المعاني بين الأصل النحوي والموروث البلاغي ٢١، ودراسات بلاغية ونقدية ٤٦.

ومهما يكن من شيء فإن علم المعاني صار علماً قائماً برأسه، عقدت له في كتب البلاغة الأبواب والفصول وصار علماً أساسياً من ثلاثة علوم رئيسة تجاذبتها البلاغة العربية.

وانطوت تحته مباحث متعددة عرفت به وعرف بها، ولعل من أشهر تلك المباحث :

أولاً: التقديم والتأخير:

التقديم من (قدم) أي وضعه أمام غيره، والتأخير نقيض ذلك[1]، ومن المعروف أن الكلام يتألف من كلمات أو أجزاء وليس من الممكن أن ينطق المتكلم بكل هذه الكلمات دفعة واحدة، لذلك كان لا بد من تقديم بعض الكلام وتأخير بعضه عند النطق به، وليس شيء من أجزاء الكلام في حد ذاته أولى بالتقدم من الآخر، لأن جميع الألفاظ من حيث هي ألفاظ تشترك في درجة الاعتبار بعد مراعاة ما تجب له الصدارة في الكلام، كألفاظ الشرط والاستفهام.

لذا فتقديم طرف من الكلام وتأخير الطرف الآخر لا يرد اعتباطاً في تأليف الكلام، وإنما يكون عملاً مقصوداً يعتمده البليغ لغرض بلاغي يريده، على أن ما يدعو بلاغياً إلى تقديم طرف من الكلام هو ذاته ما يدعو إلى تأخير الطرف الآخر.

فالتقديم والتأخير يحتل مكانة سامية في الدراسات النحوية والبلاغية على حد سواء، وإن اختلفت طريقة التناول بينهما.

فعلى حين ترى النحويين يهتمون به انطلاقاً من مبدأ (الرتبة) أو مراعاة الأصل، نجد البلاغيين يتناولونه انطلاقاً من مبدأ العدول عن الأصل الذي أقره النحاة ووضعوا ضوابطه ((وليس معنى أن البلاغيين اعتبروا التقديم والتأخير نوعاً من الانحراف عن النمط المثالي أن ذلك مدعاة لأخذهم بالجور على النظام العام للغة، كما وضح فيما أسماه عبد القاهر بالمجازفة[2] .

بل إن هذا العدول يمكن أن يمثل نظاماً، وإن لم يكن موافقاً لسنن النحاة في رتبهم المحفوظة))[3].

---

(١) اللسان (قدم) و (أخر) وانظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٢/٣٢٥.

(٢) انظر: أسرار البلاغة ٦٦-٦٧.

(٣) البلاغة والأسلوبية، د. محمد عبد المطلب ١٩٩-٢٥٦، وانظر: نظرية اللغة في النقد العربي ٢١٩ وما بعدها.

وقد تناول سيبويه (التقديم والتأخير) من خلال معالجة مسائل النحو التي صب اهتمامه فيها على بيان الحدود النحوية من حيث الوجوب والجواز والاستباحة وغيرها.

وقد عالجها بنظرة تتسم بالشمولية لكل أبواب نحوه التكويني، الذي يهتم بصياغة الجمل والتراكيب، ولكنه مع ذلك كان فطناً إلى تلك العلل البلاغية والأسلوبية والنفسية التي قد تدعو المتكلم لأن يقدم تارة ويؤخر أخرى على حسب ما يتطلبه المقام ويقتضيه الحال.

والذي يمكن أن يسجله الباحث هنا، هو أن سيبويه كان يردد بين الفينة والأخرى عبارة ((إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وأن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم))[1].

وانطلاقاً من مبدأ تقديم الأهم على المهم وبناءً على ما قرره سيبويه في هذه القاعدة نراه يحمل كثيراً من مباحث التقديم والتأخير على هذه القاعدة مع أن طبيعة التفاضل في تقديم رتب الكلام لا تخلو من سمة التوسع والتفسح والمرونة التي أفادها الكلام مع سعة العربية وقدرتها على العطاء والتصرف.

فقد ذكر في باب ((الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول)) أنك إذا ((قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول وذلك قولك: (ضَرَبَ زيداً عبدُ الله) لأنك إنما أردت مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يُقدّمونَ الذي بيانُه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإنْ كانَا جميعاً يُهمّانِهم ويَعنيانِهم))[2].

فحدُّ الكلام -لدى النحاة- أن يتأخر المفعول به عن فاعله، ولكن المفعول قد يتخطى هذه الرتبة ويتقدم على فاعله لعلة بلاغية، أشار إليها سيبويه وعللها بالعناية والاهتمام.

---

(١) الكتاب ١/١٥ب، ١/٣٤هـ، ١/٦٨مل.

(٢) الكتاب ١/١٤ب، ١/٣٤هـ، ١/٦٨مل، وانظر: أثر النحاة في البحث البلاغي ٨٩-٩٠-٩١، ومعاني النحو ٢/٤٧٦.

ويرى أبو سعيد السيرافي أن في تقديم المفعول على الفاعل ضربا بلاغيا آخر -عدا العناية والاهتمام- ألا وهو التوسع في الكلام فنص على أنهم: ((قدموا المفعول هنا على الفاعل لدلالة الإعراب عليه فلم يضر من جهة المعنى تقديمه، واكتسبوا بتقديمه ضربا من التوسع في الكلام))(١)، ونقل الأعلم بعضا من كلام السيرافي قال:

((اعلم أن قولهم: (ضرب زيدا عبد الله) جار على غير الرتبة وذلك أن حكم الفاعل التقديم لافتقار الفعل إليه، ولكنهم قدموا، المفعول لدلالة الإعراب عليه، فاكتسبوا بتقديمه ضربا من التوسع في الكلام؛ لأن في كلامهم الشعر المقفى والكلام المسجع، وربما اتفق أن يكون المسجع في الفاعل فيؤخرونه لذلك))(٢).

ويبدو أن مسألة (العناية والاهتمام) في مباحث التقديم والتأخير قد شغلتهم أكثر من غيرها من العلل البلاغية الأخر، وهذا ما نلاحظه في كلام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) إذ يقول: واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام.

قال صاحب الكتاب(٣) وهو يذكر الفاعل والمفعول ((كَأَنَّهم يُقَدِّمون الذي بيانُه أَهَمُّ لهم وهم بشأنه أعنى وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم ولم يذكر في ذلك مثالا))(٤).

فتقديم المفعول على الفاعل كثير في القرآن وفصيح الكلام، ولعل هذه الكثرة هي التي دعت أبا علي الفارسي أن يقول: ((إن تقديم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه))(٥).

وتناول النحاة والبلاغيون تقديم المفعول وخلصوا إلى أمر مفاده:

أنَّ العرب إذا عناهم ذكر المفعول قدّموه على الفاعل فقالوا: (ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ) وإذا ازدادت عنايتهم بهِ قدموه على الفعل الناصب، فقالوا: (عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ) فإذا تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رَبُّ الجملة، وركنها المتين، وتجاوزوا به حد كونه فضلة فقالوا: (عَمْرٌو ضَرَبهُ زيدٌ) ثم زادوه على هذه الرتبة فحذفوا ضميره

---

(١) حاشية كتاب سيبويه ١/١٤ب.

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/١٦٥، وقارنه بشرح السيرافي في حاشية الكتاب ١/١٤ب.

(٣) يقصد سيبويه.

(٤) دلائل الإعجاز، ط محمد رشيد رضا ٨٤، معاني النحو ٢/٤٧٨.

(٥) الخصائص ١/٢٩٥.

فقالوا: (عمروٌ ضربَ زيدٌ) ثم يَتوسَّعُون فيه ويصوغون الفعل له ويبنونه عليه ثم يحذفون الفاعل فيقولون: (ضُرِبَ عمروٌ)(١).

وهذه التحولات التي تطرأ على الجملة العربية بالتقديم والتأخير لا تخلو من ظلال معنوية يقصدها المتكلم قصداً، فهي ليست من قبيل التلاعب بالألفاظ من غير جدوى أو معنى مراد؛ لأن العربي لا يعدل من تعبير إلى تعبير إلا ويصحبه عدول من معنى إلى معنى، وما يفعل ذلك إلا توسعاً .

وإذا كان تقديم المفعول على الفاعل عند سيبويه إنما جاء لنكته بلاغية أشار إليها وهي العناية والاهتمام أو هي على سبيل التوسع كما ذكر العلماء(٢)، فإن تقديم المفعول على فعله –عنده– جاء للعلل نفسها

وهذا ما نُص عليه في باب ((ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدم أو أُخر وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم)) بقوله: فإذا بنيت الاسم عليه قلت: (ضربتُ زيداً) وهو الحد؛ لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحد (ضربَ زيدٌ عمراً) حيث كان (زيد) أول ما تشغل به الفعل، وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه، وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد، كما كان ذلك عربياً جيداً، وذلك قولك: (زيداً ضربتُ) والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء مثله في (ضرب زيدٌ عمراً) و (ضربَ عمراً زيدٌ)(٣).

ومن هنا يتبين أن سيبويه قد تناول التقديم والتأخير تناولاً يمكن أن يعد صاحب الريادة فيه، إذ لم يقف في كتابه على حدود المعالجة النحوية من حيث الوجوب والجواز وغير ذلك، وإنما تخطى تلك القواعد النحوية وحاكى في تفكيره نفسية العربي، وكلامه الذي تختبئ تحته أغراض بلاغية، لا يكشف عنها إلا إذا طابق الكلام مقتضى الحال وتلك فكرة هي ألصق ما تكون بالدراسات النفسية لأساليب البلاغة وعلى أنها سمة راقية من سمات فن التعبير وبراعة القول.

فالتقديم والتأخير باب من أبواب شجاعة العربية، كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية؛ لا يزال يفتر لك عن بديعه، ويفضي بك إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم ينظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان(٤).

---

(١) ينظر: المحتسب ١/٦٥.

(٢) منهم: أبو سعيد السيرافي، والأعلم الشنتمري، وابن جني.

(٣) الكتاب ١/١كب، ١/٨١–٨١هـ.

(٤) ينظر: الخصائص ٢/٤٤٦، دلائل الإعجاز ٨٣.

ثانياً: خروج الكلام على غير مقتضى الظاهر

الأصل في الكلام أن يلاحظ البليغ أحوال المخاطبين والسامعين فيراعي ذلك في خطابه وعندئذ يوصف كلامه بأنه مطابق لمقتضى ظاهر الحال.

وقد يعدل البليغ عن هذا الظاهر لنكتة بلاغية، وعلى المخاطب أو المتلقي أن يبحث عن سر هذا العدول، وهذا ما يعرف بـ (الخروج عن مقتضى الظاهر).

فإخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر أسلوب راق من أساليب البلاغة، وفن فيه من السحر والخلابة ما فيه، ويعد من أهم موضوعات علم المعاني بعد تحديده ورسم معالمه على يد عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) واستقلاله وتقعيده على يد السكاكي (ت ٦٢٦هـ).

وقد تعرض سيبويه في معرض كلامه عن قواعد التعبير في العربية وتحليلها إلى كثير من هذه الأساليب والظواهر التعبيرية التي رآها تخرج عن ظاهر الاستعمال فكان يحملها على التوسع تارة، وعلى سنن العربية في كلامها تارة أخرى.

وقد ذكر صاحب الكتاب صوراً متعددة لهذا اللون البلاغي الخلاب، حاز فيها قصب السبق، ويمكن عده بحق صاحب الريادة فيها، لما استظهر منها من فنون، وكشف عن أسرارها المكنونة، ثم بين أن العرب يسلكون في عدولهم من تعبير إلى تعبير ضروباً وأفانين شتى.

فهم أهل فصاحة وبلاغة وبيان، يقلبون الكلام عن جهته، ويعبرون بالظاهر في موضع ضميره، ويضعون المفرد موضع المثنى والجمع وعكسه، وينزلون غير العاقل منزلة العاقل، ويوقعون المضارع موقع الماضي وغير ذلك مما يخرج إليه الكلام من الصور الأخر التي تتصل بطرف من أطراف البلاغة.

١ – القلب:

القلب لغةً: تحويل الشيء عن وجهه، قَلَبَهُ يقلِبُهُ قَلْباً(١)، وهو من صور الخروج على مقتضى الظاهر معناه: جعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر(٢).

---

(١) اللسان (قلب).

(٢) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ٣/١٤٠، شروح التلخيص ١/٤٨٦، وانظر: الطراز ٣/٩٤، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ٦٤، حسن التوسل إلى صناعة الترسل ٣٠٧، أثر النحاة في البحث البلاغي ١٠٢–١٠٣، جواهر البلاغة ٢٤١، مفتاح العلوم ٤٣١، التلخيص ٤٠٤.

وله عند سيبويه مفاهيم أخر –غير مفهومه البلاغي– فهو عنده بمعنى عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة[1]، وبمعنى تقديم الجواب على الشرط في الجزاء[2] وبمعنى التقديم في المسند على المسند إليه[3]، وغير ذلك، إلا أنه لم يغفل المفهوم الذي عناه البلاغيون للقلب في ((باب ما جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى)) إذ يقول: ((وأما قوله: أُدخِلَ فُوهُ الحَجَرَ، فهذا جرى على سَعةِ الكلام والجيد (أُدخِلَ فاه الحَجرُ) كما قال: (أَدْخَلْتُ في رَأسِي القَلَنْسُوَةَ) والجيد (أَدْخَلْتُ فِي القَلَنْسُوةِ رَأسِي) وليس مثل اليوم والليلة، لأنَّهما ظرفان فهو مُخالِفٌ له في هذا، مُوافِقٌ لَهُ في السَّعة، قال الشاعر:[من الطويل]

تَرَى الثَّورَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأسَهُ وَسَائِرُهُ بادٍ إلى الشَّمْسِ أَجْمَعُ

فوجه الكلام فيه هذا كراهية الانفصال))[4].

فالشاعر يصف هاجرة ألجأت الثيران إلى كنفها، فهي تُدْخِلُ رؤوسَهَا في الظِّلِّ، لما تجد من شِدّة الحرِّ، وقد أجرى كلامه على التوسع والقلب، لأنه لو أجراه على سَنَنِهِ فقال: مدخل في الظل رأسه، للزم الفصل بالجار والمجرور بين المتضايفين وهذا قبيح.

والذي يمكن أن يفهم من كلام سيبويه أنه لا يجيز هذا الأسلوب من الكلام، ولا يستحسنه إلا في الظروف .

أما إذا حمل معنى لطيفاً، وأمراً طريفاً، وجاء متساوقاً مع سنن العربية فهو عنده مقبول حَسَن، فلما كان مقبولاً حسناً خَرَّجَه على سَعة الكلام.

قال القزاز القيرواني (ت ٤١٢هـ) وَمِمَّا يجوز له: قَلْبُ المعنى إذا كان الكلام لا يُشكل، وذلك أن يقول: (أُدْخِلَ فُوهُ الحَجَرَ) فيكون المعنى أَنَّ (الفَمَ) أُدخِلَ في (الحَجَرِ) وإنَّما حقيقته أَنَّ (الحَجَرَ) أُدْخِلَ في (الفَمِ).

وكذلك .... ترى الثورَ فيها مُدخِلَ الظلِّ رأسه ..... فَجَعَلَ (الظِّلَّ) يدخلَ (الرأسَ) وإنما يجوز أن يقال: (مُدخِلٍ رأسِه الظلَّ، فَقَلَبَ)[5].

---

(١) الكتاب ٢/٥٠-٥١هـ

(٢) الكتاب ٣/٨٣هـ

(٣) الكتاب ٣/١٣٥-١٣٧.

(٤) الكتاب ١/٩٢ب، ١/١٨١هـ، و انظر: أثر النحاة في البحث البلاغي ١٠٤-١٠٦.

(٥) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٢، و أنظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٩١.

وذهب ابن جني إلى أنَّ العدول عن ظاهر المعنى لا يكون إلا إذا دعت ضرورة إلى القول بقلبه وهو ضرب من ضروب التوسع عند ابن جني كما أنه كثير في كلام العرب[١].

ويرى السكاكي أن القلب يزيد الكلام ملاحة ويصل به إلى كمال البلاغة، والسكاكي الذي استقرت علوم البلاغة على يديه، واستقر كل لون من ألوانها في مكانه من أقسام البلاغة، من معان وبيان وبديع يعتبر القلب داخلا في علم المعاني[٢].

فالذي ينعم النظر ويتدبر كتاب سيبويه يلاحظ حديثا متكاملا عن مسائل الإسناد في مختلف صيغه وأحواله النحوية، مما يؤشر أن علم المعاني كان قد نشأ وترعرع في أحضان مباحث سيبويه النحوية.

وقد تناول العلماء هذا اللون الكلامي فبحثوه في كتبهم وناقشوه واختلفوا فيه، فهذا أبو عبيدة يشير إلى مفهومه ويرى أن ((العرب تريد الشيء فتحوله إلى شيء من سببه يقولون: أَعْرَضَ الحوضَ على الناقةِ، وإنَّما تُعْرَضُ النَّاقَةُ على الحَوْضِ، ويقولون: أَدْخَلْتُ القَلَنسُوَةَ في رأسي، وإنَّما ادخلت رأسكَ في القَلَنسُوة، وفي القرآن: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ﴾[٣]، مَا إِنَّ العُصْبَةَ لَتَنُوءُ بِالمَفَاتِحِ؛ أي: تثقلها))[٤].

وظاهر كلام أبي عبيدة أنه لا يستنكر هذا النوع من الكلام الذي أجراه على القلب أو التحويل.

وتابع الفراء (ت ٢٠٧هـ) أبا عبيدة في قبول القلب؛ لأنه ((ظاهر في كلام العرب أَنْ يقولوا : فُلانٌ يَخَافُكَ كَخَوفِ الأَسَدِ ، والمعنى كَخَوفِهِ الأَسَد ؛ لأَنَّ الأَسَدَ هو المعروف بِأَنَّهُ المُخَوِّف ...... وقال الآخر:[من الكامل]

كَانَتْ فَرِيضَةَ مَا تَقُولُ كَمَا ... كَانَ الزِّنَاءُ فَرِيضَةَ الرَّجْمِ

---

(١) أنظر: الخصائص ٢/٨٢،٣٠٦، المحتسب ٢/٣٢٨، المنصف ٢/٩٥، الوساطة ٤٦٩، أثر النحاة في البحث البلاغي ١١٥.

(٢) مفتاح العلوم ١٦٣، أثر النحاة في البحث البلاغي ١١٥.

(٣) سورة القصص، من الآية ٧٦.

(٤) مجاز القرآن ١/٦٣-٦٤.

والمعنى: كما كان الرجم فريضة الزناء، فيتهاون الشاعر بوضع الكلمة على صحتها لاتضاح المعنى عند العرب))[1].

فالقلب عند الفراء نوع من التسامح والتهاون يلجأ إليه الشاعر ضرورة إذا أمن اللبس، ومع ذلك فالفراء يذكر منه في القرآن الكريم أمثلة كثيرة[2].

فالتسامح أحد مصطلحات التوسع، الذي يريد به ((استعمال اللفظ في غير الحقيقة بلا قصد علاقة معنوية ولا نصب قرينة دالة عليه اعتمادا على ظهور المعنى في المقام، فوجود العلاقة يمنع التسامح، أي: يرى أن أحدا لم يقل إن قولك: (رأيت أسدا يرمي في الحمام) تسامح))[3]، وهذا يؤكد أن التسامح ضرب من ضروب التوسع الذي يعول المتكلم فيه على فهمه وإدراكه للعلاقات اللغوية.

وتناول ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) القلب تناولا اتسم بالشمولية إذ وقف على ما يتصل منه باللغة وما يتصل بالتصريف، ثم وقف على ما يدخل منه في باب البلاغة، جامعا ذلك تحت باب ((المقلوب)) إلا أنه حمل هذا المقلوب على الغلط، أو على الضرورة الشعرية أو لاستقامة وزن البيت الشعري[4].

وبناء على هذا كان يرفض صوره الواردة في القرآن الكريم ((وكان بعض أصحاب اللغة يذهبون في قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾[5]، إلى مثل هذا في القلب -وكان يريد ببعض أصحاب اللغة أبا عبيدة لأنه هو الذي رأى هذا الرأي- وهذا ما لا يجوز لأحد أن يحكم به على كتاب الله عز وجل لو لم يجد له مذهبا، لأن الشعراء تقلب اللفظ، وتزيل الكلام على الغَلَط أو على طريق الضرورة للقافية أو لاستقامة وزن البيت .... والله تعالى لاَ يَغْلَطُ ولاَ يَضْطَرّ))[6].

---

(١) معاني القرآن ٩٩/١، و انظر: تأويل مشكل القرآن ١٩٩.

(٢) انظر: معاني القرآن ١٢/٢، ٨٠، ١٠٠.

(٣) التعريفات ٣٧، و انظر: الاتساع عند ابن جني.

(٤) انظر: تأويل مشكل القرآن ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠.

(٥) سورة البقرة، الآية ١٧١.

(٦) تأويل مشكل القرآن ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ويوازن بمجاز القرآن ٦٣/١، ٦٤.

فابن قتيبة يَصِم القَلْبَ بالغَلَط، وهذا أمرٌ غَرِيب، لا أدري ما الذي دعَـاه إلـى ذلك، مع أنه كثير الورود في القرآن وأنّ سيبويه كان يَحمِلُه على التوسـع لا علـى الغَلَط وذلك جريًا على وروده في كلام العرب وسننها.

ومع ذلك فهو يعتمد في باب المقلوب الذي يتصـل بـأبواب البلاغـة علـى نصوص سيبويه وأبي عبيدة فيقول: ((ومن المقلوب أن يقدم مـا يوضحـه التـأخير ويؤخر ما يوضحه التقديم، مستدلا على ذلك ببيت الكتاب وأمثلتـه، قـال الشـاعر: [من الطويل]

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأسَهُ ... وَسَائِرُهُ بادٍ إلى الشَّمسِ أَجْمَـعُ

أرادَ: (مُدْخِلَ رَأسِهِ الظِّلَّ) فَقَلَبَ؛ لأنَّ الظلَّ التبس برأسه فصار كل واحد منهما داخلًا في صاحبه، والعرب تقول: (أَعْرَضَ الناقةَ على الحَـوضِ) تُريـد: أعْـرَضَ الحوضَ على النَّاقةِ؛ لأنَّك إذا أوردتَها الحوضَ اعترضت بكُلِّ واحدٍ صاحبه، وقـال الأخطل: [من البسيط]

عَلَى العِيَاراتِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ ... نَجْرانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

وكان الوجه أن يقول: (سَوْآتُهُم -بالرفع- نَجْرَانَ وهَجَرَ) فقلب لأن ما بلغته فقد بلغك))[1].

ويَرَى المُبَرِّد (ت ٢٨٥هـ) أَنَّ ((الكلام إذا لـم يَدخُلـه لَبْـسٌ جـاز القلـب للاختصار، قال تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ﴾[2]، والعصبة تنوء بالمفاتيح أي: تستقل بها في ثقل، ومن كلام العرب: إنَّ فلانة لتنـوء بها عجيزتها والمعنى: لَتنوءُ بعجيزَتها ...))[3].

فالقلب -عنده- يأتي للاختصار إذا أُمِن اللبس كما يأتي على السَّعة في مواضع أخر.

---

(١) تأويل مشكل القرآن ١٩٣،١٩٤،١٩٥، و انظر: الكتاب ٩٢/١ب، ١٨١/١هـ، و انظر: أثر النحـاة فـي البحث البلاغي ١٠٤-١٠٦.

(٢) سورة القصص، الآية ٧٦.

(٣) الكامل في اللغة والأدب ٤٧٥/١،٤٦٧،٢٩٥/٣.

وعد ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) القلب من سنن العرب في كلامها، مشيرا إلى شواهد من الشعر العربي، ومَثّل بأمثلة كثيرة من القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿خُلِقَ الْإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾(1)، الذي حمله ابن جني – من قبل – على التوسع والمجاز لا على القلب.

وذهب ابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦هـ) مذهب ابن قتيبة في عده القلب مفسدا للمعنى، وصارفا له عن وجهه، ثم ذكر أن ما قد يرد منه في القرآن فهو مؤول(2).

وقد ذكرنا –من قبل– أن السكاكي (ت ٦٢٦هـ) كان يرى في القلب ما لا يراه غيره من أنه يورث الكلام ملاحة، ويصل به إلى كمال البلاغة، وعده شعبة من الإخراج، لا على مقتضى الظاهر، ولها شيوع في التراكيب، فمنها ما يأتي في الكلام والأشعار ومنها ما يأتي في التنزيل(3).

وآخر ما نختم به آراء العلماء رأي الخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ) الذي ذهب فيه إلى أن القلب يقبل إذا تضمن اعتبارا لطيفا ومعنى شريفا، وإلا فهو مردود(4).

يتضح مما سبق أن القلب ظاهرة فاشية في اللغة، اختلف في قبولها وتفسيرها العلماء، وسأجمل اختلافهم بما يأتي:

١ – أجرى سيبويه جميع صوره الواردة في الكتاب على التوسع في اللغة.

٢ – رآه الفراء نوعا من التسامح الذي يلجأ إليه الشاعر ضرورة عند أمن اللبس.

٣ – ورفض بعضهم القلب رفضا مطلقا، كابن قتيبة وابن سنان الخفاجي، وحملوه على الغلط وفساد المعنى، وإن عرض لهم شيء منه في القرآن فإنهم يلتمسون له التأويل والتقدير، ليردوه إلى أصله.

٤ – ومنهم من قبله مطلقا لوروده في الكلام وجريانه على سنن العرب كابن فارس والسكاكي.

٥ – واتخذ الخطيب القزويني موقفا من القلب، فقبل ما تضمن منه معاني لطيفة ورد ما سوى ذلك، وهذا رأي نميل إليه.

---

(١) سورة الأنبياء، الآية ٣٧.

(٢) أنظر: سر الفصاحة ١٠٤–١٠٥.

(٣) مفتاح العلوم ١٠١.

(٤) الإيضاح في علوم البلاغة ١٦٥، و أنظر: شروح التلخيص ١/٤٨٦.

ثالثا: وضع الظاهر موضع المضمر:

وسماه القزويني (وضع المظهر موضع المضمر)[1]، وتعجب الزركشي من أن البيانيين لم يذكروه في أقسام الإطناب[2]، ولأهمية هذا النوع البلاغي من أنواع ما يخرج على مقتضى الظاهر، ذكر السيوطي أن العلماء أفردوا له كتبا[3].

ولهذا النوع فوائد كثيرة ذكر منها العلماء زيادة التقرير والتمكين، ومثلوا له بقوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد الله الصمد﴾[4]، والأصل (هو الصمد) ولكنه وضع الظاهر موضع المضمر، وهناك فوائد أخر يخرج إليها كقصد التعظيم، وقصد التحقير، وإزالة اللبس، وقصد العموم وقصد الخصوص وغيرها.

وقد أشار سيبويه إلى هذا اللون البلاغي في (باب ما أجرى مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله) فقال: وتقول ما زيدٌ ذاهباً ولاَ مُحْسِنٌ زيدٌ، الرفعُ أجودُ وإنْ كُنتَ تريد الأوّل لأنك لو قلت: (ما زيدٌ منطلقاً زيدٌ) لم يَكُن حَدَّ الكلام، وكان ههنا ضعيفا، ولم يكن كقولك: مَا زيدٌ مُنطَلِقاً هو لأنّك قد أستغنيتَ عن إظهاره، وإنّما ينبغي أنْ تُضْمِرَهُ.

ألا ترى أنّك لو قُلْتَ (مازيدٌ منطلقًا أبو زَيدٍ) لم يَكُن كقولك (ما زيدٌ منطلقاً أبوهُ)؛ لأنك قد استغنيت عن الإظهار فلما كان هذا كذلك أُجرِى مُجرى الأجنبيّ واستُؤنِفَ على حاله، حيث كان هذا ضعيفًا فيه، وقد يجوز أنْ تنصِبَ، قال الشاعر وهو سَوادُ بن عَدِيّ [من الخفيف]:

لَا أَرَى ٱلمَوْتَ يَسْبِقُ ٱلمَوْتَ شَيْءٌ   نَغَّصَ ٱلموتُ ذَا الغِنَى وَٱلفَقِيرا

فأعاد الإظهار وقال الجعدي [من الطويل]:

إِذَا ٱلوَحْشُ ضَمَّ ٱلوَحْشَ في ظُلُلاَتِهَا   سَوَاقِطُ مِن حَرٍّ وَقَد كَانَ أَظْهَرا

والرفعُ الوجهُ.

---

(١) الإيضاح ١٥٥، التلخيص ٩٠، شروح التلخيص ٤٥٢/١، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٣٥٧/٣.

(٢) البرهان في علوم القرآن ٣٥٠/٢.

(٣) الإتقان ٧٢/٢.

(٤) سورة الإخلاص، الآية ١-٢.

وقد قال الفرزدق [من الطويل]:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ ... ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ وَلَا مُتَيَسِّرُ (١)

وشرح السيرافي كلام سيبويه بقوله: ((اعلم أن الاسم الظاهر متى احتيج إلى تكريره في جملة واحدة، كان الاختيار ذكر ضميره نحو: (زَيْدٌ ضربتُه) و (زيدٌ ضربتُ أباه) و (زيدٌ مررتُ به) ويجوز إعادة لفظه بعينه في موضع كنايته(٢).

أما إذا أعدت لفظه في جملة أخرى فذلك جائز حسن نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾(٣).

ومن إعادة الظاهر في جملة واحدة، قولك: (مَا زيدٌ ذاهباً، ولا مُحسناً) والمختار: (ولا محسناً هو) بالضمير، ولذلك كان رفع (محسن) أجود حتى تكون جملة أخرى))(٤).

يتضح مما سبق أن سيبويه لا يستحسن وضع الظاهر في موضع المضمر إذا كانا في جملة واحدة، إذ لا مبرر يدعو لوضعه، ما دام الأمر لا يلبسُ على السامع بأن المراد بالضمير شخص آخر غير المقصود في الجملة، ولكنه يقع عنده موقع الاستحسان إذا كان في جملة أخرى.

فالإظهار في هذا أحسن من أجل إزالة اللبس الذي يتنافى مع مقصد البلاغي الذي يروم الإفهام والوضوح، فإعادة الظاهر موضع المضمر في مثل هذا الموطن، يهيئ ذهن السامع والمتلقي لاستقبال الكلام واضحا مفهوما من خلال ما تمنحه الإعادة والتكرار من تفخيم وتأكيد يزيد الكلام وضوحا.

ولكن الذي يمكن أن نتبينه من قول السيرافي (فذلك جائز حسن) أنه يجوز الوجهان، الإظهار والإضمار، لكنه رجح إعادة اللفظ وجعله جائزا حسنا.

وفي هذا رد على الأعلم، الذي يرى أنه لو ذكر الضمير لجاز أن يتوهم السامع أن الضمير لغير المذكور(٥).

---

(١) الكتاب ١/٣٠ب، ١/٦٢هـ، ١/١٠٥، ١٠٦، ١٠٧مل، و انظر: أثر النحاة في البحث البلاغي ١١٨-١١٩.

(٢) يريد لها مقام التفخيم أو التأكيد التي قد تنتج عن التكرار والإعادة.

(٣) سورة الأنعام، الآية ١٢٤.

(٤) شرح السيرافي بهامش الكتاب ١/٣٠ب.

(٥) انظر: الكتاب ١/٣٠ب، و انظر: أثر النحاة في البحث البلاغي ١١٩.

فأي لبس ترى في قوله تعالى: ﴿قالوا لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما أوتي رسل الله الله أعلم...﴾[1]، إذا قلت: ((هو اعلم)) بدلا من ((الله اعلم)) فليس هناك ما يفضي إلى اللبس وعدم الإفهام من أن المراد بالضمير هو ذات الله عز وجل ولكن العدول من تعبير إلى تعبير لا يكون إلا لمر بلاغي لا يستشعره إلا المتذوقون لفنون الكلام العربي والعارفون بمسالك البلاغيين فيه. فالتكرار –على ما فيه من ثقل– يكون أحيانا أكثر وقعا وأقوى تأثيرا على نفوس السامعين من استبدال اللفظ بضمير قد يكون الكلام به قاصرا لا يفي بالغرض ولا يؤدي المعنى، وهذا ما يمكن أن نتبينه في قول الخنساء في رثاء أخيها صخر [من البسيط]:

وإنَّ صَخْرًا لَوالِينَا وَسَيِّدُنا ... وإنَّ صَخْرًا إذا نَشْتو لَنَحَّارُ
وإنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الهُداةُ بِهِ ... كَأَنَّهُ عَلَمٌ في رَأسِهِ نَارُ [2]

فقد أعجبني قول أحد الباحثين وهو يعلق على بيتي الخنساء أنها ((لو قالت: وإنه لتأتم الهداة به، فأضمرت لكان البيت مفتقرا إلى ما قبله وغير مستغن بنفسه، ولكنها لو أظهرت لكان البيت مستقلا عما قبله وكأنه معنى جديد لا صلة له بمعنى البيت السابق، فنتوهم أن صخرا ليس واحدا فحسب وإنما هو متعدد، فتتعدد لذلك المعاني وتكثر وإن كانت في واقعها شيئا واحدا ولشخص واحد، هذا الوهم الذي يتراءى لنا بفعل تكرار اللفظ، هو عندي سبب جمال التكرار والعدول عن الضمير إلى الظاهر))[3].

رابعا: وضع المفرد موضع المثنى والجمع:

وهذا ما ذكره سيبويه في ((باب التنازع)) بقوله: ((وجاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا، وذلك قول قيس بن الخطيم [من المنسرح]:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنا وَأَنْتَ بِمَا ... عِنْدَكَ رَاضٍ والرَّأيُ مُخْتَلِفُ

---

(1) سورة الأنعام، الآية ١٢٤.

(2) ديوان الخنساء ٦٩، وانظر: أثر النحاة في البحث البلاغي ١٢٠.

(3) أثر النحاة في البحث البلاغي ١٢٠.

وقال ضَابِيء البُرْجميّ [من الطويل]:

فَمَن يَكُ أَمْسَى بالمدينةِ رَحْلُهُ فإنّي وقيّاراً بِهَا لَغَرِيبُ

وقال ابنُ أحمرَ [من الطويل]:

رَمَاني بأمرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدي بَرِيئاً ومِن أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَاني

فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد؛ لأنه قد علم أن المخاطب سيستدل به على أن الآخرين في هذه الصفة))[1].

ففي البيت الأول أراد: (نحن بما عندنا راضون) وفي بيت ضابيء البرجمي استغنى عن خبر (إني) لدلالة ما بعده عليه، والتقدير: إني بها لغريب وإن قيارا بها لغريب.

وحق الكلام في البيت الثالث أن يقول: بريئين.

فالمفرد –عند سيبويه– أشد تمكنا من الجمع، ولكنه يوضع موضع الجمع لسر بلاغي مفاده الاستخفاف والاختصار، فوضع المفرد موضع الجمع ليس أمرا اعتباطيا بل هو سنة من سنن العرب في كلامها، وهذا ما يؤكده سيبويه بقوله:

((وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدا، والمعنى جميع، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام،وقال علقمة بن عبدة[من الطويل]:

بِهَا جِيَفُ الحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبِيضٌ وَأَمَّا جِلْدُها فَصَلِيبُ

وقال المُسَيّب بنُ زيد مَناة الغَنَوِيّ [من الرجز]:

لا تُنْكِرُوا القَتْلَ وَقد سُبِينَا في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقد شَجِينَا

ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع [من الوافر]:

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا فإنَّ زَمانَكُم زَمَنٌ خَمِيصُ

ومثل ذلك في الكلام قوله تبارك وتعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾[2]، وإنْ شِئت قلتَ: أَعْيُناً وأَنْفُساً))[3].

---

(1) الكتاب ١/٣٧–٣٨ب، ١/٧٥–٧٦هـ، ١/١٢٣،١٢٤،١٢٥مل، و انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٠٢، وأثر النحاة في البحث البلاغي ١١٧.

(2) سورة النساء، الآية ٤.

(3) الكتاب ١/١٠٧،١٠٨، ب، ١/٢٠٩-٢١٠هـ، ١/٢٧٠-٢٧١مل.

فإذا عدنا إلى بيت علقمة نراه يقول: (وَأَمّا جِلْدُها) وهو يريد (جُلُودها) فاكتفى بالواحد عن الجمع[1]، وفي بيت المسّيب يريد (في حُلوقِكُم عَظْم) وفي البيت الأخير أفرد البطن وهو يريد (في بَعضِ بطونِكم).

فمثل هذه الأمثلة والشواهد التي جاء بها الكتاب نرى سيبويه تناول كثيراً من الصور التي تخرج فيها الكلام على غير مقتضى الظاهر وكان فطناً بأسرار العدول من صورة إلى صورة ومن تركيب إلى تركيب، عارفاً باللفتات البلاغية التي تتولد من هذا العدول، والتي هي أسرار بلاغية تفقدها البحث البلاغي فيما بعد، حتى صارت أصولاً من أصول البلاغة العربية.

---

(١) وهذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر على مذهب سيبويه والمبرد، أما الفراء فيراه جائزاً في الاختيار وهو مذهب أبي عبيدة وابن جني، أنظر: الكتاب ١/١٠٧ب، مجاز القرآن ٢/٤٤، المقتضب ٢/١٧١، المحتسب ٢/٨٧

المبحث الثاني
علم البيان

البيان لغة: الظهور والوضوح، نقول: بأن الشيء يبين إذا ظهر واتضح.

والبيان: ما بُيِّنَ به الشيء من الدلالة وغيرها، وبان الشيء بياناً: اتضح فهو بيِّنٌ، والجمع: أبيناء، والبيان: الفصاحة واللسن وكلامٌ بين: فصيح، والبيان: الإفصاح مع ذكاء، والبين من الرجال: الفصيح، والسمح اللسان[1].

أما في الاصطلاح: فقد حد علماء البلاغة البيان بتعريفات عدة، إلا أنها وإن اختلفت تعابير بعضها عن بعض لفظاً إلا أنها تكاد تتفق في المعنى .

فذكروا أن البيان: ((علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة))[2].

أو هو: ((علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان، ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد))[3].

أو هو: ((علم يستطاع بمعرفته إبراز المعنى الواحد في صور مختلفة وتراكيب متفاوتة في وضوح الدلالة مع مطابقة كل منها لمقتضى الحال))[4].

وفي القرآن الكريم إشارات كثيرة إلى البيان منها قوله تعالى:﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾[5]، وقوله: ﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾[6]، وفي الحديث: ((إن من البيان لسحراً))[7].

ولما كان البلاغيون قد حددوا مصطلح البيان، ودارت تعريفاتهم حول إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه.

---

(١) لسان العرب، مادة (بين) و أنظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ١/٤٠٦.

(٢) بغية الإيضاح ٣/٢، و أنظر: علوم البلاغة ٢١٣.

(٣) مفتاح العلوم ٣٢٩، و أنظر: علم أساليب البيان ٨٣.

(٤) علوم البلاغة ١٨٩، و أنظر: علم أساليب البيان ٨٣.

(٥) سورة آل عمران، الآية ١٣٨.

(٦) سورة الرحمن، من الآية ٤.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر ١/١٧٤.

فقد كان تناول سيبويه لكلمة البيان قريبا من معناها اللغوي، إذ كانت مشتقات هذه الكلمة تعني -عنده- التوضيح والتفسير والإفهام وعدم اللبس[1].

قال ابن منظور: ((قال سيبويه في قوله ﴿الكتاب المبين﴾[2]، قال وهو التبيان، وليس على الفعل إنما هو بناء على حدة، ولو كان مصدرا لفتحت كـ (التقتال) فإنما هو من بينت))[3].

ولا نستطيع أن ندعي أن سيبويه قد فهم البيان -بوصفه مصطلحا بلاغيا- فهم البلاغيين الخالفين له، وإنما تناوله من خلال حديثه عن النحو واللغة بصورة شمولية اتسمت بعمق التعليل والتحليل النحوي والصرفي لجميع مسائل الكتاب.

ولكن بعد أن استقرت البلاغة كعلم قائم برأسه، واستقلت علومها الثلاثة، المعاني والبيان والبديع، على يد المتأخرين من علماء البلاغة، كان بالإمكان أن يعيد الباحث مباحث كل علم -في الكتاب- إلى أصوله من خلال التتبع والاستقراء لنصوص سيبويه البلاغية التي أفاد منها البلاغيون فيما بعد، فمنها ما هو مبثوث في كتبهم، ومنه ما يحتاج إلى وقفات طويلة على (الكتاب) لاستخراج تلك المباحث.

ولنا ههنا وقفة على عناصر الصور البيانية في كتاب سيبويه، التي كان يجريها على التوسع في معرض تحليله لقواعد العربية الجارية على سنن أهلها في الكلام ، ومنها :

أولا: المجاز العقلي:

المجاز: فن بلاغي قديم عرفه العلماء واستعملوه في كلامهم وجرى على ألسنتهم، فاستعمله الأديب والخطيب والشاعر والناثر والناقد والكاتب وكان القدماء يرون أن إسناد الحياة إلى الجمادات وإسناد صفات الإنسان إلى غيره من الكائنات الحية وغيرها هي من بقايا العقائد القديمة، فالشمس والقمر والكواكب كائن حي في نظر القدماء، والقول بأن السماء تبكي وأن الأرض تضحك راجع إلى هذه العقيدة في أذهان الناس، وهذا ما أغرى بعضهم بتفسير المجاز تفسيرا أسطوريا.

---

(١) انظر: الكتاب ٣٤/١، ١٩١، ٣١١، ٣١٣هـ، ١٧٥/٢، ١٧٧، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٨٠، ٦٤/٤، ١٨٣هـ.

(٢) سورة يوسف، من الآية ١، وتمام الآية ﴿الر تلك آيات الكتاب المبين﴾.

(٣) لسان العرب، مادة (بين) و انظر: الكتاب ٢٤٥/٢ب، ٨٤/٤، ولم يذكر الآية.

ولذا يرى بعض البلاغيين أن المجاز علم البلاغة برمتها، وأنه أولى بالاستعمال من الحقيقة في باب الفصاحة والبلاغة، لأن العبارة المجازية تنقل السامع عن خلقه الطبيعي في بعض الأحيان، حتى أنه ليسمح بها البخيل ويشجع الجبان[١].

والمجاز: من قولهم: جزت الطريق وجاز الموضع جوازاً وجاز به، وجاوزه وأجازه غيره، وجازه وأجازه، وأجاز غيره، وجازه: سار فيه وسلكه، وجاوزت الموضع جوازاً بمعنى: جزته، والمجاز والمجازة: الموضع[٢].

ومما ينبغي أن نوطئ به لهذا البحث قبل الوصول إلى تأصيل (المجاز العقلي) عند صاحب (الكتاب) هو الوقوف أو المرور سريعاً على أقوال بعض العلماء الذين عاشوا في القرنين الثالث والرابع أو الذين جاءوا بعد سيبويه وذلك لتحديد مفهوم المجاز العقلي الذي بقي عائماً إلى أن جاء عبد القاهر الجرجاني(ت ٤٧١هـ) فكمل ببحثه ما بدأه سيبويه ومن تبعه من العلماء والباحثين بعد أن وجد البحوث ممهدة والشواهد منثورة في بطون الكتب وعلى أفواه العلماء، فهذب وشذب، وحقق ودقق.

وبعد أن أحكم نصوصها وأعلى بناءها، ألبسها ثوباً بيانياً قشيباً فكان أول من عقل المصطلح وقيد أوابده فسماه: المجاز العقلي، ثم نثره على صفحات كتابيه، دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة.

وليس من نافلة القول أن نذكر اختلاف العلماء حول توارد المجاز في اللغة وفي القرآن حيث انقسموا فريقين فريق يثبته ويدافع عنه، وآخر ينكره وينفيه.

فأما حجة المنكرين لوقوع المجاز في القرآن الكريم هو أن المتكلم لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير وهو مستحيل على الله سبحانه، وهذا باطل ولو وجب خلو القرآن من المجاز لوجب خلوه من التوكيد والحذف .... ولو سقط المجاز من القرآن؛ سقط شطر الحُسْن[٣]، كما يقولون.

وأما الذين يرون وقوع المجاز في القرآن واللغة فهم طائفة من العلماء الذين أوتوا حظاً وافراً من العلم والفهم، ومن سلامة الطبع وحسن التذوق وبراعة الاستنتاج والقدرة على تحليل النصوص والتمكن من سبر أغوار التعبير القرآني،

---

(١) فنون بلاغية ٨٤، و أنظر: المثل السائر ١/٥٧،٦٢،٦٣.

(٢) اللسان (جوز)، و أنظر: أساس البلاغة مادة (جوز.

(٣) البرهان ٢/٢٥٤، و أنظر: فنون البلاغة ٨٥.

وكان على رأس هذه الطائفة: (ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم بن قتيبة بن مسلم المروزي ت ٢٧٦هـ) الذي تصدى لمطاعن الطاعنين على القرآن بالمجاز وزعمهم أنه كذب وعد ذلك: (من أشنع جهالاتهم وأدلها على سوء نظرهم وقلة أفهامهم)[١].

وتراه يرد على الذين زعموا أنه كذب؛ لأن (الجدار لا يريد)[٢]، (والقرية لا تُسأل)[٣]، وأشار أن (لو كان المجاز كذباً وكل كلام ينسب إلى غير الحيوان باطلاً، كان أكثر كلامنا فاسداً؛ لأنا نقول: نبت البقل، وطالت الشجرة، وأينعت الثمرة، وأقام الجبل، ورخص السعر)[٤].

ولما كان إسناد الفعل إلى الإنسان أو الحيوان قد يكون حقيقة وقد يكون مجازاً، فإن إسناده إلى غير الإنسان والحيوان لا يكون إلا مجازاً البتة، وهذا النوع من المجاز هو الذي سماه البلاغيون المجاز العقلي.

ولعل الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) والذي يعد مؤسس علم البيان في البلاغة العربية، هو أول من أطلق تسمية المجاز العقلي بعد أن قسم المجاز إلى مجاز لغوي يقع في المثبت[٥]، ومجاز عقلي يقع في الإثبات[٦].

قال: ((واعلم أن المجاز على ضربين: مجاز من طريق اللغة ومجاز من طريق المعنى والمعقول، فإذا وصفنا بالمجاز الكلمة المفردة كقولنا: (اليد مجاز في النعمة) و (الأسد مجاز في الإنسان) وكل ما ليس بالسبع المعروف كان حكماً أجريناه على ما جرى عليه من طريق اللغة؛ لأنا أردنا أن المتكلم قد جاز باللفظة أصلها الذي وقعت له ابتداءً في اللغة وأوقعها على غير ذلك إما تشبيهاً وإما لصلة وملابسة بين ما نقلها إليه وما نقلها عنه.

---

(١) تأويل مشكل القرآن ١٣٢.

(٢) إشارة إلى قوله تعالى ﴿فوجدا فيها جداراً يريد أن ينقض﴾ سورة الكهف، من الآية ٧٧.

(٣) إشارة إلى قوله تعالى ﴿واسأل القرية التي كنا فيها﴾ سورة يوسف، من الآية ٨٢.

(٤) تأويل مشكل القرآن ١٣٢، و انظر: العمدة ١/٢٦٦.

(٥) المجاز في المثبت مجاله المجاز في المفرد، ويسمى المجاز اللغوي، انظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٣/٢١٤.

(٦) مجاز الإثبات هو مجاز في الجملة، فهو مجاز عقلي، انظر: فنون بلاغية ٩٤،٩٧، و انظر: حسن التوسل إلى صناعة الترسل ١٠٥.

ومتى وصفنا بالمجاز الجملة من الكلام كان مجازا من طريق المعقول دون اللغة))[1].

وإذ كنا عرفنا لعبد القاهر مزية (التسمية) وعقل المصطلح فإننا لا نسلم له بالابتداع والابتكار والريادة[2]، إلا إذا كان المقصود من هذه المصطلحات الثلاثة أولية إطلاق التسمية وكسوته المصطلح بسربال من الحسن بعد أن كان عُرْياناً، فأضفى عليه جمالاً بلاغياً خلّاباً، وإلا فولادة المجاز العقلي كانت في كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ).

ويتجلى ذلك للباحث بوضوح من خلال أمثلة وشواهد الكتاب من الشعر والنثر والتي لا تزال معين للبلاغيين ومنهل الباحثين والدارسين يلتقطونها ويودعونها كتبهم، يجترونها وبها يتمثلون كلما أعوزتهم الحاجة إلى التمثيل أو الاستشهاد عند كلامهم على المجاز العقلي.

وبديهي أن تسمية الشيء تعقب ولادته فكيف إذا كان بين التسمية والولادة ما يقرب من ثلاثة قرون.

ومن هنا نلج (الكتاب) فنتجول بين ثناياه وعلى صفحاته لنسجل مباحث سيبويه المجازية.

ولعل أول ما ينبغي معرفته وتحديده والوقوف عليه هو أن سيبويه كان يعبر عن بعض الأساليب المجازية بلفظ (السعة) و (سعة الكلام) تارة، والاتساع والتوسع تارة أخرى، والذي لا يبعد مفهومها في عرف البلاغيين كثيرا عن مصطلح المجاز إلا من حيث العموم والخصوص بل ربما يرادفه في التحليل أحيانا.

---

(١) أسرار البلاغة ٣٧٦، و أنظر: المجاز في البلاغة العربية ٩٨،٩٩.

(٢) ذهب الدكتور طه حسين في مقالته: (تمهيد في البيان العربي) التي وضعها مقدمة قدم بها لكتاب (نقد النثر) المنسوب لقدامة بن جعفر إلى أن المجاز العقلي من ابتداع عبد القاهر الجرجاني، أما المجاز اللغوي – الاستعارة والمجاز المرسل– فهو حصيلة ما تأثر به الإمام عبد القاهر بأرسطو، مقدمة نقد النثر ٢٩.

وشايع طه حسين بعض الباحثين وقبلوا قوله، أنظر: مجاز القرآن، خصائصه الفنية وبلاغته العربية ١١٤.

وكان ممن نبه على ذلك من البلاغيين صاحب الطراز بقوله ((واعلم أن ما ذكرناه في المجاز الإسنادي العقلي هو ما قرره الشيخ النحرير عبد القاهر الجرجاني واستخرجه بفكرته الصافية))، الطراز ٣/٢٥٧، و أنظر: فنون بلاغية ٩٥،٩٧.

ولعل أول ما يلاقينا في كتاب سيبويه وعلى الصفحات الأولى منه مما يشتم منه رائحة المجاز ما ذكره سيبويه في ((باب الاستقامة من الكلام والإحالة)) وهو يتناول تقسيم[1] الكلام إلى مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، ثم جعل من المستقيم الكذب قولهم: (حَمَلْتُ الجَبَلَ، وشَرِبْتُ مَاءَ البَحرِ)[2].

وسيبويه إذ يصف بعض أقسام الكلام (بالكذب) فهو لا يريد به الكذب الخلقي المذموم وإنما يشير إلى نمط من الأنماط المجازية والتي تكون قسيما للحقيقة[3].

والذي يبدو أن سيبويه هذب مصطلح (الكذب) ثم هجره وعدل إلى مصطلح أكثر قبولا وصحة منه، فهداه تفكيره النير وعبقريته الفذة إلى أن يصف جل الأساليب البلاغية في كتابه بمصطلح (السعة) أو (الاتساع) والإيجاز والاختصار.

---

(١) كان ممن سطا على هذا التقسيم أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) فأخذه مع شواهده وأودعه (الصناعتين) دون أن يشير إلى كتاب سيبويه، أنظر: الصناعتين ٨٥.

ومن استفاد من هذا التقسيم الخفاجي (ت ٤٦٦هـ) فعقد الكلام عليه في ((باب الكلام في المعاني المفردة))، أنظر: سر الفصاحة ٢٩٩، ٢٣٠ وما بعدها.

(٢) أما مثال سيبويه (حملت الجبل) فيمكن حمله على محملين:

أحدهما: على التمثيل الكائن على حد الاستعارة، كما سماه الجرجاني (ت ٤٧١هـ) أو ما أسماه القزويني (ت ٧٣٩هـ) بالمجاز المركب أو التمثيل، وهو تركيب استعمل في غير ما وضع له العلاقة المشابهة مع قرينة مانعه من أرادة معناه الوضعي أي: تشبيه إحدى صورتين منتزعتين من أمرين أو أمور أخر، ثم تدخل المشبه في جنس المشبه بها مبالغة في التشبيه وهذا ما يسمى (التمثيل على سبيل الاستعارة).

والمجاز في مثل سيبويه هذا لا يتحقق في مفرد من مفرداته كما هو الحال في المجاز المفرد وإنما يتحقق في جملة هيأته وجملة تركيبه، ومن هنا فإن صاحب الإدعاء قد شبه حاله وهيأته وهو يحمل هذا العبء الثقيل من النصب بحالة من يحمل جبلا في أن كليهما يحمل عبئا ثقيلا وأمرا جللا تنوء به الجبال، والقرينة استحالة واستبعاد أي تصور أن يحمل الإنسان -مهما عظمت قوته وكثافته من كان- جبلا.

والآخر: الذي يمكن حمل المثل الآنف عليه ما اصطلح عليه البلاغيون المتأخرون (بالاستعارة التمثيلية) وهي تشبه التشبيه المركب إلا أن المشبه لا يذكر هنا والذي يوضحه السياق.

أنظر: في تعريف المجاز المفرد، المجاز المركب، الاستعارة التمثيلية معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ٢١٩/٣، ٢٢٠، ١/١٥٦، و أنظر: جواهر البلاغة ٣٢٣ وما بعدها، و أنظر: الإيضاح ٤٢٨، و أنظر: الأصول للدكتور تمام حسان ٢٦٥، أما قوله (شربت ماء البحر) فمجاز مرسل علاقته (الكلية) لأنه أطلق لفظ (الكل)ى وأراد به (الجزء) والمراد شربت بعضه بقرينه (شربت).

(٣) أنظر: التراكيب غير الصحيحة نحويا في كتاب سيبويه ٣٢.

ومن ثم توسع باستعمال هذا المصطلح الجديد فطفق يلهج به ويطلقه على ما فيه مجاز وعلى ما ليس فيه مجاز من كلام العرب.

ورحم الله المعري إذ يقول :[من الوافر]

وَلَيْسَ عَلى الحَقِيقَةِ كُلُّ شَيءٍ ... وَلكِنْ فيهِ ألوانُ المَجَازِ

ومن الأساليب التي تطالعها على صفحات (الكتاب) ما ذكره سيبويه في ((باب من الفعل يُبْدَل فيه الآخِرَ من الأول ويُجرى على الاسم كما يجرى (أجمعون) على الاسم وينصب بالفعل لأنه مفعول) بقوله: وتقول: مُطِرَ قومُك الليلَ والنهارَ على الظرف وعلى الوجه الآخر، وإن شئتَ رفعتَه على سَعة الكلام، كما قال: (صِيدَ عليه الليلُ والنهارُ)، وهو (نهارُه صائمٌ وليلُه قائمٌ)، وكما قال جرير[1] [من الطويل]:

لَقَدْ لُمْتِنَا يا أُمَّ غَيْلانَ في السُّرى ... وَنِمْتِ وَمَا لَيْلُ المَطيِّ بِنَائِمِ

فكأنه في كل هذا جعل الليل بعض الاسم، وكما قال الشاعر[2] [من البسيط]:

أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ ... وَاللَّيلُ فِي قَعْرِ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِ

---

(1) هذا البيت من قصيدة يرد بها على الفرزدق مطلعها

لا خير في مستعجلات الملاوم ... ولا في حبيب وصله غير دائم

وقد أورده البغدادي بإسقاط الحرف الأول من أول الشطر وبهذا تكون القراءة العروضية للبيت هي:

عولن مفاعيلن فعولن مفاعلن ... فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

وهو من الطويل ومن الوزن الثاني الذي تكون فيه العروض مقبوضة (مفاعلن) والضرب مثلها (مفاعلن) والقبض: زحاف وهو حذف الخامس الساكن من التفعيلة والتي صارت به (مفاعيلن) مفاعلن ويدخل (القبض) في عروض وضرب الطويل ويلتزم فيهما، فيجري مجرى العلة، وهو مستحسن ومألوس.

أما ما أصاب حشو البيت فهو علة جارية مجرى الزحاف تسمى (الخرْم) وهو إسقاط أول الوتد المجموع في صدر البيت والذي به صارت (فعولن): عولن وتنتقل إلى فعلن وهي غير مستحبة ولا مألوسة.

أنظر: البيت في خزانة الأدب ٤٦٦/١، و أنظر: علم العروض والقافية، لعبد العزيز عتيق ١٨٦، و أنظر: العروض الواضح، لطلبة وأساتذة الجامعات ٥٣.

(2) البيت من الخمسين التي لا يعرف لها قائل وذكر الأستاذ عبد السلام هارون أن المبرد نسبه إلى رجل من أهل البحرين من اللصوص، وحقق نسبة البيت الدكتور رمضان عبد التواب في بحثه المنشور في مجلة المجمع العلمي العراقي بعنوان: أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه، أنظر: الكتاب ١٦٠/١ط.هـ هامش رقم:٥، و أنظر: مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد ٤، لسنة ١٩٧٤، ص ٢١٤.

فكأنه جعل النهار في قيد والليل في بطن منحوت، أو جعله الأسم أو بعضه))(١).

فهذه الأمثلة وما شابهها مما ساقه سيبويه جاءت على سبيل التوسع والتجوز القائم على إسناد الشيء إلى غير ما هو له كإسناد الصوم إلى النهار، والقيام إلى الليل، وهو زمان للفعل يقع فيه ولا يقع منه، فعلاقته الزمانية التي هي إحدى علاقات المجاز العقلي التي عرفها البلاغيون ومثل هذا يجري على بيت جرير حيث جعل الليل نائما يقع منه الفعل أو غير نائم ولكن الليل منوم فيه.

قال الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) يعلق على هذا البيت إن (الشاهد في الإخبار عن الليل بالنوم؛ اتساعا ومجازا والمعنى: وما المطي بنائم في الليل) وكذا فسر الشاهد الثاني بعد أن ذكر البيت قال:

(الشاهد في إخباره عن النهار بكونه في قيد وسلسلة وعن الليل باستقراره في جوف منحوت اتساعاً ومجازاً)(٢).

فالشاعر في البيت الأخير جعل النهار في قيد والليل في بطن منحوت وإنما السجين هو المجعول فيهما، ومثله في قول جرير [من الطويل]:

لَقَدْ لُمْتِنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السُّرَى ... وَنِمْتِ وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بِنَائِمِ

فقد أسند الشاعر لفظ (نائم) إلى ضمير الليل والليل لا ينام حقيقة، وإنما ينام من فيه، ولما كان الليل هو زمان النوم ووقته، أسند إليه لعلاقة الزمانية.

ونص البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) بعد أن ذكر بيت جرير: على ((أن الزمان يسند إليه كثيرا ما يقع فيه، فإن النوم يقع في الليل وقد أسند إليه مجازاً عقلياً))(٣).

وبذا نلحظ أن مثل هذه الأمثلة التي تتكرر في (الكتاب) صارت عَلَمَاً على علاقتي الزمانية والمكانية، التي يستند فيها الفعل إلى زمان أو مكان، والزمانية والمكانية علاقتان من أوسع علاقات المجاز العقلي.

---

(١) الكتاب ١/٨٠ب، ١/١٦٠هـ، و أنظر: أثر النحاة في البحث البلاغي ١١٠-١١١.

(٢) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ١٢٥-١٢٦، و أنظر: هامش كتاب سيبويه ١/٨٠ب.

(٣) أنظر: خزانة الأدب ١/٤٦٦.

ومما تحمس له سيبويه وحاول أَنْ يُلْزِمَنَا الاعتراف به هو ما ذكره في (باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى) وهو قول الراجز [من الرجز]:

يا سارقَ الليلةِ أَهْلَ الدارِ[1]

ثم ذكر أنك (تقول على هذا الحدّ سرقتُ الليلةَ أهلَ الدارِ، فتُجري الليلة على الفعل في سعة الكلام كما قال: صِيدَ عَليهِ يومانِ، وَوُلِدَ لَهُ ستّونَ عاماً، والمعنى: إنما هو في الّليلة، وصِيدَ عَليهِ في اليومين غير أنّهم أوقعوا الفعلَ عليه لسعة الكلام)[2].

فمن قال: (يا سارقَ الليلةِ) فعلى إضافة سارق إلى الليلة ونصب (أهل) على التوسع في الظروف، فنُصِبَ نَصْبَ المفعول به.

قال ابن السراج وهو يورد شاهد سيبويه: (يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار) قال: (فَجَرّ (الليلة) وجعلها مفعولًا بها على السعة)[3].

وتابعه على ذلك أبو عليٍّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) في كتاب التعليقة والذي كان يرى أن سيبويه (أوضح بإضافة السارق إلى الليلة أنها غير ظرف وأنها مفعول به على السعة، لأن الظرف لا يضاف إليها بل تكون متضمنة الإحداث[4])[5].

فسيبويه يجعل الليلة مسروقة على التوسع وهي تشبه –في اللفظ– المضاف إلى اسم فاعله، لأن (سَرَقَ) فعل متعدٍّ.

ومن شواهد سيبويه المجازية الأخر التي خرجها على سعة الكلام والاستخفاف قوله تعالى: ﴿بل مكر الليل والنهار﴾[6].

---

(١) الرجز لأبي النجم العجلي، أنظر: الكتاب ٥/٩٣هـ.

(٢) الكتاب ١/٨٩ب، ١/١٧٥-١٧٦هـ.

(٣) الأصول ١/١٩٦، و أنظر: خزانة الأدب ٣/١٠٨، الأشباه والنظائر في النحو ١/٣٥.

(٤) الإحداث: مصطلح فلسفي حده الإمام الغزالي على أنه اسم مشترك يطلق على وجهين أحدهما: زماني، ومعنى الإحداث الزماني: الإيجاد للشيء بعد إن لم يكن له وجود في زمان سابق، ومعنى الإحداث الغير الزماني هو إفادة الشيء وجودا وذلك الشيء ليس له في ذاته ذلك الوجود لا بحسب زمان دون زمان بل بحسب كل زمان، المصطلح الفلسفي عند العرب، حدود الغزالي ٢٨٩، و أنظر: التعريفات للشريف الجرجاني ١٥.

(٥) التعليقة على كتاب سيبويه ١/٧٣، وانظر: معاني القرآن للفراء ٢/٨٠، الحجة في القراءات للفارسي ١/١٤.

(٦) سورة سبأ، الآية ٣٣.

وأخبر أن (الليل والنهار لا يمكران ولكن المكر فيهما)[1]، والمعنى: بل مكركم في الليل والنهار.

وقد أشار الفراء (ت ٢٠٧هـ) إلى أن العرب تتّسع بمثل هذه الأساليب وبناءً على فهمه لمفهوم التوسع هذا فقد جعل المكر في قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ ليس لليل ولا للنهار، وإنما المعنى: بل مكركم بالليل والنهار، وقد يجوز أن نضيف الفعل إلى الليل والنهار، ويكونا كالفاعلين؛ لأنّ العرب تقول: (نهارُك صَائِمٌ) و (ليلُكَ قَائِمٌ)، ثم تضيف الفعل إلى الليل والنهار وهو في المعنى للآدميين كما تقول: نائم ليلك وعَزَمَ الأمر عَزَمَه القوم، فهذا مِمّا يُعرف معناه فتتسع به العرب[2].

فسيبويه جعل التوسع القائم على الإسناد في الآية حيث أسند المكر إلى الليل والنهار وهما لا يمكران في الحقيقة ولكن المكر يقع فيهما.

ويجوز أن يكون التوسع من قبيل النسب الإضافية[3]، كأن يضاف إلى ملابس ما هو له، ومن ثم يكون إسناد المكر إلى الليل والنهار مجازا عقليا علاقته الزمانية.

وكان مما تناوله سيبويه وبحثه تحت مفهوم التوسع للإيجاز والاختصار[4]، قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾[5].

فقال: وإنما هو: ولكن البر بر من آمن بالله واليوم الآخر[6].

فسيبويه يرى أن في الآية مجازا عقليا قائما على الإسناد بدعوى أن المؤمن هو عين البر؛ فجعل المؤمن كأنه تجسد من البر لكثرة اعتياده له وملازمته إياه.

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أن ذلك من الإخبار بالذات عن المصدر والمصدر عن الذات لقصد التجوز والمبالغة فذكر بعد قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾[7]، (أنَّ البِرَّ إذا تَجَسّد كان شخصاً مؤمناً بالله واليوم الآخِرِ فهو بذلك جَعَلَ البِرَّ شخصاً يمشي على رجلين له سماتُه وصفاتُه)[8].

---

(١) الكتاب ١/٨٩ب، ١/١٧٦هـ.

(٢) معاني القرآن للفراء: ٢/٣٦٣، و أنظر: خزانة الأدب: ٣/١٠٨-١٠٩.

(٣) كما يقع المجاز العقلي في النسب الإسنادية، يقع في النسب الإضافية والإيقاعية، فكما أن إسناد الفعل إلى غير ما حقه أن يسند إليه مجاز، فكذلك إيقاعه على غير ما حقه أن يوقع عليه، وإضافة المضاف إلى غير ما حقه أن يضاف إليه؛ لأنه جاز موضعه الأصلي.

(٤) أنظر: الكتاب ١/١٠٨ب، ١/٢١١هـ.

(٥) سورة البقرة، الآية ١٧٧.

(٦) قال السيرافي: وفي هذا وجه آخر، وهو أن يجعل (البر) في معنى (البار) فكأنه قال: ولكن البار من آمن بالله.

(٧) سورة البقرة، الآية ١٧٧.

(٨) معاني النحو ٣/١٣٢، و أنظر: أثر النحاة في البحث البلاغي ١١٢-١٣.

ولعل من أشهر شواهد البلاغيين وأكثرها دورانًا على ألسنتهم مما يضعونه تحت باب المجاز بالحذف قوله تعالى: ﴿واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها﴾[1].

وقد ساقها سيبويه شاهدا على التوسع في الكلام والاختصار وذكر أن المراد من قوله: ﴿واسأل القرية﴾ أهل القرية، فاختصر وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا[2].

وأشار أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت ٢١٠هـ) في (مجاز القرآن) إلى أن في الآية مجازا بالحذف، قال: ومن مجاز ما حذف وفيه مضمر؛ ﴿واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها﴾[3].

وعبد القاهر الجرجاني يرى أن الحذف لا يؤدي إلى المجاز إلا إذا حصل معه تغيير في الحكم الإعرابي.

أما (إذا تجرد عن تغيير حكم من أحكام ما بقي بعد الحذف لم يسم مجازا)[4].

فنص على أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلك لها عن معناها كما مضى فقد توصف به لنقلها عن حكم كان لها إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها؛ وذلك كأن يأخذ المضاف إليه حكم المضاف كما هو في قوله تعالى: ﴿واسأل القرية﴾ إذ الأصل: واسأل أهل القرية، فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجر، والنصب فيها مجاز.

وظلت الآية الكريمة من أكثر أمثلتهم جولانا في كتبهم بعد أن وجدوها في كتاب سيبويه شاهدا من شواهد التوسع والمجاز[1].

---

(١) سورة يوسف، الآية ٨٢.

(٢) الكتاب ١/١٠٨ب، ١/٢١٢هـ.

(٣) مجاز القرآن ١/٨.

(٤) أسرار البلاغة ٣٨٣.

ومما يمكن تقريره هنا أن في الآية مجازين:

أحدهما: مجاز بالحذف، وهو القائم على تغيير حكم إعـــراب (القريـــة) الأصلي من الجر إلى النصب بوساطة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامــــه، وهو ما صرح به سيبويه.

والثاني: مجاز مرسل، وذلك من طريق إطلاق اسم المحل على الحـــال، وحينئذ لا يقدر هاهنا محذوف في غير الآية الكريمة.

فلا عجب ولا استغراب أن يتكلم به ســـائل أو متســائل لغــرض العظـــة والاعتبار، كما قال الفضل بن عيسى بن أبان: (سَلِ الأرضَ فَقُــلْ: مَــنْ شَــقَّ أنهارَكِ، وَغَرَسَ أشجارَكِ، وجَنَى ثِمارَكِ؟ فـــإنْ لــمْ تُجِبْـكَ حِــوارًا، أَجَـــابَتْكَ اعتبارًا)(٢).

ولما تقرر عند العرب أن الحذف ضرب من ضروب التوسع في الكلام حملــوا عليه أنماطًا وأساليب كثيرة من أشعار العرب ومنثورهم، ولما كان كتـــاب ســيبويه أول سفر جامع لهذه الأساليب العربية التي تلقفها من أفواه شيوخه، وأفواه الأعــراب الصرحاء الفصحاء، كان لا بد من قبولها والاعتراف بـــها، لأنــه ســماع الخليــل الفراهيدي (ت١٧٥هـــ) وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـــ) ويونس بـــن حبيـــب (ت١٨٢هـــ) وعيسى بن عمر (ت ١٤٩هـــ) وهؤلاء كلهم ثِقـــات، والنـــاقل عنـــهم ضابطٌ ثَبْت.

وكان مما حكاه سيبويه من كلامهم المبني على الحذف توسعاً ومجـــازًا قولـــهم: (بَنُو فُلانٍ يَطَؤُهم الطَّرِيقُ، يريد: يَطَؤُهم أهلُ الطَّرِيقِ وقالوا: صِدْنا قَنَوَيْـــنِ، وإنَّمـــا يريد: صِدْنَا بِقَنَوَيْنِ، أو صِدْنَا وَحْشَ قَنَوَيْنِ، وإنَّمَا قَنَوانِ اسمُ أَرْضٍ)(٣).

وقد أثرى سيبويه كتابه بمثل هذه المباحث المحمولة علــــى التوســـع وإذا أنست تَجَمَّلت بالحِلْمِ على عَصِيِّ العبارات، وتذرّعت بالصبرِ علـــى غوامـــضِ الكتـــاب،

---

(١) أسرار البلاغة ٣٨٣، و أنظر: سيبويه إمام النحاة ١٩٠، والمجاز في البلاغة العربية ٩٢، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٩٢.

(٢) البيان والتبيين ٨١/١، و أنظر: أسرار البلاغة ٣٨٨.

(٣) الكتاب ١٠٩/١ب، ٢١٢/١هـــ و أنظر: سيبويه إمام النحاة ٩٠، المجاز في البلاغة العربيـــة ٩٢، ظـــاهرة الحذف ٩٢.

فسترى الأمثلة تنثال عليك انثيالاً، فيهديك مِن مثل (قولهم: أكلتُ بلـدَة كـذا وكـذا، وأكلتُ أرضَ كذا وكذا، وإنّما يُريد أنّه أكلَ من ذلك وشَرِبَ وأصَابَ مِن خَيرها...

ومن قولهم: هذه الظهرُ أو العصرَ أو المغرِبُ، إنما يريد: صلاةَ هـذا الوقـت و(اجْتَمَعَ القَيْظُ) يريد: اجتمع الناسُ في القيظ) وبعد عرضه لهذه النصوص المجازية أشار إلى أن مثل (هذا أكثر من أن يحصى)[1].

والذي يخيل إليّ وأنا استقري وأتأمل هذه النصوص التي يزخر بها (الكتاب) ثـم أطيل الوقوف والنظر، وأُجيل الفِكْرَ والبَصَر في عبارة سيبويه:

(وهَذا أكثر مِن أَنْ يُحصى)، على أنّ لا ننسى أن سيبويه بحث هـذه الأنمـاط والأساليب والنصوص تحت (باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى، لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار))[2].

أقول: يمكنني أن أقرر –باطمئنان– أنّ جلّ الكلام العربي وسَنَنه جارٍ على هـذه الروافد، روافد الإيجاز والاختصار والحذف، والتي تصبّ كلها في معيـن واحـدٍ، معين التوسع والمجاز في كلام العرب.

إذاً ليس غريباً أن يعقد العلماء لهذه المصطلحات الأبواب والفصول في كتبـهم، فهذا ابن جني (ت ٣٩٢هـ) قد أخذ أمثلة سيبويه الآنفة ثـم بحثـها تحـت مفـهوم (الشجاعة في اللغة) قال:

(ومن المجاز كثير من الشجاعة في اللغة، مـن الحـذف والزيـادات والتقديـم والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف، إلا ترى أنك إذا قلت: (بَنو فُلانٍ يَطَؤُهـم الطّريقُ) ففيه من السعة أخبارك عمالا يصح وطؤه بما يصح وطؤه، فتقـول علـى هذا: أخذنا على الطريق الواطئ لبني فلان، ومَرَرنا بقومٍ موطوئينَ بـالطريق ويـا طريقُ طَأْ بِنا بني فلان، أي: أدِّنا إليهم، وتقول بنى فلانٌ بيتَه علـى سَـنَن المـارة، رغبة في طئه الطريق بأضيافة له أفلا ترى إلى وجه الاتساع عن هذا المجاز)[3].

وبهذا التوسع في فهم النصوص المجازية كان ابن جني يوجه نصوص سـيبويه التي أستلها ونثرها على صفحات (الخصائص) بناء على مذهبه فـي النظـر إلـى أساليب العرب وسننهم في الكلام والذي نص من خلاله على أن اللغة مجـاز فـي مجاز[4].

---

(١) أنظر: الكتاب ١/١٠٩ب، ١/٢١٤-٢١٥هـ

(٢) الكتاب ١/١٠٨ب، ١/٢١١هـ.

(٣) الخصائص ٢/٤٤٦.

(٤) أنظر: الخصائص ٢/٤٤٧، و أنظر: فنون بلاغية ٨٥.

وكان ممن تناول مسائل (الكتاب) البلاغية والمجازية عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) الذي بحث في كتابيه(دلائل الإعجاز)(وأسرار البلاغة)طائفة صالحة من أمثلة سيبويه وشواهده، فجاءت تعليقاته وشروحه البلاغية التي صارت فيما بعد زاد البلاغيين المتأخرين ومعينهم الذي لا ينضب جاءت مشبعة بالشرح والتحليل والنقد ثم انتهى به الأمر إلى أن أرسى دعائم نظريته التي ألح على الأخذ بمبادئها والاعتراف بها، والتي بناها على أساس متين قوامه (توخّي معاني النحو).

ومما بحثه من أمثلة سيبويه: (بنو فلان يطؤهم الطريق) فبعد أن وقفنا على تعليقه السابق على قوله تعالى: ﴿واسأل القرية﴾[1].

وبعد أن قرر: (أنَّ الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلك لها عن معناها كما مضى فقد توصف به لنقلها عن حكم كان لها إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها، ساق مثال سيبويه وبين وجه المجاز فيه بعد أن ذكر أن (قولهم: (بنو فلان يطؤهم الطريق) يريدون أهل الطريق، الرفع في الطريق مجاز، لأنه منقول إليه عن المضاف المحذوف الذي هو (الأهل) والذي يستحقه في أصله هو الجر)[2].

ومن الباحثين الذين يرون في هذه الأمثلة، مجازا عقليا الدكتور فاضل السامرائي فقد ذكر وهو يتحدث عن أغراض حذف المضاف بعد أن ذكر الغرض الأول، وهو التجوز في الكلام والاتساع فيه قال: (ومنه قولهم: بنو فلان يطؤهم الطريق، وهو مجاز عقلي والمعنى يطؤهم أهل الطريق، ولكنه أسند الوطء إلى الطريق تجوزا)[3].

ولا تزال أمثلة سيبويه الآنفة تتكرر وتتردد في كتب البلاغة وفي أبواب البيان، وتحت مباحث التشبيه والمجاز[4].

فسيبويه -إذاً- كان يؤصّل لهذه المباحث والعلماء من بعده يفرعون ويتوسعون.

ولعل من مشاهير الشواهد والأمثلة التي عني بها سيبويه بتحليل الإسناد في التراكيب تحليلا يقربها من براعة التصوير الذي يتركه المجاز العقلي، والتي تعد من أوضح شواهد (الكتاب) وأكثرها جلاء على أنها من إسناد التراكيب الذي لا يكون إلا في المجاز العقلي هو ما حمله على (سعة الكلام).

---

(١) سورة يوسف، من الآية ٨٢.

(٢) انظر: أسرار البلاغة ٣٨٣.

(٣) معاني النحو ١٣٨/٣.

(٤) انظر: الطراز ٣٩٠،٨٧،٧٦،٧٢/١، وسيبويه أمام النحاة ١٩٠.

وما نص عليه في ((باب ما يَنْتَصِب فيه المصدرُ كان فيه الألف واللام أو لم يَكُن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره...)) وبعد أَنْ ذكر أمثلة منصوبة قال:

((وإنْ شِئْتَ رفعتَ هذا كله فجعلتَ الآخِر هو الأول.

فجاز على سعة الكلام من ذلك قول الخنساء: [من البسيط]:

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ فَإِنَّمَا هِي إِقْبَالٌ وإِدْبَـــارُ[1]

فجعلَها(٢)، الإقبالَ والإدبارَ.

فجاز على سعة الكلام كقولك: نهارُك صائِمٌ، وليلك قائم(٣)، ومثل ذلك قول الشاعر، وهو مُتَمِّم بن نُويرة(٤) [من الطويل]:

لَعَمْرِي وَمَا دَهْرِي بِتَأْبِينِ هَالِكٍ وَلاَ جَزَعٍ مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعَا

جعل دهرَه الجَزَعَ، وإنّما أرادَ: وما دهري دَهْرُ جَزَعٍ ولكنّه على سَعة الكـــلام، واستخفوا واختصروا كما فعل ذلك فيما مضى)[5].

وهذا عبد القاهر يرى في هذه الأمثلة كلها مجازا عقليا ويقول: (أنتَ تَرى مجازاً في هذا كله، ولكنْ لاَ في ذوات الكلم وأنفس الألفاظ ولكن في أحكام أجريت عليها، أفلا ترى أنك لم تتجوز في قولك: (نهارُك صائم وليلُك قائم)[6].

---

(١) تصف الخنساء ناقة أو بقرة، فقدت ولدها، فكلما شغلت عنه، رتعت فإذا عاودتها الذكرى حنت إليه، فأقبلت وأدبرت في حيرة واضطراب فضربتها مثلا لفقدها أخاها صخرا.

(٢) كذا في مطبوعة بولاق ومطبوعة عبد السلام هارون المحققة والصواب (فجعلتها) وقد يكون ذلك من باب التغليب.

(٣) لقد وهم مؤلف كتاب (سيبويه إمام النحاة) فوضع هذا النص تحت (باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء)، انظر: سيبويه أمام النحاة ١٩٠، ثم قارنه بموضعه من كتاب سيبويه ١/١٦٩ب، ١/٣٣٦هـ.

(٤) متمم بن نويرة اليربوعي، يرثي أخاه مالكا، والبيت في رواية المفضل الضبي (بتأبين مالك) بدل: هالك، انظر: الكتاب ١/٣٣٧ هامش٢، من طبعة هارون، و أنظر: المفضليات ١٢٦.

(٥) الكتاب ١/٦٩ب، ١/٣٦،٣٣٧هـ، و أنظر: المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ١٢٣.

(٦) أسند لفظ (صائم) إلى ضمير النهار، والنهار لا يصوم في الحقيقة وإنما يصام فيه، فهو زمان للصوم، وكذلك في (ليلك قائم) فقد اسند لفظ (قائم) إلى ضمير الليل والليل لا يقوم حقيقة، وإنما يقام فيه، فهو زمن للقيام، ولما كان النهار زمان الصيام، والليل زمان القيام، أسند إليه لعلاقة الزمانية، فهو -إذا- مجاز عقلي علاقته الزمانية.

في نفس (صائم) و (قائم) ولكن في أن أجريتهما خبرين على النهار والليل.

أفلا ترى أنك لا ترى شيئا منهما إلا وقد أريد معناه الذي وضع له على وجهه وحقيقته فلم يرد بصائم غير الصوم، ولا بقائم غير القيام)[١].

والذي ينعم النظر في كل ما سبق من أمثلة وشواهد سيبويه يرى بجلاء صور ذلك اللون البلاغي الخلاب، وذلك الفن البياني البديع الذي يخلب بسحره الألباب والعقول، ولذا عقد له البلاغيون في كتبهم المباحث والفصول.

ومما أثرى مباحثهم وأغنى فصولهم تلك أمثلة سيبويه وشواهده وإن كان سيبويه لم يتلفظ بلفظ المجاز[٢]-كما أسلفنا- ولكنه كان يحملها على مفهوم التوسع في كلام العرب.

وهذه الأمثلة التي لها جولان ودوران في كتاب سيبويه والتي أطلق عليها مصطلح (السعة) في الكلام تارة و (الاتساع) تارة أخرى، هي عينها أمثلة البلاغيين المتأخرين التي عقدوها تحت لواء المجاز العقلي.

ويتضح ذلك من تعليق سيبويه على بيت جرير السابق والذي بعده، وما ذكره ونص عليه في بيت الخنساء إذ إن المعنى المراد: أنها جسدت ناقتها فجعلتها الإقبال والإدبار لشدة حيرتها، وذهولها وذلك للأمر الجلل الذي أصابها جراء فقدها ولدها.

وقد تناول عبد القاهر تحليل بيت الخنساء تحت مفهوم (المجاز الحكمي)[٣] عنده فكان يرى (مما طريق المجاز فيه الحكم قول الخنساء [من البسيط]:

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ ... فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ

وذلك أنها لم ترد من الإقبال والإدبار غير معناها فتكون قد تجوزت في نفس الكلمة، وإنما تجوزت في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر، ولغلبة ذاك عليها واتصاله منها، وإنه لم يكن لها حال غيرهما، وكأنها قد تجسمت من الإقبال والإدبار وإنما كان يكون المجاز في نفس الكلمة لو أنها كانت قد استعارت (الإقبال والإدبار) لمعنى غير معناها الذي وضعا له في اللغة؛ ومعلوم أن ليس الاستعارة مما أرادته في شيء)[٤].

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٩٤، و انظر: فنون بلاغية ٩٨.

(٢) انظر: المجاز وأثره في الدرس اللغوي ٤٥.

(٣) وهو المجاز العقلي، وسمي حكمياً؛ لأن المجاز ليس في ذوات الكلم وأنفس الألفاظ ولكن في أحكام أجريت عليها، انظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ٢١٢/٣، دلائل الإعجاز ٣٠٠، وحد السكاكي (ت ٦٢٦هـ) المجاز الحكمي بقوله: (كل كلمة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه في العقل لضرب من التأويل)، انظر: مفتاح العلوم ٤٠١.

(٤) دلائل الإعجاز ٣٠٠-٣٠١.

وقد رد عبد القاهر تأويلات النحاة الذين خرجوا البيت على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وفند آراء الذين (يقولون[1] إنه على تقدير: (فإنما هي ذات إقبال وإدبار).

قال: وليس الأمر كذلك، لأنا إذا جعلنا المعنى فيه الآن كالمعنى إذا نحن قلنا (فإنما هي ذات إقبال وإدبار) أفسدنا الشعر على أنفسنا وخرجنا إلى شيء مغسول[2] وإلى كلام مرذول)[3].

وبعد هذه الجولة المباركة الميمونة في كتاب سيبويه والتي وقفنا من خلالها على مباحث المجاز العقلي في هذا السفر الفريد، أود أن أشير إلى أن ما حواه هذا البحث بين دفتيه هو ما يسر الله لنا استخراجه من أمثلة وشواهد (الكتاب) والتي وصلت إليها يد البحث، فأماطت اللثام وكشفت النقاب عن أهم مبحث من مباحثها المجازية وأكثرها جلاء ووضوحا في (الكتاب) إلا وهو مبحث المجاز العقلي، والذي وصفه العلماء بأنه كنز من كنوز البلاغة ومادة الشاعر المفلق والكاتب البليغ في الإبداع والإحسان والاتساع في طرق البيان.

وقد أعجبني قول العقاد: (فاللغة العربية لغة المجاز لا لأنها تستعمل المجاز فكثير من اللغات تستعمل المجاز كما تستعمله اللغة العربية ولكن اللغة العربية تسمى لغة المجاز؛ لأنها تجاوزت بتعبيرات المجاز حدود الصور المحسوسة إلى المعاني

---

(١) قال السيرافي في بيت الخنساء: النحويون يقدرون مثل هذا على تقديرين:

أحدهما: أن يقدروا مضافا إلى المصدر ويحذفون كما يحذفون في و ((اسأل القرية)).

والوجه الثاني: أن يكون المصدر في موضع اسم الفاعل وكان الزجاج يأبى إلا الوجه الأول، انظر: هامش كتاب سيبويه ١/١٦٩ب، وكان ممن يرى رأي الحذف الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) فيقول إن (المعنى ذات إقبال وإدبار فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه) انظر: تحصيل عين الذهب ٢١٠، حاشية كتاب سيبويه ١/١٦٩ب.

وقد غلط محقق كتاب (التعليقة على كتاب سيبويه) عندما فهم من كلامه أنه نسب مذهب الحذف إلى سيبويه، انظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٢/٢٤٤، هامش ٢، وقال البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) بعد أن ذكر بيت الخنساء أن فيه ثلاثة توجيهات:

أحدهما: كونه مجازاً عقلياً، يحمله على الظاهر، ثم ذكر بعد ذلك الرأيين الآخرين اللذين ذكرهما السيرافي، انظر: خزانة الأدب ١/٤٣١.

(٢) الأسلوب المغسول: مصطلح عبر به عبد القاهر عن الحقيقة. والغريب أن الدكتور أحمد مطلوب لم يعرف به في معجمه.

(٣) دلائل الإعجاز ٣٠٢، و انظر: فنون بلاغية ٩٨-٩٩.

المجردة فيستمع العربي إلى التشبيه فلا يشغل ذهنه بأشكاله المحسوسة إلاّ ريثما ينتقل منها إلى المقصود من معناه، فالقمر عنده بهاء، والزهرة عنده نضارة، والغصن اعتدال ورشاقة، والطود وقار وسكينة).

وهذا الضرب من المجاز واقع في كلام العرب كثيرا، له جولان ودوران على ألسنتهم وفي مراسلاتهم ومخاطباتهم وأشعارهم وحكمهم، وتعده العرب مفخرا من مفاخرها ذلك، لأن هذا اللون من المجاز هو الذي يكسو اللفظ سربالا من الحسن ويثري اللغة ويزيدها تجددا وتطورا ونماء.

ولما كان من طبيعة البحث أن يقف الباحث على كتب البلاغة التي تلت (ولادة الكتاب .

فقد تم للباحث ذلك، فوقف على ما تيسر له منها فدرسها ونظر إلى نصوصها الأدبية ليعقد مقارنة بينها وبين شواهد وأمثلة (الكتاب) ويرى مدى إفادة البلاغيين المتأخرين من سيبويه وكتابه.

ثانيا: التشبيه:

التشبيه لغة: التمثيل أو المماثلة، يقال: (شبهت هذا بهذا تشبيها، أي مثلته به)[1]، وفي القرآن الكريم: ﴿منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات﴾[2].

ونعتقد أن هذه المعاني غير بعيدة عما جرى عليه البلاغيون فيما بعد في تحديد فن التشبيه اصطلاحا فللتشبيه تعريفات كثيرة، ترمي إلى إيضاحه وبيان حده، ولعل من أكثر هذه التعريفات شمولية ما جاء في: ((علم أساليب البيان)) إذ ((إن التشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر آخر في وجه أو أكثر من الوجوه، أو في معنى أو أكثر من المعاني أو هو بعبارة أخرى: بيان أن شيئا أو أشياء شاركت غيرها في صفة أو أكثر، بأداة هي الكاف أو نحوها، ملفوظة أو مقدرة، تقرب بين المشبه والمشبه به في وجه الشبه))[3].

---

(١) لسان العرب مادة (شبه)، و أنظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٢/١٦٦.

(٢) سورة آل عمران، من الآية ٧.

(٣) علم أساليب البيان ٩٤.

ولما كان التشبيه بمعنى التمثيل؛ فإن بعض اللغويين لم يفرق بينهما كالزمخشري وابن الأثير، ونعى الأخير على العلماء الذين فرقوا بينهما وعقدوا لكل منها بابا مع أنهما شيء واحد، ولا فرق بينهما في أصل الوضع اللغوي(١) .

وعد عبد القاهر الجرجاني التمثيل ضربا من ضروب التشبيه كما يرى أن التشبيه عام والتمثيل أخص منه، فكل تمثيل تشبيه وليس كل تشبيه تمثيلا(٢).

التشبيه بين الحقيقة والمجاز:

اختلف البلاغيون في عد التشبيه من الحقيقة أو من المجاز، فذهب بعضهم إلى أن التشبيه ليس مجازا.

وكان من أوائل هؤلاء عبد القاهر الذي نص على أن ((كل متعاط لتشبيه صريح لا يكون نقل اللفظ من شأنه ولا من مقتضى غرضه فإذا قلت: (زيد كالأسد) و (هذا الخبر كالشمس في الشهرة) و(له رأي كالسيف في المضاء) لم يكن منك نقل للفظ عن موضوعه، ولو كان الأمر على خلاف ذلك لوجب أن لا يكون في الدنيا تشبيه إلا وهو مجاز، وهذا محال؛ لأن التشبيه معنى من المعاني، وله حروف وأسماء تدل عليه، فإذا صرح بذكر ما هو موضوع للدلالة عليه، كان الكلام حقيقة، كالحكم في سائر المعاني فاعرفه))(٣).

وقد شايع عبد القاهر هذا الرأي كثير من العلماء، كالرازي، والمطرزي، والسكاكي، وابن الزملكاني، والحلبي، والنويري، والقزويني، وابن قيم الجوزية، وشراح التلخيص(٤).

وذهب آخرون إلى أن التشبيه مجاز، وهذا رأي الجمهور، كما أشار إليه ابن القيم بقوله: ((فالذي عليه جمهور أهل هذه الصناعة أن التشبيه من أنواع المجاز وتصانيفهم كلها تصرح بذلك وتشير إليه))(٥).

ونَصَّ ابن الأثير على أن ((المجاز قسمان: توسع في الكلام، وتشبيه، والتشبيه ضربان: تشبيه تام، وتشبيه محذوف))(٦)، وهو الاستعارة.

---

(١) أنظر: المثل السائر ١/٣٨٨، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٢/١٦٦، علم أساليب البيان ٩٥.
(٢) أنظر: أسرار البلاغة ٨٤، ٢٢١.
(٣) أسرار البلاغة ٢٢١-٢٢٢، انظر معجم المصطلحات البلاغية ٢/١٧٠، فنون بلاغية ٢٤، وعلم أساليب البيان ٩٦.
(٤) أنظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٢/١٧١، و أنظر: المصادر التي في هامش رقم ٢، و أنظر: الفوائد المشوقة إلى علوم القرآن ٨٧.
(٥) الفوائد المشوقة إلى علوم القرآن ٨٧.
(٦) المثل السائر ١/٣٥٦، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٢/١٧٢.

فالتشبيه عنده لون من ألوان المجاز، وضع بإزائه التوسع في الكلام الذي أشار إلى أن ذكره إنما يأتي للتصرف في اللغة لا لفائدة أخرى[1].

وكان كثيرا ما يقرن التوسع بالتشبيه إذ ترددت مصطلحات التوسع في مواضع[2] متعددة من كتابه المثل السائر.

والذي يبدو أن التشبيه مجاز؛ لأنه يعتمد على عقد الصلة بين شيئين أو أشياء لا يمكن حملها على الحقيقة، ولو حملت لكان كذبا، وقد بدا للدكتور أحمد مطلوب أن عدم الانتقال فيه -أي التشبيه- من معنى إلى آخر كما في الاستعارة هو الذي دعاهم إلى إخراجه من المجاز الذي هو استعمال الكلمة في غير ما وضعت له أو إسناد أمر إلى آخر على سبيل التوسع[3].

التشبيهات في كتاب سيبويه وحملها على التوسع:

لما كان التشبيه فن مركوز في طباع البشر يلجؤون إليه متى أرادوا إظهار المعنى وتوكيده في نفس المتلقي وتقريب المشبه من المشبه به، كان من الطبيعي أن يلتفت إليه اللغويون والنحويون إذ لا يوصل إلى التشبيه بأنواعه المتعددة إلا من خلال أدواته كـ (الكاف) و(كأن) و(مثل) وغيرها وهذه في حقيقتها وسائل لغوية، استعملوها كثيرا في تشبيهاتهم وهذه الأدوات -سواء وجدت أو حذفت في سياق التعبير- هي التي جعلت التشبيه من (أكثر الأنواع جذبا لانتباههم وأكثرها إثارة لإعجابهم ... إذ إن أداته تجعله أول ما يلفت انتباه المتلقي للشعر، فضلا عن أن كثرته الملحوظة في الشعر الجاهلي أمر لفت انتباه اللغويين لفتا شديداً ودائماً)[4].

وهذه الكثرة في ورود التشبيه في الكلام العربي شعرا ونثرا هي التي دعت المبرد إلى القول بأن التشبيه جار كثير في كلام العرب حتى لو قال قائل إنه أكثر كلامهم لم يبعد[5].

---

(١) أنظر: المثل السائر ١/٣٥٦.

(٢) أنظر: مصطلحات التوسع في ١/٥٨؛ ٣٥٦، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٤؛ ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٠.

(٣) أنظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٢/١٧٢، وفنون بلاغية ٣٦.

(٤) الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي، جابر أحمد منصور ١٢٦-١٢٧.

(٥) الكامل في اللغة والأدب ٣/٨١٨، وأنظر: أصول البيان العربي ٦٤، فنون التصوير البياني ٧١.

ومن هنا يتبين ما وقف عليه سيبويه من تشبيهات تعد بسيطة إلا أن الكلام عليها جاء واضحا وصريحا من خلال ما ذكره في ((باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار)) إذ قال:

((ومثله في الاتساع قوله عز وجل: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾[1]، فلم يشبهوا بما ينعق -وهو الراعي- وإنما شبهو بالمنعوق به وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى))[2].

فالآية يمكن أن تدخل تحت ما يعرف عند البلاغيين بتشبيه التمثيل، الذي دل سيبويه على معناه دون أن يصرح باسمه، وهو ما يقوم على تشبيه شيئين بشيئين، كما هو متحقق في الآية، إذ شبه الداعي والكفار بالراعي مع الغنم، ولكنه اكتفى بذكر الكفار من المشبه، والراعي من المشبه به، فدل ما أبقى على ما ألغى وهذا معنى كلام سيبويه[3].

وقد نص سيبويه على أن في الآية حذفا واختصارا بقرينة علم المخاطب بالمعنى، إذ لولا وجود هذه القرينة لما جاز الحذف في الآية حتى لا يلتبس الأمر على المخاطب، فظاهر التشبيه يوحي بتشبيه الكفار بالراعي وليس بمعقول أن يشبه الكافر بالداعي إلى الإيمان، ولكن المعقول أن يشبه موقف الرسول مع الكافرين بموقف الراعي مع غنمه التي لا تسمع دعاءه أو نداءه أي: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ ولكنه جاء على سعة الكلام على حد تعبير سيبويه، وهذا هو المحمل الثاني الذي يمكن أن تحمل عليه الآية الكريمة، بعد أن حملها بعض العلماء على القلب.

ومما بحثه سيبويه تحت مفهوم التوسع في الكلام نوع آخر من أنواع التشبيه يعرف بالتشبيه المؤكد القائم على حذف الأداة، أو ما يعرف عند البلاغيين بالتشبيه البليغ الذي يدل على استغراق المشبه في المشبه به أو العكس، وكأنه هو.

---

(١) سورة البقرة، الآية ١٧١.

(٢) الكتاب ١/١٠٨-١٠٩ (ب)، ١/٢١٢هـ، وانظر: أثر النحاة في البحث البلاغي ١٢٦.

(٣) انظر: إعراب القرآن ١/٤٧.

فمن ذلك: ما ذكره في ((باب ما يختار فيه الرفع)) بقوله: ((وأما له صوت صوت حمار، فقد علمت أن صوت حمار ليس بالصوت الأول، وإنما جاز لك رفعه على سعة الكلام)).

ففي جواز رفع الصوت الثاني عند سيبويه وجهان:

أحدهما: على إضمار (مثل) كإضمار المضاف في ((واسأل القرية)) على تقدير: أهل القرية، وإلى هذا ذهب السيرافي(1).

والوجه الآخر فقد جرى على سعة الكلام أو المبالغة في التشبيه، إذ جعل صوته لشدة قبحه هو نفسه صوت الحمار على ما يسمى عند البلاغيين بالتشبيه المؤكد أو التشبيه البليغ وهو ما يجريه سيبويه على التوسع في التعبير.

ومن هنا يمكننا القول أن صاحب الكتاب كان قد أسهم بنصيب في معرفة بعض التشبيهات -وإن كانت ضئيلة الأثر- وقد كان سيبويه معذورا في ذلك، لأنه كان مشغولاً بوضع القواعد العلمية النحوية واللغوية، وليس بوضع الأسس البلاغية والفنية التي جاءت متأخرة عن ولادة الكتاب، إلا أنها في كثير من مباحثها اعتمدت عليه وربما كانت بعض مباحث (الكتاب) أصلا من أصولها، وبذا يكون سيبويه صاحب الريادة والأولوية فيها.

ثانيا: الكنايـة:

الكناية: أن تتكلم بشيء وتريد غيره، وكنى عن الأمر بغيره يكني كناية، تكنى: تستر من كنى عنه إذا ورى أو من الكنية واستعمل سيبويه الكناية في علامة المضمر(2).

وفي هذا النص جمع ابن منظور بين المعنى اللغوي والنحوي والاصطلاحي وإن لم يكن الأخير محددا تحديدا دقيقا(3).

وعرف علماء البلاغة: الكناية بتعريفات كثيرة سنقف على تعريف واحد، يمكن عده من أكثر التعريفات دقة، ألا وهو تعريف عبد القاهر الجرجاني الذي عقده تحت

---

(1) أنظر: هامش الكتاب ١/١٨٢ب.

(2) لسان العرب (كنى).

(3) فنون بلاغية ١٦٤.

فصل ((في اللفظ يطلق والمراد به غير ظاهره)) فذكر أن لهذا الضرب اتساعا وتفننا لا إلى غاية إلا أنه على اتساعه يدور في الأمر الأعم على شيئين الكناية والمجاز.

ثم بين أن المراد بالكناية ههنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيومئ به إليه، ويجعله دليلا عليه[1].

فلما كان التعبير المجازي يقوم على استعمال الكلمة في غير معناها الذي ارتبطت به، ولا بد من وجود علاقة تربط بين المعنى الثاني للكلمة وبين المعنى الأول لها، فإننا نجد كلام البلاغيين عن الكناية لا يبعد عن ذلك كثيرا، بل كانوا كثيرا ما يقربونها من المجاز.

ويتضح من التعريف السابق أن استعمال لفظ مكان لفظ، أو تعبير في معنى آخر غير معناه الحقيقي لا يكون أمرا موضوعا من غير ضابط يضبطه، وإنما يتم ذلك على أساس علاقة تربط بين المعنيين كما هو الحال في المجاز، بيد أن في الكناية تنحصر في علاقة الردف والتبعية التي أشار إليها تعريف عبد القاهر.

ومهما يكن من أمر، فالكناية لون من ألوان التعبير البياني الجذاب الذي ذكره القدماء وأكثروا من وروده، فذهب كثير منهم إلى أن الكناية أبلغ من الإفصاح، والتعريض أوقع من التصريح، ثم حملوا هذه الكنايات على أنها ضرب من توسعات العرب في كلامها، كما ذكر الجرجاني.

وبناء على هذه المقدمات سنقف على حديث صاحب الكتاب عن الكناية الذي تحدث به عن معناها اللغوي الذي يدل على الستر والخفاء دون المعنى الاصطلاحي المعروف بأنه:((لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه -الحقيقي- حينئذ))[2].

ولعل سيبويه وهو يتكلم عن مصطلح (الكناية) بوضعه مصطلحا لغويا يعني الستر والخفاء أقول لعله كان يقترب نوعا ما من دلالة المصطلح البلاغي، وهذا يتضح عندما يريد المتكلم أن يتفوه بكلام، وهو يريد غيره، يعني أنه ستر شيئا وأخفاه، وأظهر غيره، وهذا هو وجه التقارب بين المصطلحين.

---

(١) أنظر: دلائل الإعجاز ٥٢، معجم المصطلحات البلاغية ٣/١٥٨، التلخيص ٣٣٨.

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة ٤٥٦، التلخيص ٣٣٧، شروح التلخيص ٤/٢٣٧، و أنظر: معجم المصطلحات البلاغية ٣/١٥٩، فنون بلاغية ١٦٩.

وهذا ما يمكن أن نتبينه في ((باب يكون فيه الاسم بعدما يحذف منه الهاءُ بمنزلة اسم يتصرف في الكلام لم يكن فيه (هاء) قط)) .

قال سيبويه: ((وأما قول العرب (يا فل أقبل) فإنهم لم يجعلوه اسما حذفوا منه شيئا يثبت فيه في غير النداء، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين وهذا الاسم اختص به النداء، وإنما بني على حرفين لأن النداء موضع تخفيف، ولم يجز في غير النداء لأنه جعل اسما لا يكون إلا كناية لمنادى، نحو: (يا هناه) ومعناه: يا رجل،

وأما فلان فإنما هو كناية عن اسم سمي به المحدث عنه خاص غالب، وقد اضطر الشاعر فبناه على حرفين في هذا المعنى، قال أبو النجم [من الرجز]:

فِي لُجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلِ[1]

فالمتكلم الذي يريد أن يتكلم عن الآدمي وهو لا يعرف اسمه فإنه يلجأ إلى الاسم الغالب الخاص الذي يكنى به الآدميون، فيقولون للمذكر فلان، وللمؤنث فلانة كناية عنهما، وقد يخفف (فلان) في النداء فتصير (فل) حيث استعملت استعمال (فلان) في غير النداء، وجرها بحرف الجر ضرورة، وقيل: الأصل (فلان) وحذفت الألف والنون للضرورة.

أما إذا أراد كناية عن غير الآدميين، فإنه يدخل عليهما الألف واللام فيقول: الفلان، والفلانة.

وقد ذهب ابن قتيبة مذهب سيبويه في فهمه للكناية فهما لغويا إذ رأى أن ((من الكناية قول الله عز وجل ﴿يا ويلتى ليتني لم أتخذ فلانا خليلا﴾[2]... فكان (فلان) كناية عن جماعة هذه الأسماء، وقد يقول القائل: ما جاءك إلا فلان بن فلان، يريد: أشراف الناس المعروفين والشاعر يقول:

فِي لُجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلِ

---

(١) الكتاب ٣٣٣/١ب، ٢٤٨/٢هـ ٢٥٥/٢-٢٥٦مل، و انظر: شرح أبيات سيبويه ٤٣٩/١، خزانة الأدب ٣٨٩/٢، المقرب ١٨٢/١، شرح ابن عقيل ٢٧٨/٢، الشطر المذكور عجز البيت من الرجز صدره :

تضل منه إبلي بالهوجل.

(٢) سورة الفرقان، الآية ٢٨.

يريد: أمسك فلانا ولم يرد رجلين بأعيانهما وإنما أراد أنهم في عسرة الشر وضجته، فالحجزة تقول لهذا: أَمْسِكْ ولهذا كُفَّ))(١).

فابن قتيبة يستدل على المدلول اللغوي للكناية بمثال سيبويه الذي مر ذكره، وهذه الكناية اللغوية –فيما اعتقد– أعم من مصطلح البلاغيين إذ هي تصدق على الكنى وهي العلم المصدر بـ (أب أو أم) كما تصدق على أسماء الأجناس كفلان وفلانة، لما في ذلك من إخفاء وجه التصريح بأسمائهم الأعلام، ومن ثم يتضح وجه المناسبة بين مدلولي الكناية اللغوي والاصطلاحي في أن كلا منهما يستلزم الخفاء والستر وعدم التصريح.

بيد أن الكناية اللغوية في آية الفرقان، تتجاوز قيمة الخفاء وترك التصريح باسمه المراد، إلى إفادة معنى العموم والشمول، ليعم حكمها كل من يتخذ من المضلين خليلا، فتكون العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما يقول الفقهاء.

ومن هنا فإن سيبويه قد أدرك ما وراء هذه الأساليب من معانٍ ثوان تعد في الغالب من لوازم المعاني الأول أو ردفًا لها.

ففهمنا لنصوص سيبويه على هذا النحو هو الذي دفعنا إلى حملها على محل الكناية وجعل سيبويه يحملها في معرض التحليل والتصوير على محل التوسع الذي أجرى عليه كثيرا من الألفاظ والتراكيب، التي عدل بها عن أصلها، وأريد بها غير معناها في التعبير.

وهذا الانحراف اللغوي لا يستعمله العربي إلا توسعاً ومجازاً.

---

(١) تأويل مشكل القرآن ٢٦٠، ٢٦٣.

المبحث الثالث

علم البديع

البديع لغة: من بدع الشيء يبدعه بدعاً، وابتدعه: أنشأه وبدأه وابتدعت الشيء اخترعته لا على مثال، والبديع المبدع والبديع من أسماء الله تعالى لإبداعه الأشياء وإحداثه إياها، وهو البديع الأول قبل كل شيء، والبديع الجديد(١).

أما في الاصطلاح فهو: ((علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة))(٢).

وعرفه ابن خلدون بأنه: ((النظر في تزيين الكلام وتحسينه بنوع من التنميق))(٣).

وذكر الجاحظ أن ((البديع مقصور على العرب ومن أجله فاقت لغتهم كل لغة وأربت على كل لسان))(٤).

وقد أطلقه على فنون البلاغة المختلفة، واستمر هذا الإطلاق طيلة القرون الستة الأولى للهجرة، إلى أن جاء السكاكي فقسم البلاغة إلى علومها الثلاثة المعروفة.

وفصل القزويني البديع فصلا تاما عن البلاغة التي جعلها محصورة في المعاني والبيان. والبديع عنده ضربان:

ضرب يرجع إلى المعنى كالمطابقة ومراعاة النظير والإرصاد.

وضرب يرجع إلى اللفظ كالجناس، ورد العجز على الصدر، والسجع ولم يخرج شراح التلخيص عما رسمه القزويني وإن أضاف بعضهم كالسكاكي فنونا آخر.

ولعل أول محاولة جادة في وضع علم البديع هي تلك المحاولة التي قام بها ابن المعتز (ت ٢٩٦هـ)،الذي أفرد له مؤلفا سماه (البديع) رَدَّ فيه على مَن زَعَمَ من معاصريه أن هذا الفن طارئ وأن بشار بن برد ومسلم بن الوليد الأنصاري، وأبا نؤاس هم السابقون إلى استعمال البديع في شعرهم.

---

(١) اللسان (بدع).

(٢) الإيضاح ٤٧٧، التلخيص ٣٤٧، شروح التلخيص ٢٨٢/٤، و أنظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٣٨٣/١.

(٣) مقدمة ابن خلدون ٤٥٨، و أنظر: علم البديع ٧.

(٤) البيان والتبيين ٥٥/٤-٥٦، و أنظر: علم البديع ١٢، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٣٧٩/١، مصطلحات بلاغية ٨١، فنون بلاغية ١٩٧.

فابن المعتز حينما ألف كتاب البديع كان يسعى إلى فصل واستقلال هذا العلم البلاغي وتحديد مباحثه التي كانت من قبل مختلطة بمباحث علم المعاني وعلم البيان، كما لفت أنظار الناس إلى أن البديع كان موجودا في أشعار الجاهليين وصدر الإسلام.

ووضع ابن المعتز مصطلحات لأنواع البديع في زمنه، والبديع عنده خمسة أنواع: الاستعارة، والجناس، والمطابقة، ورد أعجاز الكلام على ما تقدمها، والمذهب الكلامي.

ولا شك أن محاولة ابن المعتز محاولة علمية جادة تلقفها البلاغيون والنقاد من بعده، كما أضافوا إليها ما استكملوه من مباحث هذا العلم ومسائله.

وظل الدارسون المعنيون بشؤون البلاغة وفنونها يرددون ما جاء في كتب البلاغيين القدماء، الذين كادوا يجمعون على أن ابن المعتز هو أول من عرفه، لكن أحدا لم يشر إلى تأصيل هذا العلم عند القدماء ولا سيما في القرنين الأول والثاني الهجريين.

والذي بدا للباحث هو أن أقساما من علم البديع كانت قد بحثت قبل ابن المعتز، وقبل أستاذه ثعلب، بل والجاحظ أيضا.

لذا يمكننا أن نقرر باطمئنان ــ بعد التقصي والاستقراء ــ أن سيبويه كان أول من تعرض لمباحث هذا اللون البلاغي الخلاب الذي عرف بعلم البديع.

فقد تكلم عن تأكيد المدح بما يشبه الذم، والتجريد ، والمبالغة ، والتنويع وهذه مباحث أدخلها البلاغيون تحت علم البديع، لكن سيبويه تكلم عنها يوم كانت اللغة والنحو والبلاغة كلها واحدة، لا يمكن الفصل بينها، فقد كانت روافد مجتمعه تصب في مجرى واحد هو إثراء اللغة، والمحافظة على سلامتها وإبراز مهارتها وجمالها، الذي حباه الله إياها، حتى قال فيها الشاعر:

إِنَّ الَّذِي مَلأَ اللُّغَاتَ مَحَاسِنًا ... جَعَلَ الجَمَالَ وَسِرَّهُ فِي الضَّادِ

ومن هنا سأتناول مبحثين من مباحث علم البديع التي ذكرها سيبويه وحملها على التوسع في الكلام وهما: التجريد والمبالغة.

أولا: التجريد:

التجريد: مصدر جردته من ثيابه إذا نزعتها عنه(١).

وهو عند جمهور البلاغيين: ((أَنْ يُنتزع من أمرٍ ذي صفةٍ أمرٌ آخر مثله في تلك الصفة، مبالغة في كمالها فيه))(٢).

والتجريد فن بلاغي قديم وأسلوب متميز من أساليب العربية القديمة والذي يستقرأ الشعر العربي القديم يجد فيه هذا اللون البلاغي البديع الذي اصطلح عليه البلاغيون بالتجريد، فمما وجدوا فيه تجريدا قول الأعشى:[من البسيط]

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ(٣)

فالشاعر جَرَّد من نفسه شخصًا آخر ثم شرع يخاطبه.

والعرب تعتقد أَنَّ في الشيء من نفسه معنى آخر، كأنه حقيقته ومحصوله، وقد يجري ذلك إلى ألفاظها لما عقدت عليها معانيها(٤).

وعند رجوعنا إلى كتاب سيبويه لنتلمس فيه هذا النوع من أنواع البديع وقفنا على نص صريح ذكره سيبويه في ((باب ما يختار فيه الرفعُ ويكون فيه الوجهَ في جميع اللغات)) إذ قال: ((ولو قال: (أَمَّا أَبوكَ فَلَكَ أَبٌ)، لكان على قوله: فَلَكَ بِهِ أَبٌ أو فيهِ أَبٌ وإنما يريد بقوله: فيه أَبٌ مجرى الأب على سَعة الكلام))(٥).

فقول سيبويه: ((لَكَ بِهِ أَبٌ أو فِيهِ أَبٌ)) إنَّما ذكره ليفسر به قاعدة لغوية، ولكنه في الوقت نفسه يحلله تحليلاً بلاغياً، وهو يدرك علته بوصفه وسيلة من وسائل التوسع في التعبير.

ومجرى هذا التوسع كما يفهم من كلامه على أن لفظ (الأب) الأول قد بلغ من الاتصاف بتلك الصفة حَدًّا يصح معه أَنْ يُنْتَزَع منه موصوف آخر يتصف بها، وبذا يتضح لنا أن التوسع في التعبير قد صار أحد الأغراض المتصلة بهذا اللون البديع في البحث البلاغي.

---

(١) اللسان (جرد).

(٢) الإيضاح ٥١٢/٢، التلخيص ٣٦٨، شروح التلخيص ٣٤٨/٤، و أنظر: الطراز ٧٢/٣، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٤٠/٢، التبيان في البيان ٢٣٥، حسن التوسل ٢٨٥.

(٣) ديوان الأعشى الكبير ٥٥.

(٤) أنظر: الخصائص ٤٧٣/٢-٤٧٤، الاتساع في اللغة عند ابن جني ٢٣٩.

(٥) الكتاب ١٩٥/١ب، ٣٨٩/١-٣٩٠هـ.

وعقد ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في الخصائص بابا سماه (التجريد)[1]، وذكر أن شيخه الفارسي (ت ٣٧٧هـ) كان معنيا به، ولم يفرد له بابا.

وكان ابن جني قد أخذ نفسه في تحليله وبيان طرائقه مستدلا على ذلك بمسألة صاحب الكتاب فيقول: ((اعلم إن هذا فصل من فصول العربية طريف حسن، ورأيت أبا علي -رحمه الله- به غريا معنيا، ولم يفرد له بابا لكنه وسمه في بعض ألفاظه بهذه السمة، فاستقريتها منه وأنقت لها ومعناه: أن العرب قد تعتقد أن في الشيء من نفسه معنى آخر، كأنه حقيقته ومحصوله وقد يجري ذلك إلى ألفاظها لما عقدت عليه معانيها، وذلك نحو قولهم: (لئن لقيت زيدًا لَتَلقَيَنّ منه الأسد، ولئن سألته لتسألن منه البحر))، فظاهرُ هذا أن فيه من نفسه أسدا وبحرا، وهو عينه هو الأسد والبحر، لا أن هناك شيئا منفصلاً عنه وممتازا منه، وقد تستعمل الباء هنا فتقول: (لقيتُ به الأسد)، (وجاورتُ به البحرَ) ومنه مسألة الكتاب: ((أَمّا أَبوكَ فَلَكَ أَبٌ، أي لَكَ مِنْهُ أو بِسَبَبِهِ أَوَ بمكانِهِ أَبٌ))[2].

وذكر الأعلم الشنتمري أنها على تقدير (لك فيه أب) ثم ذكر أن اللفظ قد جرى على الاتساع فقال وهو يفسر مثال سيبويه: ((واعلم أنك إذا قلت: (أما أبوك فلك أب) و(أمّا أبوكَ فلا أبَ لَك)، فما بعد الفاء خبر عن الأب، والعائد عليه مضمر، والتقدير: (أما أبوك فلك فيه أب)، أي: لك في ابتنائك إليه وتَحقُّقِكَ بِهِ أبٌ من الآباء، ونصيب صالح، هذا معناه وجرى اللفظ على الاتساع وجعل الأب كالظرف لنفسه وإن لم يصح ذلك فيه وإنما هو اتساع لفظ، والمعنى على ما ذكرت لك))[3].

ولعل من صور التوسع الجلية ما ذكره ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) إذ عقد في كتابه المثل السائر مبحثا (في التجريد) تناول فيه حده وفوائده وأقسامه، وحمل كثيرا من صوره على التوسع في الكلام الذي عده فائدة من فائدتين، إحداهما أبلغ من الأخرى، لذا فإني لا أرى بأساً من إيراد كلامه الذي توخى فيه التفصيل الدقيق، والذي يمكن عده من أهم مباحث التوسع في التجريد عند البلاغيين إذ قال: ((فأما حد التجريد فإنه إخلاص الخطاب لغيرك، وأنت تريد به نفسك، لا المخاطب نفسه؛ لأن

---

(١) أنظر: الخصائص ٢/٤٧٣، الاتساع في اللغة عند ابن جني ٢٣٩.

(٢) الخصائص ٢/٤٧٣،٤٧٤،٤٧٥.

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٤١٣.

أصله في وضع اللغة من: جَرَّدتُ السيفَ، إذا نَزَعْتَه من غِمْدِه، وجَرَّدتُ فلاناً إذا نزعت ثيابه، ومن هنا قال ***صلى الله عليه وسلم***: ((**لاَ مَدَّ ولاَ تَجْرِيدَ**)) وذلك في النهي عند إقامة الحد أن يمد صاحبه على الأرض وإن تجرد عنه ثيابه، وقد نقل هذا المعنى إلى نوع من أنواع البيان.

وقد تأملته فوجدت له فائدتين إحداهما أبلغ من الأخرى:

الفائدة الأولى: طلب التوسع في الكلام، فإنه إذا كان ظاهرهُ خطاباً لغيرك وباطنه خطاباً لنفسك فإن ذلك من باب التوسع، وأظن أنه شيء اختصّت بـه اللغة العربية دون غيرها من اللغات.

والفائدة الثانية: وهي الأبلغ، وذلك أنه يتمكن المخاطب من إجراء الأوصاف المقصودة من مدح أو غيره على نفسه، إذ يكون مخاطبا بها غيره، ليكون أعذر وأبرأ من العهدة فيما يقوله غير محجور عليه.

وعلى هذا فإن التجريد ينقسم قسمين:

أحدهما: تجريد محض.

والآخر: تجريد غير محض.

فالأول –وهو المحض– أن تأتي بكلام هو خطاب لغيرك وأنت تريد به نفسك....وأما ما قصد به التوسع خاصة فكقول الصمة بن عبد الله من شعراء الحماسة [من الطويل]:

حَنَنْتَ إلى رَيَّا وَنَفْسُكَ بَاعَدَتْ مَزَارَكَ مِن رَيَّا وَشَعْبَا كُمَا مَعَا

فَمَا حَسَنٌ أَنْ تَأْتِيَ الأَمْرَ طَائِعاً وَتَجْزَعَ إِنْ داعِي الصَّبَابَةِ أَسْمَعَا

وقد ورد بعد هذين البيتين ما يدل على أن المراد بالتجريد فيها التوسع لأنه قال [من الطويل]:

وَأَذْكُرُ أَيَّامَ الحِمَى ثُمَّ أَنْثَنِي عَلَى كَبِدِي مِنْ خَشْيَةٍ أَنْ تَصَدَّعَا

بِنَفْسِيَ تِلْكَ الأرضُ مَا أَطْيَبَ الرُّبَا وَمَا أَحْسَنَ المُصْطَافَ وَالمُتَرَبَّعَا

فانتقل من الخطاب التجريدي إلى خطاب النفس، ولو استمر على الحالة الأولى لما قضي عليه بالتوسع، وإنما كان يقضي عليه بالتجريد البليغ الذي هو الطرف الآخر، ويتأول له بأن غرضه من خطاب غيره أن ينفي عن نفسه سمعة الهوى

ومعرة العشق؛لما في ذلك من الشهرة والفضاضة لكن قد زال هذا التأويل بانتقاله عن التجريد أولا إلى خطاب النفس.

وعلى هذا الأسلوب ورد قول أبي الطيب المتنبي [من البسيط]:

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالُ ... فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إِنْ لَمْ تُسْعِدِ الْحَالُ
وَاجْزِ الْأَمِيرَ الَّذِي نُعْمَاهُ فَاجِئَةٌ ... بِغَيْرِ قَوْلٍ وَنُعْمَى الْقَوْمِ أَقْوَالُ

... وليس في التجريد المذكور في هذين البيتين ما يدل على وصف النفس ولا على تزكيتها بالمديح ... وإنما هو توسع لا غير[١].

وهنا نلحظ اهتمام البلاغيين بالتجريد وحمله على التوسع الذي ظنه ابن الأثير شيئا اختصت به اللغة العربية دون غيرها من اللغات واستأثرت به دون أخواتها الجزريات.

وبهذا يمكننا أن نُقَرِّرَ بأنّ مبحث التجريد وإنْ كانت له أُصولٌ في كتاب سيبويه إلا أنها لا تشفي غليل الضامىء الولهان، وحَرِيّ بأن ينسب في مقاييس التأريخ البلاغي إلى أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني، إذ دلّا على مصطلحه ورسما مفهومه، وأماطا اللثام وكشفا النقاب عن طرائقه وأساليبه وما ذكره البحث البلاغي بعدهما في شأنه يعد خلاصة لفكرهما، إلا أن ابن الأثير كان أكثر تفصيلا وأوسع بيانا منهما[٢] إذ استأثر بنقد مذهب الفارسي بكلام لا يخلو من ترف، ورد عليه بعض طرائقه التجريدية المترتبة على الأحرف بحجة أنها تشبه مضمر الأداة[٣].

فالتجريد -إذاً- كان موجوداً في كتاب سيبويه ثم سكت عنه النحاة قرناً كاملاً، ثم رأيناه مرة أخرى في كتاب (الكامل) للمبرد (ت ٢٨٥هـ).

فالمبرد تمكن من أن يخطو بالتجريد خطوات عما تركه سيبويه وأغفله الفراء وابن قتيبة حتى كاد هذا اللون البديعي أن يموت ويقبر لولا أن نفخ فيه المبرد من جديد وبعث الحديث عنه بعد طول سكوت، ومنه إلى الفارسي وابن جني اللذين أوضحاه وتوسعا في الكلام عليه، ثم تلقفه البلاغيون فعقدوا له المباحث والفصول، فصار التجريد من أهم أنواع البديع عندهم.

---

(١) المثل السائر ١/٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦.

(٢) أي: الفارسي وابن جني.

(٣) انظر: المثل السائر ١/٤٢٨ وما بعدها.

ثانيا: المبالغـــة:

المبالغة لغة: من بالغ فلان في أمري، إذا لم يقصر فيه[1].

وفي الاصطلاح: (أَنْ يُدَّعى بوصفٍ بُلُوغُه في الشِّدةِ أو الضعف حَدًّا مُســتحيلاً أو مستبعدًا لِئلّا يُظَنَّ أنّهُ غيرُ مُتناهٍ فيه)[2].

بمعنى أن المبالغة محاولة يلجأ إليها المتكلم ليكون تعبيره بالغا غايته في التـأثير في المتلقي، ثم التأكيد على ما مطلوب.

ومن أقوى عناصر التأثير في المبالغة التحول في الدلالة وذلك من خلال التحول والانتقال في الصور الفنية، إذ إن التحول من صورة إلى أخرى لهي ضــرب مـن ضروب المبالغة، ومن ثم التوسع فيها.

والمبالغة تجسد الطاقة الانفعالية في الدلالة لدى المتكلم كما أنها تثير المخـاطب في الدلالة نفسها، ولهذا يلجأ المتكلم إلى خلق علاقات جديــدة غـير مألوفـة بيـن الكلمات، وذلك باتباع طرائق المجاز، لأجل تصوير ذلك الانفعال ونقل تلك الإثارة.

ومن المؤكد أن هذا لا يتحقق في العبارات المعتادة والمبتذلة فمن هنـا كـانت المبالغة عند المحدثين عاملا من عوامل تغيير شكل الدلالة[3].

وهذا الذي ذهب إليه المحدثون سبقهم إليه سيبويه إذ تواترد مصطلح المبالغة في كتابه بلفظه ومفهومه المرادف لمعنى الكثرة والإجادة والتكثير والتشديد فـي عمـل الفعل، كما أنه تجاوز ذلك إلى الدلالة وصورها القائمة على الحذف والتوسع.

مثال ذلك ما ذكره في (باب ما جرى فـي الاسـتفهام مـن أسـماء الفـاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل) إذ يقول: (وأجروا اسـم الفاعل، إذ أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء فاعل؛ لأنه يريد بـه ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة فما هـو الأصـل الذي عليه أكثر هذا المعنى: (فَعُولٌ) و(فَعَّالٌ) و(مِفْعَالٌ) و(فَعِل)، وقد جاء: (فَعِيـل) كرحيم، وعليم، وقدير، وسميع، وبصــير؛ لأنـه يريـد المبالغـة فـي الفعـل)[4].

---

(١) اللسان (بلغ).

(٢) التلخيص ٣٧٠، الإيضاح ٥١٤.

(٣) أنظر: دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان ١٦٧، و أنظر: علم الدلالة ٢٤٩.

(٤) الكتاب ١/٦٦ص، ١/١١٠، ١١٧هـ

وهذه الصيغ التي ذكرها سيبويه تعد صيغا من صيغ المبالغة اللغوية التي لم يعرها البلاغيون اهتمامهم.

إذ إنَّ صيغة (فَعُول) و(فَعَّال) و(مِفْعَال) و(فَعِل) و(فَعِيل) هي صِيَغٌ معدولةٌ عن اسم الفاعل، وتعمل عمل فعله؛ لأنه يريد المبالغة في الفعل(١).

وإلى ذلك أشار ابن مالك في الألفية فأنشد:[من الرجز]

فَعَّالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولُ ... فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ
فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلِ ... وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ(٢)

وذهب ابن جني إلى أنَّ المبالغة هو أن تعدل باللفظ عن حاله الذي هو عليه إلى حالة أخرى، وذلك بتكثيرة لتكثير معناه، فذكر أنهم عدلوا من (فَعِيل) إلى (فُعَال) نحو: (طَوِيل) إلى (طُوال)، وذلك لأن تغيير اللفظ يدل على زيادة في المعنى كما ذكر أنهم (إذا أرادوا شدة المبالغة في الكلمة فمما يخرجونها عن أصلها)(٣).

ولهذا السبب كانت المبالغة مسوغا من مسوغات التوسع عند القدماء، ولشدة تأثير المبالغة في التوسع فقد ذهبوا إلى (أنهم لا يستعملون المجاز إلا لضرب من المبالغة، إذ لولا ذلك لكانت الحقيقة أولى بالمسامحة)(٤).

يتبين مما سبق أن ابن جني كان يقرن التوسع بالمبالغة، كما لاحظنا تأكيده على أن العرب لا تتسع في كلامها من أجل الاتساع حسب وإنما تبتغي من وراء ذلك غاية معنوية، إما توكيداً ، وإما مبالغة وذلك؛ لأن هذه الأشياء متلازمة في بنية المجاز عند ابن جني.

ولما تقرر عند النحاة بأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، فقد وقفنا على أصول هذه القاعدة عند سيبويه، إذ أشار إلى أن الفعل يكثر بالتضعيف، وذلك من خلال أمثلة ذكرها في: ((باب دخول (فَعَّلْتُ) على (فَعَلْتُ) لا يشركه في ذلك[أَفْعَلْتُ]))

---

(١) الكتاب ١: ٦/١ص ، ١١٠/١، ١١٧هـ.

(٢) شرح ابن عقيل ١١١/٢، و انظر: معاني النحو ١٧٠/٣، قال ابن عقيل: يصاغ للكثرة: فَعَّال، ومِفْعَال، وفَعول، وفَعيل، وفَعِل، فيعمل عمل الفعل على حد اسم الفاعل وإعمال الثلاثة الأول أكثر من إعمال فعيل وفَعِل، وإعمال فعيل أكثر من اعمال فَعِل.

(٣) المنصف ٢٤١/١، و انظر: الخصائص ٢٦٧/٣-٢٦٨.

(٤) الخصائص ٢٧٣/١.

لقوله: ((تقول: كَسَرتُها وقَطَعتُها، فإذا أردت كثرة العملِ قلت: كَسَّرْتُهُ، وقَطَّعتَهُ، وَمَزَّقتَهُ ....وقالوا: يُجَوِّلُ أي: يُكثر الجولانَ، ويُطَوِّفُ أي: يُكثِرُ التَّطْويفَ.

واعلم أنَّ التخفيف في هذا جائز كله عربي، إلا أنَّ (فَعَّلْتُ) إدخالها هنا لتبيين الكثير[1]، وقد يدخل في هذا التخفيف كما أنَّ (الرِّكْبَة) و (الجِلْسَة) قد يكون معناهما في الرُّكُوبِ والجُلوسِ ولكنَّ بَيَّنوا بها هذا الضرب فصار بناءٌ له خاصاً، كما أنَّ هذا بناءٌ خاصٌ للتكثير))[2].

وجاء في معاني النحو: ((أما (فَعَّلَ) فيفيد التكثير وذلك نحو: (كَسَرَ) فـ(كَسَّرَ) يُفيد التكثير والمبالغة، تقول: (كَسَرْتُ القَلَمَ وكَسَّرْتُهُ) ففي (كَسَّرْتُهُ) تكثير ومثله (قَطَعَ اللَّحْمَ وقَطَّعَه) فالتقطيع يفيد التكثير، ونحوه: (ذَبَّحَ)))[3].

وقد ذكر سيبويه أمثلة أخر مشابهة لما ذكرنا منها ما جاء في (باب ما يكون مذكرا يوصف به المؤنث)) وقد نقلها عن شيخه الخليل بقوله: ((وزعم الخليل أنَّ (فَعُولاً) و (مِفْعَالاً) و (مِفْعَلاً) نحو: قَؤول) و (مِقْوال) إنّما يكون في تكثير الشيء وتشديده والمبالغة فيه))[4].

وهذا يعني أنَّ كل زيادة تلحق الصيغ ولا تغير معناها إلى معنى آخر، فهي بلا شك تدل على زيادة في المعنى والمبالغة فيه، وبهذا تتضح القاعدة القائلة بأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى.

وقد يبنى المصدر من فعله على غير بنائه المعهود، وذلك؛ لإفادة معنى التكثير والمبالغة، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله في ((باب ما تُكثِّر فيه المصدر من (فَعَلْتُ) فتلحق الزوائد وتبنيه بناء آخر، كما أنك قلت في (فَعَلْتُ): (فَعَّلْتُ) حين كَثَّرتَ الفعل، وذلك قولك في (الهَذْر): (التَّهذار) وفي (اللَّعِب): (التَّلْعاب) وفي (الصَّفْق):

---

(1) قال السيرافي: ((يريد أن التخفيف قد يجوز أن يراد به القليل والكثير، فإذا شدّدت دللت به على الكثير، كما أن (الركوب) و (الجلوس) قد يقع لقليل الفعل وكثيره ولجميع صنوفه، فإذا قلت: (الرِّكْبة) و(الجِلْسة) (أي بالكسر) دل على هيئته وحاله، وإذا قلت: (الرَّكْبة) و (الجَلْسة) (بالفتح) دلّ على مرة واحدة، و (الجلوس) قد يُراد به المرة، وقد يراد به الهيأة، فصار اختصاص (الجِلْسة) و (الجَلْسة) كاختصاص (يطوِّف) و(يجوِّل) بشيء خاص، وصار (الركوب) و(الجلوس) بمنزلة (يَجُول) و(يَطُوف).

(2) الكتاب ٢/٢٣٧ب، ٤/٦٤-٦٥هـ، ٤/١٧٥مل.

(3) معاني النحو ٢/٥٨٧، و انظر: التعبير القرآني ٣٤، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢١٨.

(4) الكتاب ٢/٩١ب، ٣/٣٨٤هـ.

(التَّصْفَاق) وفي (الرَّد): (التَّرْدَاد) وفي (الجَوَلان): (التَّجْوال) و (التَّقْتَال) و (التَّسيار)[1].

وليس شيء من هذا مصدر (فَعَّلْتُ) ولكنْ لمّا أردتَ التكثير بنيتَ المصدر على هذا كما بنيت (فَعَلْتُ) على (فَعَّلْتُ)[2].

وإذا أُريد الدلالة على الكثرة والمبالغة في اتصاف الذات بالحدث حُوِّل بناء اسم الفاعل إلى أبنية مُتعدِّدة تشكل بمجموعها صيغ المبالغة.

ومن هذه المسائل ما نقله سيبويه عن أستاذه الخليل إذ يقول: ((وسألته عن قولهم: (مَوْتٌ مائِتٌ)، و (شُغْلٌ شَاغِلٌ)، (وشِعْرٌ شَاعِرٌ)، فقال: إنَّما يُريدونَ المبالغة والإجادة وهو بمنزلة قولهم: (هَمٌّ نَاصِبٌ)، و(عِيشَةٌ رَاضِيَةٌ) في كل هذا))[3].

إن وصف المصدر في (مَوْت، وشُغْل، وشِعْر) بصيغة اسم المفعول المحولة عن اسم الفاعل، يفيد التأكيد في الفعل أو الحدث عن طريق هذا التكرار، كما يفيد التوسُّع في المبالغة المتأتية من هذا العدول الذي استعملت فيه صيغة فاعل بمعنى مفعول كـ(عِيشَة رَاضِية)، بمعنى: مَرْضِيَّة، ولا بُدّ من الإشارة إلى أنّ في هذا النوع من التحول نوعاً من أنواع التَّوسُّع والمجاز المؤدّي إلى المبالغة.

((فمن شأن العرب أن تبالغ في الوصف والذم، كما من شأنها أن تختصر وتوجز وذلك لتوسعها في الكلام واقتدارها عليه))[4].

والمبالغة ضروب كثيرة والناس فيها مختلفون فمنهم من يقول بتفضيلها، ويراها الغاية القصوى في الجودة، ومنهم من يعيبها وينكرها، ويراها عيباً وهُجْنة في الكلام.

---

(1) قال السيرافي: اعلم أن سيبويه يجعل (التفعال) تكثيرا للمصدر الذي هو للفعل الثلاثي، فيصير (التهذار) بمنزلة قولك: (الهذر الكثير) و (التلعاب) بمنزلة قولك: اللعب الكثير، وكان الفراء وغيره من الكوفيين يجعلون (التفعال) بمنزلة (التفعيل) والألف عوضا من الياء، ويجعلون ألف (التكرار) و (الترداد) بمنزلة ياء (تكرير) و (ترديد)، والقول ما قاله سيبويه؛ لأنه يقال: (التلعاب) ولا يقال: (التلعيب).

(2) الكتاب ٢/٢٤٥ب، ٤/٨٤هـ، ٤/١٩٨مل.

(3) الكتاب ٢/٩٢ب، ٣/٣٨٥هـ و انظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢٧٣.

(4) نقد النثر، لقدامة بن جعفر ٧٠.

كما ذكر بعضهم أن المبالغة هي الزيادة على التمام وسميت مبالغة لبلوغها إلى زيادة على المعنى، لو أزيلت تلك الزيادة وأسقطت كان المعنى تاماً دونها لكن الغرض بها تأكيد ذلك المعنى في النفس وتقريره.

وفي القرآن العظيم والكلام الفصيح والإشعار منه كثير(١).

وقد سبق أن وقفنا على بعض صور المعاني -عند سيبويه- كالحذف وخروج الكلام عن مقتضى الظاهر، التي حملها على التوسع، كما وقفنا على بعض الصور البيانية كالتشبيه والكناية والمجاز، وقد حملت هي الأخر على التوسع أو المبالغة.

ومن هنا يكون سيبويه من أوائل العلماء الذين اهتدوا إلى مصطلح المبالغة فهو لم يقف عند حدوده ومصطلحاته الموضوعة له في اللغة، وإنما تعدى ذلك إلى تلمس وإدراك الصورة البلاغية للمبالغة القائمة على الحذف أو الإيجاز والاختصار، أو القائمة على الوصف بالمصدر، ومن ثم كان لإدراكه وفهمه لحدود هذه المصطلحات الأثر الواضح والجلي في البحث البلاغي فيما بعد، على يد علماء البلاغة الذين حاولوا رسم الحدود للمصطلحات وفصلها عن بعضها بعض بعد أنْ كانت عائمة في كتاب سيبويه.

---

(١) أنظر: العمدة ٢/٥٣، الفوائد المشوقة إلى علوم القرآن ٢٦٩.

الفصل الرابع
التوسع في مستويات العروض والقوافي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الاول : مصطلحات العروض والقوافي
المبحث الثاني: التوسع في العروض والقـوافي
المبحث الثالث: التوسع والضرورة الشعريــة

المبحث الاول
مصطلحات العروض والقوافي

لقد تناول هذا الفصل مباحث التوسع في العروض والقوافي في كتاب سيبويه فوقفنا إزاءها طويلا، نتتبعها ونستخرج شواهدها ونحلل نصوصها وآلينا أن نسبر غور (الكتاب) فنستخرج مباحثه العروضية التي أستطيع أن أزعم أن يد البحث لم تصل اليها الى الآن على كثرة ما كتب عن سيبويه وكتابه.

لقد تتبع هذا الفصل بأناة وتؤدة مباحث (الكتاب) العروضية من خلال تتبعه لمصطلحات العروض والقوافي فيه، إذ كانت تتكرر من مثل: الروي، والوصل، وحروف اللين والردف، والوزن والقافية، والضرورة، وبعض عيوب القافية.

وتعرض كذلك للزحافات والعلل التي تنتاب بعض شواهد سيبويه، كالخرم، والقصم.

كما يعد هذا البحث ردا تدعمه الأدلة على من يزعم أن كتاب سيبويه انما هو كتاب في النحو والصرف حسب.

فكتاب سيبويه ليس كتابا في النحو والصرف حسب، وانما فيه مباحث في كثير من علوم العربية كالبلاغة، والنقد الادبي، والاصوات اللغوية، ومباحث في علم التجويد، ومباحث في القراءات واللهجات وأخر في العروض والقوافي.

وهناك داع آخر دعاني الى البحث والتنقير عن مباحث ومصطلحات العروض والقوافي في هذا السفر الخالد، ألا وهو ابتعاد الناس وهجرهم لهذا العلم البديع، إذ تعالت الصيحات وكثرت الشكايات من صعوبته التي تكمن في تشعب مصطلحاته وكثرة تفرعاته.

فعلم العروض عَصيٌّ على مَن يفتقد الحس والذوق والأذن، طيّع لمن لُقّي سلامةً في الذوق، ورهافة في الحس، وأذناً وجرساً.

وسيبقى علم العروض -ما بقي الشعر- ميزاناً له، وصناعة يعرف بها مكسورُه من موزونِه وصحيحه.

فلله دَرّ القائل في عروضه: [من الطويل]

وَلِلشِّعْرِ مِيزانٌ يُسَمّى عَروضَهُ ... بِهِ النَّقْصُ والرُّجْحَانُ يُدرِيهِمَا الفَتَى[1]

ولمن قال في قوافيه: [من الطويل]

وأَعْمَارُنا أبياتُ شِعرٍ كأنَّما ... أواخِرُها لِلْمُنشِدينَ قَوافِي[2]

ومن هنا سأدخل كتاب سيبويه فاستخرج المصطلحات العروضية وأعرّف بها، وأدل على مواضعها من الكتاب ، ومن ثم اقف على ما حمل منها على التوسع أو الضرورة أو الشذوذ ، موضّحاً موقف سيبويه منه ، ثم أعرض لآراء العلماء المخالفين له .

---

(١) البيت للخزرجي ، أنظر الارشاد الشافي على متن الكافي في علمي العروض والقوافي ١٩.
(٢) البيت لابي العلاء المعري

أولاً: الأوزان

١. الخَرْم[1]

الخرم بالراء المهملة، وهو إسقاط أول الوتد المجموع في أول البيت، وهو أحد التغييرات التي تطرأ على تفعيلة الحشو، ويصيب الأوتاد دون الأسباب، ولذلك لم يدخله العروضيون في الزحاف؛ وإنما اعتبروه نوعا من العلل.

ولما كانت التغييرات غير لازمة، فقد جعلوها جارية مجرى الزحاف.

ومن أمثلة ((الخرم)) في الطويل قول الصَّلَتان العَبْدي:

يَاشَاعِرًا لاَ شَاعِرَ اليَوْمَ مِثْلُهُ   جَرِيرٌ ولَكِنْ في كُلَيْبٍ تَوَاضُعُ

فقد جاء البيت في كتاب سيبويه، مخروما[2]، إذ سقطت منه فاء ((فعولن)) من أوله، فيكون تقطيعه على الشكل الآتي:

يا شا	عرن لا شا	عراليو	ممثلهو
عولن	مفاعيلن	فعولن	مفاعلن
جريرن	ولاكن في	كليبن	تواضعو
فعولن	مفاعيلن	فعولن	مفاعلن

واختلف العروضيون والنحاة في دخول ((الخَرْم)) على التفاعيل أهو مختص بالدخول على صدر البيت أم أنه يدخل العَجُز كذلك؟، وهل يصيب الطويل فقط أو يصيب الطويل والبحور التي ذكرناها، أو يتعداها الى غيرها، كالذي نقلوه من خرم ((متفاعلن)) في الكامل؟

قالوا: ان الخرم عند الخليل هو حذف أول الوتد المجموع في أول البيت، وبعضهم ينقل عنه أنه يجوزه في أول النصف الثاني على قلة، وبعضهم ينقل المنع عنه، ويقول: ان غيره هو الذي يجوز الخرم فيه، وبعضهم ينقل المنع في خرم أول العجز مطلقا عن الخليل وغيره، وذلك نحو: ((فعولن)) في أول الطويل يصبح (عولن).

---

(١) انظر: مصطلح ((الخرم)) في كتاب الوافي في العروض والقوافي ٢٠٥، والكافي للتبريزي ١٤٣، ومعجم مصطلحات العروض والقوافي/٧٢، وانظر: مفتاح العلوم ٥٢٦.

(٢) النسخة التي ورد فيها البيت مخروما هي طبعة عبدالسلام هارون، أما طبعة بولاق وشرح شواهد الأعلم فقد وردت التفعيلة الاولى فيهما صحيحة ((فعولن))، والى ذلك أشار المحقق في هامش رقم [١] في الصفحة ٢٢٧ من الجزء الثاني بقوله: ((ط والشنتمري)) ((ألا شاعرا)) بدون الخرم. وكذا في طبعة اميل بديع يعقوب محقق كتاب سيبويه.

وأجاز السهيلي خرم السبب الثقيل، واحتج بما جاء عنهم من خرم ((متفاعلن)) في الكامل، وأوله سبب ثقيل، قال:

تَنَاكَلُوا عَنْ بَطْنِ مَكَّةَ إنَّها كَانَتْ قَدِيماً لا يُرَامُ حَرِيمُها[1]

فقوله: (تَنَاكَلُوا) وزنه: مُفَاعِلُنْ، وفي الأصل (مُتَفَاعِلُنْ) فخُرِم السبب الثقيل منه.

ومما جاء في عدم جواز ((الخَرْم)) في الكامل، ما حكاه ابن جني عن شيخه أبي علي الفارسي (٣٧٧هـ) أنه قال:

(سألني سائل قديماً، فقال: هل يجوز ((الخرم)) في أول أجزاء ((متفاعلن)) من الكامل؟ قال: ولم أكن حينئذ أعرف مذهب العروضيين فيه، فعدلت به الى طريق الإعراب فقلتُ: لا يجوز، فقال: لم لا يجوز؟.

فقلت: لأن ((التاء)) التي بعد الميم قد يدركها السكون في بعض الاحوال، فيكره الابتداء بحرف قد يكون في بعض أجزائه ساكناً في ذلك المثال بعينه، كما كَرِهت العرب الابتداء بالهمزة المخففة لأنها قد قربت من الساكن.

أفلا ترى الى تناسب هذا العلم واشتراك أجزائه، حتى انه ليجاب عن بعضه بجواب غيره))[2].

وبعد عرض الآراء السابقة في ((الخرم)) يتبين ان الصواب ما ذهب اليه الخليل وهو أن ((الخرم)) حذف أول الوتد المجموع في (فعولن) وذلك لأن (متفاعلن) التي زعم السهيلي ومن تابعه من النحاة، انها قد حذف منها أول السبب الثقيل فأصبح ((مفاعلن)) غير متحقق؛ لأنه ربما كان المحذوف هو ثاني السبب الثقيل فأصبحت (مفاعلن) وهذا ما يعرف عند العروضيين بالوقص[3].

وقد اعتقد بعض العروضيين ان ((الخرم)) ظاهرة غير طبيعية في موسيقا النظم، حتى قالوا إنها من أخطاء الرواة.

وقال ابن رشيق في العمدة[4]: إن أحدهم ليتكلم بالكلام على أنه نثر ثم يرى أنه قريب من الشعر فيصرفه إليه.

---

(١) معجم مصطلحات العروض والقوافي/٧٢

(٢) سر صناعة الاعراب ١/٤٩.

(٣) الوقص: من الزحافات المزدوجة، وهو سقوط ثاني (متفاعلن) بعد سكونه فيصبح: (متفاعلن) ثم (مفاعلن). أنظر: معجم مصطلحات العروض والقوافي/٢٧٠، والعريفات/١٣٨.

(٤) أنظر العمدة ١/١٤١.

وكيفما كان الامر، فالخرم ظاهرة غير موسيقية تفسد الترنم بالنغمة العروضية، وتنبو عن الذوق الأدبي الرفيع.

والذي يبدو أن (الخرم) يدخل : الكامل ، والطويل ، والمتقارب من بحور الشعر العربي.

٢. القصم:

وهو من العلل الخاصة بالأوتاد، ويتكون من زحافين، هما: ((الخَرْم)) و((العَصْب)) بتسكين الخامس المتحرك من (مُفَاعَلَتُنْ) بـالعَصْب، وخرم (ميمه) من صدر البيت، وهذا الخرم هو المسمى بـ (العَضْب) وحينئذ يمكن أن نقول: إن القَصْم هو اجتماع (العَضْب والعَصْب)[1].

فمما ذكره سيبويه في شواهده وهو أقصم، قول جرير:

***غُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِن نُمَيرٍ*[2]**

ولكن سيبويه لم يشر إلى أن في البيت قصماً، وإنَّما ساقه شاهدًا على فتح الضّاد من (غُضَّ) المضعّف للتخفيف[3].

والمشهور في رواية البيت (فغض الطرف ...) فالقراءة العروضية على رواية سيبويه للبيت يوضحها التقطيع الآتي:

غُضْ ضَطْطَرْ	فَإنكَ مِن	نُمَيْرِنْ
فاعلْتن	مفاعلَتن	فعولن

فقوله (غض ضططر) جزء أقصم، عُضِب بحذف الميم وعُصِب بإسكان اللام فصار: (فَاعلْتن) ونقل الى (مفعولن).

وقد تم البيت، وذكره بالرواية المشهورة: (فغض الطرف) بإثبات ((الفاء)) في أوله: محقق كتاب سيبويه، الدكتور إميل بديع يعقوب، ولكنه ذكر موطن القصم في

---

(١) العَضْب: هو الخَرْم في جزء الوافر (مُفَاعَلَتُنْ)، وهو حذف الميم من (مفاعلتن) إذا وقع في أول البيت، وهذا يكون في الوافر.والعَصْب: إسكان الخامس المتحرك كما يحصل في: (مفاعلَتن) فتصير بالعصب (مفاعلْتن) ثم تنقل الى (مفاعيلن) ويقع العصب في الوافر أيضا.
أنظر تعريف هذه المصطلحات في: معجم مصطلحات العروض والقوافي/١٧١-١٧٢، والتعريفات/٨٦-٨٧، والعروض الواضح/٤٨، ٥٣.

(٢) وعجزه: فلا كعبا بلغت ولا كلابا

(٣) انظر: الكتاب ٢/١٦٠ب، والكتاب ٣/٥٣٧-٥٣٤هـ و ٤/١٧ مل.ا

البيت إذ قال: ((في الطبعة التي أعتمدها وطبعة عبد السلام هارون ((غض)) بـالقصم، وهو حذف الحرف الأول من الوتد المجموع في أول الجزء من أول البيت؛ وذلك إذا أصاب: (مفاعلتن) المعصوبة، أي التي أصـابها العصب وهو إسكان الحرف الخامس المتحرك))(١).

٣. كسر البيت:

ترد مصطلح ((كَسْر البَيت)) أو ما اشتُق منه، أو ما هو بمعناه في مواضع متعددة من كتاب سيبويه.

و (الكَسْر) من المصطلحات التي هي: (خروج البيت الشعري عن وزنه الصحيح، من غير زحاف سائغ أو علة مقبولة)(٢).

أما البيت فـ (هو الجزء الذي تجتمع فيه أجزاء الوزن كاملة من القصيدة، ويتألف من شطرين كل شطر يقابل الثاني من التفعيلات، ويسمى الشطر الاول – صدرا – والثاني –عجزا)(٣).

فمن المواضع التي ذكر فيها سيبويه مصطلح (كسر البيت) ما ذكره عن همزة (بين بين) إذ قال:

(والمخففة فيما ذكرنا بمنزلتها محققة في الزنة، يدلك على ذلك قول الاعشى [من البسيط]:

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلاً أَعْشَى أَضَرَّ بِهِ ... رَيْبُ المَنُونِ وَدَهْرٌ مُفْسِدٌ خَبِلُ

فلو لم تكن بزنتها محققة، لا نكسر البيت)(٤)

وقد حقق ابن جني تحرك الهمزة من خلال عرضها على الوزن العروضي حيث قال:

((ويدلك على أنها وإن كانت قد قربت من الساكن؛ فإنها في الحقيقة متحركة؛ أنك تعتدها في وزن العروض حرفا متحركا، وذلك نحو قول كثير: [من الطويل]

أَأَنْ زُمَّ أَجْمَالٌ وَفَارَقَ جِيْرَةٌ ... وَصَاحَ غُرَابُ البَيْنِ أَنْتَ حَزِيْنٌ؟

---

(١) كتاب سيبويه ١٧/٤ ط، هامش ٢. بتحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب ط١/١٩٩٩م.

(٢) انظر: معجم مصطلحات العروض والقوافي/٢١٩

(٣) انظر: معجم مصطلحات العروض والقوافي/٣٩-٤٠

(٤) انظر: الكتاب ١٦٧/٢ ب، ٥٤٩/٣ – ٥٥٠ هـ، ٣٠/٤-٣١ ط.

ألا ترى أن وزن قولك: ((أَأَنْ زُمَّ)) = فَعُوْلُنْ، فالهمزة إذن مقابلة لعين (فعولن) وهي متحركة كما ترى)[1].

وكذلك الحال بالنسبة إلى بيت الأعشى، إذ إن البيت ينكسر إذا لم تتحقق الهمزة وتحرك، والذي يدلنا على أنها متحركة، تحركها في الوزن العروضي إذ إنّ وزن: (أَأَنْ رَأَتْ)=(مُتَفْعِلُنْ) فالهمزة مقابلة لتاء (مُسْتَفْعِلُنْ)المخبونة[2]،وهي متحركة كما هو واضح.

٤.الضرورة الشعرية:

الضرورة في الشعر؛ هي ارتكاب مخالفة في وزن البيت أو إعرابه أو بناء بعض الكلمات فيه؛ لأمر يضطر إليه الشاعر[3].

ومواطن الضرورة في الشعر العربي أكثر من أن تحصى، إذ فتحوا أمام الشاعر باب الضرورة الشعرية وسامحوه بكسر بعض قيود اللغة والخروج عليها.

وعند تتبعنا لمواطن الضرورة في كتاب سيبويه؛ فإننا لم نقف على رأي محدد واضح ودقيق لسيبويه في مفهوم الضرورة ولم يعقد لها في كتابه بابا خاصا، يبين فيه معناها وأنواعها وانما عرض لأنواع كثيرة من الضرورات متفرقة في ثنايا كتابه هنا وهناك.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن سيبويه عقد في كتابه بابا سماه: (باب ما يحتمل الشعر)، وبابا آخر بعنوان: (هذا باب ما رخصت الشعراء في غير النداء اضطرارا) وبابا ثالثا بعنوان: (باب ما يجوز في الشعر من ((إيا)) ولا يجوز في الكلام)[4].

ومن خلال الاستقراء والتتبع لجميع المواضع التي تعرض فيها سيبويه لذكر الضرورة، رأينا أنه ممن يرون أن الضرورة شيء خاص بالشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا[5].

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/٤٨-٤٩، وانظر: الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية في قراءة عاصم الجحدري البصري (ت١٢٨هـ)، وهي رسالة ماجستير للباحث من كلية الآداب – جامعة بغداد ١٩٩٩م، ص٢٦ .

(٢) الخبن: زحاف يصيب ثواني الأسباب من التفاعيل:
فاعلاتن فتصير فعلاتن، ومستفعلن فتصير: متفعلن، ومفعولات فتصير: معولات، وفاعلن فتصير: فعلن.

(٣) أنظر: معجم مصطلحات العروض والقوافي/١٥٣

(٤) الكتاب ١/٧، ٣٤٢، ٣٨٢ ب

(٥) وهذا مذهب الجمهور في الضرورة، ووافقهم الآلوسي على ذلك/الضرائر/٦

قال في باب ما يحتمل الشعر :((وليس شيء يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجها))[1].

والذي يمكن أن يفهم من عبارة سيبويه: ((وليس شيء يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجها))؛ أن الضرورة ليست شيئا يبتدعه الشاعر ابتداعاً، وانما هي تركيب يضطر اليه الشاعر اضطراراً في سياق العمل الابداعي محاولا به التعبير عما في نفسه بصورة تخالف المألوف من الصورة التعبيرية الأخرى، لكن دون أن يخرج بذلك عن سنن العربية، بل لابد من صلة وارتباط من بعيد أو قريب بين ما يبتدعه الشاعر ضرورة وبين ما يقوله في حال التوسع في اللغة والتفسح في التعبير.

(١) الكتاب: ١/١٣ ب

ثانيا: القوافي

١. المصطلح:

القافية: مصطلح يتعلق بآخر البيت، وقد اختلف فيه العلماء اختلافا يدخل في عدد أحرفها وحركاتها، والقافية قسيم الوزن[١] في تعريف الشعر، فلا يسمى شعرا حتى يكون له وزن وقافية.

وقد عرف العرب القدماء القافية، واهتموا بها وعرفوا أسماءها وألقابها قبل الخليل الفراهيدي (ت١٧٥هـ) مبتكر علم العروض، وحكى علماء العربية ذلك في كتبهم.

قال الجاحظ: ((وكما وضع الخليل بن أحمد لأوزان القصيد وقصار الارجاز ألقابا لم تكن العرب تتعارف تلك الاعاريض بتلك الالقاب، وتلك الاوزان بتلك الاسماء، كما ذكر الطويل، والبسيط، والمديد، والوافر، والكامل، وأشباه ذلك، وكما ذكر الاوتاد والاسباب. والخرم والزحاف.

وقد ذكرت العرب في اشعارها السناد والاقواء والإكفاء، ولم أسمع بالإيطاء، وقالوا في القصيد والرجز والسجع والخطب، وذكروا حروف الروي والقوافي، وقالوا هذا بيت، وهذا مصراع))[٢].

فالعرب إذا كانت تعرف ألقاب القوافي[٣] ولم تكن تعرف ألقاب العروض التي ابتدعها الخليل بن أحمد الفراهيدي وأبدع في علوم العربية جميعها، نحوها وصرفها وبلاغتها وعروضها.

ولما كان أكثر (كتابُ سيبويه) هو من علم الخليل، لذا نرى ان مصطلح القوافي تكرر كثيرا في (الكتاب) بالإضافة إلى ذكر بعض لوازمها وعيوبها، كالروي، والردف، والوصل، والإقواء.

ويتجلى ذلك واضحاً من باب عقدة سيبويه في كتابه سماه: ((باب وجوه القوافي في الإنشاد))[٤].

---

(١) هذا في النقد القديم . أما (الحديث) فليست القافية قسيما للوزن ؛ لأن هناك من الشعر ما تمرد على الوزن والقافية معا ، كالشعر المرسل ، والقصيدة المدورة ، فضلا عمن يأخذ بعدم ضرورة الوزن في الشعر، وهو ما يسمى بقصيدة النثر .

(٢) البيان والتبيين ١/١٣٩، والقافية والاصوات اللغوية/٨٠ ، والخليل ابن أحمد الفراهيدي ١٩٠.

(٣) ذهب الأستاذ الدكتور رشيد العبيدي الى أن العربي قبل الاسلام لم يكن يعرف شيئا من ذلك. انظر : معجم مصطلحات العروض والقوافي/٢٣ .

(٤) انظر : أقوال العلماء وآراء العروضيين في تحديد القافية منفصلة في: معجم مصطلحات العروض والقوافي/٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١ والقوافي في العروض والقوافي للتبريزي/٢٢٠، وفن التقطيع الشعري/٢١٢، ومفتاح العلوم ٥٦٨.

٢. تحديد القافية:

قال الخليل: القافية: من آخر حرف في البيت الى أول ساكن يليه من قبله مع حركة الحرف الذي قبل الساكن، وعلى هذا الرأي تكون القافية كلمة -مرة- وبعض كلمة -مرة أخرى- وكلمتين مرة ثالثة.

وقد تابعه على ذلك الجرمي وأصحابه وابن رشيق، فقال الأخير: ((وهو قول مضبوط محقق، يشهد بالعلم))[١].

أما سيبويه؛ فقد قال في كتابه تحت (باب وجوه القوافي في الإنشاد):

((واعلم أن الساكن والمجزوم يقعان في القوافي ولو لم يفعلوا ذلك لضاق عليهم، ولكنهم توسعوا بذلك، فاذا وقع واحد منهما في القافية، حرك، وليس إلحاقهم إياه الحركة بأشد من الحاق حرف المد ما ليس هو فيه، ولا يلزمه في الكلام، ولو لم يقفوا الا بكل حرف فيه حرف مد لضاق عليهم ...))[٢].

وقد فسر السيرافي قول سيبويه، وفهم أن القافية هي حرف الروي الذي تبنى عليه القصيدة، فقال:

((... وقال آخرون: القافية: هي حرف الروي، وهو المختار عندي، والظاهر من كلام سيبويه أنه مذهبه، وذلك أنه قال: ((ولو لم يقفوا إلا بكل حرف فيه حرف مد لضاق عليهم))؛ يريد: لو لم يقفوا إلا بكل حرف متحرك يعني: حرف الروي، وإذا كان التقفية بحرف الروي فهو قافية[٣].

وقد خالف الأخفش سيبويه في ذلك إذ قال السيرافي: ((وقال الأخفش: القافية آخر كلمة في البيت))[٤].

واحتج الأخفش لمذهبه بأن شاعرا لو قال؛ اجمع لي قوافي، لجمعت له كلمات نحو (غلام) و(سلام).

وكذلك لو قال شعرا إلا الكلمة الأخيرة، لقيل: قد بقيت القافية.

والقافية لو كانت هي الحرف يعني: حرف الروي لكان يجوز أن يأتي المردف وغيره، والمؤسس[٥] في قصيدة واحدة، وقد رجح السيرافي مذهب سيبويه ورد على الأخفش.

---

(١) العمدة ١/١٥٢

(٢) الكتاب ٢/٣٠٣،ب، ٤/٢٣٦ مل

(٣) انظر: خلاف الأخفش الاوسط عن سيبويه نقلا عن شرح السيرافي/٣١٧.

(٤) انظر: قوافي الأخفش/١، معجم مصطلحات العروض والقوافي/٢٠٨

(٥) انظر معنى الردف والتأسيس في قوافي الأخفش من ١٤-٢٢

٢- لوازم القافيـــة:

وضع الخليل مصطلح: ((لوازم القافية)) وأراد بها الحركـــات والحـــروف التي يلتزمها الشاعر في نظمه لبحر معين مع ضربه وعروضه، وحروف الـــــروي خمسة[1]: الروي، والردف، والوصل، والتأسيس والخروج. وقد ذكر سيبويه منــــها ثلاثة، وهي: الروي، والردف، والوصل، ولم يذكر الأحرف الأخر.

أ- الرَّوي:

قال الأخفش: الروي: هو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة ويلزم فـــي بيت منها في موضع واحد، نحو قول الشاعر: [من الطويل]

إِذَا قَلَّ مَالُ المَرْءِ قَلَّ صَدِيقُهُ   وَأَوْمَتْ إِلَيهِ بِالعُيوبِ الأَصَابِعُ

العين حرف الروي، وهو لازم في كل بيت.

كما أشار إلى أن جميع حروف المعجم تكون رويا، إلا الـــواو واليـــاء والألـــف اللواتي يكن للإطلاق، وهاء التأنيث، وهاء الإضمار إذا ما تحرك ما قبلـــها، وألـــف الاثنين، وواو الجمع إذا انضم ما قبلهما[2].

وقد تردد ذكر (الروي) في كتاب سيبويه عدة مرات فذكر من أمثلته قوله:

((وزعم الخليل أن ياء (يقضي) وواو (يغزو) إذا كـــانت واحـــدة منـــهما حـــرف الروي، لم تحذف؛ لأنها ليست بوصل حينئذ، وهي حرف روي كما أن القاف في:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْ

حرف الروي. وكما لا تحذف هذه القاف؛ لا تحذف واحدة منهما))[3]

وقد أنشد سيبويه في (باب وجوه القوافي في الإنشاد) واستشهد به لما يلزم مـــن إثبات الواو والياء إذا كانتا قافيتين كما يلزم إثبات القاف في ((المخترق)) لأنها حـــرف الروي.

---

(١) وقد عدها التبريزي وابن رشيق ستة، إذ زادا عليها: الدخيل.
أنظر: الوافي/٢٢١، العمدة ١/١٦٤، وانظر في لوازم القافية فن التقطيع الشعري والقافية ٢٣٢

(٢) قوافي الأخفش/١٠، وانظر: شرح تحفة الخليل في العروض والقافية/٣٠٧

(٣) الكتاب ٢/٣٠٠-٣٠١ ب، ٤/٢١٠ هـ، ٤/٣٢٩-٣٣٠ مل، أنظر: الشافية ٢/٣٠٢.

وقال في موضع آخر: ((واعلم ان الياءات والواوات اللواتي هن لامات إذا كان ما قبلها حرف الروي نعل بها ما فعل بالياء والواو اللتين ألحقا للمد في القوافي، لأنها تكون في المد بمنزلة الملحقة ويكون ما قبلها رويا كما كان قبل تلك رويا فلما ساوتها في هذه المنزلة، ألحقت بها هذه المنزلة الأخرى وذلك قولهم لزهير:

وبعضُ القومِ يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْرِ[1]

يريد: يَفري

ب- الردف[2]:

' هو الألف أو الواو أو الياء قبل حرف الروي في القافية ويكون ساكنا.

والمردف: هو الشعر الذي يكون في قافيته ردف، وتسمى القافية مردفة، وقد تسمى مردوفة والضرب مردوفا.

ومما ذكره سيبويه شاهدا على تخفيف الهمزة الساكنة بجعلها ألفا من أجل ردف القافية، قول الراجز:

عَجِبْتُ مِن ليلاكَ وأَنتِيابِهَا   مِن حيثُ زَارَتْني وَلَم أُورا بِها

قال سيبويه: خَفَّفَ: ((وَلَمْ أُوَرَا بِها))[3].

قال الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ): الشاهد في تخفيف الهمزة من قوله: ((أُورا)) لما احتاج إليه من ردف القافية ولو حققها على ما يجب لأنها طرف لم يجز له من أجل الردف المضمن في القافية[4].

---

(١) للبيت بتمامه: ولأنت تفري ما خلقت وبعــض القوم يخلق ثم لا يفر

و ل أ ن ت تف	ر ي ما خ لق	ت و بع	ضل قوم يخــ	ل ق ثم لا	يف ر ي
ب ب – ب –	– – ب –	ب ب –	– – ب –	ب ب – ب –	– –
مُتَفاعلن	مُتْفاعلن	مُتَفَا	مُتْفاعلن	مُتَفاعلن	مُتْفَا

الشاهد: شطر من بيت من البحر الكامل، من الوزن الخامس الذي تكون فيه العروض حذاء: ((متفا)) والضرب: أحذ مضمرا ((مْتفا)) وتنقل الى: ((فَعْلُنْ))

(٢) انظر: مصطلح الردف في معجم مصطلحات العروض والقوافي/١٠١، والوافي/٢٢٦، والموشح للمرزباني/٦، والقوافي/١٤، وقوافي التنوخي/١١٤، والعمدة/١/١٦٠

(٣) الكتاب ٢/١٦٥ ب، ٣/٥٤٤ هـ، ٤/٢٦ مل

(٤) هامش كتاب سيبويه ط ب ٢/١٦٥

ولعل من أوضح مباحث القافية في كتاب سيبويه، هو ما ذكره سيبويه تحت باب الإدغام إذ قال: ((إن كل شعر حذفت من أتم بنائه حرفا متحركـــا أو زنـــة حـــرف متحرك، فلابد من حرف لين للردف نحو: [من الطويل]

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ   وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ

فالياء التي بين الباءين رِدْفٌ[1].

والشاهد في البيت قوله: ((بِلَبِيبِ)) حيث جاء ((باليـــاء)) الســـاكنة بيـــن بـــاءين مكسورتين فصارت ((ردفًا)) لازمًا للقوافي.

وللكتابة العروضية مع تقطيع البيت يوضح لنا مكان الردف منه:

وما كل	لذي لبن	بموتي	كنصحهو	وما كل	لموتن نص	حهو ب	لبيبي
فعولن	مفاعيلن	فعولن	مفاعلن	فعولن	مفاعيلن	فعول	مفاعي

فالبيت من الطويل من الوزن الثالث، الذي تكـــون فيـــه العـــروض مقبوضـــة ((مفاعلن)) والضرب محذوف(2)((مفاعي)) وينقل إلى ((فعولن)).

وقد أشار أبو نصر المجريطي القرطبي (ت ٤٠١هـ) إلى موطن الردف فـــي بيت سيبويه، فنص في كتابه: (شرح عيون كتاب سيبويه) على أن ((هذا البيـــت ... محذوف من الطويل، حذف من بنائه: ((مفاعيلن)) أو ((مفاعلن))، فرد إلى ((فعولـــن)). فإذا كان محذوفا من ((مفاعيلن)) فالمحذوف زنة حرف متحرك وزنته: ((فل)) وهـــو العين والياء من ((مفاعيلن)) ورد إلى ((مفالن)) ووزنه: ((فعولن)).

وإذا كان محذوفا من ((مفاعلن)) فالمحذوف حرف متحرك وهو العيـــن، فصـــار ((مفالن))، ووزنه: (فعولن)[3].

وقد ذكر الخطيب التبريزي أن الأحسن في الضرب الثالث من الطويل أن تكـــون ((فعولن)) التي قبل الضرب تجيء ((فعول)) مقبوضة؛ لأن هذا البحـــر بُنـــي علـــى

(١) الكتاب ٤٠٩/٢ ب، ٤٤١/٤ هـ، ٥٨٠/٤ مل

(٢) القبض (زحـــاف) وهـــو حـــذف الخـــامس الســـاكن مـــن التفعيلـــة، وبـــه تصبـــح: مفاعيلن ← مفاعلن، و ((فعولن)) ← فعول والحذف (علة)؛ وهو اسقاط آخر سبب خفيف من التفعيلة وبـــه تصبح: مفاعيلن ← مفاعي، وتنقل الى فعولن

(٣) شرح عيون سيبويه ٣١٦-٣١٧

اختلاف الأجزاء يعني كون أحدهما خماسياً والآخر سباعياً، فلما تكرر في آخره خماسيان قبض الأول ليكون فيه رباعي وخماسي، فيكون على أصل ما بُني عليه من الاختلاف[1].

ج- الوصل:

حرف يكون بعد الروي، متصل به. وقد ذكر السيرافي: ((أن الحروف التي تكون وصلا لحرف الروي في القافية أربعة: الألف، والواو، والياء، والهاء، فالثلاثة الأول إذا كن وصلا لم يجز أن يتحركن، وأما ((الهاء)) فإنها تكون وصلا وهي متحركة أو ساكنة، كقوله: [من الطويل]

صَحَا القَلْبُ عَنْ سَلْمَى وأَقْصَرَ بَاطِلُه ... وَعُرِّيَ أَفْرَاسُ الصِّبَا وَرَوَاحِلُهْ[2]

وقد ذكر سيبويه مصطلح الوصل في كتابه، وبحثه في أماكن متفرقة منه.

فتحت: ((باب ما أواخر الأسماء فيه الهاء)) قال:

((... واعلم أن العرب الذين يحذفون في الوصل إذا وقفوا قالوا: يَا سَلَمَةْ وَيَاطَلْحَةْ. ... ثم قال: واعلم أن الشعراء إن اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف، وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلا منها ...

قال القطامي: [من الوافر]

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُبَاعا ... وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعا

قال الأعلم: الشاهد فيه: ترخيم ((ضباعة)) والوقف على الألف بدلا من الهاء؛ لأنهم إذا رخموا ما فيه الهاء ثم وقفوا عليه ردوا الهاء للوقف، فلما لم يمكنه رد الهاء ههنا جعل الألف عوضاً منها على ما بينه سيبويه[3].

---

(١) انظر: الوافي ٤٦، والكافي/٣٠

(٢) أنظر: تعليق السيرافي على حاشية كتاب سيبويه ٢/٩٥ ب، وانظر: حواشي (الكتاب)٤/١٩٨ هـ ٤/٣١٢ مل. وانظر: فن الشعر ، لارسطو طاليس ٢٢٢.

(٣) الكتاب ١/٣٣٠-٣٣١ ب، ٢/٢٥٠ مل ، وانظر : منهج الاخفش الأوسط في الدراسة النحوية٣٢٢

٤. التَّقييد والإطلاق[1]:

التَّقييد عكس الإطلاق في القوافي، وهو إيقاف حركة القافيــة. والمقيـد مــن القوافي هو غير المجرى، أي: الرّوي المتحرك بالضم أو الفتح أو الكسر، فكل رويّ ساكن من القوافي فهو مقيد.

أما الإطلاق: فهو تحريك حرف الرّوي.

وقد بحث سيبويه في مواضع متفرقة من كتابه بعض المسائل العروضية التــي يمكن أن تحمل على التقييد والإطلاق في القوافي، وإن لم يصرّح بذلك، فمما يمكــن أن يعد من مباحث القافية قوله: ((قال ابن مقبل: [من الرمل]

أَصْبَحَ الدَّهْرُ وَقَدْ أَلْوَى بِهِمْ ... غَيْرَ تَقْوالِكَ مِنْ قِيلٍ وَقَالِ

والقوافي مجرورة))[2].

وقد ردّ المبرّد قول سيبويه: (والقوافي مجرورة) وقال:

((وليس في هذا حجة، لأنه جائز أن تكون القوافي مقيّدة وتكون ((قيل)) مفتوحــاً، ولا ينكسر الوزن[3]))

وقد انتصر ابن ولّاد (ت٣٣٢هـ) لسيبويه وردّ على المبّرد بقوله:

((وأما ما ذكره من قول الشاعر: أصبح الدهر... الى آخره، وأنه لا حجة لــه فــي قوله: والقوافي مجرورة لأنه يجوز في هذا الوزن أن تكون القوافي مقيدة؛ فالحجــة لسيبويه فيه كالحجة للخليل عنده، إذ قبل ما أتي به في ((الرمل[4])) من هــذا الــوزن مطلقا ومقيّدا، لأنه استشهد للمطلق بقول الشاعر [من الرمل]:

مِثْلَ سَحْقِ البُرْدِ عَفَّى بَعْدَكَ الْـ ... ـقَطْرُ مَغْنَاهُ وتَأْوِيبُ الشَّمَالِ

فهذا مطلق.

---

(١) أنظر مباحث التقييد والاطلاق في قوافي الأخفش/٨٦-٨٧، والقوافي للتوخي/١٤٢-١٤٣

(٢) الكتاب ٢/٣٥-٣٦ ب، ٣/٢٦٨-٢٦٩ هـ، ٣/٢٩٧-٢٩٨ مل.

(٣) الانتصار/٢٠٠-٢٠١

(٤)الرّمل: هو البحر الثالث في دائرة: ((المجتلب)) ووزنه في دائرته:

فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن ... فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن

والبيت الثاني المقيد قول الآخر:[من الرمل]

أَبلِغِ النُّعمَانَ عَنّي مَالِكاً ... أَنَّه قَدْ طَالَ حَبْسِي وانْتِظَارْ

فهذان البيتان جاء بهما الخليل، والأخفش[1]، وأصحاب العروض شاهدين، وإنما رد سيبويه بما وقف عليه من جواز التقييد في ((الرمل)) وقبول هذين البيتين يوجب عليه قبول البيت الذي أتى به سيبويه أو ردّ الجميع، وذلك أن المقيد منهما يصلح أن يكون مطلقا والمطلق يصلح أن يكون مقيّدا، وإنما قبلناها على حسب ما يقبل خبر الواحد الموثوق به، وإنه سمع العرب تنشد هذا مطلقا وهذا مقيدا.

وكذلك البيت الذي أنشده سيبويه؛ إنما يقبل منه على أنه سمع العرب تطلق قوافيه وإن كان احتمال تقييده يوجب تكذيبه فيما سمع، كان الأمر في هذين البيتين كذلك.

وقد حكى النحويون أشياء كثيرة عن العرب بغير شاهد، فقبلت عنهم كما يقبل خبر الواحد المظنون به خيرا[2].

وبتحليل البيتين يتضح أن البيت الأول من الوزن الأول من الرمل، إذ جاءت العروض ((يعدك الـ)) = ((فاعلن)) والضرب ((ب الشمالي)) وزنها: ((فاعلاتن)) والقافية مطلقة.

أما البيت الثاني، فالعروض فيه محذوفة: ((فاعلن)) والضرب مقصور ((وانتظار)) وزنه: ((فاعلان)) وهو الوزن الثاني من الرمل، والقافية مقيدة.

وإذا عدنا إلى شاهد سيبويه السابق وتعليقه عليه بقوله:

((والقوافي مجرورة)) ووضعنا البيت فوق تفاعيله، تبين أن ما ذهب إليه سيبويه هو الصحيح، فالبيت بعد التقطيع يكون:

أصبح الدهر وقد ألوى بهم ... غير تقوالك من قيل وقال

أصبحددهـ	روقدأل	وابهم	غيرتقوا	لك منقي	لنو قالي
فاعلاتن	فعلاتن	فاعلن	فاعلاتن	فعلاتن	فاعلاتن

---

(١) أنظر: باب التقييد والاطلاق في كتابي، القوافي للأخفش ٨٦-٩٦، والقوافي للتنوخي، بتحقيق عمر الأسعد ومحيي الدين رمضان ١٠٥-١٠٧، وبتحقيق د. عوني عبد الرؤوف ١٤٢-١٤٦ ولم يرد البيتان في هذه الكتب

(٢) الانتصار/٢٠٠-٢٠١

وهذا هو الوزن الأول والمشهور من ((الرمل)) الذي تكون عروضه ((فاعلن)) وضربه ((فاعلاتن)) هذا مذهب سيبويه.

أما على رأي المبرد الذي أجاز أن تكون القوافي مقيدة، وتكون: ((قيل)) مفتوحة اللام، فهذا لا يصح؛ لأن وزن: ((ل وقال)) يكون حينئذ: ((فعلان)) مكان ((فاعلان)) وهذا لا يجوز، لأننا لم نسمع ((الخبن)) في ((فاعلان)) من الرمل، ولم يقل به أحد من العروضيين.

وبهذا يتضح صحة ما ذهب إليه سيبويه، وما أورده من إطلاق القوافي وجرها.

هـ عيوب القافيـــة:

ـ الإقواء:

وهو رفع بيت وجر آخر[1]، وعند أكثر العلماء، ان اختلاف إعراب القوافي اقواء.

وقد نصّ سيبويه مرةً واحدةً في كتابه على ذكر الاقواء فبعدما ذكر قول امريء القيس: [من الطويل]

أَغَرَّكِ مِنّي أَنَّ حُبَّكِ قاتِلي ... وأَنَّكِ مَهْمَا تَأمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ

وذكر قول طرفة: [من الطويل]

مَتَى تَأتِنا نُصْبِحْكَ كأساً رَوِيَّةً ... وإنْ كُنْتَ عَنْها غانِياً فَاغْنَ وَازْدَدِ

قال: ولو كانت في قوافٍ مرفوعةٍ أو منصوبةٍ كان إقواءً[2].

وقال التنوخي: ((الإقواء: اختلاف الاعراب، ثم ذكر أنهم لا يكادون يأتون إقواء بالنصب، فاذا وجد فالأجود تسكينه))[3].

وذكر ابن رشيق القيرواني (ت٤٥٦هـ) أن ((الإقواء)) انما يكون في الضم والكسر، ولا يكون فيه فتح، ونبه على أنه قول الحامض[4]. ونقل عن ابن جني أن الفتح فيه قبيح جدا[5].

---

(١) القوافي للأخفش/٤١، ومعجم مصطلحات العروض والقوافي/٢١٣، والموشح/٤

(٢) الكتاب ٢/٣٠٢ ب، ٤/٢١٥ هـ ٤/٣٣٦-٣٣٧ مل

(٣) القوافي للتنوخي/١٦٤

(٤) أبو موسى سليمان بن محمد بن أحمد الحامض، كان نحويا من نحاة الكوفة، أخذ عن ثعلب، وهو من أكابر أصحابه (ت ٣٠٥ هـ)، أنظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ١٨١

(٥) انظر العمدة ١/١٦٥

وذكر الأخفش أن الإقواء أكثر من أن يحصى في أشعار العرب، وقل قصيدة ينشدونها إلا وفيها الإقواء، ثم لا يستنكرونه لأنه لا يكسر الشعر، وكل بيت شعر على حياله[(١)].

وقد جاء في: ((إحياء النحو)) أن العربي إذا خير بين المحافظة على الإعراب، وحركة القافية، اختار حركة الإعراب، لأنها ألصق بطبعه؛ وبهذا فسر ظاهرة الإقواء في الشعر[(٢)].

ومن هنا يتبين أن سيبويه كان ذا علم ودراية بالمصطلح العروضي وبمصطلح القافية، التي أسسها أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي وأرسى دعائمها، وأوثق عراها فتلقفها تلاميذه وأودعوها صدورهم وكتبهم، ولعل من أنبه تلاميذه (الزائر الذي لا يمل) سيبويه.

لقد بحث سيبويه تلك المصطلحات في أماكن متفرقة من (كتابه)، كالذي فعله في (باب ما يحتمل الشعر) الذي تكلم فيه عن مباحث الضرورة الشعرية، وكالذي فعله في: (باب وجوه القوافي في الإنشاد) الذي استوفى[(٣)] فيه الكلام على كثير من مباحث القافية، كبعض لوازمها، من الروي والردف والوصل، والتنوين والترنم.

ووقفنا على إشارات مهمة في الكتاب إلى تقييد القوافي وإطلاقها، ومن ثم الوقوف على بعض عيوب القافية، كالإقواء الذي جعلناه خاتمة البحث.

---

(١) انظر القوافي للأخفش/٤٢

(٢) انظر: إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى ٩٥-٩٦ والقافية والأصوات اللغوية ١٣٤.

(٣) ذكر السيرافي أن سيبويه لم يستوف الكلام على القوافي ولا استوعب ذكرها ، وقد استدرك عليه أشياء فقال في (باب وجوه القوافي في الإنشاد) : (واعلم أني لو اقتصرت على تفسير ألفاظ سيبويه فيما ذكره من القوافي لسقط كثير مما يحتاج إليه فيها ؛ لأنه لا يستوعب ذكرها ولا قصد إلى استيفاء معرفتها وما يتعلق بها، فعملت على أن أتقصى ذكرها وما يتعلق به مع شرح كلامه). انظر : مع المصادر في اللغة والأدب ٢/٢٧٠، نقلا عن شرح السيرافي ٥/١٧٥.

المبحث الثاني

التوسع في العروض والقوافي

أولا: تحريك المجزوم في القوافي توسعا:

لقد قرر سيبويه قاعدة التوسع في الساكن والمجزوم في القوافي بقوله: ((واعلم أن الساكن والمجزوم يقعان في القوافي، ولو لم يفعلوا ذلك لضاق عليهم، ولكنهم توسعوا بذلك فإذا وقع واحد منهما في القافية حرك، وليس إلحاقهم إياه الحركة بأشد من إلحاق حرف المد ما ليس هو فيه ولا يلزمه في الكلام، ولو لم يفعلوا إلا بكل حرف فيه حرف مد لضاق عليهم، ولكنّهم توسّعوا بذلك فجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان إلا في القوافي المجرورة حيث احتاجوا إلى حركتها كما أنهم إذا اضطروا إلى تحريكها في التقاء الساكنين كسروا، فكذلك جعلوها في المجرورة حيث احتاجوا إليها، كما أن أصلها في التقاء الساكنين الكسر نحو: (أنزِلِ اليَوْمَ) وقال أمرؤ القيس [من الطويل]:

أَغَرَّكِ مِنّي أَنَّ حُبَّكِ قاتِلي وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُري القَلْبَ يَفْعَلِ[1]

يتبين من النص أن سيبويه استشهد ببيت أمرئ القيس ليدلل على تحريك الفعل (يَفْعَلِ) المجزوم الواقع في جواب الشرط.

وقد أشار إلى أن هذا التحريك إنما جاء من أجل القافية. وذلك على سبيل التوسع في القوافي.

ثانيا: تحريك الساكن في القوافي توسعا:

جمع سيبويه بين الساكن والمجزوم عندما ذكر أنهما يقعان في القوافي فنص على ((أن الساكن والمجزوم يقعان في القوافي ولو لم يفعلوا لضاق عليهم ولكنهم توسعوا بذلك))[2]، فمثلما حرك الفعل المضارع المجزوم في جواب الشرط بالكسر من أجل الروي، فكذلك يحرك الفعل المبني على السكون بالكسر من أجل هذا الروي، وأنشد على ذلك قول طَرَفة [من الطويل]:

مَتَى تَأْتِنِا نَصْبِحْكَ كَأْساً رَوِيَّةً وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَانِياً فَاغْنَ وَازْدَدِ

---

(١) الكتاب: ٢/٣٠٢ب، ٤/٢١٥هـ ٤/٢٣٦-٢٣٧مل، انظر: البيت في شرح القصائد المشهورات، لابن النحاس ١/١٦، شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي ٤٨، الموشح ٣٨، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٣٨، و انظر: خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه ٣١٧.

(٢) الكتاب ٢/٣٠٣ب، ٤/٢١٥،١١هـ ٤/٢٣٦مل.

فكسر دال (ازدد)من أجل الروي بقصد الترنم، وهو في الأصل فعل أمر مبني على السكون، لأنه صحيح الآخر.

وقد استدل سيبويه على تحريك الساكن في القوافي بأمثلة من كلام العرب المنثور من مثل قولهم: (قَدِي) في (قَدْ) فحرك الساكن بالكسر، كما أشار إلى كسر التنوين في قولهم: (هذا سَيْفُنِي) يريد: (سَيْفٌ) قال: فإذا اضطرُّوا إلى مثل هذا في الساكن كَسَروا سمعناهم يقولون: (إنّهُ قَدِي) في (قَدْ)...

وسمعنا من يوثق به في ذلك يقول: (هذا سَيْفُنِي) يريد: (سَيْفٌ) ولكنه تذكّر بَعْدُ كلامًا ولم يُرِدْ أنْ يقطع اللفظ؛ لأن التنوين حرف ساكن فكَسَر كما يُكْسَر دال (قَد)[1].

وذهب الأعلم مذهب سيبويه ثم شرح قوله قائلا: ((واحْتَجَّ سيبويه في آخر الباب[2] لتحريك الساكن في القوافي بالكَسْرِ بقول الرجل: (قَدِي) يريد: (قَدْ) كان كذا وكذا فيقطع الكلام ليتَذكَّر.

وحكى عن بعضهم: (هذا سَيْفُني) يريد: (سَيْفٌ) فكسر التنوين لأنه أراد أنْ يَصِلَه بكلام بعده، فَنَسِيَهُ فوقف متذكّرًا له فكَسَّرَ النون الساكنة التي هي التنوين وألحقها ياءً، فأعلم ذلك))(٣).

ثالثا: التوسع بين الزحاف وصحة الإعراب:

لقد أشرنا في التمهيد عند كلامنا على المستوى العروضي(٤) إلى أن العرب الفصحاء كانوا يعنون بالإعراب والإبانة أكثر مما يعنون بالوزن والقافية، كما كانوا يحافظون على سلامة الإعراب ولم يبالوا بكسر البيت الشعري الذي فسره ابن جني بـ (الزحاف)(٥).

والعرب الفصحاء مع حرصهم الشديد -كما أسلفنا- على سلامة اللغة وركوب الأفصح منها، وتجنبهم الزيغ في الإعراب، إلا أننا وقفنا على شواهد لهم، توسعوا في ارتكاب الزحافات فيها توسعا كبيرا، وهذا جعلهم يقررون أنه قلما توجد قصيدة سالمة من الزحاف.

---

(١) الكتاب ٢/٣٠٣،٣٠٤ب، ٤/٢١٦هـ ٤/٢٣٨مل.

(٢) يريد به (باب وجوه القوافي في الإنشاد)).

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/١١٢٥.

(٤) أنظر: ص: ٢٤، ٢٥ من هذه الرسالة.

(٥) الزحاف: تغيير غير لازم يختص بثواني الأسباب، ويدخل الحشو والعروض والضرب على السواء، وسمي الزحاف زحافا لما يحدث به في الكلمة من الإسراع بالنطق بحروفها لما نقص منها، وهو مأخوذ من قولهم: زحف إلى الحرب وغيرها، إذا أسرع النهوض إليها، أنظر: معجم مصطلحات العروض والقوافي ١١٤، وشرح تحفة الخليل ٤٤، والإرشاد الشافي على متن الكافي ٤٠، والعروض لابن جني ١٧٠، وموسيقى الشعر العربي ٢٩، الدراسة العروضية بين التيسير والتجديد ٢٨.

وذكر المازني أن الذين لا يبالون بكسر البيت لاستنكارهم زيغ الإعراب إنما هم الجفاة الفصحاء وتابعه ابن جني على ذلك.

أما الذين استنكروا قبح الزحاف فهم طائفة أخرى من الأعراب الذين أخذ عنهم سيبويه اللغة فكان مما ذكره من أشعارهم وقد تجنبوا فيه الزحاف قول الهذلي[1] [من الوافر]:

أَبِيتُ عَلَى مَعارِيَ واضِحاتٍ ... بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العِباطِ[2]

وقد غَلَّطَ المازنيُّ مَنْ أنشد هذا البيت على هذه الرواية أي على فتح ياء (معارِيَ) محتجاً؛ بأنه لو أنشدوه على (معارٍ) لما انكسر الوزن.

ثم علل بعد ذلك أنهم إنما أنشدوه مفتوحا، لأنهم استنكروا قبح الزحاف، فقال بعد أن ذكر البيت: ((فهذا إنشاد بعض العرب وهو غلط، لأنه لو أنشده: (معارٍ فاخراتٍ) لم ينكسر الشعر؛ ولكن الذين أنشدوه مفتوحا استنكروا قبح الزحاف، ونفرت عنه طباعهم مسكنا مخافة كسر الوزن.

أما الجفاة الفصحاء فلا يبالون كسر البيت لاستنكارهم زيغ الإعراب))[3]، الذي هو ألصق بطباعهم وسليقتهم العربية الصافية، ولأن هؤلاء الفصحاء الصرحاء كانوا من أكثر الناس تقعرا وفصاحة في كلامهم، فكانوا يهربون من اللحن ويستنكرونه ويستبشعونه.

فلانكسار وزن في بيت من الشعر وخروج على علم العروض وقوانينه أهون عليهم من أن يأتوا بما ترفضه طباعهم وطبيعتهم العربية الفصحى، التي تزري باللحن واللحانين.

وقد شرح ابن جني كلام المازني فذكر أن (كسر الوزن) يعني به الزحاف، مستدلا بكلام المازني نفسه الذي ذكر فيه مصطلح الزحاف.

---

(١) هو المتنخل الهذلي، واسمه مالك بن عويمر بن عثمان، شاعر محسن من شعراء هذيل، وهو صاحب الطائية التي قال عنها الأصمعي أنها أجود طائية قالتها العرب، ولعل البيت المذكور منها، انظر: معجم الشعراء للمرزباني ١٧٨.

(٢) الكتاب ٢/٥٨ب، ٣/٣١٣هـ ٣/٣٤٥مل، و انظر: المنصف ٢/٦٧،٧٥، والخصائص ١/٣٣٤، والمعاري جمع معرى، وهو الفراش، والواضحات البيض، والملوب: الذي أجري عليه الملاب: وهي ضرب من الطيب، والعباط: جمع مفردة: عبيط أو عبيطة وهي الناقة تنحر لغير علة، وفي المنصف والخصائص (معاري فاخرات).

(٣) المنصف ٢/٦٧-٦٨-٧٦٢، و انظر: الخصائص ١/٣٣٣، وانظر التعليق المختصر من كتاب أبي سعيد السيرافي في شرح سيبويه، للحسن بن علي الواسطي (مخطوط) ورقة ٥١.

قال ابن جني: ((ألا تراه قال: لأنه لو أنشد (معارٍ) فاخرات لم ينكسر الشعر، فقد صرح بأنه لو قيل: (معارٍ) بالتنوين لم ينكسر وقد قال فيما بعد: مخافة كسر الوزن، فإنما يعني بكسر الوزن في هذا الموضع: الزحاف.

ويدل على أنه يريد بالكسر هنا الزحاف، قوله قبل:

ولكن الذين أنشدوه مفتوحا استنكروا قبح الزحاف، ولم يقل: استنكروا كسر الشعر، وإذا تأملت وزن هذا البحر من الشعر أيضا علمت أن إنشاد (معارٍ) زحاف لحق البيت لا كسْر، ألا ترى أنه من الوافر وتقطيعه:

أبي تعلا /	معارنفا /	خراتن	بهن نملو /	وبن كدمل /	عباطي
مفاعلتن /	مفاعيلن /	فعولن	مفاعلتن /	مفاعلتن /	فعولن

وإنما جعلت (مفاعيلن) موضع (مفاعلتن) وهذا جائز، واسمه العَصْب، ولو قال: (مَعَارِيَ فَا) لكان (مُفَاعَلَتُنْ).

وفي الإجماع لأن (مفاعيلن) في هذا الموضع جائزة في (مفاعلتن) وإنما يمتنع (مفاعلتن) من أن يجوز فيها (مفاعيلن) في الضرب الثاني، لئلا يلتبس بالضرب الثالث لا في هذا الموضع وهذا مبين في العروض))[1].

فالبيت من البحر الوافر، من الوزن الأول الذي تكون فيه العروض مقطوفة (مفاعي) والضرب مقطوف مثلها وتنقل إلى (فعولن) المساوية لها في الحركات والسكنات.

والوزن الثاني من هذا البحر تكون العروض فيه مجزوءة صحيحة (مُفَاعَلَتُنْ) والضرب مثلها (مُفَاعَلَتُنْ).

أما الوزن الثالث من الوافر، فهو الذي تكون عروضه صحيحه (مفاعلَتن) والضرب (معصوب) (مفاعلْتن) وتنقل إلى (مفاعيلن) وهذا هو معنى قول ابن جني ((وإنما يمتنع (مفاعلتن) من أن يجوز فيها (مفاعيلن) في الضرب الثاني، لئلا يلتبس بالضرب الثالث، لا في هذا الموضع))[2].

لأنه إذا صار الضرب الثاني (مفاعيلن) والثالث واجب العصب (مفاعيلن) أيضا فإنه من الصعب التفريق بينهما لتشابه التفاعيل بين الوزنين.

---

(١) المنصف ٢/٧٦، وانظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة ٧٣.
(٢) المصدر نفسه.

والعصب إسكان الخامس المتحرك من التفعيلة الذي تصير فيه (مفاعلْتن) (مفاعلْتن) وتنقل إلى (مفاعيلن) المساوية لها في الحركات والسكنات.

ولما كانت الزحافات كثيرة الوقوع في الشعر العربي وكانت التفاعيل الزاحفة تتغير من صورة إلى أخرى نظرا لما يعتريها من تغيير؛ إما بزيادة أو حذف أو تسكين، فإن بعض صور التفاعيل تصبح -بعد الزحاف- غير مألوفة ولا معروفة عندهم، لذا اختاروا ما يناسبها وما يساويها في الحركات والسكنات.

فقد ذكر ابن جني: ((أن الخليل لما رتب أجزاء العروض المزاحفة، فأوقع الزحاف مثالا مكان مثال عدل عن الأول المألوف الوزن إلى آخر مثله في كونه مألوفا، وهجر ما كان بَقّتْهُ صنعةُ الزحاف من الجزء المزاحف مما كان خارجا عن أمثلة لغتهم.

وذلك أنه لما طوى[١] (مُسْ تَفْ عِلُنْ) فصار إلى (مُسْ تَعِلُنْ) نقله إلى مثال معروف وهو (مُفْتَعِلُن) لما كَرِه (مُسْتَعِلُن) إذ كان غير مألوف ولا مستعمل.

وكذلك لما ثَرَم[٢] (فعولن) فصار إلى (عولُ) وهو مثال غير معروف، عدله إلى (فَعْلُ).

وكذلك لما خَبَلَ[٣] (مُسْتَفْعِلُن) فصار إلى (مُتَعِلُن) فاستنكر ما بقي منه، جعل خالفة الجزء (فَعِلَتُنْ) ليكون ما صير إليه مثالا مألوفا، كما كان ما انصرف عنه مثالاً مألوفاً.

ويؤكد ذلك عندك أنّ الزحاف إذا عَرَض في موضع فكان ما يبقى بعد إيقاعه مثالاً معروفاً لم يَستبدل به غيرَه، وذلك كقبضه (مفاعيلن) إذا صار إلى (مفاعِلن) وكَكَفّه[٤] أيضا لما صار إلى (مفاعيلُ) فلما كان ما بقي عليه الجزء بعد زحافه مثالا

(١) الطي: (زحاف) وهو حذف الرابع الساكن من التفعيلة كحذف الفاء من (مستفعلن) فتصبح (مستعلن)، انظر: الإرشاد الشافي على متن الكافي ٤٣، معجم المصطلحات العروضية ١٦٥، الدراسة العروضية بين التيسير والتجديد ٣٠.

(٢) الثرم: علة جارية مجرى الزحاف، وهي اجتماع القبض والخرم ويصيب الطويل والمتقارب، وبها (فعولن) تصبح (عولن) ثم يدخلها القبض وهو حذف الخامس الساكن فتصبح (عولُ) ويسمى هذا (ثرمًا) وتنقل (عولُ) إلى (فَعْلُ) بإسكان العين، انظر: معجم مصطلحات العروض والقوافي ٤٣، والعروض الواضح ٥٣.

(٣) الخبل: من الزحافات المزدوجة، فهو حذف الثاني الساكن من (مستفعلن) بالخبن، ثم حذف الرابع الساكن بالطي منه، فيصبح (متعلن) وينقل إلى (فعلتن)، انظر: معجم مصطلحات العروض والقوافي ٦٩، العروض الواضح ٤٨، فن التقطيع الشعري والقافية ٢٠٧.

(٤) الكف (زحاف) وهو حذف السابع الساكن، مثل حذف نون (مفاعيلن) ليبقى: مفاعيلُ، وهو زحاف سائغ ومستحسن في بحر الهزج، ولكنه قبيح ومستكره إذا دخل الطويل، وإلى قبحه أشار بعض الأندلسيين إذ يقول:

كففتُ عن الوصالِ طويلَ شوقي ... إليك وأنت للروحِ الخليلُ
وكَـفُّك للطويلِ – فدتك نفسي– ... قبيحٌ ليسَ يَرضاهُ الخليلُ

غير مستنكر أقرَّه على صورته، ولم يتجشم تصوير مثال آخر غيره عوضاً منه وإنما أخذ الخليل بهذا لأنه أحزم، وبالصنعة أشبه))[1].

وقد ذكروا أن العرب إذا غيروا كلمة عن صورة إلى أخرى اختارت أن تكون الثانية مشابهة لأصول كلامهم ومعتاد أمثلتهم، وذلك أنك تحتاج إلى أن تنيبَ شيئاً عن شيء، فأولى أحوال الثاني بالصواب أَنْ يُشابِه الأَوّل، ومن مشابهته أَنْ يُوافق أمثلة القوم كما أن المناب عنه مثالاً من مُثُلِهِم أيضاً[2].

وخلاصة القول في بيت الهذلي الذي استشهد به سيبويه هو أنه أجرى (معاري) في حال الجر مجرى السالم، والوجه أن يقول (معارٍ) بحذف الياء، ولكنه لما اضطر إلى تحريك الياء رد الكلمة إلى أصلها.

وقد وقفنا على بعض (فنقلات) النحاة وتساؤلاتهم التي يريدون فيها أن لا ضرورة في البيت؛ لأن الشاعر لو قال: على (معار واضحات) كما في (الكتاب) أو (فاخرات) كما في بعض الروايات لاستوى البيت.

والجواب أن الضرورة فيه أن الشاعر كره الزحاف فرد الكلمة إلى أصلها وجعل الياء كالصحيح ضرورة.

وهذا على عكس ما أنشده سيبويه من نفس الباب، وهو قول الكميت[3] [من المتقارب]:

خَرِيعُ دَوادِيَ في مَلْعَبٍ   تأزَّرُ طَوْراً وتُلْقِي الإزارا[4]

الذي أجرى فيه (دواديَ) مجرى السالم، وهذا لا بد من التزام الضرورة فيه، لأنه لو أُعلّت لامُه وحُذفت وقيل (دوادٍ) لكسر البيت.

جاء في المنصف: ((وأما قوله: *خَرِيعُ دوادِيَ في مَلْعَبٍ*

فليس بمنزلة (معاريَ) في أنه يجوز أن تقول (دوادٍ في مَلْعَبٍ) كما يجوز أنْ تقول في ذلك البيت (معارٍ)؛ لأنك لو قلت: *خَرِيعُ دوادٍ في مَلْعَبٍ*

أنظر: معجم المصطلحات العروض والقوافي ٢٢٥، القسطاط المستقيم ٩٧، وفن التقطيع الشعري والقافية ٢٠٧، علم العروض والقافية ١٢٣.

(١) الخصائص ٢/٦٧.

(٢) الخصائص ٢/٦٦-٦٧.

(٣) الكميت: هو الكميت بن زيد بن الأخنس، كان منزله بالكوفة، مدح أهل البيت عليهم السلام في أيام بني أمية، أنظر: معجم الشعراء ٣٤٨.

(٤) الكتاب ٢/٦٠ب، ٣/٣١٦هـ، ٣/٣٥١ل، و أنظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٨٧٧، والخصائص ١/٣٤، والممتع في التصريف ٢/٥٥٦، وضرائر الشعر ٤٢، والمنصف ٢/٦٨، ٨٠، ٣/٦٨، ٧٩، الخريع الناعمة من النساء، الدوادي مفردها: الدوداة وهي الأراجيح أو آثار الأراجيح في ملاعب الصبيان، وقوله: تأزر طورا وتلقي الإزار، أي: هي صغيرة لا تبالي بما صنعت، فمرة تتزر مستترة ومرة تلقي الإزار لاعبة.

لانكسر البيت لأنك كنت تجعل موضع (فعولن) في المتقارب في البيت (فعلن) وهذا لا يجوز فهذا نظير قوله:

«فَلَتَأْتِيَنْكَ قَصَائِدٌ[3]»

في أنه لا بُدَّ من الصرف))[4]، لأن الأسماء أصلها الصرف، فيدخلها التنوين، وإنما تمتنع من الصرف لعلل تدخلها، فإذا اضطر الشاعر ردها إلى أصلها، ولم يحفل بالعلل الداخلة عليها والدليل على ذلك أن ما لا أصل له في التنوين لا يجوز للشاعر تنوينه، وكذلك لا يجوز للشاعر تنوين الفعل إذ إن أصله غير التنوين وتنوينه لا يرده إلى حالة كانت له.

ففي بيت النابغة لا بد من صرف (قصائد) وإلا انكسر البيت لأنك لو لم تصرفه لصار ((متفاعلن) إلى (متفاعل) وهذا مما لا يجوز عند العروضيين.

ولم يبق أمام الشاعر إلا أن يلتزم الضرورة، لئلا ينكسر الوزن والكسر لا يجوز.

وقد ذكر ابن عصفور بيت الكميت في (ضرائر الشعر) وتحت مبحث: حرف العلة في الموضع الذي يجب حذفه فيه في سعة الكلام، إجراء للمعتل مجرى الصحيح، ثم بين أن الوجه في هذا الشاهد أن يقال: (خريع دوادٍ) لولا الضرورة[5].

وخلاصة القول إن الزحاف جزء أساسي مهم من موسيقا الشعر، ويعد في كثير من أنواعه ظاهرة جمالية وأسلوبية أكثر مِمَّا تُعَدُّ عيبًا من عيوب الشعر، ونظرا لهذه الأهمية الجمالية التي يحملها الزحاف، فقد استحسنه كثير من البلاغيين والعروضيين الذين يميلون إلى تحكيم الذوق أكثر من ميلهم إلى تطبيق القواعد والأحكام.

---

(١) المتقارب: أحد البحور الستة عشر المشهورة، ويخرج من دائرة المتفق وهي الدائرة الخامسة من دوائر الخليل ووزنه في دائرته:

فعولن فعولن فعولن فعولن ... فعولن فعولن فعولن فعولن

وسماه الخليل بالمتقارب لتقارب أجزائه لأنها خماسية كلها، وقيل لتقارب أوتاده بعضها من بعض، لأنه يصل بين كل وتدين سبب واحد فتتقارب فيه الأوتاد.

(٢) الحشو: هو كل تفاعيل البيت الشعري عدا العروض والضرب.

(٣) إشارة إلى قول النابغة [من الكامل]:

فلتأتينك قصائد وليركبن ... جيش إليك قوادم الأكوار

فنون (قصائد) وهي لا تنصرف لأنها على صيغة منتهى الجموع.

(٤) المنصف ٢/٨٠، وانظر: الخصائص ١/٣٣٤.

(٥) انظر: ضرائر الشعر ٤٢-٤٣.

ولهذا شَبَّهَ ابنُ رشيق القيرواني بالفَلَج في أسنان الجارية، واللثَغ في لسانها[1] إذا قَلَّ، وذلك أن العرب تستحسن منطق الجارية اللثغاء إذا قَلَّ لثغها وتستملح كلامها وتتندر به، وكذلك من الزحاف ما يستحسن قليله، ويقبح كثيره.

وفي رأي الأصمعي: الزحاف في الشعر كالرخصة في الفقه لا يقدم عليها إلا فقيه[2].

وبدراسة وظيفة الزحاف في البيت الشعري حشواً وعروضاً وضرباً تبيَّن أنَّ الزحاف يدخل أول البيت مما لا يجوز مثله في الحشو، فيكون: إما بنقصان حرف ويسمى ذلك (الخرم)، وإما بزيادة حرف أو أكثر ويسمى (الخزم)[3].

ومنه ما يصيب (العروض) وهي آخر تفاعيل الصدر أو يصيب (الضرب) وهو آخر تفعيلات العجز، ويكون حينئذ لازماً في الضرب.

أما ما يصيب الحشو، وهو كل تفاعيل البيت عدا العروض والضرب، فإنه يأتي للتوسع والمجاز وتيسير مهمة النظم .

ومن هنا يتبين أن الزحاف ليس عيباً من عيوب الشعر ولكنه نوع من أنواع الضرورة، أو هو نوع من التصرف والخروج، وقد يكون الزحاف ضرباً من ضروب التوسع، وغرضاً من أغراض الشعراء يركبونه للتعبير عن انفعال أو شعور آني قد ينتاب الشاعر عند الإنشاد، فتسمع لبعض الزحاف صدًى أرجعه التوسع والإبداع.

---

(١) أنظر: العمدة ١/١٣٩.

(٢) العمدة ١/١٤٠، وأنظر: قضاء البيت الشعري ٥٩.

(٣) الخزم: زيادة حرف في أول الجزء أو حرفين أو حروف من حروف المعاني، نحو: الواو، وهل وبل، وهو يعد نقصانا في الشعر وذكر التبريزي في الوافي أن الخزم زيادة في أول البيت لا يعتد بها في التقطيع.
أنظر: الوافي في العروض والقوافي ٢٠٥، والإقناع ٨٤، وبدايات الشعر العربي بين الكم والكيف ٨١، القوافي للتنوخي ٨٧، ومعجم مصطلحات العروض والقوافي ٧٥، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٩٠-٩١.

المبحث الثالث
التوسع والضـرورة الشعريـة

أولا: التوسع

التوسع: ضرب من التصرف، وأسلوب متميز من أســـاليب الكــلام العربـــي، وخروج على المألوف من هذا الكلام، ونمط من أنماط التعبير، وظاهرة راقية مــــن ظواهر العربية، يرتادها الشاعر والناثر على حد سواء.

وقد عرف القدماء التوسع وصرحوا به في مؤلفاتهم فابن رشيق قال عنه:

((هو أن يقول الشاعر بيتاً يتّسع فيه التأويل فيأتي كل واحد بمعنى، وإنمــا يقــع ذلك لاحتمال اللفظ وقوته واتساع المعنى))[١].

وقال عنه المصري: ((هو أن يأتي الشاعر ببيت يتسع فيه التأويل على قدر قــوى الناظر فيه وبحسب ما تحتمل ألفاظه))[٢].

وحده السبكي بأنه: ((كل كلام تتسع تأويلاته فتتفاوت العقول فيها لكثرة احتمالاته لنكتة ما، كفواتح السور))[٣].

وهناك تعريفات أخر لبعض العلماء والأدباء كالحموي والســـيوطي والمدنـــي، وهذه التعريفات[٤] لا تخرج عما ذكره ابن رشيق وقرره المصري، كما أنها تشـــير إلى أن الاتساع يقع في الشعر والنثر.

ومن هنا تبين مدى اهتمام القدماء وعنايتهم بالتوسع في الوقت الذي لا تجد عنــد اللغويين المتأخرين عناية به، ولعل ذلك راجع إلى أن معظم مباحث التوسع بـــاتت في عناية النقاد والبلاغيين، وأصبحت أساس العمل البلاغي وركيزته[٥] فيما بعد.

ولعل خير دليل على ذلك ما يجده القارئ من آثار عبد القاهر وابن الأثير اللذيــن تأثرا بابن جني كثيراً[٦] .

ومما يمكن أن يلاحظ عليهم جميعا، أنهم لم يضعوا تعريفا مانعا جامعا ضابطـــا لحدود التوسع، على الرغم من أن لهم قصب السبق في معرفته ودراسته.

---

(١) العمدة ٩٣/٢.

(٢) تحرير التحبير ٤٥٤.

(٣) عروس الأفراح ٤٦٩/٤، معجم المصطلحات البلاغية ٤٢/١.

(٤) أنظر: هذه التعريفات وما اشتملت عليه من شعر ونثر فـــي معجم المصطلحـــات البلاغيـــة وتطورهـــا ٤٢/١، ٤٣، ٤٤، ٤٥.

(٥) أنظر: التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس، حمادي صمود ١٠١

(٦) أنظر: دلائل الإعجاز - تح محمود محمد شاكر، والمثل السائر، تح الحوفي ١٨١
وانظر: أثر ابن جني في [illegible] الأثير، د. أحمد مطلوب ١٨٠
في مجلة [illegible] المجمع العلمي العراقي مج ٤١ ج ١ - ١٩٩٠ ص ٧٠

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن معظم من جاؤوا بعد ابن رشيق، ردّدوا قوله[1] واعتمدوا تفسيره على الرغم مما يحمله هذا التفسير من قصور في توضيح وبيان مفهوم التوسع، إذ فسره بالتأويل؛ والتوسع ليس تأويلاً في الأصل ولكنه يمكن أن يؤدي إليه.

إن عدم وضع القدماء حدّاً ضابطاً للتوسع لا يعني أنهم لا يعرفونه، ولا يُعبِّر عن قصور في الفهم والإدراك، لأن الذي يقلّب مؤلفاتهم لا يعدم أنْ يجدَ مباحث ونصوصاً صرَّحوا بذكر التوسع فيها تارةً، ولمَّحوا أخرى.

ومن هنا يتبين أنَّ من أقوى التصريحات وأكثرها دقة وضبطاً هي التي نادى بها سيبويه الذي قرر بأن التوسع في اللغة أكثر من أن يحصى[2] وأوسع من أن يحاط به؛ لأنه أسلوبٌ إبداعي، وكل إبداع يصعب أن يحاط به؛ لأنه في تدفق دائم وعطاء مستمر، وتقييده بالضوابط والأغلال يفسده، ويخرجه من دائرة العطاء والنماء والتجدد.

ولما كان مصطلح (التوسع) شائعا عند القدماء فقد وجدنا ما يقابله عند المحدثين من شيوع (الانزياح) أو (الانحراف) وهما مصطلحان يقابلان التوسع على الرغم مما تحمله اللفظية الثانية من إيحاء سلبي، لاقترانها بدلالات نفسية واجتماعية تدل على الانحراف الاجتماعي والخلقي، التي تعافها نفس القارئ.

وعزا بعض الباحثين[3] عزوف بعض الدارسين عن استعمال هذا المصطلح، واستبداله بمصطلح الانزياح للتعبير عن التوسع لهذا السبب.

ويتبين مِمَّا سبق أَنَّ ثَمَّةَ تواصلاً في الاصطلاح بين القدماء والمحدثين ولا سيَّما في مصطلحي (الانحراف) و (الاتساع) أمّا مصطلح (الانزياح) فلم يرد عند المتقدمين، ولكنه ظهر على ألسنة المحدثين، كرديف للانحراف أو العدول على حد ترجمة بعضهم[4].

ولعل الدافع إلى هذا الانحراف غرض في نفس الشاعر أو المتكلم، قد لا يكون مضطراً إليه.

ومن هنا ربط القدماء بين التوسع وأغراض المتكلم والمتلقي.

---

(1) أنظر: أراء النحاة والبلاغيين الذين تابعوا ابن رشيق في تعريفاتهم للتوسع كالمصري، والسبكي، والحموي، والسيوطي، والمدني، إذ رددوا جميعهم عبارة ابن رشيق (يتسع فيه التأويل) أو (تتسع تأويلاته)، كما في عبارة السبكي، معجم المصطلحات البلاغية ٤٢/١.

(2) أنظر: الكتاب ١/١٠ب، ١/٢١٥هـ.

(3) هو موسى ربابعة في بحثه الموسوم بـ (الانحراف مصطلحاً نقدياً) ٣.

(4) وهي ترجمة المسدي في (قاموس اللسانيات) مادة (عدل).

وبهذا المعنى فسر الأسلوبيون التوسع بأنه: أداة (للتعبير عن انفعال متغير يشير إليه السياق)[1]، كما يعد دليلا على حيوية النشاط الذهني في الأداء اللغوي، أي أنه استثمار لما يعرف عند جومسكي بملكة اللغة[2] وتفجير لطاقاتها، ولهذا وصفوها بأنها ظاهرة تحويلية توليدية في اللغة[3] تستثمر طبيعة العلاقات الاستبدالية والتلازمية للغة بخلق أساليب جديدة في التعبير، وغالبا ما يتحقق هذا في ضروب التوسع والمجاز وبخاصة عن طريق ما سماه (دي سوسور ت ١٩١٣م) بتفكيك العلاقة بين الفكرة والإشارة[4].

وفي هذا دليل على ثراء اللغة، فليس لها ثبوت على صورة واحدة من صور التعبير، بل لها ضروب مختلفة من الكلام، لأنها لغة شعرية واسعة، أفادت كثيرا من ضروب التوسع والمجاز.

وبالرجوع إلى تعريف السبكي السابق للتوسع الذي نص فيه على أنه ((كل كلام تتسع تأويلاته فتتفاوت العقول فيها لكثرة احتمالاته.....)) نلحظ صحة قوله: (فتتفاوت العقول فيها)وذلك من خلال تفاوت عقول وأذواق المحدثين في النظر إلى هذا المصطلح، الذي يعبر عنه كل باحث من وجهة نظره، وما ينفثه هذا المصطلح في روع الأديب والكاتب والشاعر.

وبناء على هذه النظرات المختلفة إلى التوسع، فقد عبر الدكتور موسى ربابعة عن (الانزياح) وهو يريد به التوسع بأنه احتيال الإنسان على لغته ونفسه لسد قصوره وقصورها في التعبير[5].

وذهب آخر إلى أن التوسع ظاهرة تحويلية تؤدي المعنى الواحد بأكثر من عبارة لفظية وأنه شكل من أشكال الاستدراك الأسلوبي[6].

وذهب ثالث إلى أن التوسع هو (الخروج عن حدود العلاقات المنطقية العادية التي هي قوام النحو)[7] وهو نوع من التصرف في تأليف الكلام بالحذف والاقتصار[8].

---

(١) انظر: الأسلوب والأسلوبية، بيير جيرو ٣٥.
(٢) انظر: جوانب من نظرية النحو ٧٥.
(٣) انظر: قضايا الشعرية ٨٤.
(٤) علم اللغة العام...
(٥) الانحراف مصطلحاً نقدياً ١٥.
(٦) اللغة العربية بين الثبوت والتحول، نهاد الموسى ١٣.
(٧) انظر: اللغة والإبداع ١١١.
(٨) منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي ٢٣٢، وانظر: دليل القاعدة النحوية عند سيبويه ٩٠.

وفي تعريف الأخير تتجلى رغبة سيبويه في الإحاطة بالقاعدة النحوية من جميع جوانبها، إذ يشبعها دراسة وتمحيصا، حتى إذا ما ورد شاهد شعري على وجه واحد تكلف له التخريج، والتمس له الوجوه، وتتأرجح تلك الوجوه ما بين الحمل على المعنى، وما بين التأويل والافتراض وما بين التوسع في الكلام.

ثانيا: الضرورة الشعرية:

١ – مفهوم الضرورة عند سيبويه:

اختلف العلماء في حد الضرورة ومعناها اختلافا واضحا.

فذهب الجمهور إلى أن الضرورة ما وقع في الشعر دون النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا.

وذهب آخرون إلى أن الضرورة هي ما وقع في الشعر مما ليس للشاعر عنه مندوحة[١]، أي: مهرب ومخلص يهرب منه إلى غيره من صور التعبير.

وكان ابن مالك صاحب الألفية ممن يرون الرأي الثاني، وقد رد عليه كثير من النحاة وغلطوه في مفهومه هذا للضرورة وكان على رأس هؤلاء أبو حيان إذ قال:

((لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع، ليس هذا البيت بضرورة، لأن قائله متمكن من أن يقول كذا وكذا، ففهم أن الضرورة –في اصطلاحهم– هو الإلجاء إلى الشيء، فقال أنهم لا يلجأون إلى غير ذلك، إذ يمكن أن يقولوا كذا.

فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا، لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر يختلف عن ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة، أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم النثري، وإنما يستعملون ذلك الشعر خاصة دون الكلام.

ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وإنما يعنون ما ذكرناه، وإلا كان لا توجد ضرورة، لأنه ما من لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يغيره[٢].

---

(١) خزانة الأدب: ١/١٤، الضرائر: ٦، و انظر: سيبويه والضرورة الشعرية: ٣١.

(٢) الأشباه والنظائر في النحو: ١/٢٧٣، و انظر: خزانة الأدب: ١/٣٣–٣٤.

وقد نقل عبد القادر البغدادي رد الشاطبي على ابن مالك، فكان خلاصة رده أن قال:

((إنَّ الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل، وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتال في شيء، يزيل تلك الضرورة، إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال، ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة؛ لأن اعتناءهم بالمعاني أشد منْ اعتنائهم بالألفاظ[1].

أما إذا أرادوا توسعاً، فإن لهم في ألفاظهم مندوحة ومتسعاً ((لأن العرب قد تحتاج إلى سعة الألفاظ في أوزان أشعارها، وسعة تصرف أقوالها))[2].

فقد نقل ابن جني عن قدماء أصحابه أنهم كانوا يتعقبون رؤبة وأباه، ويقولون: تَهضَّما اللغةَ وولَّداها، وتصرفا فيها، غير تصرف الأقحاح فيها، وذلك لإيغالهما في الرجز، وهو مما يضطر إلى كثير من التفريع والتوليد لقصره ومسابقة قوافيه[3].

ولعل من مشاهير تصرفاتهم وتوسعاتهم، ما حكاه ابن جني عن الأصمعي عن الخليل أنه قال: جاءنا رجل فأنشدنا:[من الرجز]

تَرَافَعَ العِزُّ بِنَا فَارْفَنْعَعَا

فقلنا: هذا لا يكون، فقال: كيف جاز للعجاج أن يقول:[من الرجز]

تَقَاعَسَ العِزُّ بِنَا فَاقْعَنْسَسَا[4]

فبمثل هذه الأساليب العربية توسَّع أصحاب اللغة في طردها وتصريفها واشتقاقها بما سبقوا به أرباب القياس أنفسهم، وبهذا نصوا على أنَّ الإعرابي إذا قَويت فصاحتُه وسَمَت طبيعتُه تصرَّف وارتجل ما لم يسبقه إليه أحد قبله[5].

---

(١) ينظر: خزانة الأدب: ١/٣٣-٣٤.

(٢) الخصائص: ١/٢٧٢-٢١٥.

(٣) الخصائص: ٣/٢٩٨، و انظر: الاتساع في اللغة عند ابن جني: ١٠٢.

(٤) انظر: الخصائص: ١/٣٦٠، ٣/٢٩٨، و انظر: في أصول النحو: ٨١.

(٥) انظر: الخصائص: ٢/٢٥، و انظر: في أصول النحو: ٨١.

أما سيبويه فإننا لم نقف له على رأي محدد دقيق يوضح به مفهوم الضرورة، ولم يعقد لها في كتابه باباً خاصاً يبين فيه معناها وأنواعها، وإنما عرض لأنواع كثيرة من الضرورات مبثوثة في ثنايا كتابه هنا وهناك.

ومما تجدر الإشارة إليه أن سيبويه عقد في كتابه باباً سمّاه ((باب ما يحتمل الشعر)) وبابا آخر بعنوان ((هذا باب ما رخّمت الشعراء في غير النداء اضطراراً)) وباباً ثالثاً بعنوان ((هذا باب ما يجوز في الشعر من (إيّا) ولا يجوز في الكلام))[1].

ومن خلال الاستقراء والتتبع لجميع المواضع التي تعرض فيها سيبويه لذكر الضرورة، رأينا بوضوح أنه ممن يرونَ أنّ الضرورة شيء خاص بالشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا.

وقد حكمنا على ذلك كذلك، لأن كثيراً من الشواهد التي أوردها في أقسام الضرورة المختلفة، من تلك الشواهد التي وردت فيها روايات أخرى تخرجها من مجال الضرورة، ومع ذلك لم يذكر سيبويه شيئاً من تلك الروايات في كتابه.

٢ – الضرائر في (الكتاب):

ومن خلال تعقبنا لمباحث الضرورة في كتاب سيبويه رأينا أنه يُرجِع معظم هذه الضرورات إلى أمرين صارا فيما بعد من القواعد الثابتة عند العلماء هما:

أولاً: المشابهة بين شيئين.

ثانياً: الرد إلى الأصل.

وقد أفاد السيوطي من تأصيل هاتين العلتين في كتاب سيبويه، فذكر تحت مبحث (علة الضرائر) في الأشباه والنظائر قول الشلوبين[2] الذي نص على أن: ((علة الضرائر التشبيه بشيء لشيء، أو الرد إلى الأصل))[3].

---

(١) الكتاب: ١/٨، ٣٤٢، ٣٨٢.

(٢) عمر بن محمد بن عمر الأستاذ الإشبيلي الأزدي المعروف بالشلوبين، كان إمام عصره في العربية، أخذ الجلة عنه كتاب سيبويه، أخذ عن السهيلي، له التوطئة، والتعليق على كتاب سيبويه، توفي بأشبيلية سنة (٦٤٥هـ)، ترجمته في: البلغة في تاريخ أئمة اللغة: ١٧٢–١٧٣، وبغية الوعاة: ٢/٢٢٤، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ٢٣٣–٢٣٤.

(٣) الأشباه والنظائر في النحو: ١/٢٧٤.

ومن خلال هاتين العلتين سأعرض لأهم الضرائر الناتجة عنهما في كتاب سيبويه ومن ثم أقف على بعض الشواهد التي لم يفسرها سيبويه في كتابه.

أ. الضرائر الناتجة عن المشابهة بين شيئين:

١ - الحذف:

الحذف باب واسع من أبواب الضرورة، بل هو أكثرها شيوعا وذيوعا بين الشعراء، والشاعر يحذف ما لا يجوز حذفه في الكلام لتقويم الشعر كما أنه يزيد أحيانا لتقويمه.

(وقدمت ضرائر الحذف في الذكر لأنها من العدم المقدم على الوجود وكما قدم حذف المسند إليه على سائر أحواله المفصلة في علم المعاني، وكذلك حذف المسند على ما بقي من أحواله...ولأن الحذف أنسب بباب الضرائر لما فيه من التخفيف الملائم لها)[1].

وقد عقد ابن عصفور له في كتاب ضرائر الشعر بابا سماه (فصل النقص) وإنما سماه كذلك ليقابل (فصل الزيادة) الذي صدر به كتابه، وحصر فصل النقص (الحذف) بثلاثة أمور: نقص الحركة، ونقص الحرف، ونقص الكلمة[2].

ومن شواهد الحذف عند سيبويه حذف الياء من آخر الاسم.

قال سيبويه في باب ما يحتمل الشعر أبياتا استشهد بها على ظاهرة الحذف منها قول الأعشى [من الكامل]:

وَأَخُو الغَوانِ مَتى يَشَأ يَصْرِمْنَهُ ... وَيَكُنَّ أَعْداءً بُعَيْدَ وِدادِ

أراد (الغواني) فحذف الياء ضرورة.

ومنها قول النجاشي [من الطويل]:

فَلَسْتُ بآتيهِ وَلَا أَسْتَطيعُهُ ... وَلَاكِ اسْقِني إنْ كانَ ماؤُكَ ذا فَضْلِ[3]

فحذف النون من (لكنّ) لاجتماع الساكنين ضرورة لإقامة الوزن.

---

(١) الضرائر للألوسي ٥٦، و انظر: ضرورات الحذف في كتاب في الضرورات الشعرية ١٥.

(٢) ضرائر الشعر ٨٤.

(٣) انظر: الكتاب ٩/١، و انظر: ١٠/١ للتعرف على بقية الشواهد التي في نفس الباب، و انظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٥٩/١.

ومن شواهد الحذف الأخر قول خُفاف بن نُدْبة السلمي [من الكامل]:

كَنَواحِ رِيشِ حَمَامةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ

أراد (كنواحي ريش) فحذف الياء في الإضافة ضرورة، وتشبها لها بها في حالة الأفراد والتنوين وحال الوقف، فيقال في الإفراد مثلا (هذه نواح كثيرة) ويقال في حال الوقف: (هذه نواح)، فشبه الشاعر الكلمة في حال الإضافة حالها في الإفراد والتنوين وحال الوقف[1].

ومنها قول الشاعر: [من الوافر]

فَطِرتُ بِمُنْصُلي في يَعْمَلاتٍ دوامي الأيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحا

حذف الياءَ من (الأيدي) ضرورة.

ومنها قول العجاج: [من الرجز]

قواطنا مكة من ورق الحمي[2]

يريد الحمام، فحذف الألف والميم المتطرفة، فصار (الحمم) على حرفين ثم خفضه لإضافة (ورق) إليه.

وحكى ابن عصفور قول أبي العلاء المعري الذي ذهب إلى أنه أراد من ورق الحمام الحمي، أي المحمي، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، وخفف الياء المشددة، فقال: «ن ورق الحمى، ففي البيت على مذهبه ضرورتان: إحداهما: حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه والأخرى تخفيف الياء المشددة[3].

وقد علّل سيبويه لظاهرة الحذف وهو يتكلم عليها في باب ما يحتمل الشعر حيث قال:

((أعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء، كما أنها أسماء، وحذف ما يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا))[4].

---

(١) أنظر: الكتاب: ٩/١، وأنظر: تعليل الأعلم حاشية الكتاب.

(٢) الكتاب ١/٨،٩ وشرح السيرافي(ما يحتمل الشعر من الضرورة)١٠٦ وأنظر:التاقية والأصوات اللغوية١٣٨.

(٣) ينظر: ضرائر الشعر، لابن عصفور: ١٤٣.

(٤) الكتاب: ٨/١.

والذي يبدو أن مظاهر الحذف تتجلى في حذف حروف العلة، وحركات الإشباع في بعض الضمائر، على الأعم الأغلب وهو مظهر من مظاهر التخفيف يلجأ إليه الشعراء ــ مضطرين ــ من غير أن يمس المعنى الذي يريده الشاعر غالبا.

من ذلك قول الشماخ [من الوافر]:

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حادٍ إِذا طَلَبَ الْوَسيقَةَ أَو زَميرُ[1]

الأصل فيه (كأنهو)، ولكن الشاعر حذف الضمة من الهاء اضطرارا والعرب تحذف حركة الهاء، سواء أكانت ضمة أم كسرة، فيقولون: (له) و (به) و (نظرت إلى عينه).

وذهب الأخفش إلى أن حذف حركة الهاء لغة[2].

ووجه حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة هنا؛ التشبيه بقصر الممدود أو بحذفهم للياء مع الإفراد عن الإضافة والتنوين نحو قولهم: (هذه نواح)، و (تلك أيد)، و (هن غوان) من جهة أن الألف واللام والإضافة يعاقبان التنوين، فحكم لكل واحد منهما بحكم ما عاقبه.

فكما تحذف الياء في (نواح) و (غوان) و (أيد) مع التنوين، فكذلك حذفت في قوله: كنواح ريش حمامة، مع الإضافة، وحذفت في (الأيد) و (الغوان) مع الألف واللام[3].

وحكى ابن عصفور قول من أنكر على سيبويه ومن تابعه من النحاة في جعلهم حذف الياء من (الأيد) وأمثاله ضرورة، واستدلوا على رأيهم بآي من الذكر الحكيم.

قال ابن عصفور: ((ومن الناس من أنكر على سيبويه وغيره من النحويين جعلهم حذف الياء من (الأيد) وأمثاله من ضرورة الشعر، واستدل على ذلك بأنه قد جاء في القرآن حذف الياء من غير رؤوس الآي وقرأ به عدة من القراء، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾[4]، وفي آي غيرها.

---

(1) الكتاب: 1/11، و أنظر: تعليق الأعلم الشنتمري عليه.

(2) أنظر: الخصائص: 1/128، 370.

(3) سيبويه والضرورة الشعرية: 72، و أنظر: ضرائر الشعر: 120-121.

(4) سورة الكهف، الآية: 17.

وهذا لا يلزم النحويين؛ لأنهم إنما أرادوا من لغته إثبات الياء من الأيدي وأمثاله قد يحذفها في الضرورة لما ذكرناه))[1].

أ. حذف نون الوقاية من (ليتني) فيقولون (ليتي) و (قدي):

قال سيبويه: ((وقد قال الشاعر حيث اضطر (ليتي) ..... قال الشاعر (زيد الخيل) [من الوافر]:

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ وأُتْلِفُ بعضَ مَالِي[2]

يريد أنهم اضطروا إلى حذف النون التي تكون مع الياء والتي هي ضمير المتكلم.

ومثل الشاهد السابق قول أبي نخيلة السعدي:[من الرجز]

قَدْنِيَ مِن نَصرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي لَيسَ الإمامُ بالشَّحيحِ المُلْحِدِ

قال سيبويه: ((وقد يقولون في الشعر (قَطِي) و (قَدِي) فأما الكلام فلا بد فيه من (النون) وقد اضطرَّ الشاعر فقال: (قَدِي) فشبهه بـ (حَسْبِي) لأنَّ المعنى واحد)).

ثم علق سيبويه على البيت قائلا: ((لما اضطر شبهه بـ (حَسْبِي)، و (هَنِي)، لأنَّ ما بعد(هَنٍ) و (حَسْبِ) مجرور، كما أن ما بعد (قَدْ) مجرور، فجعلوا علامة الإضمار فيهما سواء، كما قال في: (لَيْتِي) حيث اضطر فشبهه بالاسم نحو: (الضَّارِبِي)))[3].

ب. حذف العائد:

أجاز سيبويه حذف الضمير المنصوب العائد من الخبر على المبتدأ في الشعر فقط مع وصفه له بالضعف، ولم يجزه في الكلام، قال:

((ولا يَحسُن في الكلام أنْ تَجْعَلَ الفعلَ مبنياً على الاسم، ولا تَذْكُرَ علامةَ إضْمارِ الأَوّل حتى تُخرِجَ من لفظِ الإعمالِ في الأوّل، ومن حالِ بناء الاسم عليه وتَشْغَلَه

---

(1) الضرائر: ١٢١-١٢٢، و انظر: سيبويه والضرورة الشعرية: ٧٢.

(٢) الكتاب: ٣٨٧/١ب،٣٧١/٢،٣٧٢هـ و انظر: شرح السيرافي: ٩٧/٢، والأعلم: ٣٨٦/١، وخزانة الأدب: ٤٤٦/٢.

(٣) الكتاب: ٣٨٧/١.

بغير الأوّل حتى يمتنِعَ من أنْ يكونَ يَعْمَلُ فيه، ولكنّه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيفٌ في الكلام، قال أبو النجم العجلي [من الرجز]:

قَدْ أَصْبَحَتْ أمُّ الخيارِ تَدَّعِي ... عَلَيَّ ذَنْبًا، كُلُّه لم أَصْنَعِ

فهذا ضعيفٌ وهو بمنزلته في غير الشعر، لأنَّ النصبَ لا يُكسِرُ البيتَ، ولا يُخِلُّ به ترْكُ إظهارِ الهاء، وكأنه قال: (كُلَّه لم أَصْنَعْهُ).

وقال أمرؤ القيس [من المتقارب]:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا على الرُّكْبَتَيْنِ ... فَثَوبٌ عَلَيَّ وثوبٌ أَجُرّ

وقال النَّمِر بن تَوْلَب، وسمعناه من العرب ينشدونه [من المتقارب]:

فَيومٌ عَلَيْنا، وَيَوْمٌ لَنَا ... وَيَوْمٌ نُسَاءُ، وَيومٌ نُسَرّ

يريدون نُسَاءُ فيهِ ونُسَرُّ فيه، وزعموا أن بعض العرب يقول: (شَهْرٌ ثَرَى، وشَهْرٌ تَرَى، وشهرٌ مَرْعى)، يريد: تَرَى فيه.

وقال [من الوافر]:

ثلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا ... فَأَخْزَى اللهُ رابعةً تَعُودُ

فهذا ضعيف، والوجه الأكثر الأعرف: النصب، وإنما شبهوه بقولهم: (الذي رأيتَ فلان) حيث لم يذكروا الهاء))[1].

ومعنى كلام سيبويه في النص السابق أنه لا يَحْسُن في الكلام أن تقول: (زيدٌ ضَرَبْتُ)، فتجعل الفعل مبنيا على الاسم، أي مخبراً به عن الاسم المتقدم من غير أنْ تصل بالفعل ضميراً يعود على الاسم المبني عليه، ويربط الجملة الواقعة خبرا بمبتدئها، ويشغل الفعل بغير الاسم المتقدم، ويخرجه من لفظ يصح به، أنْ يعمل في ذلك الاسم ذلك أن الفعل هنا بصورة يصلح معها أنْ يعمل النصب في الاسم المتقدم عليه، وفي رفع الاسم وبناء الفعل عليه دون شاغل يشغله عنه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ومن ثم حكم على الصورة المذكورة بالقبح والضعف[2].

---

(١) الكتاب: ١/٤٤، و أنظر: شرح الأعلم بحاشيته، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني: ٦٦-٦٧، والخصائص، لابن جني: ١/٢٩٢، ٣/٦١، وخزانة الأدب: ١/١٧٦، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه: ٣١٤، و أنظر: حول الشاهد الأول الضرورة الشعرية للدكتور عبد الوهاب العدواني فإن له تعقيبا لطيفا عند قول الراجز (علي ذنبا كله لم أصنع): ٦٣.

(٢) أنظر: سيبويه والضرورة الشعرية: ١١٢.

وذكر الإمام عبد القاهر الجرجاني مراتب التقديم في (زيدٌ ضَرَبْتُ) فذكر خمس مراتب:

المرتبة الأولى: الأصل في نحو ما تقدم أن يقال: (ضَرَبْتُ زَيدًا) بتقديم الفعل على المفعول.

المرتبة الثانية: أن تقول: (زيداً ضَرَبْتُ) فتؤخر الفعل عن المفعول وتعمله فيه، فتجريه مجراه مقدما.

المرتبة الثالثة: أن تقول: (زيدٌ ضَرَبْتُهُ) فتعدي الفعل إلى ضمير الاسم وترفع الاسم بالابتداء.

المرتبة الرابعة: أن تقول: (زيداً ضَرَبْتُهُ) فتضمر فعلا ينصب الاسم على شريطة التفسير، وهي أقل المراتب؛ لأنك تضمر من غير حاجة إلى الإضمار إذ قولك: (زيدًا ضَرَبْتُ) يكفيك مؤونة الإضمار.

المرتبة الخامسة: وهي دون ما تقدم، تقول: (زَيدٌ ضَرَبْتُ) وذلك لأنَّهم كانوا يضمرون الفعل ليكون (زيد) منصوباً، عند تعدي الفعل إلى ضميره، كقولك: (زيداً ضَرَبْتُهُ) فكان أن لا يرفع (زيد) -هنا- لئلا يفتقر إلى إضمار الراجع إلى المبتدأ أولى وأجدر[1].

ومما يفهم من كلام سيبويه أن شاهد أبي النجم: (كُلُّه لَم أَصْنَعِ) برفع -كل- ضعيف للعلة التي ذكرها، وهي مجيء الفعل بصورة يصلح معها تسليطه على الاسم المتقدم ونصبه، وفي رفع الاسم تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.

وذكر ابن جني وجها آخر يجيز الضعف في رجز أبي النجم؛ وهو أن ياء الإطلاق في قوله: لم أصنع قد نابت عن الضمير العائد حتى كأنه قال: لم أصنعه[2].

والذي يبدو أن الرفع هنا أقوى لأن (كلاًّ) لا يَحْسُن حملُها على الفعل؛ لأنَّ أصلها أن تأتي تابعة للاسم مؤكِّدة، كقولك: (ضَرَبْتُ القومَ كُلَّهم) أو مبتدأة بعد كلام كقولك: (إنَّ القومَ كُلُّهم ذاهِبٌ).

---

(١) أنظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١/٢٢٩-٢٣٠، و أنظر: سيبويه والضرورة الشعرية: ١١٢-١١٣.

(٢) الخصائص: ٢٩٢، والمحتسب: ١/٢١١.

فإن قلت: (ضَرَبْتُ كُلَّ القومِ، وبنيتها على الفعل قَبُحت بخروجها عن الأصل، فإذا كان الأمر كذلك فينبغي أن يكون قوله: (كلُّه لم أصنع) وإن كان قد حذف منه الهاء أقوى من قوله: (كلَّه) بالنصب، وتكون الضرورة فيه حذف الهاء لا رفع (كل) وكذلك ما يجري مجراه[1].

أما الشاهد في بيت أمرئ القيس: فأقبلتُ زحفًا ..... البيت كالذي قبله، وهو ابتداء الاسم مع حذف الضمير العائد عليه من الجملة الواقعة خبرا وهي (أجر) من قوله: (وثوب أجر) فثوب علي وثوب أجر، إذ التقدير: وثوب أجره، والذي سوغ الابتداء بالنكرة (ثوب)؛ مجيئه للتفصيل بعد الإجمال، لأن الأصل: فأقبلت زحفا على الركبتين في ثوبين، فثوب علي إلخ.

والشاهد في بيت النَّمِرِ بن تَوْلَبٍ: فيومٌ علينا ... البيت كالذي قبله وموضع الشاهد قوله: (ويوم نُساء، ويوم نُسر) حيث حذف الضمير الرابط من الجملة الفعلية الواقعة خبرا، والتقدير: ويوم نساء فيه ويوم نسر فيه، والمسوغ فيه للابتداء بيوم مع كونه نكرة مجيئة للتنويع.

والشاهد في القول العربي: (شَهْرٌ ثَرَىً .....)[2] إلخ، كالذي قبله وموضع الشاهد قولهم: (شَهْرٌ تَرَى)، إذ التقدير: تَرَىً فيه[3].

والشاهد في قول الشاعر: ثلاثٌ كُلُّهم قتلتُ عَمْدًا ... البيت، كالشاهد فيما قبله.

فرفع (كل) في هذا البيت وفي بيت أبي النجم أقوى من النصب لما ذكرنا.

والنصب عند سيبويه أكثر وأعرف.

---

(1) هامش الكتاب: ١/٤٤، وخزانة الأدب: ١/٣٦٧.

(2) التقدير: الأشهر شهر ثرى ...، فالأشهر: مبتدأ أول، وشهر: مبتدأ ثان، وثرى: خبره، وسوغ الابتداء بشهر: التفصيل بعد الإجمال ويحتمل أن يكون: (شهر) خبرا لمبتدأ محذوف -كما ذكر ابن هشام- والتقدير: أشهر الأرض الممطورة: شهر ذو ثرى؛ أي ذو تراب ندٍ، وشهر ترى فيه الزرع، وشهر ذو مرعى.

أنظر: مغني اللبيب بحاشية الدسوقي: ٢/١٥٥.

(3) في كيفية حذف (فيه) قولان: أحدهما: أنه حذف بجملته دفعة واحدة وهو قول سيبويه، والثاني: أنه حذف على التدريج، فحذفت (في) أولا فاتصل الضمير بالفعل، ثم حذف هذا الضمير المتصل، وفي الثاني من التكلف ما فيه، وهو قول الأخفش.

أنظر: شرح التصريح: ٢/١١٢.

٢ – الزيادة:

ومثلما حذف الشعراء – مضطرين – بعض الحروف زادوا كذلك حروفا أخر في أشعارهم اضطرارا أيضا، ومنها:

أ. إثبات الزيادة اللاحقة لـ (مَنْ):

وذلك قليل لم يسمع منه إلا قول الشاعر شمير بن الحارث الضبي [من الوافر]:

أَتَوا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ ... فَقَالُوا الجِنُّ، قُلْتُ عِمُوا ظَلَامَا(١)

وكان حَقَّه أنْ يقول: مَنْ أنتُم، لكنَّ الضرورةَ مَنَعَتْه.

وقال سيبويه: ((وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة في شعر ثم لم يسمع بعده مثله))(٢).

وعبر ابن عصفور عن هذه اللغة أنها: ((من الندور بحيث لا قياس عليها))(٣).

ب. إشباع الحركة:

قال الفرزدق [من البسيط]:

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ ... نَفْيَ الدَّنَانِيرِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ(٤)

قال سيبويه: ((وربما مدُّوا مثل (مساجِد)، و (منابِر) فيقولون: (مساجِيد) و (منابير) شبَّهوه بما جُمِع على غير واحده في الكلام))(٥).

فوجه الضرورة هنا مشابهة (الصياريف) لما جُمع على غير واحده مثل (ذَكَر) و (مذاكير) و (سَمح) و (مساميح) وهذا ما تحتمله اللغة في حال السَّعة.

ج. ومنها تضعيفُ ما لا يُضعَّف:

وقد أورد سيبويه على ذلك شاهداً في كتابة وهو قول رؤبة:

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا

---

(١) الكتاب: ٤٠٢/١، والأعلم الشنتمري: ٤٠٢/١، وضرائر الشعر: ٣٢، والمقرب: ٣٠٠/١.

(٢) الكتاب: ٤٠٢/١.

(٣) المقرب: ٣٠٠/١.

(٤) الكتاب: ١٠/١، و أنظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٣٤، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٣٦.

(٥) الكتاب: ١٠/١، و أنظر: مبحث الإشباع في كتاب القوافي للتنوخي: ١٣١.

أي الأضخم، فشدد الاسم في الوصل ضرورة.

قال سيبويه: ((ومن العرب من يُثقِّل الكلمة إذا وقف عليها في الوصل فإذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف))[1].

ومعنى ذلك أنهم يشبهون حال الوصل بحال الوقف فيقولون:

(هذا أكبرّ) و (أعظمّ) و (أحمرّ).

ومنها قول الشاعر: *بِبَازِلٍ وَجْنَاء أَوْ عَيْهَلِّ*

قال سيبويه: ((...... قالت العرب في الشعر في القوافي... (عَيْهَلّ) يُريد: (العَيْهَل)، لأن التضعيف لما كان في كلامهم في الوقف اتبعوه (الياء) في الوصل، و(الواو)على ذلك، كما يلحقون الواو والياء في القوافي فيما لا يَدخله ياءٌ ولا واوٌ في الكلام، وأجروا الألف مجراهما، لأنها شريكتهما في القوافي ......))[2].

د. النكرة والمعرفة مع ((كان))

إذا اجتمعت النكرة والمعرفة مع ((كان)) فتكون المعرفة اسما لها، والنكرة خبرا.

قال سيبويه: ((... فالمعروف هو المبدوء به ، ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة، ألا ترى أنك لو قلت : (كانَ إنسانٌ حليماً) أو (كان رجل منطلقاً) كنت تُلبِس، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يَبدَءوا بما فيه اللبس، ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس .

وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام، حَمَلَهُم على ذلك أنه فعل بمنزلة ضَرَبَ، وأنه قد يعلم إذا ذكرت زيداً، وجعلته خبرا أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام. وذلك قول خِداش بن زهير: [من الوافر]

فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ

وقال حسان بن ثابت: [من الوافر]

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَاسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ[3]

---

(1) الكتاب: ١/١١.

(2) الكتاب: ٢/٢٨٢ب.

(3) الكتاب ١/٢٢-٢٣ب ، ١/٤٨-٤٩هـ ، وانظر : المرشد الى فهم اشعار العرب وصناعتها :٣/١٠٧٨

ب – الرد إلى الأصل:

وهذا هو القسم الثاني الذي رد سيبويه بعض الضرورات الشعرية إليه، وهو أقل في شواهده من القسم الأول، الذي تعود فيه الضرورات إلى المشابهة، وسأعرض لأهم هذه الضرورات ولا أستقصيها التزاما بمنهج البحث، فمنها:

١.صرف ما لا ينصرف:

وهذا جائز في كل الأسماء مطرد فيها، لأن الأسماء أصلها الصرف، ودخول التنوين عليها، وإنما تمتنع من الصرف لعلل تدخلها، فإذا اضطر الشاعر ردها إلى أصلها، ولم يحفل بالعلل الداخلة عليها، والدليل على ذلك أن ما لا أصل له في التنوين لا يجوز للشاعر تنوينه.

ومما جاء منونا مما لا ينصرف قول النابغة:[1] [من الكامل]

فَلَتَأْتِيَنَّكَ قَصائِدٌ وَلَيَرْكَبَنْ   جَيشٌ إِلَيكَ قَوادِمَ الأكْوارِ

فنون (قصائد) وهي لا تنصرف.

وقال أبو كبير الهذلي: [من الكامل][2]

مِمَّا حَمَلْنَ بِهِ وهُنَّ عَوَاقِدٌ   حُبكَ النِّطاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبَّلِ

فصرف (عواقد) وهي لا تنصرف.

ومنها قول النابغة: [من الطويل]

إِذَا مَا غَدَوْا بِالْجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُم   عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ[3]

---

(١) الكتاب: ٢/-١٥٠، المقتضب: ١/١٤٢، ٣/٣٥٤، الخصائص: ٢/٣٤٧. وديوانه /٥٥

(٢) الكتاب: ١/٥٦، وضرائر الشعر: ٢٣، والحيوان: ٢/٩٢.

وجاء الشاهد الأول في ديوان النابغة: ٨٩ وفيه: (فلتأتينك قصائد) والشاهد في البيت صرف (قصائد) ردا على أصل الاسم الممنوع من الصرف وأنشده المبرد شاهدا على صرف ما لا ينصرف ضرورة، كما أنشده ابن جني في باب (فيما يراجع من الأصول لا يراجع) حيث قال:

أحدهما: ما إذا احتيج إليه جاز أن يراجع، والآخر: ما لا تمكن مراجعته، لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله، ينظر: صفحات المصادر السابقة.

أما الشاهد الثاني فقد أنشده ابن عصفور شاهدا على صرف ما لا ينصرف ردا إلى الأصل من الصرف حيث نون (عواقد) ضرورة.

(٣) البيت في ديوانه: ٤٢، وهي في قصيدته التي مطلعها:

كليني لهم يا أميمة ناصب   وليل أقاسيه بطيء الكواكب

فخفض (عصائب) لما ردها إلى أصلها، حركها بالحركة التي تجب لها، ضرورة.

وقد أجاز الكوفيون والأخفش ترك صرف ما لا ينصرف وأباه سيبويه، وأكثر البصريين؛ لأنه ليس لمنع صرف ما لا ينصرف أصل يرد إليه الاسم.

٢ـ تنوين الاسم المبني للنداء:

وقد ينون ما بني من الأسماء التي قد استعملت منونة، إذا اضطر الشاعر إلى ذلك، فله أن يقول (يا زيد) في ضرورة الشعر، قال الأحوص[١]: [من الوافر]

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

وينشد بالنصب (سلام الله يا مطراً عليها) فمن نصب ردَّ الكلمة إلى أصلها، لأن أصل النداء منصوب، ومن رفع ونون زاد التنوين على لفظه كما يفعله فيما لا ينصرف من المرفوعة.

٣ـ فك الإدغام:

وهو واحد من الضرورات التي أجازها سيبويه في الأسماء والأفعال المضعفة مثل رد، وشد ومد وظل وغير ذلك وهو من باب رد الأشياء إلى أصولها، فمن ذلك قول قعنب بن أم صاحب [من البسيط]:

مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِن خُلُقِي إِنِّي أَجُودُ لأقْوامٍ وإِنْ ضَنِنُوا[٢]

انظر: أساس البلاغة: ١٣٧/١، وضرائر الشعر لابن عصفور وفيه شاهد على خفض (عصائب) للضرورة وهو ممنوع من الصرف، وشرح التصريح: ٢٢٧/٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٣٣.

(١) البيت للأحوص الأنصاري، انظر: ديوانه: ١٨٩، وانظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: ١٣٩، قال سيبويه: ((فلما لحقه التنوين (مطر) كما لحق ما لا ينصرف، لأنه بمنزلة اسم ينصرف، وليس مثل النكرة، لأن التنوين لازم للنكرة على كل حال والنصب، وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف، يلحقه التنوين اضطرارا)). الكتاب: ٣١٣/١، وانظر: المقتضب: ٢١٤/٤، وقال ثعلب: ((وربما نونوه وردوه إلى أصله، وقالوا: أراد يا مطراه))، مجالس ثعلب: ٤٧٤، وأورد ابن عصفور البيت شاهدا على تنوين المبني للنداء، انظر: ضرائر الشعر: ٢٥، ٢٦، وسمى ابن هشام هذا التنوين تنوين الضرورة، المغني: ٤٤٩، وجعله خاصا بتنوين ما لا ينصرف كـ(عنيزة) في بيت امرئ القيس.

(٢) الكتاب ١١/١، ١٦١/٢، وانظر: الأعلم بحاشيته وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٣٢، قال سيبويه ((واعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أجروه على الأصل)):٢/١٦١.

والذي يُستعمل (ضَنُّوا) فردَّه إلى أصله، إذ كان أصله (ضَنِنَ) ومن ذلك:

الحمدُ للهِ العليِّ الأَجْلَلِ

والأصل فيه هكذا، ولكن المستعمل(الأجلِّ) ففك الشاعر الإدغام ضرورة ومنه أيضا: [من الرجز] تَشْكُو الوَجَى مِن أَظْلُلٍ وأَظْلُلِ[1]

أي: من أظلِّ، ففك الإدغام وجاء به على الأصل ونص سيبويه على أن هذا في الشعر كثير.

ج – ما لم يفسره سيبويه:

بعد عرضنا للضرورة في المبحثين السابقين ووقوفنا على ضرورات يمكن ردها إلى المشابهة بينها وبين أنماط الكلام المنثور، أو أخر يمكن أن ترد إلى أصولها الأولى كالممنوع من الصرف وفك الإدغام وغيرها.

بقي لنا أن نقف على أهم الضرورات التي لم يفسرها سيبويه أي التي لم يبين وجه الصلة بينها وبين ما يجوز في اللغة أو تلك التي فسرها على غير الوجهين السابقين منها:

١ – حذف ألف الاستفهام:

نص سيبويه على أن حذف ألف الاستفهام مما يجوز في الشعر وحده واستشهد على ذلك بقول الأسود بن يعفر: [من الطويل]

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وإنْ كُنْتُ دَارِيا شُعَيْثُ بنُ سَهْمٍ أم شُعَيْثُ بنُ مِنْقَرِ

وبقول عمر بن أبي ربيعة: [من الطويل]

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وإنْ كُنْتُ دَارِيا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ

أي: أشعيث بن سهم و(أبسبع رمين الجمر) والذي سوغ هذه الضرورة وجعلها مقبولة وجود (أم) في الكلام، لأنها مساوية للألف ووجودها يقتضي وجود الألف[2].

والذي يدلل على أن الاستفهام هو المراد في البيتين تذوق (التنغيم) الذي يعرف بالسماع، وتذوق الشعر وطريقة الإنشاد.

---

(١) الكتاب: ١٦١/٢، وشرح الأعلم بحاشيته حيث قال: ((الشاهد فيه إظهار التضعيف في الأظلل ضرورة وأراد (الأظل)))وانظر المقتضب: ٢٥٢/١.

(٢) الكتاب: ١٣٤/١، وانظر شرح الأعلم بحاشيته، والمقتضب: ٢٨/٣، وما يجوز للشاعر في الضرورة:١٣٢.

فطريقة إلقاء البيت وكيفية النطق به هي التي تبين وجه القول فيه إن كان استفهاما أو خبرا.

٢ - حذف (مَا) من (إمَّا):

ومن الضرورات التي نتجت عن الحذف، والتي ذكرها سيبويه في كتابه، حذف (مَا) من (إمَّا) وانشد على ذلك شاهدين الأول قول دريد بن الصمة: [من الوافر]

لَقَد كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبَنْها   فإنْ جَزَعاً وإنْ إجْمالُ صَبْرِ[١]

والثاني قول النَّمِر بن تَوْلَبٍ: [من المتقارب]

سَقَتْهُ الرَّواعِدُ مِن صَيِّفٍ   وإنْ مِن خريفٍ فَلَن يَعْدَما[٢]

ذهب النحاة إلى أن (إمّا) مركبة من (إنْ) وزيدت عليها (ما)[٣] ويشبه هذا حذف (ما) من (كما) ضرورة في الشعر.

قال سيبويه: ((وسألته عن قوله (كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه) و(وهذا حق كما أنك هاهنا) فزعم أن العاملة في (أن) الكاف و(ما) لغو إلا أن (ما) لا تحذف منها كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ كأن.... وإن جاءت (ما) مسقطة من (الكاف) في الشعر جاز كما في قول النابغة الجعدي:[من الطويل]

قروم تَسامى عند بابِ دفاعِهِ   كأنْ يُؤخذ المرءُ الكريمُ فَيقتَلا

فـ(ما) لا تحذف هاهنا كما لا تحذف في (إما) في قولك: (فإن جزعا وإن إجمال صبر) ولكنه جاز في الشعر))[٤].

وذهب المازني إلى أن (أن) هي الناصبة للفعل المضارع[٥]، حيث قال: أنا لا أنشده إلا (كأن يؤخذ المرء الكريم) فأنصب (يؤخذ) لأن (أن) التي تنصب الأفعال دخلت عليها كاف التشبيه[٦].

---

(١) الكتاب١/١٣٤، وانظر: شرح الأعلم بحاشيته، والمقتضب: ٣/٢٨، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٣٢.

(٢) الكتاب١/١٣٥، وشرح الأعلم بحاشيته، شرح المفصل لابن يعيش٨/١٠٢، وانظر: سيبويه والضرورة الشعرية٨٥.

(٣) انظر مثلا: شرح المفصل لابن يعيش: ٨/١٠١.

(٤) الكتاب: ١/٤٧٠-٤٧١.

(٥) الكتاب: ١/٤٧٠، ينظر: شرح الأعلم على شواهده في نفس الصفحة.

(٦) الكتاب: ط. هارون حاشية: ٣/١٤١.

وقال سيبويه عن بيت النمر بن تولب: ((ولا يجوز طرح (ما) من (إمـــا) إلا فـــي الشعر))(١).

ثم ذكر البيت وأشار إلى أن الشاعر يريد: (وإما من خريف).

فسيبويه أورد هذا البيت شاهدا على حذف (ما) من (إما)، فيكون التقدير علـــى مذهبه ومذهب الأعلم: (سقته الرواعد إما من صيف وإما من خريف).

ويترتب على تقدير سيبويه ضرورتان:

أحدهما: حذف (إما) في أول البيت لدلالة إما الثانية عليها، ولـــم ينبـــه سيبويه على هذه الضرورة ولم يشر إليها في كتابه.

والثانية: حذف (ما) من (إما) الثانية.

وبهذا يتضح أن علة هذه الضرورة: الرد إلى الأصل.

٣. العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار:

قال سيبويه: ((ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: ((مررت بك وزيد))...

وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجـرور إذا اضطر الشاعر))(٢).

ثم أنشد على هذا قول الشاعر: [من البسط]

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنا ... فَاذْهَبْ فَما بِكَ والأيامِ مِن عَجَبِ(٣)

والذي يبدو أنه حمله على الضمير المنصوب، الذي يجوز في الكـــلام العربـــي توسعا.

لكن سيبويه وصفه بالقبح، لأنه؛ لا يجوز عنده العطف على الضمير المخفـوض دون إعادة الخافض.

والحق أن في هذه المسألة خلافاً بين النحاة.

---

(١) الكتاب: ١/١٣٥ب.

(٢) الكتاب: ١/١٣٩ب، ٢/٣٨١هـ.

(٣) الكتاب: ١/٣٩١-٣٩٢، وينظر: شرح الأعلم للشنتمري بحاشيته، وانظر: خزانة الأدب: ٢/٣٣٨.

فالكوفيون يجوزون العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، نحو: (مررت بك وزيد).

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز[1].

وخلاصة قول سيبويه في هذه المسألة: أن عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور بالحرف نحو: (مررتُ بِكَ وزيدٍ)، أو بالاسم نحو: (هذا أبوك وعمرٍو) دون إعادة الجار قبيح.

ثم ذكر بعد ذلك أنه يجوز في الشعر العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار للضرورة الشعرية.

وذهب الكوفيون، ويونس، والأخفش، وقطرب، والشلوبين، وابن مالك، إلى جواز هذا العطف في سعة الكلام دون إعادة الجار محتجين بقوله تعالى: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾[2] بخفض الأرحام.

قال الرضي: (وأجاز الكوفيون ترك الإعادة في حال السعة)[3].

ولا بد من التنبيه على أن سيبويه حينما وصف القاعدة بالقبح في قوله:

(ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: (مررت بك وزيد))[4]، فهو لا يعني أنه خطأ القراءة أو وصفها بالقبح لأنه لم ينص عليها، وإنما نص على أن (القراءة لا تخالف لأنها سنة)[5].

فسيبويه لم يرد قراءة ولم يخطئ قارئا، وإنما كان يحاول تخريجها على إحدى لغات العرب، لأنه يرى اللغات الواردة عن العرب فصيحة صحيحة وإن قل من يتكلم بها، ولا يرى المتكلم بها مخطئا.

مثال ذلك قوله: ((إذا تكلم عربي في الإمالة في المنصوب بغير ما تكلم به عربي آخر فلا تظنن أنه مخطئ))[6]، فكيف يخطئ القراء وهم أئمة المسلمين وأعلامهم[7].

---

(1) أنظر: تفصيل الخلاف في: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ٢/٤٦٣ م/٦٥.

(٢) سورة النساء: ١ وبها قرأ حمزة، وإبراهيم النخعي وقتادة، ويحيى بن وثاب، وطلحة من مصرف، والأعمش. أنظر: إتحاف فضلاء البشر: ١٨٥، والحجة في القراءات السبع، لابن خالويه: ٩٤، ونحو القراء الكوفيين: ١٠٣.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ١/٣٢٠.

(٤) الكتاب: ١/٣٩١ب، ٢/٣٨١هـ وأنظر: نحو القراء الكوفيين: ١٠٣.

(٥) الكتاب: ١/٧٤ب، ١/١٤٨هـ وأنظر: دراسات في كتاب سيبويه: ٣٦.

(٦) الكتاب: ٢/٢٦٣ب، وأنظر: دراسات في كتاب سيبويه: ٣٦.

(٧) دراسات في كتاب سيبويه: ٣٦، وسيبويه حياته وكتابه: ١٥١، والشاهد وأصول النحو: ١٣٩.

وخلاصة موقف سيبويه من القراءات أجملته لنا الأستاذة الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها: (دراسات في كتاب سيبويه) إذ تقول:

((فموقف سيبويه من القراءات موقف معتدل وقد استشهد بها واستخلص منها القواعد وقاس عليها كلام العرب، ونظر إليها نظرته إلى الأبيات الواردة في المصحف العثماني.

فهو لم يخطئ قراءة ولم يلحن قارئا، ولم يرجح قارئا من القراء على غيره، بل كان يؤيد القراءة أو يؤولها أو يرجحها من غير أن يعتمد شخصية القارئ في ذلك[1]، وسواء لديه، أورد اسمه في القراءة أم لم يرد، أكان من القراء السبعة أو العشرة أم لم يكن، تواترت قراءته أم كانت من الآحاد أم من الشاذ، فهو لا يشير إلى نوع القراءة ولا إلى منزلة القارئ أو مذهبه، بصريا كان أم كوفيا أم مدنيا أم مكيا؛ لأن اهتمامه كان موجها إلى ما يرد في القراءة من ألفاظ وتعبيرات وإلى صحتها أو مخالفتها للمشهور، وافقت كلام العرب أو خالفته))[2].

من هنا نرى أن سيبويه أخذ بالقراءات جميعها متواترها ومشهورها أما القراءات الضعيفة فقد احتج بما ورد منها، لكنه لم يقس عليها، إنما اعتبرها مما ضعف في اللغات أو قل.

وإذا عدنا إلى الخلاف الحاصل في قراء حمزة، ونظرنا إليها وما ورد من مثل هذا العطف في الكلام العربي، فإننا نرى أن مذهب الكوفيين في هذا أقوى، وذلك لكثرة ورود هذا العطف في سعة الكلام والاختيار دون إعادة الجار، وعدم قصره على الضرورة، فلا حاجة إلى إنكار قراءة سبعية قرأ بها حمزة بن حبيب الزيات (١٥٦هـ) وهو من كبار القراء.

---

(١) يبدو أن في هذا الكلام ردا ردته الدكتورة خديجة الحديثي على الدكتور عبد الفتاح شلبي الذي يرى أن سيبويه كان متعصبا للبصريين ولقرائهم، وعلل لقوله هذا أن سيبويه كان لا ينص إلا على إمام بصري أو من قرأ على بصري، أنظر: دراسات في كتاب سيبويه: ٣٨.

(٢) دراسات في كتاب سيبويه: ٤٧-٤٨.

٤. التذكير والتأنيث:

أجاز سيبويه حذف التاء من الفعل في الشعر وحده إذا جاء الاسم قبله، وكان من المؤنثات غير الحقيقية؛ قال: ((وقد يجوز في الشعر موعظة جاءنا،[1] اكتفى بذكر الموعظة عن التاء، وقال الشاعر (وهو الأعشى) [من المتقارب]

فَإِمَّا تَرَيْ لِمَّتِي بُدِّلَت   فَإِنَّ الحَوادِثَ أَودَى بِهَا

وقال الآخر (وهو عامر بن جُوَين الطائي) من [المتقارب]

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا   ولاَ أَرْضَ أَبقَلَ إِبْقَالَهَا

وقال الآخر: (وهو طفيل الغنوي) [من البسيط]

إِذْ هِيَ أَحْوَى مِنَ الرِّبْعِيِّ حَاجِبُهُ   والعَيْنُ بالإِثْمِدِ الحَارِيِّ مَكْحُولُ

وهذا وأمثاله مما يمكن حمله على المعنى، فالحوادث هي الحدثان فلذلك لم يؤنث (أودى)، والأرض مكان، والمكان مذكر، و(العين) بمعنى الطرف، فلذلك جاز تذكيرها والحمل على المعنى واسع في اللغة العربية.

٥. التقديم والتأخير:

قال سيبويه: ((ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه لأنه مستقيم ليس فيه نقص فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة: [من الطويل]

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ، وَقَلَّمَا   وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وإنما الكلام قل ما يدوم وصال))[2].

فسيبويه يرى أن ذلك مما تبيحه الضرورة، أو اللغة في الضرورة[3] لأن التقديم والتأخير في اللغة كثير.

ويرى الدكتور عبد الوهاب العدواني أن الضرورة محتاجة إلى النظر العروضي قبل النظر اللغوي والنحوي، كيما يتحدد وضعها بين مستويات الأداء اللغوي، ومن

---

(١) الكتاب ١/٢٣٩–٢٤٠، وعن البيت الأول، أنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/٩٥، وخزانة الأدب ٤/٥٧٨، وعن البيت الثاني أنظر: المغني ٦٥٦، وعن البيت الثالث راجع الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٧٥، وعن الثلاثة الشواهد أنظر: كتاب الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، للدكتورة خديجة الحديثي ٣٠٧–٣٠٨.

(٢) الكتاب: ١/١٢ب، ٤٥٩، وينظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٤٨٧.

(٣) من أراد الزيادة والتفصيل فلينظر مباحث الضرورة في كتاب سيبويه: ١/٣١٤و٣٢١، ٣٣٣، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٧، ٤٨٠، وج٢/٥٥، ٥٩، ١١٩، ١٥٢، ١٥٣، ١٦١، ٢٩١، ٢٩٨، ٣٠٤، ٣٣١، ٣٥٩، ٣٦٩، ٣٧٤، ١٦٩، ١٧٠، ٢٦٩، ١٣٣، ٢٠٦، ٢٠٧، وغيرها كثير.

ثم تبدأ مهمة النحاة واللغويين في الحكم المعياري عليها تخطئة وتصويبـــا وتقويـــة وتضعيفا وما إلى ذلك من وجوه الأحكام المعروفة[1].

فبعد أن ذكر بيت عمر بن أبي ربيعة، أشار إلى أن الشاعر قدم وأخر في البيـت لإقامة الوزن، فاصلا بين: قلما، والفعل بالجار والمجرور، معللا بأنه لو لـــم يجـر على هذا التقديم والتأخير لخرج الوزن من إيقاع الطويل إلى إيقاع يوشك أن يكـــون من المتقارب على النحو الآتي:

يــــــدوم/ وصـــــــالن/ على طـــو/ لص صـــــدودي

فعـــــول/ فعولـــــن/ فعولـــــن/ فاعلاتـــــــن

فالوحدة الإيقاعية الأخيرة ليست من المتقارب.

ومن هنا يتبين أن البيت كما ورد مظنة ضرورة تركيبة وعروضية[2].

وبعد التتبع والاستقراء نستطيع أن نوجز القول في مفهوم الضــرورة الشـعرية عند سيبويه والتي يمكن تلخيصها في أمرين أساسيين:

الأول: أن الضرورة لا تعني مطلقا الاضطرار الذي لا يجد عنـــه الشـاعر مخلصا، وإنما هي فن من الفنون التعبيرية ونمط خاص، يبـاح للشـاعر ولا يبـاح لغيره، فحتى لو تمكن الشاعر من أن لا يرتكب مثل هذه الضرورة في شعره فـــهو حر في تصرفه وتعبيره، إن شاء جاء بها وإن شاء تركها.

والأمر الثاني: هو أن الضرورة ليست بدعة يبتدعها الشاعر من تلقاء نفسه، دون ضابط أو رابط، بل لا بد من وشيجة تربط بين الضرورة، وبين ما يجوز فـــي الكلام المنثور.

فالشاعر لا يخالف بذلك سنن العربية ومنهجها بقدر ما يتصرف باللغة وهو الذي ملك زمامها وأخذ بخطامها فلم يعد يأبه إلى من يعترض عليه من النحــاة وغـيرهم الذين كانوا يتتبعون هفوات الشعراء وزلاتهم ولسنا ببعيدين من رد الفـرزدق علـى عبد الله بن أبي إسحاق حين سأله عن قوله:

وَعَضُّ زَمانٍ يا ابْنَ مَرْوانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ النّاسِ إلاّ مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ

---

(١) أنظر: الضرورة الشعرية، دراسة لغوية نقدية: ٦٨.

(٢) أنظر: الضرورة الشعرية، دراسة لغوية نقدية: ٧٠.

فقال للفرزدق: علام رفعت (مجلف)؟

فقال له الفرزدق: على ما يسوءك وينوءك، علينا أن نقول -معشر الشعراء- وعليكم أن تتأولوا.

ومثل هذا عند شعراء العربية كثير، كثرة شعرائها ورجازها.

ولذا فإني أرى أن مذهب سيبويه في الضرورة الشعرية فيه كثير من التيسير والتوسيع على الشعراء الذين جاؤوا بعد عصر الاحتجاج والاستشهاد.

فللشاعر الحق في أن يتوسع في استخدام الضرورة، ما دعته الحاجة إلى ذلك، وما ضاقت به قريحته، وجادت بالتعبير موهبته الشعرية على أن لا يخرج عن سنن العرب في كلامها فما جاز لشعراء العرب الفحول في الضرورة يجوز لغيرهم من الشعراء الذين جاؤوا على أثرهم شريطة أن يكونوا على بصر باللغة وحدودها، وما الضرورات الافتراضية في كتاب سيبويه، والتي افترضها هذا العبقري الفذ من غير أن يسمع لها شاهدا من كلام العرب، إلا توسعة للشعراء، حيث يمكن أن يحمل عليها ما يسوغه منطق اللغة والقياس على ما سمع من كلامهم.

والحق أن طريقة سيبويه هذه هي المنهج السليم الذي يدلل على فهم الرجل الدقيق والصحيح لطبيعة اللغة وحاجتها دائما إلى التجديد الذي يلبسها ثوبا قشيبا من الألفاظ المبتكرة المعبرة التي تناسب العصر، وتخلق في لغتنا المعطاء التجدد والخلود السرمدي.

ثالثا: ما حمل من التوسع على الضرورة:

الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاؤوا ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللفظ وتعقيده ومد المقصور وقصر الممدود، والجمع بين لغاته والتفريق بين صفاته، واستخراج ما كلت الألسن عن وصفه ونعته، والأذهان عن فهمه وإيضاحه.

وتراهم كذلك يقدمون ويؤخرون، يومئون ويشيرون، يختلسون ويعيرون ويستعيرون[1].

---

(١) أنظر: منهاج البلغاء وسراج الأدباء ١٤٣-١٤٤، الصاحبي ٢٧٥، دراسات في كتاب سيبويه ٩٥.

فالشاعر حين توجه الخليل أميرا للكلام يصرفه أنى شاء، فإنه في نزوعه الفني إلى صناعة شعرية راقية غير موكول إلى ذاكرته اللغوية فقط؛ يستقي منها ألفاظه وتراكيبه وأشكال تعبيره، وإنما يتجاذبه طرفان: اللغة والإبداع.

فالشاعر إذا حلق في خياله الخصب ونشط في تفكيره وتعبيره نشاطا خاصا به، فهو لا محالة منته إلى مواقف لغوية، تتداخل فيها مظاهر الاختيار والاضطرار تداخلا يصعب التفريق بينها.

ولو تهيأ للضرورة من يقوم بدراسة شواهدها القديمة دراسة عروضية لغوية مقارنة لما تهيأ لمعناها المعجمي أن يسيطر على الأذهان سيطرة كاملة أو تكاد.

فبدراسة جادة لشواهد سيبويه التي حمل كثيرا منها على الضرورة تلك الشواهد التي تناثرت في كتب الضرائر، يجد الباحث أن شعراءها لم يكونوا مضطرين بالوزن والقافية اضطرارا قسريا، بل كانوا ميالين إلى الإفادة من سعة العربية ومرونتها وقدرتها على التوليد والتجديد وعلى الخلق والإبداع.

من ذلك ما أنشده سيبويه لأوس بن حجر:[من الطويل]

تواهِقُ رِجْلاَهَا يداها وَرَأسُهُ   لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الحقيبةِ رَادِفُ

فقد عزا القزاز القيرواني إلى سيبويه أنه علق على هذا البيت بقوله:

((فقال: رجلاها يداها، فجعل كل واحد يفعل بصاحبه))[1]، ثم قال:

((وقد زعم قوم أن هذا لا يجوز، وقالوا: هو فساد الإعراب، وقلب ما عليه الأصول وقالوا الرواية: *تواهق رجلاها يديها*

ولا ضرورة هاهنا تمنع من هذا الإعراب[2]، لأن بمقدور الشاعر أن يتحول من ألف الاثنين إلى يائها، إذ لا فرق بينهما في إقامة الوزن.

وكان مما ذكروه ونفوا عنه الضرورة قول قيس بن حجر [من الوافر]:

أَلَمْ يَأتِيكَ والأَنْباءُ تَنْمِي   بِما لاَقَتْ لَبونُ بَنِي زِيادِ[3]

---

(١) الكتاب ١/١٤٥ب، ١/٢٨٧هـ وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٦-١٨٧.

(٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٦-١٨٧، و أنظر: الخصائص ٢/٤٢٥.

(٣) الكتاب ٢/٦٠ب، ٣/٣١٦هـ، و أنظر: سر صناعة الإعراب ١/٧٨وفهرس شواهد سيبويه لأحمد راتب النفاخ ٨٣، والمنصف ٢/٨١، وخزانة الأدب ٨/٣٦١، ٩/٥٢٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٨.

حكى البغدادي عن ابن خلف قوله: ((هذا البيت أنشده سيبويه في باب الضرورات وليس يجب أن يكون منها، لأنه لو أنشد بحذف الياء لم ينكسر، وإنما موضع الضرورة ما لا يجد الشاعر منه بدا في إثباته ولا يقدر على حذفه لئلا ينكسر الشعر، وهذا يسمى في عروض الوافر: (المنقوص)[1] وهو الذي يجتمع فيه على تفعيله (مفاعلتن) عصب وكف بالمصطلح العروضي، فتسكن لامها وتحذف نونها، فتكون بالعصب (مفاعلْتن) ثم يدخل عليها (الكف) الذي هو حذف السابع الساكن من التفعيلة فتصير (مفاعلت) وتنقل إلى (مفاعيل).

وبهذا يتضح أن الشاعر لم يكن مضطرا إلى تشبيه الياء في الجزم بالحرف الصحيح[2]، الذي يسكن ولا يحذف، وكان بإمكان الشاعر الوفاء بمعيارية القياس النحوي، لأن الوزن لم يلح عليه ولم يضطره إلى ارتكاب ما هو غير مقيس، على أن سيبويه قد صرح بأنه مضطر إلى ذلك[3].

وبناء على هذا التباين لدى العلماء في فهم وتحديد مفهوم الضرورة ومعها صعوبة الفصل بين الاضطرار والاختيار ومن ثم تصريح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه، على أن الشعراء كانوا مضطرين إلى ما يمكن حمله على التوسع في اللغة والتصرف في التعبير عند غيره، كل هذه الأمور تجعلنا نشك في أن مفهوم الضرورة لم يكن واضحا كل الوضوح لدى سيبويه.

فتصريح سيبويه بأن الشاعر كان مضطرا إلى ذلك يلفت نظرنا -كما قال الدكتور عبد الوهاب العدواني- إلى أن فكرة (الاضطرار) لم تكن قد استقرت في ذهنه على وجه يتم التفريق به بين نوعين من مظاهر الخروج عن القياس: خروج الضرورة، وخروج السعة[4].

ومن شواهد سيبويه الأخر التي تتأرجح بين الضرورة والتوسع بيت أبي حية النميري [من الوافر]:

---

(١) النقص: هو سقوط السابع من الجزء بعد تسكين خامسة، ويقع هذا التغيير في (مفاعلتن) فتصبح بعد النقص (مفاعيل)ويكون ذلك في بحر الوافر، ويعني ذلك اجتماع (الكف والعصب) فهو من الزحاف المزدوج.
والمنقوص: هو الجزء الذي يقع فيه النقص وهو أن تحذف نونه فيبقى (مفاعيل)، وسمي المنقوص بذلك لتوالي النقصان عليه، لأن السابع والخامس عما في آخره وهو (مفاعيل). انظر: معجم مصطلحات العروض والقوافي ٢٤٧-٢٤٨، الإقناع ٢٥، الوافي في العروض والقوافي ٧٦-٧٧.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ٧٨/١، خزانة الأدب ٣٦٢/٨.

(٣) انظر: الكتاب ٦٠/٢ب، ٣١٦/٣هـ، خزانة الأدب ٣٦١/٨.

(٤) انظر: الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية ٥٤.

كَمَا خُطَّ الكِتابُ بِكَفِّ ـ يوماً ـ يَهوديٍّ يقاربُ أو يُزيــــلُ(١)

فقد أورده سيبويه على ضرورة الفصل بين المتضايفين بالظرف.

ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في حال السعة مطلقا، أي سواء أكان الفاصل ظرفـــا أو جـــارا ومجـــرورا، أو غيرهما.

وأجاز الخليل وسيبويه الفصل بين المتضايفين في الشـــعر، بـــالظرف والجـــار والمجرور، ذلك لأن الشعر لغة الضرورات، والظرف والجار والمجـــرور يتوســـع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما(٢).

أما علة منعهما الفصل بين المتضايفين في السعة فلأن المضاف يعمل الجر فـــي المضاف إليه، وقبيح أن يفصل بين الجار والمجرور، لأن المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة(٣).

فالشاهد في البيت الفصل بين المضاف والمضاف إليه، لأن الشاعر يريد: ((بكف يهودي يوما)) فقدم الظرف (يوما) وفصل به بين المضاف والمضاف إليـــه، وإنمـــا جاز الفصل بالظرف وحرف الجر ((لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيـــهما مـــا لا يتسع في غيرهما))(٤).

والكوفيون يجوزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحـــرف الجر لضرورة الشعر وحجتهم أن العرب استعملته كثيرا في أشعارها(٥).

وابن عصفور عد الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرور مـــن الضرائر الحسنة(٦).

والقزاز القيرواني عده من التوسع(٧).

---

(١) الكتاب ١/٩١أ‌ب، ١/١٧٩هـ، ضرائر الشعر ١٩٢، وما يجوز للشـــاعر فـــي الضـــرورة ١١٧، ســـيبويه والضرورة الشعرية ٢٥٢، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢١٨، الخصائص ٢/٤٠٥.

(٢) أنظر: الكتاب ١/٨٩ب، ٩٠، ٩١، ٩٣، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٤٧، ٤٥٧.

(٣) أنظر: الكتاب ١/٢٩٥ب، ٢/١٦٤هـ.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٣٥، م/٦٠، و أنظر: خزانة الأدب ٤/٤١٩.

(٥) أنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٢٧، م/٦٠، خزانة الأدب ٤/٤١٨.

(٦) أنظر: ضرائر الشعر ١٩٤، و أنظر: الضرورات الشعرية ٨٨.

(٧) أنظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٧.

ومن الشواهد الأخر التي جاءت في كتاب سيبويه وقد حملها على الضرورة قول عامر بن جوين الطائي [من المتقارب]:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا   وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[1]

فالشاهد في البيت حذف التاء من (أَبْقَلَتْ) لأن الأرض بمعنى المكان، فكأنه قال: ولا مكان أبقل إبقالها.

والنحاة جوزوا هذه الظاهرة في الضرورة، خلافا للقيـــاس والقيـــاس عندهـــم : (أبقلت).

وذهب بعضهم إلى أن هذا ليس بضرورة لتمكنه من أن يقول:

ولا أرضَ أبقلتِ ابْقَالَهَا

بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وإسقاطها، وهذا رأي ابن كيسان (ت ٢٩٩هـــــ) والأعلم[2].

ويرى القزاز القيرواني أن حذف هاء التأنيث في الموضع الذي يكون ثباتها فيه، الوجه، إما للرد على معنى يوجب التذكير وإما لضرب من التأويل[3].

ومن الشواهد الأخر ما ذكره شاهدا على ترخيم الاسم في غير النداء، وهو قـــول أمرئ القيس [من الطويل]:

لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ   طَرِيفُ بنُ مالٍ ليلةَ الجُوعِ والْخَصَرِ[4]

فالشاهد في البيت ترخيم (مالك) للضرورة إذ الأصل: طريف بن مالك، وقد جاء ترخيمه على اللغة التمام، فحذف الشاعر آخر الاسم وهو (الكاف) وجعله بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء، فلذلك جره بالإضافة.

(١) الكتاب ١/٢٤٠ب، ٢/٤٦هـــ و انظر: خزانة الأدب ١/٤٥،٤٩، ٥٠،٥١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٥٤-٥٥.

(٢) انظر: أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة ١٦٢،١٦٣، خزانة الأدب ١/٤٦.

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٥٤.

(٤) الكتاب ١/٣٣٦ب، ٢/٢٥٤هـــ الموشح ١٥٥، ضرائر الشعر ١٣٦، الضرائر ٥٩، ســـيبويه والضـــرورة الشعرية ٩٩.

وقد نص ابن عصفور على أن ترخيم الاسم في غير النداء جائز باتفاق من النحويين على لغة من لا ينوي رد المحذوف بل يجعل ما بقي من الاسم كاسم غير مرخم[1].

وأما على لغة من ينتظر، فأجازه سيبويه ومنعه المبرد[2].

ودليل سيبويه ومن وافقه القياس والسماع.

أما القياس فعلى النداء؛ لأن الشاعر إذا اضطر إلى الترخيم فإنما ينقله من باب النداء على حسب ما كان عليه، وهو في النداء متصرف على الوجهين، أي على لغتي الترخيم فيجري به في غير النداء على ذلك[3].

أما السماع فمنه قول جرير [من الوافر]:

أَلَا أَضْحَت حِبالُكُم رِمَامًا وأَضْحَت مِنْكَ شاسِعةً أُمَامَا[4]

فهذا البيت واحد من جملة أبيات أنشدها سيبويه ليقوي بها سماعه، على ترخيم غير المنادى على لغة من ينتظر فجرير أراد: أمامة، فرخم وهو غير منادى ضرورة على لغة من ينتظر.

والذي يبدو لي في بيت امرئ القيس أن الراوي قد أخطأ في روايته لمثل هذا البيت.

فالعروضيون يذكرون أن الشاعر أراد (ابن مالك) فحذف الكاف ضرورة.

ولكن الذي أُرَجِّحُه هو أَنَّ الشاعر أنشده: (طريفُ بنُ مالِكْ) بتسكين الكاف، ولكنْ من أينَ لنا بِمَن كان حاضراً حينما أنشد الشاعر هذا البيت حتى نتحقَّق من صحة دعوانا ؟!!

وبهذا التوجيه نتخلص من ضرورة قبيحة، أصرَّ العروضيون ومَن ألف[5] في الضرائر على تَردادها في كتبهم، سائرين على هدي إمامهم الأول سيبويه، متعبدين بكتابه الفريد قرآن النحو.

---

(١) أنظر: ضرائر الشعر ١٣٦.

(٢) الضرائر ٥٩.

(٣) أنظر: الكتاب بحاشية الأعلم ١/٣٣٦ب.

(٤) الكتاب ١/٣٤٣ب، ٢/٢٧٠هـ، ضرائر الشعر ١٣٨.

(٥) أشهر كتب الضرائر: كتاب: ما يحتمل الشعر من الضرورة، للسيرافي، وما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني، وضرائر الشعر، لابن عصفور، وكتاب الضرائر: للألوسي. ومن مؤلفات المعاصرين: الضرورة الشعرية للدكتور عبدالوهاب العدواني، وكتاب: في الضرورات الشعرية: د. خليل بنيان الحسون. =

وعلى التوجيه الذي ذكرنا، فإننا نضمن سلامة البيت عروضياً إذ إن تقطيعه يكون على الشكل الآتي:

طريفب	ن مالك لي
ب --	ب ---
فعولن	مفاعيلن

ولعل من أوضح الشواهد التي أوردها سيبويه، وحملها على التوسع، وحملها غيره على الضرورة قول مزاحم العقيلي [من الطويل]:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ خِمْسُهَا ... تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ[1]

والشاهد فيه دخول (مِن) على (على) وبهذا يتعين أن يكون (على) اسماً، لدخول (مِن) عليها، وهي لا تدخل إلا على الاسم.

وقد صَرَّح سيبويه بالتوسع فيها حقيقة ومجازاً، ثم قال: ((فقد يتسع هذا في الكلام ويجيء كالمثل وهو اسم، ولا يكون إلا ظرفا، ويدلك على أنه اسم؛ قول بعض العرب: (نَهَضَ مِنْ عَلَيْهِ) وقال الشاعر: (غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ ... البيت)))[2].

ويتضح من كلام سيبويه أنَّ اسمية (على) إذا دخلت عليها (مِن) غير مختص بالضرورة، وإنما هو محمول على التوسع والمجاز.

خلافاً لابن عُصفور الذي أورد طائفة من الأبيات، ومنها هذا البيت زاعماً أنَّ مجيء (على) فيها اسماً؛ ضرورة[3].

ولم يَقُل أحدٌ أنَّ استعمال (على) اسماً ضرورة غير ابن عُصفور على ما نعلم.

ومن هنا نخلص الى القول: ان الضرورة الشعرية عند سيبويه لا تصح الا إذا قامت بينها وبين ما يجوز في اللغة صلات وثيقة العرى، وتلك الإجازات التي أجازها سيبويه للشعراء في حال الضرورة فقاسها على ما جاء عنده من كلام العرب، وعلى غيرها من الضرورات كل ذلك توصل إليه بعقلية نيرة وحس مرهف عميق، وبصر باللغة مكين، مع حدة في الذهن وتوقد في الذكاء.

= أما أهم البحوث التي تناولت الضرورة الشعرية، فهو بحث د. خديجة الحديثي ضمن ثلاثة أبحاث منشورة في كتابها (دراسات في كتاب سيبويه).

(1) الكتاب ٢/٣١٠ب، ٤/٢٣١هـ ٤/٣٥٢مل، والأزهية ٢٠٣، والمقرب ١/١٩٦، وضرائر الشعر ٣٠٥، وخزانة الأدب ١٠/١٤٧.

(2) أنظر: الكتاب ٢/٣١٠ب، ٤/٢٣١هـ ٤/٣٥٢مل، وخزانة الأدب ١٠/٤٧.

(3) أنظر: ضرائر الشعر ٣٠٥، وخزانة الأدب ١٠/١٤٧.

وبذا يظل الشعر على مر العصور، وربما في جميع اللغات من أقوى الأسباب التي تؤدي الى انحرافات لغوية ، فشعرنا العربي محكوم بنظام صارم من الوزن والقافية الذي ظل وما يزال حبيسهما، لا يخرج عليهما، إلا إضطراراً، أو شذوذاً، أو توسعاً .

وقد ذكرنا أنَّ العرب قد تحتاج الى سعة الالفاظ في أوزان أشعارها وسعة تصرف أقوالها .

ولما كان التوسع في أساليب الكلام والنظم ظاهرة أسلوبية، وضرباً من ضروب الانحراف اللغوي الذي يعمد إليه العربي تفسحاً وأنساً ، واختياراً .

لذا فإنه مِن أرقى الأساليب العربية التي تباغت الأذهان النائمة؛ فتوقظها.

فالعربي بطبعه يسأم الكلام إذا جاء على وتيرةٍ واحدة ، ويمتدح المخالفة في الإعراب ويهش لها ؛ لأن الكلام عند الاختلاف يصير كأنه أنواع من الكلام وضروب من البيان. وعند الاتحاد في الإعراب يكون واحدًا أو جملةً واحدة.

فالتوسَّع — إذاً — فنٌ راقٍ رفيع ، تُسْتَحَثُ به عقول الأذكياء ، وتستثار به ألباب الألباء ، وعلى مثل هذا الأسلوب جرى الكلام العربي الفصيح حتى وصل إلى أعلى درجات الفصاحة والبلاغة والبيان.

الخاتمة والنتائج

لم يضع القدماءُ حدّاً دقيقاً ضابطاً لمصطلح (التَّوسُّع) على الرغم من وجوده ماثلاً في آثارهم، على أنّهم أشاروا إلى أنّه أوسع من أنْ يُحاط به، وقد عزونا ذلك إلى أمرين:

أحدهما: عدم استقرار هذا المصطلح عندهم من جهة.

والثاني: لقلة من عقد له بابا من النحاة من جهة أخرى .

فقد تردّد المصطلح في مواضع متعددة من كتاب سيبويه؛ ولكنه لم يكن واضح المعالم والحدود ، واتّضح عند الفراء ، وأبي عبيدة ، وابن قتيبة في دراساتهم القرآنية .

ولعل المصطلح كان أول ما نال استقلاله على يد: ابن الجزار النحوي (ت٣٢٥هـ) الذي أفرده بكتاب (التفسح) الذي جمع فيه مؤلفه من توسّعات العرب ومجازاتهم ما كان نادر المثال في بابه.

وبعد هؤلاء جاء ابن جني الذي كان أكثر وضوحاً من المتقدمين في معالجة ظواهر التوسع، إذ كان ذا منهج واضح ومتكامل في معالجته لهذه الظاهرة.

ويبدو أنّ ابن جني قد أفاد من جهود المتقدمين وعلى رأسهم سيبويه الذي كان يردد أمثلته في الخصائص وكتبه الأخر، وكان كثيراً ما يقرن بين التوسع والمجاز.

ومن هنا كان التوسع مثار خلاف بين اللغويين والبلاغيين، فكلّ واحد يدّعيه لنفسه، وكأنه نتاج فكره وإبداعه.

وقد تبين أن التوسع ظاهرة أسلوبية عرفها اللغويون والنحاة القدماء قبل البلاغيين والنقاد، فالتوسع ليس ظاهرة بلاغية ونقدية انتجتها أفكار البلاغيين وولدت في أحضانهم كما يرى بعض المحدثين؛ بل هو ظاهرة لغوية أسلوبية، عالجها القدماء معالجة وصفية وأسلوبية من خلال معالجاتهم للنص اللغوي القديم.

والذي يبدو أن الذي زيّن للبلاغيين أنّ التوسع من بنات أفكارهم؛ هو انحراف هذا المصطلح عن المعالجات اللغوية الأسلوبية ولا سيما بعد أن انفصلت البلاغة عن علوم العربية، ونال البلاغيون استقلالهم، فتهيأ لهم وكأن التوسع من بنات

أفكارهم، وما دروا أن أمثلة وشواهد عبد القاهر الجرجاني هي عينها أمثلة سيبويه في كتابه.

ولما كان التوسع ظاهرة أسلوبية عند القدماء كما رأيناها فقد أفاد المحدثون من الأسلوبيين من هذه الظاهرة، فعالجوها تحت مفاهيم مختلفة مثل: (الانحراف) أو (الانزياح)، و (العدول) ولا شك ان أصول هذه المعاني ليست جديدة وإنما لها جذور ومهاد في كتاب سيبويه.

ومن خلال إنعام النظر في مباحث التوسع في كتاب سيبويه؛ تجلّت أمامَ مَرأى الباحث أمور منها :

أولا: أن كتاب سيبويه ليس كتابا في النحو والصرف حسب بل ضَمَّ بين دفتيه مباحث أخر من علوم العربية، كالمجاز، والكناية ، والتشبيه ، والتجريد، والقلب، وحملها صاحب الكتاب على التوسع، وكان من أكثر هذه المباحث وضوحا في ورود التوسع فيها هو المجاز العقلي.

فسيبويه كان يطلق على مثل هذه المباحث البلاغية مصطلح (سعة الكلام) تارة، و(الاتساع) تارة أخرى، فحمل كثيرا من الألوان البلاغية على التوسع الذي صار عنده علما على جميع الأنواع المجازية .

ثانيا: أن هذا البحث أول بحث ـ على ما نعلم ـ يؤصل للمباحث العروضية ومباحث القافية في كتاب سيبويه، تلك المباحث التي أستطيع ان أزعم أن يد البحث لم تصل إليها على كثرة ما كتب عن سيبويه وكتابه.

ثالثا: أن الباحث تمكن من رصد الاضطراب، وعدم الوضوح في مصطلحات سيبويه العروضية، ولا سيما الضرورة الشعرية ، إذ بدا واضحا تداخل مواضع التوسع والضرورة تداخلا يصعب الفصل بينهما.

رابعا: أن الذي يُمكن أنْ يطمئن إليه البحث في تحديد مفهوم الضرورة عند سيبويه هو: (ما وقع في الشعر مما لا يجوز نظيره في النثر سواء أكانت للشاعر عنه مندوحة أم لا) .

خامسا : أن الذي اهتديتُ إليه هو أَنَّ التوسُّع عموماً لم يُدرَس بَعَد، على الرَّغمِ من وُجود دراستينِ سابقتينِ لهذه الدراسة، إلاّ أَنَّ الذي تمَّيز به بحثُنا هذا هو

التأصيل لمصطلح التَّوسُّع ومباحثه في أول مؤلَّف وَرَدَنا في القرن الثاني الـهجري وهو ما أَغفَلَتْهُ الدراستان السابقتان .

فحسبي من هذه الدراسة التأصيل والتدليل على مباحث التوسع في كتاب سيبويه ، تلك المباحث التي لم تمتد إليها يد البحث إلى الآن على كثرة ما كتب عن سيبويه وكتابه .

ومن هنا أدعو الباحثين والدارسين سَبْر أَغْوارِ التَّوسُّع في كُتُبِ القدماء ونَفْض الغُبار عمَّا لم تصل إليه أيدي الباحثين، ولا سيَّما كُتُب الضرائر التي تصلح مادَّتُها للدرس والتحليل نحو : كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني، أو كتاب الضرائر لابن عصفور، أو كتاب الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، للعلامة الالوسي .

ويطيب لي قبل أنْ أضع القلم، أنْ أقف إجلالاً وإكباراً لسيبويه وكتابه الذي جَمَع فأوعى، جَمَعَ بين طيّاتِهِ عُلومَ العربية كلِّها: نحوها وصرفها وبلاغتها وعروضها وقوافيها. وأودّ أنْ أطرقَ حياءً وخجلاً أمام عبقريٍ من أعظم عباقرة التاريخ المخلّدين وأكبر عقلية عرفتها الإنسانية؛ الخليل بن أحمد الفراهيدي مبتدع علم العروض العربي ومخترعه ومؤسسه.

وختاماً ؛ فلا أدَّعي الكمالَ فيما صَنَعْتُ، وحَسْبي الولوج في بَحرٍ خِضَمٍّ متلاطم الأمواج تَهيَّبَهُ العلماء والأدباء لصعوبةِ مَرْكَبِهِ ، وكَثْرَةِ مَزالِقِهِ.

ولئن وضعتُ لَبِنة ــ بوضعٍ صَحيحٍ ــ في بناءِ هذا الصرح العلمي السَّامق ، فإنَّ هذا لَمِن أكبر المطامح، وأنبل الغايات ومِنَ اللهِ أستمدُّ العون.

وما توفيقي إلا بالله

روافد البحث

القرآن الكريم:

١. أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة ط١، بغداد/ ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

٢. أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة : علي مزهر الياسري ، دار الرشيد للنشر بغداد ــ ١٩٧٩م.

٣. أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو ، د. رشيد العبيدي ، مط سلمان الاعظمي بغداد ١٩٦٩م

٤. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربع عشرة ، أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي الشهير بالبناء (ت١١١٧هـ) تصحيح الشيخ علي محمد الضبّاع.

٥. الاتساع في العربية ، عواطف ياسين علي ، رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة ، جامعة البصرة ــ كلية الاداب ١٩٩٢م.

٦. الاتساع في اللغة عند ابن جني ــ حسن سليمان حسن ، رسالة دكتوراه على الالة الكاتبة ، جامعة الموصل ، كلية الاداب ، ١٩٩٥م.

٧. أثر النحاة في البحث البلاغي، د. عبد القادر حسين، الدوحة- قطر، ط٢/ ١٩٨٦م.

٨. إحياء النحو: للأستاذ إبراهيم مصطفى، مط لجنة التأليف والنشر ١٩٣٧م.

٩. الأدب الرفيع في ميزان الشعر وقوافيه ، معروف الرصافي ، مط المعارف ــ بغداد ١٩٦٩م.

١٠. أدب الكاتب : عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، مط: السعادة بمصر ، ط٤ ــ ١٩٦٣م.

١١. إرتقاء السيادة في علم أصول النحو ، للشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري ، تح د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، مط النواعير ــ دار الانبار للنشر ١٩٩٠م.

١٢. الإرشاد الشافي ، وهو الحاشية الكبرى للعلامة محمد الدمنهوري (ت١٢٨٨هـ) على متن الكافي، في علمي العروض والقوافي ، لأحمد بن شعيب القنائي (ت٨٥٨هـ) مط البابي الحلبي واولاده بمصر ، ط١٩٥٧/٢م.

١٣. الأزهية في علم الحروف ، علي بن محمد النحوي الهروي ، تح عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ــ دمشق ١٩٧١م.

١٤. أساس البلاغة، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار صادر، بيروت، ١٩٧٩.

١٥.الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذبا : أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت٣٧٩هـ) ، اعتناء المستشرق الإيطالي : إغناطوس كويدي ، طبع بروما ١٨٩٠م.
١٦. أسرار البلاغة، للإمام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: هـ. ريتر، استانبول، مطبعة وزارة المعارف، ١٩٥٤.
١٧.أسرار النحو ــ أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا ، تح أحمد حسن حامد ــ جامعة النجاح نابلس ، منشورات دار الفكر عمان.
١٨.الاسلوب والاسلوبية ، بيير جيرو ــ ترجمة منذر عياش ، مركز الإنماء القومي ــ بيروت.
١٩.الاسلوب والاسلوبية ، كراهام هاف ، دار آفاق عربية ــ بغداد ١٩٨٥م .
٢٠.الاسلوب والأسلوبية ، د. عبد السلام المسدي ــ دار الكتاب العربي ، ليبيا ١٩٧٧.
٢١. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، راجعه وقدم له د.فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، ط١/١٩٨٤.
٢٢.الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي، د. أحمد سعد محمد ، الناشر مكتبة الاداب ، جامعة عين شمس ، ط١/١٩٩٩م.
٢٣.أصول البيان العربي ، رؤية بلاغية معاصرة ، د. محمد حسين الصغير ، مط دار الشؤون الثقافية ــ بغداد ١٩٨٦م.
٢٤.الأصول دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربية :د.تمام حسان ، مط: النجاح الجديدة ــ الدار البيضاء ــ ط١ ، ١٩٨١م.
٢٥.الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٧م.
٢٦.أضواء على الدرسات اللغوية المعاصرة ، نايف خرما ، سلسلة عالم المعرفة ــ الكويت ١٩٧٨م.
٢٧.إعراب القرآن ، المنسوب الى الزجاج ، تح ابراهيم الابياري دار الكتاب اللبناني ، بيروت، ط٣/١٩٦٨م.
٢٨.الإغراب في جدل الاعراب في أصول النحو ، لابي البركات الانباري (ت٥٧٧هـ) ، تح سعيد الافغاني ، دار الفكر ، بيروت ط٢ / ١٩٧١م.

٢٩.الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تح د. احمد محمد قاسم ، القاهرة ط، ١٩٧٦م.
٣٠.الإقناع في العروض وتخريج القوافي الصاحب بن عباد (ت٣٨٥هـ) تح الشيخ محمد حسن آل ياسين ، منشورات المكتبة العلمية ، مط المعارف بغداد ١٩٦٠م.
٣١.اكتساب اللغة : مارك ريشل ، ترجمة : د. كمال بكداش ، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع ط ١٩٨٤م.
٣٢.الأمالة في القراءات واللهجات العربية ، د. عبد الفتاح اسماعيل الشلبي ، دار نهضة مصر — القاهرة ط٢/١٩٧١م.
٣٣.الأمالي ، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت٣٥٦هـ) مراجعت لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة ، بيروت — لبنان مط٢ /١٩٨٧م.
٣٤.الانتصار لسيبويه على المبرّد، لابن ولاّد (ت٣٣٢ هـ) تح د. زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة ، سوريا ط١/١٩٩٦م.
٣٥.الإنحراف مصطلحا نقديا ، د. موسى ربابعة ، بحث مقدم الى مؤتمر النقد الادبي الخامس — جامعة اليرموك — أربد ١٩٩٤م.
٣٦.الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، (لا ت).
٣٧.الايضاح في علل النحو : لابي القاسم الزجاجي ، تح: د. مازن المبارك، الناشر مكتبة دار العروبة مصر، ١٩٥٩م.
٣٨. الإيضاح في علوم البلاغة، الإمام الخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ)، شرح وتعليق: د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٣م.
٣٩.الإيقاع في الشعر العربي من البيت الى التفعيلة ، لمصطفى جمال الدين ، مط النعمان — النجف الاشرف ١٩٧٠م.
٤٠.البحث البلاغي عند العرب د. أحمد مطلوب ، الموسوعة الصغيرة (١١٦) منشورات دار الجاحظ للنشر بغداد ، الجمهورية العراقية ١٩٨٢م.
٤١.بدايات الشعر العربي بين الكم والكيف ، د. محمد عوني عبد الرؤوف ، مكتبة الخانجي — بمصر ١٩٧٦م.

٤٢. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٧م.

٤٣. البغداديات لابي علي النحوي (ت٣٧٧هـ) ، تح صلاح الدين عبد الله السنكاوي – إحياء التراث الاسلامي ،مط العاني بغداد ١٩٨٣م.

٤٤. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة جلال الدين السيوطي ، تح محمد ابو الفضل ابراهيم مط الحلبي بمصر ، ط ١/١٩٦٤م.

٤٥. البلاغة العربية، تأصيل، وتجديد ، د. مصطفى الصاوي الجويني – الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية – مصر ١٩٨٥م.

٤٦. بلاغة الكلمة والجملة ، د. منير سلطان – مركز الدلتا للطباعة ، منشأة المعارف الاسكندرية .

٤٧. البلاغة والاسلوبية : د.محمد عبد المطلب ، مطابع الهيأة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٤م.

٤٨. البلاغة والتطبيق : د. أحمد مطلوب ، و د. كامل حسن البصير ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ١٩٨٢م.

٤٩. البلغة في تاريخ أئمة اللغة : الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ) تح محمد المصري ، وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دمشق ١٩٧٢م.

٥٠. بنية اللغة الشعرية : جان كوهين، ترجمة محمد الولي ومحمد العمري – دار توبقال للنشر، المغرب ط١/١٩٨٦م.

٥١. البيان العربي من الجاحظ إلى عبد القاهر، بحث نشر تمهيداً لكتاب "نقد النثر" المنسوب إلى قدامة، د. طه حسين، القاهرة ط٤ / ١٩٣٨م.

٥٢. البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥/ ١٩٨٥م.

٥٣. تاج العروس شرح القاموس : محمد مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٦هـ) مط / دار صادر بيروت ، نشرة دار ليبيا – بنغازي ١٩٦٦م.

٥٤. تاريخ بغداد : ابو بكر أحمد بن علي خطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) (د. ت).

٥٥. تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٨١م.

٥٦. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ١٩٩٢م.
٥٧. الترادف في اللغة : حاكم مالك العيبي / دار الحرية للطباعة بغداد ١٩٨٠م .
٥٨. التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب لسيبويه، دراسة لغوية، تأليف د. محمود سلمان ياقوت، كلية الآداب، جامعة طنطا، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م.
٥٩. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : لابي عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الاندلسي ، تح محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة ١٩٦٧م.
٦٠. التطور النحوي للغة العربية : برجستراسر ـ ترجمة د. رمضان عبد التواب ، مط المجد ، نشرة مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ودار الرفاعي ـ الرياض ١٩٨٢م.
٦١. التعبير البياني رؤية بلاغية نقدية : د. شفيع السيد ـ دار الفكر العربي ط٢/١٩٨٢م.
٦٢. التعبير القرآني : د. فاضل صالح السامرائي ، دار الحكمة الموصل ١٩٨٨م.
٦٣. التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: د. أحمد مطلوب، دار الشؤون الثقافية، بغداد (د.ت).
٦٤. التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، الرياض، ط١، ١٩٩٦م.
٦٥. التعليق المختصر من كتاب ابي سعيد السيرافي في شرح سيبويه للحسن بن علي الواسطي (مخطوط) مصورة عن مخطوطة المجمع العلمي العراقي.
٦٦. التفسّح في منثور اللغة ومنظومها. لأبي الحسين عبدالله بن محمد النحوي (ت٣٢٥هـ). رسالة ماجستير، تح/عبدالجبار عبد الامير هاني، جامعة البصرة-كلية التربية ١٩٩٠م.
٦٧. التلخيص في علوم البلاغة : جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني ، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٩٠٤م.
٦٨. التوابع في كتاب سيبويه : د. عدنان محمد سلمان ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ـ مطابع دار الحكمة للطباعة ـ الموصل ١٩٩١م.
٦٩. جامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني ، منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر ـ صيدا ـ بيروت ط١١/١٩٧١م.
٧٠. الجنى الداني في حروف المعاني : حسين بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) تح د. طه محسن مؤسسة الكتب للطباعة والنشر ـ جامعة الموصل ١٩٧٦م.

٧١.جوانب من نظرية النحو – نعوم جومسكي – ترجمة مرتضى جواد باقر ، مطابع جامعة الموصل ١٩٨٥م.
٧٢.جواهر الألفاظ : قدامة بن جعفر (٣٣٧هـ) تح: محمد محيي الدين عبد الحميد – بيروت.
٧٣. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد الهاشمي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط١٢، ١٩٦٠م.
٧٤.الجوهرة في العروض والقافية : ياسين بن حمزة الشهابي البصري، كان حيا (١٠٨٦هـ) تح د. عبد الحسين المبارك ، و د. فاخر جبر – مركز دراسات الخليج العربي – جامعة البصرة ١٩٨٧م.
٧٥. الحجة في علل القراءات السبع، تصنيف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين.
٧٦.الحجة في القراءات السبع : ابو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت٣٧٠هـ) تح عبد العال سالم مكرم دار الشرق بيروت ١٩٧١م.
٧٧.حروف المعاني : ابو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ) ، تح د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة – دار الأمل الاردن ، ط١/ ١٩٨٤م.
٧٨.حسن التوسل إلى صناعة الترسل، شهاب الدين محمود الحلبي (ت ٧٢٥هـ)، تحقيق: إكرام عثمان يوسف، سلسلة كتب التراث، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٠م.
٧٩.الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) تح سعيد عبد الكريم سعودي – دار الرشيد للنشر ، وزارة الثقافة والاعلام الجمهورية العراقية ١٩٨٠م.
٨٠. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني (د.ت).
٨١. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٥٢م.
٨٢.خلاف الاخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، د. هدى جنهويتشي ، مكتبة الثقافة للنشر – عمان – الاردن ط١/١٩٩٣م.
٨٣.دراسات بلاغية ونقدية: د. احمد مطلوب ، دار الرشيد للنشر ، منشورات وزارة الاعلام – الجمهورية العراقية ١٩٧٨م.

٨٤.دراسات صرفية في الإبدال والإعلال والادغام : د. ابراهيم عبد الرزاق البسيوني ، مط السعادة بمصر ط٢ / ١٩٧٥م.
٨٥.دراسات في فقه اللغة : د. صبحي الصالح ، دار العلم للملايين ، بيروت ـ لبنان ط٧ / ١٩٧٨م.
٨٦.دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم : د. مصطفى جواد ، مط أسعد ـ بغداد ١٩٦٨م.
٨٧. دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، الكويت، (د.ت).
٨٨.دراسات في اللغة والنحو العربي : حسن عون ، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٩م.
٨٩.الدراسة العروضية بين التيسير والتجديد : حامد مزعل الراوي ، رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة ، كلية الآداب ـ جامعة بغداد ١٩٩٠م.
٩٠.درة الغواص في أوهام الخواص : أبو محمد القاسم بن علي الحريري (ت٥١٦هـ) ، طبع بالأوفسيت في مكتبة المثنى ببغداد (د. ت) .
٩١.دلائل الاعجاز في علم المعاني : الامام عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، صححه : محمد رشيد رضا ، دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان ١٩٧٨م.
٩٢. دلائل الإعجاز: للإمام عبد القاهر الجرجاني ، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ١٩٨٤م.
٩٣.دليل القاعدة النحوية عند سيبوية : محمد فضل الدلابيح ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ـ الجامعة المستنصرية ٢٠٠٢م.
٩٤.دور الكلمة في اللغة : ستيفن أولمان ـ ترجمة د. كمال بشر ، مط العثمانية ، نشرة مكتبة الشباب ، القاهرة ط٣/١٩٧٣م.
٩٥.الرد على النحاة: لابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) تح د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ط٣ (د . ت) .
٩٦.ردود ابن هشام الانصاري على النحاة : عصام مصطفى يوسف آل عبد الواحد ، رسالة دكتوراه ، كلية الاداب ـ الجامعة المستنصرية ٢٠٠١م.
٩٧.رسالتان في اللغة : لابي الحسن علي بن عيسى الرماني ، تح ابراهيم السامرائي ، دار الفكر للنشر عمان ١٩٨٤م.

٩٨. رسالة الغفران : ابو العلاء المعري ، شرح : مفيد قميحة ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت – ط٢/١٩٨٦م.
٩٩. الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : د. مازن المبارك ، منشورات دار الكتاب اللبناني – بيروت ١٩٦٠.
١٠٠. زهر الاداب وثمر الالباب : أبو أسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني ، تح علي محمد البجاوي ، مط البابي الحلبي القاهرة ، ط٢/ ١٩٦٩م.
١٠١. سر صناعة الاعراب، لابن جني، تحق/د. حسن هنداوي/دار القلم، دمشق/ط٢/١٩٩٣م.
١٠٢. سر الفصاحة، لأبي محمد عبد الله بن محمد سعيد بن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦هـ)، شرح وتصحيح: عبد المتعال الصعيدي، مطبعة محمد صبيح، ١٩٦٩م.
١٠٣. سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، مطبعة دار البيان العربي، ١٩٥٣م.
١٠٤. سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرناً، كوركيس عواد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٧٨م.
١٠٥. سيبويه حياته وكتابه : د. أحمد أحمد بدوي ، مكتبة نهضة بمصر ط٢/١٩٥٣م.
١٠٦. سيبويه حياته وكتابه، د. خديجة الحديثي، منشورات وزارة الإعلام، ١٩٧٥م.
١٠٧. سيبويه، هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه، د. صاحب أبو جناح، من الأبحاث المقدمة لمهرجان المربد الثالث، ١٩٧٤م.
١٠٨. سيبويه والضرورة الشعرية : د. ابراهيم حسن ابراهيم ، مط حسان ، القاهرة ط١/١٩٨٣م.
١٠٩. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : د. خديجة الحديثي ، جامعة الكويت ١٩٧٤م.
١١٠. شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد (د. ت).
١١١. شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مؤسسة دار الكتب الثقافية، مطبعة الحجاز بدمشق، ١٩٧٦م.
١١٢. شرح أبيات سيبويه، ، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: زهير زاهد، الطبعة الأولى، مطبعة الغربي الحديثة بالنجف، ١٩٧٤م.
١١٣. شرح تحفة الخليل في العروض والقافية، عبدالحميد الراضي، مؤسسة الرسالة ط٢، ١٩٧٥م.

١١٤. شرح التصريح على التوضيح : الشيخ خالد الازهري (ت٩٠٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي (د.ت) .
١١٥. شرح الحدود النحوية : عبد الله بن احمد بن علي الفاكهي (ت٩٧٢هـ) تح د. زكي فهمي الالوسي ، طبع بمطابع دار الكتب ــ جامعة الموصل ١٩٨٨م.
١١٦. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) ــ دار الكتب العلمية ، بيروت ط١٩٧٩/٢م.
١١٧. شرح شافية ابن الحاجب : رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ــ تح محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٩٧٥م.
١١٨. شرح عيون كتاب سيبويه، لأبي نصر هارون بن موسى القرطبي (ت٤٠١هـ)تح/د. عبد ربه عبداللطيف عبد ربه، ط١٩٨٤/١م.
١١٩. شرح القصائد العشر : الخطيب التبريزي ، تح فخر الدين قباوة منشورات دار الافاق الجديدة ، بيروت ــ لبنان ط١٩٧٩/٣م.
١٢٠. شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات : أبو جعفر النحاس ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان ط١٩٨٥/١م.
١٢١. شرح كتاب سيبويه ، المسمى تنقيح اللباب في شرح غوامض الكتاب : ابو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الاشبيلي المعروف بابن خروف (ت٦٠٩هـ) تح خليفة محمد خليفة بديري ، منشورات كلية الدعوة الاسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الاسلامي ، طرابلس ط١٩٩٥/١م.
١٢٢: شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، المطبعة المنيرية، مصر (لا.ت).
١٢٣. شروح التلخيص : مؤسسة دار البيان العربي بيروت ــ لبنان ط١٩٩٢/٤م.
١٢٤. شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد : د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ، سوريا ط١٩٨٧/١م.
١٢٥. شواهد الشعر في كتاب سيبويه، د. خالد عبد الكريم جمعة، مكتبة دار العروبة بالكويت، ط١، ١٩٨٠م.

١٢٦. الصاحبي : ابو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ) تح أحمد صقر ، مط عيسى البابي الحلبي القاهرة .
١٢٧. الصحاح : إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٨هـ) تح أحمد عبد الغفور عطار ، مطابع دار الكتاب العربي مصر .
١٢٨. الصرف : د. حاتم صالح الضامن ، مط دار الحكمة ، الموصل ١٩٩١م.
١٢٩. الصرف الوافي ، دراسة وصفية تطبيقية في الصرف وبعض المسائل الصوتية : د. هادي نهر ، مط التعليم العالي في الموصل ١٩٩٨م.
١٣٠. ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
١٣١. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، محمود شكري الآلوسي البغدادي (ت ١٣٤٢هـ)، شرح محمد بهجة الأثري البغدادي، المكتبة العربية، بغداد، ١٩٢٢م
١٣٢. الضرورة الشعرية، دراسة لغوية نقدية، د. عبد الوهاب محمد علي العدواني، مطبعة التعليم العالي بالموصل، ١٩٩٠م.
١٣٣. طبقات فحول الشعراء : محمد بن سلام الجمحي (ت٢٣١هـ) تح محمود محمد شاكر، مط المدني ، نشرة مكتبة الخانجي ــ القاهرة .
١٣٤. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ليحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٠٥هـ)، القاهرة، ١٩١٤م.
١٣٥. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، ١٩٨٢.
١٣٦. ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، تأليف د. فتحي عبد الفتاح الدجني، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٧٤م.
١٣٧. الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية في قراءة عاصم الجحدري البصري (ت١٢٨هـ)، رسالة ماجستير للباحث عادل هادي حمادي العبيدي، كلية الآداب-جامعة بغداد، ١٩٩٩م.
١٣٨. العربية ، دراسات في اللغة واللهجات والاساليب : يوهان فك ، تح عبد الحليم النجار ، الناشر مكتبة الخانجي بمصر ، مط دار الكتاب العربي ــ القاهرة ١٩٥١م.
١٣٩. العربية الفصحى ، نحو بناء لغوي جديد : هنري فليش ، تعريب وتحقيق :د. عبد الصبور شاهين ، دار المشرق ، بيروت ١٩٨٦م.
١٤٠. العروض، لابن جني، تح/د. أحمد فوزي الهيب، الكويت، ط١/١٩٨٧م.

١٤١. العروض بين التنظير والتطبيق، د. محمد الكاشف وآخرون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١/١٩٨٥م.
١٤٢. العروض في أوزان الشعر العربي وقوافيه ، حكمة فرج البدري ، مط دار البصري – بغداد ١٩٦٦م.
١٤٣. العروض الواضح لطلبة وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا: د. ممدوح حقي، مركز الكتب العربية، ط٢١، ١٩٨٨م.
١٤٤. العروض والقافية : د. عبد الرضا علي، نشر وطبع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر العراق – الموصل ١٩٨٩م.
١٤٥. علل النحو : أبو الحسن محمد بن عبد الله ، المعروف بابن الورّاق (ت٣٨١هـ) . تحقيق ودراسة : د. محمود جاسم الدرويش ، العراق – بغداد ، بيت الحكمة ٢٠٠٢م.
١٤٦. علم أساليب البيان : د. غازي يموت ، طبع ضمن سلسلة فن التعبير بالكلمة (١) دار الاصالة للطباعة والنشر بيروت – لبنان ط١/١٩٨٣م.
١٤٧. علم البديع ، د. عبد العزيز عتيق ، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت ١٩٨٥م.
١٤٨. علم الدلالة : د. أحمد مختار عمر ، مكتبة دار العروبة للنشر ط١ /١٩٨٢م.
١٤٩. علم العروض والقافية، د. عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤م.
١٥٠. علم اللغة العام : فردينان دوسوسير ، ترجمة :د. يوئيل يوسف، دار آفاق عربية ، بغداد ١٩٨٥م.
١٥١. علم اللغة العربية ، مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية: د. محمود فهمي حجازي ، الناشر وكالة المطبوعات الكويت ١٩٧٣م.
١٥٢. علم المعاني : عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٨٥م.
١٥٣. علم المعاني بين الاصل النحوي والموروث البلاغي : د. محمد حسين علي الصغير ، الموسوعة الصغيرة ، دار الشؤون الثقافية الامة ، وزارة الثقافة والاعلام ، العراق ١٩٨٩م.
١٥٤. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٨١م.
١٥٥. عمدة الصرف : كمال ابراهيم ، مط النجاح بغداد . ١٩٥٧
١٥٦. عيون الاخبار : ابو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، تح مفيد قميحة ، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان (د. ت) .

١٥٧. الفسر أو شرح ديوان ابي الطيب المتنبي ، لابن جني ، تح د. صفاء خلوصي ، مطابع دار الشؤون الثقافة العامة بغداد .
١٥٨. فصول في فقه العربية : د. رمضان عبد التواب ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ط١/ ١٩٧٧م.
١٥٩. فضاء البيت الشعري : عبد الجبار داود البصري ، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ١٩٩٦م.
١٦٠. فقه اللغة في الكتب العربية: د. عبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ــ الاسكندرية ١٩٨٨م.
١٦١. فن التقطيع الشعري والقافية، د. صفاء خلوصي، منشورات مكتبة المثنى ــ بغداد ط٥/ ١٩٧٧م.
١٦٢. فن الشعر : أرسطو طاليس ، ترجمه عن اليونانية وشرحه وحققه : عبد الرحمن بدوي ، دار الثقافة ، بيروت لبنان ، ط٢/١٩٧٣م.
١٦٣. فنون بلاغية، البيان والبديع، د. أحمد مطلوب، دار البحوث العلمية، الكويت، ط١، ١٩٧٥م.
١٦٤. فنون التصوير البياني : د. توفيق الفيل ، منشورات ذات السلاسل ــ الكويت ط١/ ١٩٨٧م.
١٦٥. فهارس كتاب سيبويه، محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة، بمصر، ط١،١٩٧٥م.
١٦٦. فهرس شواهد سيبويه، أحمد راتب النفاخ، دار الإرشاد، دار الأمانة، ط١، ١٩٧٠م.
١٦٧. فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب ، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت٣٦٨هـ) ، تح د. محمد عبد المطلب البكاء ، دار الشؤون الثقافية العامة ــ بغداد، ط١/ ٢٠٠٠م.
١٦٨. الفوائد المشوقة الى علوم القرآن وعلم البيان : ابو عبد الله محمد بن ابي بكر المعروف بابن القيم ، إمام الجوزية (ت٧٥١هـ) لجنة تحقيق التراث مكتبة الهلال ــ بيروت ــ لبنان (د.ت).
١٦٩. في أصول النحو : سعيد الأفغاني ، مط جامعة دمشق ، دار الفكر ط٣/١٩٦٤م.
١٧٠. في البحث الصوتي عند العرب : د. خليل ابراهيم العطية ، الموسوعة الصغيرة (١٢٤هـ) منشورات دار الجاحظ للنشر ــ بغداد ١٩٨٢م.
١٧١. في الصرف العربي (نشأة ودراسة) : د. عبد الفتاح الدجني ، مكتبة الفلاح ــ الكويت ط٢ ، ١٩٨٣م.
١٧٢. في الضرورات الشعرية، د. خليل بنيان الحسون، المؤسسة العامة للدراسات والنشر، لبنان- بيروت، ط١، ١٩٨٢م.
١٧٣. في العروض والقافية : د. يوسف حسين بكار ، دار الفكر للنشر ، عمان ١٩٨٤م.

١٧٤. في فلسفة اللغة : د. محمود فهمي زيدان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٨٥م.
١٧٥. القافية والأصوات اللغوية، د. محمد عوني عبد الرؤوف، مكتبة الخانجي، بمصر، ١٩٧٧م.
١٧٦. القاموس المحيط : لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، مط : مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ط٢/١٩٥٢م.
١٧٧. القراءات الشاذة : لابن خالويه ، والمطبوع باسم : مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ، عني بنشره : ج . برجستراسير، دار الهجر ، (د. ت).
١٧٨. القسطاس المستقيم في علم العروض : جار الله ابو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) تح د. بهيجة الحسني ، الناشر مكتبة الاندلس ـ شارع المتنبي ـ بغداد ، وطبع في مط النعمان ـ النجف الاشرف ١٩٧٠م.
١٧٩. قضايا الشعر المعاصر : نازك الملائكة ، دار العلم للملايين ـ بيروت ط٦/١٩٨١م.
١٨٠. القوافي : ابو الحسن سعيد مسعده الأخفش (ت٢١٥هـ) تح د. عزة حسن مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، دمشق ١٩٧٠م.
١٨١. القوافي: أبو يعلى عبد الباقي عبد الله بن المحسن التنوخي ،تح عمر الأسعد ومحيي الدين رمضان ، دار الارشاد للطباعة والنشر ـ بيروت ط١/١٩٧٠م.
١٨٢. القوافي، أبو يعلي عبد الباقي عبد الله بن المحسن القاضي التنوخي، تحقيق: د. عوني عبد الرؤوف، مكتبة الخانجي، بمصر، ط٢، ١٩٧٨م.
١٨٣. الكافي في العروض والقوافي : للخطيب التبريزي ، تح الحساني حسن عبد الله ، الناشر ، مكتبة الخانجي بالقاهرة (د.ت).
١٨٤. الكامل في اللغة والادب: ابو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ) تح محمد أبو الفضل أبراهيم ، دار نهضة مصر ـ القاهرة .
١٨٥. كتاب الافعال : ابو القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع الصقلي (ت٥١٥هـ) مط دائرة المعارف العثمانية ،طالاولى ١٣٦٠م.
١٨٦. كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب بـ سيبويه (ت١٨٠هـ) علق عليه ووضع حواشيه د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١/١٩٩٩م.
١٨٧. كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ سيبويه تح عبد السلام محمد هارون ، علم الكتب ـ بيروت .

١٨٨. كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، مط الاميرية ببولاق، ط١٣١٧/١هـ ١٩٢١م .

١٨٩. كتاب سيبويه وشروحه ، تح. د. خديجة الحديثي ، مط دار التضامن ـ بغداد ، ط١٩٦٧/١.

١٩٠. كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر : لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت ٣٩٥هـ)، تح علي محمد البجاوي ، ومحمد ابو الفضل ابراهيم ، مط عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٩٧١م.

١٩١. كتاب النحت، وبيان حقيقته ونبذه من قواعده: للعلامة السيد محمود شكري الالوسي ، تح محمد بهجة الاثري ، مط المجمع العلمي العراق ١٩٨٨م.

١٩٢. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ، وحججها : مكي القيسي ، تح د. محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ /١٩٨١م.

١٩٣. لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٥٦م.

١٩٤. اللغة الشاعرة(مزايا الفن والتعبير في اللغة العربية) عباس محمود العقاد، القاهرة، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت صيدا (د. ت) .

١٩٥. اللغة والابداع ، مبادئ علم الاسلوب العربي : شكري محمد عياد ط١٩٨٨/١م.

١٩٦. لمع الأدلة في أصول النحو : ابو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الانباري (ت٥٧٧هـ) تح سعيد الافغاني ، وهو مطبوع مع الإغراب في جدل الاعراب في كتاب واحد، دار الفكر ـ بيروت ، ط١٩٧١/٢م.

١٩٧. لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ، غالب المطلبي ـ دار الحرية ـ بغداد ١٩٧٨م.

١٩٨. ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني (ت٤١٢هـ)، تح د. رمضان عبد التواب ود. صلاح الدين الهادي- الناشر دار العروبة بالكويت ، مط المدنية بمصر ١٩٨٠م.

١٩٩. ما يحتمل الشعر من الضرورة، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي(ت ٣٦٨هـ)، تح: د. عوض بن حمد القوزي، رياض ط١/ ١٩٨٩م.

٢٠٠. مباحث في علم اللغة واللسانيات : د. رشيد عبد الرحمن العبيدي ـ دار الشؤون الثقافية ـ بغداد ، ط٢٠٠٢/١م.

٢٠١. المبدع في التصريف : محمد بن يوسف بن علي المشهور بابي حيّان الاندلسي (ت٧٤٥هـ) تح د. عبد الحميد السيد طلب ، مكتبة دار العروبة للنشر ـ الكويت ، ط١٩٨٢/١م.

٢٠٢. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد المعروف بابن الأثير الموصلي (ت ٦٣٧هـ)، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، مط البابي الحلبي ـ القاهرة، ١٩٣٩م.
٢٠٣. محاولة في أصل اللغات : جان جاك روسو ، تعريب : محمد محجوب ، تقديم عبد السلام المسدي ، دار الشؤون الثقافية العامة ــ بغداد ١٩٨٦م.
٢٠٤. المجاز في البلاغة العربية، د. مهدي صالح السامرائي، مط الدعوة، سوريا، ط١/ ١٩٧٤م.
٢٠٥. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ)، تح فؤاد سزكين، دار الفكر، مكتبة الخانجي، ط٢/ ١٩٧٠م.
٢٠٦. مجاز القرآن، خصائصه الفنية وبلاغته العربية، د. محمد حسين علي الصغير، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ط١/ ١٩٩٤م.
٢٠٧. المجاز وأثره في الدرس اللغوي، محمد بدري عبد الجليل، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٥م.
٢٠٨. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : ابن جني ، تح علي النجدي ناصف ، و د. عبد الحليم النجار و د. عبد الفتاح سماعيل شلبي ، لجنة إحياء التراث الاسلامي، القاهرة ١٣٨٦هـ.
٢٠٩. المدخل الى كتاب سيبويه وشرحه : د. محمد عبد المطلب البكاء ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط١/٢٠٠١م.
٢١٠. المرشد الى فهم أشعار العرب وصناعتها : عبد الله الطيب المجذوب، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت، ط١/١٩٧٠م.
٢١١. المزهر في علوم اللغة وأنواعها : جلال الدين السيوطي ، تح محمد أحمد جاد المولى وعلي البجاوي ، ومحمد ابو الفضل ابراهيم ، دار الفكر بيروت (د.ت).
٢١٢. المساعد على تسهيل الفوائد ، شرح بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تح د. محمد كامل بركات ، طبع بالاوفسيت في دار الفكر بدمشق ، ط١/١٩٨٢م.
٢١٣. مشكلات في التأليف اللغوي في القرن الثاني الهجري : د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، مط دار الجاحظ للطباعة والنشر ــ بغداد ١٩٨١م.
٢١٤. مصطلحات بلاغية : د. احمد مطلوب ، مط العاني بغداد ١٩٧٢م.
٢١٥. المصطلح الفلسفي عند العرب، د: عبد الأمير الأعسم، مكتبة الفكر العربي، بغداد، ط١، ١٩٨٥م.

٢١٦. المصطلح النحوي في كتاب سيبويه ، دراسة تحليلية : صباح عبد الـــهادي كـــاظم ، رســالة ماجستير ، كلية التربية الجامعة المستنصرية ٢٠٠٢م.
٢١٧. المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثـــالث الـــهجري، د. عـــوض حمـد القوزي، جامعة الرياض، ط١/ ١٩٨١م.
٢١٨. المطالع السعيدة : شرح السيوطي على ألفيته المسماة بالفريدة في النحو والتصريف والخـــط ، جلال الدين السيوطي ، تح د. طاهر سليمان حمود ، الدار الجامعية ــ الاســـكندرية ، طبـــع بمطابع جريدة السفير بمصر ١٩٨١م.
٢١٩. معاني الشعر : لابي عثمان سعيد بن هارون الاشنانداني (ت٢٨٨هـــ) برواية ابي بكر محمــد بن الحسن بن دريد الازدي (ت٣٢١هـــ) ، تح : عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٦٩م.
٢٢٠. المعاني في ضوء أساليب القـــرآن : د. عبـــد الفتـــاح لاشـــين ، دار المعـــارف ، القـــاهرة ط١٩٧٨/٣م.
٢٢١. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـــ)، تحقيق: محمد علـــي النجـــار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.
٢٢٢. معاني النحو، د. فاضل السامرائي، مطبعة دار الحكمة، الموصل، ١٩٩١م.
٢٢٣. معجم الشعراء : ابو عبد الله محمد بن عمران المرزباني (ت٣٨٤هـــ) بتهذيب المستشـــرق د. سالم الكرنكوي ، عنيت بنشره مكتبة القدسي في القاهرة ١٣٥٤هـــ .
٢٢٤. معجم شواهد العربية : د. عبد السلام هارون ، الناشر مكتبة الخانجي بمصر، ط١٩٧٢/١م.
٢٢٥. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمـــي العراقـــي، ١٩٨٦م.
٢٢٦. معجم مصطلحات العروض القوافي، د. رشيد عبد الرحمن العبيـــدي، مـــط جامعـــة بغـــداد، ط١٩٨٦/١م.
٢٢٧. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربـــي ، بيروت (د.ت).
٢٢٨. المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم : أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمـــد بن الخضر الجواليقي (ت٥٤٠هـــ) ، تح أحمد محمد شاكر ، أعيـــد طبعـــه بالأوفســـيت فـــي طهران ١٩٦٦م.

٢٢٩. مع المصادر في اللغة والادب ، الجزء الثاني ، د. ابراهيم السامرائي ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ــ الجمهورية العراقية ،١٩٨١م.

٢٣٠. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : ابن هشام الانصاري ، بحاشية العلامة المحقق الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي ، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني ــ القاهرة (د.ت).

٢٣١. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : ابن هشام الانصاري ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، مط المدني ــ القاهرة (د. ت).

٢٣٢. مفتاح العلوم، السكاكي، أبو يعقوب، يوسف بن أبي بكر (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

٢٣٣. المفضليات أبو العباس المفضل بن محمد الضبي (ت ١٨٩هـ)، شرحها: حسن السندوبي، مطبعة الرحمانية بمصر، ط١، ١٩٢٦م.

٢٣٤. مقاييس اللغة ، ابن فارس تح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده ــ مصر ط١٩٦٩/٢م.

٢٣٥. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت– لبنان.

٢٣٦. مقدمة ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي المغربي (ت٨٠٨هـ)، دار العودة ــ بيروت ، ١٩٨١م.

٢٣٧. المقرب، ابن عصفور علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، و د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٧٢م.

٢٣٨. مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي : د. جعفر نايف عباينة ــ دار الفكر ــ عمان ، ط١٩٨٤/١م.

٢٣٩. الممتع في التصريف : ابن عصفور علي بن مؤمن ، تح فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ط١٩٧٨/٣م.

٢٤٠. من تاريخ النحو : سعيد الافغاني ، دار الفكر ــ بيروت .

٢٤١. المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني ، تح إبراهيم مصطفى، و عبد الله أمين، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٩٥٤م.

٢٤٢. منهاج البلغاء وسراج الادباء : حازم القرطاجني ، تح: محمد الحبيب ابن الخوجة، تونس ١٩٦٦م.

٢٤٣. منهج الاخفش الاوسط في الدراسة النحوية : عبد الامير محمد أمين الورد ، منشورات مؤسسة الاعلمي ـ بيروت ـ ط١ ١٩٧٥م.
٢٤٤. منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث : د. علي زوين ، دار الشؤون الثقافية العامة ـ بغداد ط١/١٩٨٦م.
٢٤٥. منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي : د. محمد كاظم البكاء ، دار الشؤون الثقافية العامة ـ بغداد ط١/١٩٨٩م.
٢٤٦. المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم : أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت٣٧٠هـ) ، إعتنى بتصحيحه وتهذيبه المستشرق د. فريتس كرنكو.
٢٤٧. موسيقى الشعر : د. ابراهيم أنيس ، دار القلم ـ بيروت لبنان ط٤/١٩٧٢م.
٢٤٨. الموشح للمرزباني (ت٣٨٤هـ) تح/علي محمد البجاوي، دار النهضة، مصر/١٩٦٥م.
٢٤٩. نتائج الفكر في النحو : لابي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ) ، تح د. محمد ابراهيم البنا ، منشورات جامعة قار يونس ، مطابع الشروق ـ بيروت ١٩٨٧م.
٢٥٠. نحو القراء الكوفيين : خديجة أحمد مفتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط١/١٩٨٥م.
٢٥١. النحو الوافي : عباس حسن ، دار المعارف ـ مصر ط٥/١٩٧٥م.
٢٥٢. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة، مصر، ١٩٦٧م.
٢٥٣. نشأة النحو ، وتاريخ أشهر النحاة : الشيخ محمد الطنطاوي دار المعارف بمصر ط٥/١٩٧٣م.
٢٥٤. نقد النثر : لابي الفرج قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي (ت٣٣٧هـ) دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ١٩٨٠م.
٢٥٥. النكت في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط١، ١٩٨٧م.
٢٥٦. نهاية الإيجاز في دراية الاعجاز : فخر الدين الرازي (محمد بن عمر) (ت٦٠٦هـ) تح د.ابراهيم السامرائي ، و د. محمد بركات حمدي ، دار الفكر للنشر والتوزيع ـ عمان ١٩٨٥م.
٢٥٧. النواسخ في كتاب سيبويه : د. حسام النعيمي ، دار الرسالة ، بغداد ١٩٧٧م.

٢٥٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية : لجلال الدين السيوطي ، بتصحيح محمد بدر الدين النعساني ، مط السعادة بمصر ، ط١ /١٣١٧هـ.

٢٥٩. الوافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، تح/عمر يحيى، د. فخرالدين قباوة، مط العربية/حلب، ط١/١٩٧٠م.

٢٦٠. الوجيز في أصول الفقه : د. عبد الكريم زيدان ، مط العاني ــ بغداد ط٤ /١٩٧٠م.

٢٦١. الوجيز في فقه اللغة : محمد الانطاكي ، منشورات دار الشرق ، ط٣ /١٩٦٩م.

٢٦٢. الوساطة بين المتنبي وخصومه : علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت٣٩٢هـ) تح محمد ابو الفضل ابراهيم و علي محمد البجاوي ، دار القلم بيروت ــ لبنان (د. ت) .

الفهرس

دار المصري للطباعة
ت: ٧٣٤١٧٨٦ - ٠١٢٢٣٧٤٩٤٧٥